



طبعات الجمع

آثار الشيخ العلامة
عبد الرحمن بن يحيى المعلمي

(٢٠)

مجموع رسائل النجوى واللغة

تأليف

الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني

١٣١٢ - ١٣٨٦ هـ

تحقيق

أسامة بن مسلم الحازمي

وفق المنهج المعتمد من الشيخ العلامة

بكر بن عبد الله بن زيد

(رحمة الله تعالى)

تمويل

مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية

دار عالم الفوائد

للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَاجِعْ هَذَا الْجُمُوعَةَ

مُحَمَّدَ أَجْمَلَ الْإِصْلَاحِي

مُحَمَّدَ عَزِيرِ شَمْسٍ



مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية

SULAIMAN BIN ABDUL AZIZ AL RAJHI CHARITABLE FOUNDATION

حقوق الطبع والنشر محفوظة
لمؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية
الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ

دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع



مكة المكرمة - هاتف ٥٤٧٣١٦٦ - ٥٣٥٣٥٩٠ - فاكس ٥٤٥٧٦٠٦

الصّف والإخلاج دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المتفرد بالكمال، ذي الجلال والإكرام، القائل في محكم الفرقان: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩]، والصلاة والسلام على سيد الأنام القائل - فيما رواه الشيخان -: «من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين» صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فمما لا ريب فيه أن الله تبارك وتعالى قسم العلوم على الخلق كما قسم أرزاقهم، وجعل حظوظهم منهما متفاوتة، ودرجاتهم متباينة، فمنهم الغني في علمه وماله، ومنهم الفقير فيهما، ومنهم الغني في أحدهما الفقير في الآخر، وهذه سنن الكونية الشرعية مذ خلق الإنسان إلى أن تنقضي الدنيا وتزول، يفتح على من يشاء من المتأخرين ويخصه من لدنه علمًا، كما فتح على بعض المتقدمين وخصهم بما شاء من العلم والفضل، والإنصاف أن تقدم الزمان وتأخره ليس برهانا على الأفضلية حاشا القرون الثلاثة المفضلة، قال الجاحظ: «وكلام كثير قد جرى على ألسنة الناس وله مضرة شديدة، وثمره مرّة، فمن أضرب ذلك قولهم: «لم يدع الأوّل للآخر شيئاً» قال: فلو أن علماء كل عصر مُدّ جرت هذه الكلمة في أسماعهم تركوا الاستنباط لما لم ينته إليهم عمّن قبلهم، لرأيت العلم مختلاً. واعلم أن العلم إنما هو معدن، فكما أنه لا يمنعك أن ترى ألوف وقر قد أخرجت من معدن تبر أن

تطلب فيه، وأن تأخذ ما تجد ولو كقدرِ ثومة^(١)، كذلك ينبغي أن يكون رأيك في طلب العلم^(٢).

ومما يحسن إيراده ههنا الرسالة التي كتبها ابن فارس الإمام اللغوي - صاحب المعجم والمقاييس - لأبي عمرو محمد بن سعيد الكاتب حينما أنكر على أبي الحسن العجلي تأليفه كتاباً في الحماسة يضاهاي به حماسة أبي تمام فقال له - كما في «يتيمة الدهر» للثعالبي (٢/ ٢١٤) - : «... فماذا الإنكار؟! ولمه هذا الاعتراض؟! ومن ذا حَظَرَ على المتأخر مضادة المتقدم؟ ولمه تأخذ بقول مَنْ قال: «ما ترك الأول للآخر شيئاً» وتدعُ قول الآخر: «كم ترك الأول للآخر»، وهل الدنيا إلا أزمان، ولكل زمانٍ منها رجال؟ وهل العلوم بعد الأصول المحفوظة إلا خطرات الأوهام ونتائج العقول؟ ومن قَصَرَ الآداب على زمانٍ معلوم، ووقَّفها على وقتٍ محدود؟

ولمه لا ينظر الآخر مثلما نظر الأول حتى يؤلَّف مثل تأليفه، ويجمع مثل جمعه، ويرى في كلِّ مثلٍ رأيه؟ وما تقول لفقهاء زماننا إذا نزلت بهم من نواذر الأحكام نازلةً لم تخطر على بال مَنْ كان قبلهم؟

أو ما علمت أن لكل قلب خاطرًا، ولكلِّ خاطرٍ نتيجة؟ ولمه جاز أن يقال بعد أبي تمام مثل شعره ولم يَجْزُ أن يؤلَّف مثل تأليفه؟! ولمه حجرت

(١) التومة: اللؤلؤة، جمعها تُوْمٌ، وتُوْمٌ. كما في القاموس.

(٢) نقل كلام الجاحظ الإمام عبد القاهر الجرجاني في «دلائل الإعجاز» (ص ٢٩٢)، وانظر ما قاله ابن قتيبة في «الشعر والشعراء» (١/ ٦٣).

واسعاً وحظرت مباحاً وحرّمت حلالاً، وسددت طريقاً مسلوكة؟... (١).

وهذا المجموع اللغوي أثر من آثار العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي - رحمه الله رحمة واسعة - من أكابر العلماء في القرن الرابع عشر، قد بلغ من العلم أطوره (٢)، وإنه لذو بزلاء (٣)، وإنه لنقاب (٤)، وإنه لشراب بأنقع (٥)، وإنه ليصدق عليه قول أكثم بن صيفي: «الأمور تشابهة مُقبلّة، ولا يعرفها إلا ذو الرأي، فإذا أدبرت عرفها الجاهل كما يعرفها العاقل».

والشيخ المعلمي قد اهتم بفن العربية في بواكير طلبه العلم وأحبها حباً خالط لحمه ودمه؛ إذ كان يؤلف وينسخ في النحو وهو دون العشرين كما في رسالة الحقائق الآتية حيث انتهى منها عام (١٣٣٢هـ)، واللطفة البكرية قد انتهى منها ناسخها عام (١٣٣٧هـ)، ونسخ شرح التحفة الوردية لابن الوردی - وهي منظومة في النحو معروفة شرحها ابن الوردی نفسه - نساخها عام (١٣٣٤هـ)؛ إذ قال في خاتمتها (٦): «تمت كتابته في النصف الثاني من السدس الأول من النصف الثاني من الثلث الثاني من الخمس الخامس من النصف الأول من الربع الأول من الثلث الأول من عام يا سلام بحسن

(١) انظر بقية الرسالة في «اليتيمة» (٢/ ٢١٤).

(٢) بكسر الراء وفتحها: أي أقصاه.

(٣) البزلاء: الرأي الجيد الصواب المحكم.

(٤) النقاب - بالتخفيف -: الرجل الفطن الذكي الفهم.

(٥) يضرب لمن جرّب الأمور.

(٦) كما في الكشكول الآتي وصفه، وهي موجودة فيه (ص ٥٨ - ١١٠).

الختم (١٣٣٤هـ)، ثم ذكر أنه كاتبها لنفسه وأنه راجي رحمة ربه إذا حلَّ رسمه... وذكر دعاءً طويلاً فيه ابتهاج.

ونسخ الزنجانية في الصرف هو وأخوه محمد في سنة (١٣٣٠هـ)^(١).

فالعربية من أول العلوم التي تلقاها بعد كتاب الله، فتدرج فيها حتى بلغ قاموس هذا الفن وقعره وأضحى من كبار علماء العربية في القرن الماضي، وإن كان جلُّ الناس عرف الشيخ محدثاً عالماً بفن العلل والرجال إلا أن علم الشيخ في العربية يضاهي علمه بالحديث ورجاله، قال العلامة العمودي - عندما ترجم له في بعض مجاميعه المخطوطة -: «لازم المدارس العلمية والرشدية، وحاز العلم، وعلوم العربية، وتوحد في علم الإنشاء واللغة»^(٢).

ولئن كان المعلمي - رحمه الله - من متأخري علماء العربية فلم يكبله زمانه، ولم يقف ذهنه عند بعض القضايا النحوية والمسائل اللغوية التي استقرت ردحاً من الدهر في كتب الفن، بل غدا يناقش مسائل كان يستشكلها فيبدي رأيه فيها بمقتضى الصناعة النحوية واللغوية، وتارة يذهب إلى قولٍ لم يسبق إليه، وهذا تجده واضحاً في رسالة الطرائف، وفي تصريف (ذو)، وفي الرسالة السابعة وهو إشكال صرفي، وفي الخاطرة التي في قول الشاعر: «ولكنني من حبها لعמיד»، وفي مسألة المعارف، فهو - رحمه الله - قد أخذ بقول القائل: «كم ترك الأول للآخر».

(١) انظر: الكشكول (ص ١٨٩ - ٢٠٣).

(٢) نقله د/ عبد الله أبو داهش كما في مجلة عالم الكتب ع(٢) سنة (١٤١١هـ) شوال (ص ١٨٥).

مقدمة التحقيق

وسوف أتعرض هنا لبعض جهود الشيخ المعلمي رحمه الله في علوم العربية، وذلك بثلاثة أمور:

الأول: مؤلفاته.

الثاني: تحقيقاته لكتب العربية.

الثالث: نماذج من كلامه في المسائل اللغوية مع ذكر بعض ترجيحاته.

أولاً: مؤلفاته:

- ١- اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النحوية.
- ٢- طرائف في العربية.
- ٣- الحقائق النحوية.
- ٤- مختصر شرح ابن جماعة على القواعد الصغرى لابن هشام.
- ٥- نظم قواعد الإعراب الصغرى.
- ٦- تلخيص الثمرات الجنية في الأسئلة النحوية للشيخ محمد جمال بن محمد الأمير المالكي (غير كامل).
- ٧- تعليقات على متن الأجرومية (غير كامل).
- ٨- اختصار كتاب درة الغواص للحريري.
- ٩- مختصر متن الكافي في العروض والقوافي.
- ١٠- مقالات متنوعة في النحو واللغة وبعض الإعرابات والمسائل المشكلة، وأنظام لغوية.

ثانيًا: تحقيقاته لكتب اللغة العربية:

عمل المعلّم على تصحيح الكتب عندما كان ضمنَ الفريق العامل في مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - في الهند - قرابة خمسة وعشرين عامًا عاكفًا على التصحيح والتحقيق والتنقيح، فكان في بعضها مشاركًا لبعض العلماء في تصحيح كتاب ما، وكان في بعضها منفردًا، ولنقتصر هنا على ذكر الكتب اللغوية:

١ - الأماشي الشجرية، لأبي السعادات ابن الشجري.

طُبِعَ بالهند في دائرة المعارف سنة (١٣٤٩ هـ) ويقع في جزئين بتصحيح وتعليق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى اليماني، والسيد زين العابدين الموسوي.

٢ - كتاب المعاني الكبير، لابن قتيبة الدينوري.

وقد صحح الكتاب أولاً العلامة المستشرق سالم كرنكو، وبعث بالنسخة إلى دائرة المعارف بعد أن شرح لهم ما قاساه من سقم الأصل وأنه مع ما عاناه وبذله من المجهود العظيم في تصحيح النسخة لا يثق بأنه لم يبق في النسخة شيء من الغلط، فأحيلت النسخة إلى المعلّم فتصفح الكتاب واستدرك بعض ما بقي، وطبع الكتاب في دائرة المعارف سنة (١٣٦٨ هـ) في ثلاثة أجزاء، وقدم له المعلّم بمقدمة بلغت ثلاثًا وثلاثين صفحة^(١) تحدّث فيها عن مكانة الشعر القديم، وتدوينه، وتعريف أبيات المعاني، والمؤلفين في هذا الفن، ثم التعريف بابن قتيبة، ومكانته في معرفة الشعر

(١) انظرها في «مقدمات الشيخ» (ص ٢٠٣ - ٢٤٢) ضمن هذه الموسوعة.

مقدمة التحقيق

وكيف يختار الشعر، وكم أقسامه، ثم مكانته - أي ابن قتيبة - في علوم الأدب وغيرها، ثم ذكر من غَضَّ من ابن قتيبة ودافعَ عنه، ثم ذكر حياته وكيف كانت تتصف، ثم تراثه العلمي ومؤلفاته وأحال فيها على بعض الكتب، ثم تحدث عن كتاب المعاني الكبير ووصفه وأثبت أن لابن قتيبة كتابًا واحدًا في أبيات المعاني وهو هذا الكتاب، ثم ذكر عدة مزايا لكتاب المعاني الكبير، ثم شرح حال النسخة الخطية لهذا الكتاب، وعمل الدائرة، وتحدث عن التعليقات الموجودة في المطبوع، ثم أبدى شكره للمستشرق سالم كرنكو، وناشد ورجا أهل العلم والفضل فيما إذا عثر أحدهم على بقية هذا الكتاب المفقود أن يبادر بإخبار الدائرة، وأنهم إذا وقفوا على أخطاء في المطبوع أن يتكرموا بإطلاعهم ليتدارك ذلك في الطبعة الثانية، ثم أننى على جهود دائرة المعارف العثمانية ودعا لهم.

ومن قرأ هذه المقدمة عرف علو كعب المعلّمي في فهم اللغة، وصنعة الشعر وأحوال العرب.

٣ - كتاب الأمالي، لأبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي:

طُبِعَ الكتاب بدائرة المعارف سنة (١٣٦٩هـ) بتصحيح الحبيب عبد الله بن أحمد بن العلوي الحسيني الحضرمي وساعده الشيخ عبد الرحمن المعلّمي - كما قال الحبيب العلوي -: «فشرعنا في طبعه بمساعدة العلامة المحقق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى اليماني مصحح دائرة المعارف»، ويقع الكتاب في مجلد لطيف.

٤ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، للإمام أبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه، طُبِعَ بدائرة المعارف العثمانية،

وجاء في خاتمة الطبع:

ملاحظات شعبة التصحيح لدائرة المعارف:

«لا ريب أن الدكتور سالم الكرنكوي قد بذل جهده في استنساخ هذا الكتاب ومقابلته على النسختين المذكورتين والضبط والتصحيح على الألفاظ واللغات، فرتبّه وعلق عليه الهوامش بأجمل أسلوب وإن حصلت له صعوبة شديدة في القراءة والمقابلة والمراجعة، لكنّه استوفى العمل.

ثم استقصى النظر في هذا الكتاب حضرة الفاضل الأديب الشيخ عبد الرحمن بن يحيى اليماني، أحد رفقاء الجمعية، ونبّه في الحواشي على بعض الخطأ من جهة النسخ بعلامة (ع. ي) فشكر الله سعيهما اهـ.

٥ - كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، للإمام السيوطي، أفاد المحققان الدكتور أحمد سليم الحمصي، والدكتور محمد أحمد قاسم أن الكتاب طبع طبعته الثانية عام (١٣٥٩ هـ) بتصحيح كل من عبد الرحمن بن يحيى اليماني والشيخ الفاضل سعيد بن عبد الله العمودي، والشيخ الفاضل أحمد بن محمد اليميني^(١). اهـ.

ثالثاً: نماذج من كلامه في المسائل اللغوية، مع ذكر بعض ترجيحاته:

كان المعلّم رحمة الله تعالى يميز تعليقاته من تعليقات غيره بحرف (ع) عندما يختتمها أو بحرف (ي) أو يجمع بينهما، وكان يرمز بحرف (ح) كثيراً، وقد اخترنا نماذج من هذه التعليقات ممّا يوضح دقة الشيخ في اللغة

(١) انظر مقدمة التحقيق (ص ١٤) من ط جروس برس تصوير مكتبة الفيصلية، وقد التبس على المحققين مكان طبع الكتاب طبعته الأولى وطبعته الثانية.

وبعض ترجيحاته، وذلك من حواشيه على كتاب «المعاني الكبير» لابن قتيبة^(١):

- جاء في (ص ٤) هامش رقم (٢) عند بيت المرّار العدوي يصف فرساً، وذكر كلمة (جيب) فعلق المستشرق كرنكو: أن بهامش الأصل تصويباً من قبل رجل اسمه (محمود) جعل كلمة (الجيب) بالتحريك ثم خطأه كرنكو وخطأ ابن قتيبة أيضاً.

فقال المعلّم معقّباً: «أقول: في اللسان وغيره كأدب الكاتب للمؤلف (ص ١٠٣) في تفسير الجبّة - بضم الجيم - أن جبة الفرس هي: موصل الوظيف في الذراع، وقيل غير ذلك مما يقاربه، ونقلوا عن الليث: «الجبة: بياض يطأ فيه الدابة بحافره» فعلى قول الجمهور: الجبة ذاك الموضع وعليه فلا يصح أن يمدح الفرس بأنه ذو جُيب - بضم الجيم - لأن كل فرس كذلك فلا مدح فيه، وأمّا على قول الليث فالجبة بياض ذاك الموضع، فيصح أن يمدح الفرس بذلك، وأمّا الجبُّ بفتح الجيم فهو اسمٌ للبياض في ذاك الموضع من القوائم اتفاقاً فكلام (محمود) هنا جيّد» اهـ.

- وفي (ص ٩) هامش (٣) عند قول لييد: (على الإطراب) قال كرنكو: كذا ورد في الأصل - أي بالإهمال - ورواية ديوانه (على الأظراب) وكذا في كتب اللغة في مادة (ظرب) اهـ.

قال المعلّم: «اختلف اللغويون في تفسير الأظراب في هذا البيت وأقرب الأقوال أنه جمع ظرب وهو الأكمة، ويحتمل أن يكون رواه بعضهم

(١) وسنذكر باقي هذه الفوائد في ملحق في آخر هذا المجموع اللغوي.

بكسر الهمزة على أنه مصدر لأظرب أي: أتى الظرب لكن لم يذكروا أن الظرب تجمع على إظراب ولا أنه يقال: أظرب بمعنى أتى الظرب وهذا ممّا يقوي ما وقع في الأصل وتفسير المؤلف ظاهره يوافق ما في الأصل ويمكن خلافه والله أعلم» اهـ.

- وفي (ص ١٨) حاشية رقم (٥) عند قول ابن قتيبة: «يقال رهيقي: إذا كان يتقدم الخيل».

قال المعلّم: «كذا ولم أجده في المعاجم، إنما فيها قولهم في الصفة: «رَهَق» بفتح فكسر، وقولهم: «يعدو الرَّهَقِي» بفتحات، وقولهم: «ناقة رهوق» بفتح فضم» اهـ.

- وجاء في (ص ١٩) هامش رقم (١) عند قول ابن قتيبة: وقال آخر:

غشمشم يغشى الشجر ببطنه يعدو الذكر

قال المعلّم: «في باب الغين من جمهرة الأمثال للعسكري، ومن مجمع الأمثال للميداني: «غشمشم يغشى الشجر» على أنه مثل، وقال الميداني: «الغشمشم: الجمل»، وذكر في باب الباء: (ببطنه يعدو الذكر)، ولم أر مَنْ جمع بينهما على أنه شعر» اهـ.

- وفي (ص ٤٠) هامش (٤) قال كرنكو: في النقل: «عرهوج» آخره: جيم، وعلّق عليه: «لم أجده هذه الكلمة في معاجم اللغة» اهـ.

قال المعلّم: «وإنما هو: «عرهوم» بالميم، والقصيدة ميمية، وعرهوم موجود في المعاجم» اهـ.

- وفي (ص ٥٤) هامش (٦) عند قول ابن قتيبة: «يقال: شائع وشاع مثل هائر وهار».

قال المعلّمى: «هذا يوهم أن قولهم: «شاع» بضم العين «وهار» بضم الراء مقلوبان من «شائع» و«هاثر» وهو خطأً حتمًا إنّما القلب تحويل الحرف إلى غير محلّه ثم يكون لكل حرف حكم موقعه الجديد، وفي بيت الأجدع: «فهن شواعي» والتحقيق في «شاع» بضم العين «وهار» بضم الراء أنهما صفتان على وزن «فرح» بفتح فكسر، فقلب حرف العلة ألفًا لتحركه وانفتاح ما قبله. وراجع اللسان (ه ور) و(روح) و(ص ون)، وقد زعم بعضهم: أن الأصل «شائع»، و«هاثر» كما قيل في «حاجة» أن أصلها «حائجة» وهذا النظر مختلف فيه، ومن أثبتّه يعدّه شاذًا، والأصل عدم الحذف، والله أعلم» اهـ. وهذه دراية بالصرف عالية، فله درّه!

- وفي (ص ١١٣) هامش (٤) عند قول ابن قتيبة: وقال الراجز... إلخ.

قال المعلّمى: «هكذا شكل في النقل وهو المعروف لكن يكون من الرّمل، والمؤلف يقول: «قال الراجز» فإما أن يكون سقط شيء أو يكون بتنوين (حشرة) من باب: رجل حسنّ الوجه بتنوين (حسن) ورفع الوجه، أو نصبه، أو يكون بكسر الشين وهي لغة لهذيل كما يؤخذ من اللسان» اهـ.

- وفي (ص ١٢١) حاشية (١): قال المعلّمى: «في النقل هنا وفي الموضوع الآتي بعدُ «نبأة» بسكون الباء بعدها همزة مفتوحة ويأتي فيما بعد تفسيره بقوله «مشرفة» وفي اللسان وغيره: «النبأة: النشز» لكن الشعر فيما يظهر من الرجز هو لأبي النجم، وأبو النجم معروف بالرجز فيظهر أن الكلمة

(نبأ) بفتح الباء بعدها ألف، وأصله «نبأة» بسكون الباء تليها همزة إلا أنه خفف كما تخفف «مرأة وكماة» وإن قال سيبويه: «هو قليل» اهـ.

- وفي (ص ٢١٧) هامش (١) عند قول الشاعر:

فذاحت بالوتائر ثم بدتُ يديها عند جانبه تهيلُ

قال في (جانبه): «في النقل: «جانية» وبهامشه: «ورواية الديوان - عند جانبها - ولعله الصواب» أقول: وعلى رواية: «جانبها» يكون الضمير للجثة والجيفة المفهوم من قوله: «حمار... قتيل» والذي في اللسان (ذاح): «جانبه» وهو الموافق لصورة الكلمة في الأصل ويوضحه قول المؤلف في التفسير: «عند جانب القبر» والقبر مفهوم من قول الشاعر: (قتيل) وإنما لم يقل المؤلف: «عند جانب الحمار أو القتل» لمكان قول الشاعر: «تهيل» فتدبر. اهـ.

- وفي (ص ٢٣٦) هامش (٢) عند قول الشاعر:

* كعين الكلب في هبى قباع *

قال المعلمي: «في النقل «هبى» بفتح واحدة على الباء المشددة وكتب في الهامش: «في لسان العرب (٢/٢٧٨) قال ابن سيده: كذا وقع في نواذر ثعلب قال والصحيح: (هبى) بالتنوين قباع - من الهبوة - وفي اللسان (٢٠/٢٢٦) قال ابن قتيبة في تفسيره...» فذكر عبارة اللسان وهي ملخصة من عبارة المؤلف، وعبارة المؤلف صريحة أن «هبى» عنده بالتنوين لأنه عنده من (ه ب و) جمع هابٍ مثل (غزى) جمع غازٍ فالألف لام الكلمة انقلبت عن حرف العلة، وإنما يمتنع التنوين إذا كان من (ه ب ب) فتكون الألف زائدة للتأنيث» اهـ.

وأما ترجيحاته فننقل بعضًا منها خشية الإطالة، فمن ذلك:

قوله في مسألة الاحتجاج بالأحاديث النبوية في المسائل النحوية حيث يقول في الأنوار الكاشفة (ص ٢٤٩) في معرض رده على أبي رية قال: «ثم ذكر - أي أبو رية - ص (٢٥٤) كلام النحاة في الاستدلال بالأحاديث، وهذا لا يهمننا، مع أن الحق أن ابن مالك توسع، وأنه كما مرَّ ص (٦٠) يمكن بالنظر في روايات الأحاديث وأحوال روايتها أن يعرف في طائفة منها أنها بلفظ النبي ﷺ أو بلفظ الصحابي أو بلفظ التابعي - وهو ممن يحتج به في العربية - لكن تحقيق ذلك يصعب على غير أهله، فلذلك أعرض قدماء النحاة عن الاحتجاج بالحديث ووجدوا في المتيسر لهم من القرآن وكلام العرب ما يكفي» اهـ.

- وفي كتاب المعاني الكبير (١ / ٢٥) عند قول المرار العدوي:

يَضْرَعُ الْعَيْرِينَ فِي نَقْعَيْهِمَا أَحُوذِيٌّ حِينَ يَهْوِي مُسْتَمْرٌ

قال: «في بعض نسخ المفضليات (نقعهما) وليس بجيد إذ المعنى أنه يصرع أحدهما ثم يلحق الآخر فيصرعه فالجيد أن يكون ما بينهما متباعداً ليكون ذلك أدل على قوة الفرس، وإذا كان ما بينهما متباعداً كان لكل منهما نقع على حدة» اهـ.

- وفي (١ / ٧٤) في قول الفرزدق:

ووفراء لم تخرز بسير وكيعه

قال: «في النقل واللسان (وكع): «تحرز»، وفي التاج (وف ر) (١):
«تحرز» وهو الصواب.

- وفي (١ / ٢٧٤) عند قول ابن هرمة:

زجرت لها طيرا فيزجر صاحبي وأقول هذا زائد لم يحمد

قال: «كذا ويأتي مثله في النصف الثاني إلا أنه زاد في الأصل فشكل
«يحمد» - بضمّ ففتح ثم فتح بتشديد - كأنه محاولة لإقامة الوزن، والصواب
- إن شاء الله تعالى - : «رائد لم يحمد» الرائد الذي يبعثه القوم يرتاد لهم
موضعاً للنجعة و«يحمد» بضم فسكون فكسر، وقد فسّره المؤلف هنا بقوله:
«لم يأت موضعاً محموداً»، وفسّره في النصف الثاني بقوله: «لم يأت ما
يحمد عليه»، وفي اللسان (ح م د): «أحمد الأرض: صادفها حميدة...
وأحمد الرجل فعل ما يحمد عليه» فصواب إنشاد البيت هكذا:

وجرت لها طير فيزجر صاحبي وأقول هذا رائد لم يحمد» اهـ



(١) هكذا في المطبوع ولم أجده في مادة (وف ر) وإنما وجدته في (وكع).

* محتوى المجموع

يحتوي هذا المجموع اثنتي عشرة رسالة موزعة على ثلاثة أقسام، نذكرها بالإجمال ثم نفصلها^(١):

القسم الأول: الرسائل النحوية والصرفية، وفيه:

- ١ - اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النحوية.
- ٢ - حقائق في النحو مستقربة.
- ٣ - مختصر شرح ابن جماعة على القواعد الصغرى لابن هشام الأنصاري.
- ٤ - نظم قواعد الإعراب الصغرى.
- ٥ - طرائف في العربية.
- ٦ - الكلام على تصريف (ذو).
- ٧ - إشكال صرفي وجوابه.
- ٨ - ضَبْطُ فِعْلَيْنِ فِي مَثْنِ الْأَزْهَارِ، وانتقاض واعتراض.
- فائدتان (خاطرة - ومسألة في المعارف).

القسم الثاني: الرسائل اللغوية والأدبية، وفيه:

- ٩ - اختصار كتاب «درة الغواص في أوهام الخواص» للحريري.
- ١٠ - فوائد لغوية منتقاة من كتاب «الكنز المدفون والفلك المشحون».

(١) هذه الرسائل تنشر لأول مرة، ولم يسبق أن طُبِعَ منها شيء سوى رسالتي: اللطيفة البكرية، والمناظرة الأدبية.

١١ - مناظرة أدبية بين المعلّم وبين الشاعر الأديب محمد بن علي السنوسي.

- شرح بيت ومعناه.

- أنظام لغوية.

القسم الثالث: الرسائل العروضية، وفيه:

١٢ - مختصر متن الكافي في العروض والقوافي.

- نظم بحور العروض.

تنبیه: كانت هناك بعض الرسائل النحوية للمعلمي لم تكتمل كشرحه على متن الأجرومية، وتلخيصه للثمرات الجنية في الأسئلة النحوية للمالكي، ولعله أكملها لكن الموجود ضمن رسائله المخطوطة ناقص^(١). ولنبدأ بالتعريف بها رسالةً رسالةً على حسب ترتيبها في الأقسام الثلاثة من هذا المجموع.

القسم الأول: (الرسائل النحوية والصرفية):

الرسالة الأولى: اللطيفة البكرية^(٢):

- العنوان:

«اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية في المهمات النحوية»، هكذا أسماها الشيخ المعلّم رحمه الله تعالى، كما وجد على صفحة العنوان.

(١) والنقص في هذين الكتابين كثير، فهما غير صالحين للنشر.

(٢) تمّ نشرها للمرة الأولى بتحقيقي ووضع شرح يسير عليها عن دار عالم الفوائد عام

(١٤٢١هـ)، وقد حذفت ههنا كثيرًا من التعليقات.

- سبب التأليف:

بين الشيخ رحمه الله أن الباعث على تأليف هذه الرسالة هو سؤال ورد عليه من بعض الناس، يطلب منه التحدث عن الاسم المبني، والاسم الممنوع من الصرف.

قال الشيخ رحمه الله: «جعلتها جواباً لمن سألني التكلم على المبني والممنوع فرأيت إطلاق عنان اليراع في سائر الأبواب، إيماءً وتلويحاً أتم للفائدة». اهـ.

وهذه العبارة موجودة على حاشية قد ضرب المؤلف عليها بالقلم.

- زمن التأليف:

يبدو أن الشيخ رحمه الله قد ألف هذه الرسالة وعُمره بضعة وعشرون سنة، ذلك لأن ناسخ الرسالة قد انتهى منها سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة وألف من الهجرة، والشيخ قد ولد سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة وألف، والعنوان قد يرمز إلى هذا، حيث إن معنى «البكر» - بكسر الباء - هو أول كل شيء، وكل فعلة لم يتقدمها مثلها. قاله صاحب القاموس.

فالرسالة - والله أعلم - من بواكر مؤلفات الشيخ رحمه الله.

- مصادر المؤلف:

وجد على الورقة الأولى من الرسالة إعلان للشيخ رحمه الله، يذكر فيه المصادر التي جمع منها هذه اللطيفة، ونقله كما هو.

قال رحمه الله: «إعلان: كل ما حررته فمستفاداً من «الهمع» للسيوطي، و«شرح الكافية» للرضي، وحاشيتي الصبان، والخضري على شرحي الألفية،

ورسالة للسيد أحمد دحلان في المبنيات، أفاض الله على الجميع غيوث كرمه، وغمرهم بحلِّ نعمه، فمن توهم خللاً فليثبت، ويطالع الكتب المذكورة وغيرها، فإن وجد التصريح بما قلنا، أو الإيماء إليه، وإلا فليُنظر مُنصفاً لا مُتَعسِّفاً، فلعله يجد - إن شاء الله تعالى - لذلك وجهها، وإلا نقل ما يخالفه، والإجماع أو الأصححة على بطلانه، عالماً أن الفكر قد يسهوَ، واليراع قد يطفوَ، وصلى الله على رسوله محمد، وإخوانه من النبيين والملائكة المخصوصين بالعصمة عن كل عيب ووصمة، وعلى آله وذوي قرابته وأنصاره وصحابته، والحمد لله رب العالمين» اهـ.

وقوله هنا: «ويطالع الكتب المذكورة وغيرها...» إلخ، يفهم منه أن المصادر الأساسية لهذه الرسالة هي ما ذكره في الإعلان السابق، وأن الشيخ قد أخذ من مصادر أخرى لم يصرح بها.

فمن أمثلة ذلك: أنه لما عدد المنصوبات على منوال ما ذكره السيوطي في «الهمع» لم يُعرّف المفعول لأجله، والمفعول المطلق بتعريف السيوطي، بل ذكر حد ابن آجروم في مقدمته المشهورة، وسمى المفعول المطلق مصدرًا.

ومن ذلك أيضًا: أن الشيخ رحمه الله عقد خاتمة في آخر الكتاب، أورد فيها مسائل من كتاب «مغني اللبيب» لابن هشام، أو «قواعد الإعراب» لابن هشام أيضًا. والله أعلم.

- وصف المخطوط:

كان اعتمادي في تحقيق هذه الرسالة على مخطوط محفوظ ضمن

مؤلفات الشيخ ورسائله المودعة بمكتبة الحرم المكي الشريف، تحت الرقم العام (٤٧٠٣)، وتقع في ثمان ورقات، كل صفحة منها تحتوي على واحدٍ وعشرين سطرًا، وبعض الصفحات دون ذلك، وكان تاريخ نسخها عام (١٣٣٧هـ)، والناسخ لها هو: أحمد بن يحيى بن إسماعيل بن يحيى بن عبد الكريم الضمدي، بعناية جامعها الشيخ عبد الرحمن المعلمي، رحمه الله رحمة واسعة.

والمخطوط مكتوب بخط الضمدي، والذي يظهر - والله أعلم - أن الرسالة نسخت أولاً بخط الناسخ المذكور، ثم حررها الشيخ بقلمه مرة أخرى، وأضاف عليها، وأنقص منها، فعادت مسودة كما بدأت.

الرسالة الثانية: حقائق في النحو مستقربة:

إن معرفة اصطلاحات وحدود كل فنّ مطلب ضروري لكل دارس، إذ بها يستطيع المرء أن يضبط الفن الذي يحاول دراسته ومعرفته، قال أبو العباس ابن تيمية عند كلامه على مسألة الحد^(١): «... وهذا الحد هم متفقون على أنه من الحدود اللفظية، مع أن هذا هو الذي يحتاج إليه في إلقاء العلوم المصنّفة بل في قراءة جميع الكتب، بل في جميع أنواع المخاطبات، فإن من قرأ كتب النحو والطب أو غيرهما لا بدّ أن يعرف مراد أصحابها بتلك الأسماء، وتعرف مرادهم بالكلام المؤلّف، وكذلك من قرأ كتب الفقه

(١) انظر: الرد على المنطقيين (ص ٤٩ - ٥١) تحقيق عبد الصمد شرف الدين ط الهند

والكلام والفلسفة وغير ذلك، وهذه الحدود معرفتها من الدين في كل لفظ هو في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، ثم قد تكون معرفتها فرض عين، وقد تكون فرض كفاية؛ ولهذا ذمَّ الله تعالى مَنْ لم يعرف هذه الحدود بقوله تعالى: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩٧] والذي أنزله على رسوله فيه ما قد يكون الاسم غريبًا بالنسبة على المستمع كلفظ «ضيزى» و«قسورة» و«عسعس» وأمثال ذلك.

وقد يكون مشهورًا لكن لا يعلم حدّه، بل يعلم معناه على سبيل الإجمال كاسم الصلاة والزكاة والصيام والحج، فإن هذه - وإن كان جمهور المخاطبين يعلمون معناها على سبيل الإجمال، فلا يعلمون مسماتها على سبيل التحديد الجامع المانع إلا من جهة الرسول ﷺ، وهي التي يقال لها الأسماء الشرعية... (ثم ذكر أمثلة على ذلك ثم قال): «وبالجملة فالحاجة إلى معرفة الحدود ماسة لكل أمة، وفي كل لغة، فإن معرفتها من ضرورة التخاطب الذي هو النطق الذي لا بدّ منه لبني آدم...» انتهى بتصرف.

ولهذا اجتهد العلماء قديمًا وحديثًا في وضع تعريفات لمصطلحات كل فنّ.

وفي مجال النحو العربي تعددت المؤلفات التي تُعنى بالحدود والتعريفات^(١).

وممن أسهم في التأليف في هذا النوع الشيخ المعلّم رحمة الله، فله

(١) للاستزادة ومعرفة هذه المؤلفات راجع مقدمة د/ سليمان العايد لتحقيق كتاب الحدود للفاكهي (ص ١٢٣ - ١٢٩).

مقدمة التحقيق

هذه الرسالة التي أسماها: «حقائق في النحو مستقربة»، وهي على طريقة السؤال والجواب - وهذه الطريقة تعليمية نافعة - (١) وقد استصنى المعلمي مسائلها من كتب الفنّ المعتمدة فجاءت محكمة النظام، بديعة الأسلوب، قوية السبك.

- العنوان:

كما تقدم أن المعلمي سمّى رسالته (حقائق في النحو مستقربة)، وقد وضع العنوان هكذا: «هذه حقائق في النحو مستقربة يحسن حفظها»، وكتب هذه العبارة مرتين على وجه الصفحة الأولى من الرسالة أحدهما بخط واضح مشكول، وفيه شيء من الزخرفة التقليدية، والآخر كُتب بخط رديء وغير واضح أيضًا.

والحقائق جمع حقيقة، والحقيقة في اللغة: ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه (٢).

منهج المؤلف في الحقائق:

أورد المؤلف ثلاثًا وستين ومائة حقيقة مسوقة بطريق السؤال والجواب، واضعًا السؤال بين قوسين، متبعًا في ترتيب المسائل والحدود طريقة غالب متأخري النحاة، ويكاد الناظر يجزم بأنه اتبع منهج ابن الحاجب في كافيته

(١) وقد استخدمت منذ القدم كما جاء في حديث جبريل مع النبي ﷺ في سؤاله عن الإسلام والإيمان والإحسان وأشرط الساعة.

(٢) لسان العرب (٥٢/١٠). وانظر في تعريف الحقيقة بتوسع: تعريفات الجرجاني (ص ٤٠)، والكليات للكفوي (١٨٧/٢).

المشهوره - ولا غرو فإن متن الكافية وشروحه كان المتداول والمعول عليه في قطر اليمن عامة في فترة حياة المعلّم وما قبلها - والدليل على أنه نهج نهج الكافية كثرة اعتماده عليها في الحدود والتعاريف^(١).

ومما تميّز به أنه متحرر لا يتقيد بمذهب أو قول، فتراه على سبيل المثال في المنصوبات يقول: «والأصح أنها سبعة عشر» وفي الفعل الماضي يرى أنه يضم للمجانسة إذا اتصل به واو الجماعة وغير ذلك من المسائل.

مصادر المؤلف:

لم يحدد المؤلف مصادره ولم يشر إليها، فاجتهدت في التعرف عليها، وتوصلت إلى مظانها بعد جهد، ومن المسائل ما لم أقف عليها في مصدر إلا ما ذكره ههنا كتعريفه للظرف بنوعيه المكاني والزماني غير المبهم، والأكوان المقدره الثمانية في متعلق الجار والمجرور والظرف. ونقل المؤلف من المصادر كان تارة بالنص الحرفي، وتارة بتصرف يسير. وقد رتبت المصادر بحسب كثرة اقتباس المؤلف منها:

أ - كافية ابن الحاجب^(٢):

- ١ - تعريف الكلمة (ص ٥٩).
- ٢ - المعرفة والنكرة (ص ١٦٥، ١٦٦).
- ٣ - المعارف (ص ١٦٥) إلا أنه أسقط النداء منها تبعاً لبعض النحاة.
- ٤ - تعريف الضمير (ص ١٤٣) وتقسيمه إلى متصل ومنفصل.

(١) كما تجده في المصادر التي اعتمدها المؤلف في هذه الرسالة.

(٢) العزوة على ط مكتبة دار الوفاء الأولى (١٤٠٧هـ) تحقيق طارق نجم.

- ٥- الموصول (ص ١٥٢).
- ٦- المعرب والمبني (ص ٦٠).
- ٧- الظواهر من المعربات (ص ٦١).
- ٨- علل الاسم الممنوع من الصرف مأخوذة من الكافية (ص ٦٢)، وهي عبارة عن بيتين من الشعر نظم فيها العلل التسع.
- ٩- تعريف المرفوع (ص ٦٨).
- ١٠- تعريف المبتدأ (ص ٧٤).
- ١١- مواضع وجوب تقديم المبتدأ على الخبر (ص ٧٧).
- ١٢- تعريف الخبر (ص ٧٤) بزيادة قيد الفائدة.
- ١٣- مواضع وجوب تقديم الخبر على المبتدأ (ص ٧٨).
- ١٤- ذكر للفاعل تعريفين الأول: مأخوذ من الكافية بحذف كلمة (قدم عليه) كما في (ص ٦٨).
- ١٥- مواضع وجوب تقديم الفاعل من الكافية (ص ٦٨) وزاد عليها موضعاً كما نبهت عليه في التعليق.
- ١٦- تعريف نائب الفاعل (ص ٧٢).
- ١٧- خبر (إن) واسم (ما) و(لا) المشبهتين بـ (ليس) (ص ٨١ و ٨٣).
- ١٨- التوابع من الكافية (ص ١٢٨).
- ١٩- المفعول به (ص ٨٧).
- ٢٠- مواضع وجوب تقديم المفعول (ص ٦٩)، ثلاثة منها فقط.

- ٢١- المفعول فيه (ص ١٠٠).
- ٢٢- المفعول معه (ص ١٠٢).
- ٢٣- المفعول لأجله (ص ١٠١).
- ٢٤- التعريف الأول للمفعول المطلق (ص ٨٤).
- ٢٥- الحال (ص ١٠٣).
- ٢٦- التمييز (ص ١٠٧).
- ٢٧- المنادى (ص ٨٩).
- ٢٨- عطف النسق (ص ١٣٢).
- ٢٩- التأكيد (ص ١٣٥).
- ٣٠- البديل وأقسامه (ص ١٣٧).
- ٣١- تعريف المجرور (ص ١٢١).
- ٣٢- الفعل المضارع (ص ١٩٠).
- ٣٣- نوعا المثني (ص ٦٠) و(١٤٢).
- ٣٤- الفعل الماضي (ص ١٨٩).
- ٣٥- الأمر (ص ٢٠١).
- ٣٦- حكم مبني الشبه وألقابه (ص ١٤٢).
- ٣٧- تعريف أسماء الأفعال والأصوات والمركبات (ص ١٥٦)
و(١٥٧) و(١٥٨).

- ب - شروح الفاكهي على القطر والملحة والمتممة:
- ١ - تعريف الاسم والفعل والحرف من شرحه على المتممة (ص ٤).
 - ٢ - تعريف الإضافة من شرحه على الملححة (ص ١٩).
 - ٣ - جمع التكسير من شرحه على الملححة (ص ١٧).
 - ٤ - تعريف الفاعل من شرحه على الملححة (ص ٢٣).
 - ٥ - التعريف الثاني للمفعول المطلق من شرحه على الملححة (ص ٢٧).

- ٦ - المنادى من شرح الفاكهي على الملححة (ص ٤١).
- ٧ - تعريف المشبه بالمضاف من شرحه على الملححة (ص ٤٢).
- ٨ - الاستثناء والمستثنى من شرحه على الملححة (ص ٣٣).
- ٩ - الإغراء من شرحه على الملححة (ص ٣٧)، وأمثله من نظم الملححة للحريري.

- ١٠ - التعجب من شرحه على الملححة (ص ٣٦).
- ١١ - عطف البيان من شرحه على الملححة (ص ٤٨).
- ١٢ - النعت من شرحه على الملححة (ص ٤٩).
- ١٣ - العلة في شبه المضارع بالاسم من شرحه على القطر (١ / ٧٢).

ج - فرائد النحو الوسيمة شرح الدررة اليتيمة للشيخ علي بن حسين المالكي المكي.

- ١ - تعريف الاسم والفعل والحرف (ص ٤).
- ٢ - تقسيم المجرور (ص ٨٩).

٣- معنى اعتوار المعاني خاصة مأخوذة بأمثلتها من الشرح (ص ٢٠).

د- أوضح المسالك وشرحه التصريح:

١- ما يجب استتار الضمير فيه من التصريح (١/ ١٠٠).

٢- جمع التكسير من التصريح (٢/ ٢٩٩).

٣- التعريف الثاني للفاعل من الأوضح. وانظر: التصريح (١/ ٢٦٧).

٤- تعريف المشبه بالمضاف من التصريح (٢/ ١٦٧).

هـ- شرح الشذور وقطر الندى لمصنفهما ابن هشام:

١- تعريف المفرد من القطر (ص ٨).

٢- المفعول به من شرح الشذور (ص ٢٧٨) (١).

٣- التأكيد من شرح الشذور (ص ٥٥٠).

٤- النعت من شرح قطر الندى (ص ٢٨٣).

و- همع الهوامع للسيوطي:

١- ما يجب استتار الضمير فيه من الهمع (١/ ٢١٤).

٢- مواضع وجوب تقديم المفعول به بعضها من الهمع (٣/ ١٠).

٣- العلة في شبه المضارع بالاسم. الهمع (١/ ٥٣ - ٥٤).

ز- شرح الرضي على الكافية (٢):

١- مواضع وجوب حذف فعل المصدر (١/ ٣٥٤ - ٣٥٥).

(١) ط الدقر.

(٢) ط جامعة الإمام محمد بن سعود.

٢- تعليل بناء المنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة (٤١٢/١).

٣- العلة في شبه المضارع بالاسم (٨١٧/٤).

٤- نوعا المبني (٣٩/١)، (١٠٩/٣).

ح- القواعد الصغرى لابن هشام بشرح الأزهري^(١):

١- معنى التعلق، ومواطن وجوب حذف متعلق الجار والمجرور والظرف من شرح الأزهري (ص ٥٧).

ط- شرح الجامي على الكافية المسمى بالفوائد الضيائية:

١- تعريف الوضع (لوحه: ٢).

ي- التعريفات للجرجاني:

١- تعريف الوضع (ص ١١١).

٢- المفرد (ص ٩٨).

الملاحظات:

بدأت لي بعض الملاحظات أحببت أن أذكرها باختصار مع العلم أنها لا

تمس الرسالة بأدنى شيء من النقص أو العيب، فهي كشجة عبد الحميد^(٢):

(١) ط البابي الحلبي بهامش تمرين الطلاب.

(٢) قال الثعالبي في ثمار القلوب (ص ٩٥): «تضرب مثلاً للعودة تصيب الإنسان

الجميل فلا تشينه بل تزيده حُسناً، فكان عبد الحميد بن عبد الله بن عمر بن

الخطاب من أجمل أهل دهره فأصابته شجة في وجهه فلم تشنه بل استحسناها

الناس، وكان النساء يخططن في وجههن شجة عبد الحميد» اهـ.

فأول الملاحظات:

عدم ذكره لبعض أبواب النحو كباب الاشتغال، والتنازع، والاختصاص، والترخيم، والاستعانة، والندبة، ولم يذكر حدّ التنوين وأنواعه، ولا حدّ الحكاية، ولا المنسوب، ولعل تركه لها من أجل طلب الإيجاز والاختصار ثم الاقتصار على المشهور المتداول.

ثانيًا: اكتفاؤه بالمثال أحيانًا عن الحدّ كما صنع في (المعرف بأل) حيث قال: «مثل الرجل - الكتاب».

ثالثًا: نفيه لحقيقة شيء ثابت في المصادر التي استقى منها، فمن هذا ما ذكره في أقسام مبني الشبه حيث قال: «ولا حقيقة للكنايات» والأمر خلاف هذا كما تجده في محله من هذه الرسالة.

رابعًا: تركه لشيء قد ذكر في محله، أو في موطن آخر، فمثال الأول: ما جاء في المنصوبات إذ عدّ العاشر والحادي عشر الإغراء والتحذير فعرفّ الأول ومثّل له، وترك الثاني. ولعله اكتفى بتعريف الضد وهو نوع من أنواع الحدود كما يقال: الشر خلاف الخير.

ومثال الثاني: أنه لم يذكر في المرفوعات خبر (لا) التي لنفي الجنس، بينما ذكر في المنصوبات اسم (لا) التي لنفي الجنس وابن الحاجب وجماعة من النحاة قد عدّوا خبر (لا) التي لنفي الجنس من المرفوعات.

وكذلك ذكر ألقاب المبني (ضم، وفتح، وكسر، ووقف)، ولم يذكر ألقاب المعرب وهي (الرفع، والنصب، والجر، والجزم) وأمّا ما ذكره بقوله: (ثم إلام ينقسم الاسم بعد هذا) إلى مرفوع ومنصوب ومجرور، فهذا تقسيم للاسم باعتبار حالاته الإعرابية.

مقدمة التحقيق

خامساً: ذكّره الشيءَ مرتين كما فعل في (المبني) فإنه في الموضوع الأول كان حدًّا له، والموضوع الثاني كان تقسيمًا له، وكما في تعريف الحرف فإنه عرّفه أولاً عند تقسيم الكلمة ثم أعاد التعريف في حرف الجر.

وصف المخطوط:

الرسالة تقع في مجموع محفوظ بمكتبة الحرم المكي، وهو عبارة عن دفتر كبير كتب على غلافه الأول: «كشكول مهم ومفيد ومنوع»، الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلّم (ت ١٣٨٦هـ) (١٣٨) ورقة مقاس ١٩×٢٤,٥ سم القرن الرابع عشر الهجري بيد المؤلف، فهرسة د/ ياسين ناصر الخطيب (وعليه توقيعه) اهـ.

ورقم هذا المجموع العام (٤١٠٤) يبدأ بمذاكرة في مادة من مواد الشرع بين القاضي عبد الله العمودي، والشيخ المعلّم، والإدريسي، وينتهي عند صفحة (٢٧٦) بقوله: «فائدة في غير المنصرف»، والمجموع أكثره يشتمل على رسائل لغوية وفوائد نحوية وقصائد شعرية وتلخيص لبعض الكتب.

ونصيب رسالة الحقائق من هذا المجموع يقع من صفحة (١٢٠) وينتهي إلى صفحة (١٢٩)، وهي بخط واضح وبها بعض التخريجات، وقد كتبت بخط النسخ العادي بقلم مؤلفها رحمه الله، وانتهى منها يوم الأربعاء ٢٥ من شهر شوال عام (١٣٣٢هـ) (١).

(١) وهذا يدل على بكون اشتغال المؤلف بالعربية، فتأليفه لهذه الرسالة يقع ما بين الثامنة عشرة من عمره والتاسعة عشرة - كما تقدم التنبؤ عليه -.

الرسالة الثالثة: مختصر شرح ابن جماعة على القواعد الصغرى

لابن هشام:

لابن هشام الأنصاري الإمام المعروف صاحب الأوضح والقطر والشذور كتاب لطيف يقال له: «الإعراب عن قواعد الإعراب» كان لبنةً أولى لكتاب عظيم فريد في بابهِ ألا وهو «مغني اللبيب عن كتب الأعراب»، فقد قال في مقدمة المغني: «... وممّا حثني على وضعه أنني لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بـ «الإعراب عن قواعد الإعراب» حسن وقعها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطلاب... إلخ».

ثم إنه رحمه الله اختصر الإعراب عن قواعد الإعراب بكتاب أطلق عليه فيما بعد «القواعد الصغرى» ولشدة تشابههما وشهرة الأصل دون المختصر التبس أمرهما على بعض الناس فزعم أنهما كتاب واحد^(١)، وفرّق بعضهم وهو الصواب^(٢)، لوجود اختلاف يسير بينهما، فالكتاب الأول فيه أربعة أبواب (الجملة وأحكامها - الجار والمجرور - في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب - في الإشارات إلى عبارات محررة مستوفاة) بينما المختصر فيه ثلاثة أبواب (في الجملة - في الظرف والجار والمجرور - فيما يقال عند ذكر أدوات يكثر دورها في الكلام).

وفي باب الأدوات جعلها ابن هشام في الأصل عشرين كلمة ورتبها بطريقة مجيء كل حرف على نوع من الأنواع، بينما في المختصر جعلها

(١) كما رآه فخر الدين قباوة في مقدمة تحقيقه لشرح الكافيحي (ص ٨).

(٢) انظر كتاب «ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي» للدكتور علي فودة نيل (ص ٣٨).

خمسة وعشرين وسردها سردًا دون ذكر الأوجه والأنواع إلا في بعض الكلمات فدلَّ على أنَّ بينهما فرقًا، وأمَّا قول ابن هشام السابق: «... لمَّا أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بـ «الإعراب عن قواعد الإعراب... إلخ» فهي صغرى نسبة لكتاب المغني، وكذا عندما يطلق عليها بعض النحاة القواعد الصغرى يريد هذا المعنى والله أعلم.

وقد نصَّ أيضًا ابن هشام في مقدمة القواعد الصغرى أو ما تسمى بالنكت، على أنه اختصرها من قواعد الإعراب فهو يقول: «هذه نكتٌ يسيرة اختصرتها من «قواعد الإعراب» تسهيلًا على الطلاب وتقريبًا على أولي الألباب... إلخ»^(١).

ورسالتنا هذه هي عبارة عن اختصار لواحد من شروح ابن جماعة على هذه القواعد الصغرى، ولمَّا يُطَبَّع بعدُ^(٢).

تنبية: بعد انتهائي من تحقيق الرسالة اطلعت على نشرة لشرح نكت ابن هشام تحقيق ودراسة السيد أحمد محمد عبد الراضي وهي من منشورات مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة سنة ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م وقد أطلق عليها:

(١) انظر مقالات هامة لابن هشام، تحقيق نسيب نشاوي (ص ١٣٩)، وقد أطلق عليها «نكتة الإعراب».

(٢) وابن جماعة شرح القواعد الكبرى بأكثر من شرح منها: «أوثق الأسباب»، وشرح القواعد الصغرى بأكثر من شرح أيضًا منها: «أقرب المقاصد» ومنها: «حدائق الأعراب». انظر كتاب ابن هشام الأنصاري لفودة (ص ٣٨)، وهديّة العارفين (١٨٢/٢).

(شرح نكت ابن هشام المصري من قواعد الإعراب) تأليف ابن جماعة، وعند المقابلة بين الرسالتين وجدت اختلافًا كبيرًا بينهما، ثم إنَّ أخانا الشيخ محمد أجمل الإصلاحي أفاد أن الكتاب طبع بتحقيق هشام محمد عواد الشويكي في مجلة الجامعة الإسلامية بغزة عام ٢٠٠٧م لكنه في الأخير تردد بين كون النسخة التي اعتمدها الشويكي مختصرة من شرح، أو أنَّ ابن جماعة شرح الكتاب مرتين، وعند رجوعي لنشرة الشويكي تمَّ مقابلتها مع رسالتنا هذه فظهر أن نشرة عبد الراضي السابقة الذكر هي عين نشرة الشويكي، وأن الأمر ليس فيه جديد، وليست نسخة الشويكي التي اعتمدها عليها مختصرة من شرح، بل هو شرحٌ مختلفٌ جدًّا عن تلك النشرتين، وابن جماعة - كما هو معلوم - له أكثر من شرح على القواعد الكبرى والصغرى، والشرح الذي اختصره المعلمي يبقى إلى ساعتنا هذه أنه لم ينشر - والله أعلم -.

والشارح هو محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني، ولد سنة تسع وأربعين وسبعمائة بينبع، أخذ عن جده ابن جماعة صاحب تذكرة السامع، وعن البلقيني، وناظر الجيش، كان متعدد المعارف والعلوم وله التصانيف الكثيرة، مات سنة تسعة عشرة وثمانمائة^(١).

عنوان الرسالة:

لم يضع لها عنوانًا محددًا، وإنما وجد على الصفحة الأولى هذه

(١) راجع ترجمته في الضوء اللامع (٧/١٧١).

العبارة: «القواعد الصغرى لمحمد بن هشام مع بعض تقارير من شرحها لابن جماعة - كما نبهت عليها -».

ويقصد بالتنبيه أنه وضع حرف (م) للمتن، وحرف (ش) للشرح، وهذه العبارة صريحة في نسبة الكتاب للمعلمي، ووجود ضرب في بعض المواطن من الرسالة يؤكد النسبة.

وقد عُنُوْتُ لها بـ (مختصر شرح ابن جماعة على القواعد الصغرى لابن هشام).

وصف المخطوط:

الرسالة تقع في الكشكول الذي تقدم وصفه، وتبدأ من صفحة (٢٩) إلى صفحة (٣٥) وهي بخط المؤلف النسخي المعتاد وليس بها تاريخ نسخ، لكن يحتمل أنها في الثلاثينات من القرن الرابع عشر لاهتمام المؤلف بفن النحو في تلك الحقبة عندما كان باليمن في أول شبابه، وقد صححت النصّ وعلقت عليه إن لزم الأمر فيه، ونبهت على بعض الأغلط الواقعة بما تجده في الهوامش معتمداً على مغني اللبيب وشروح قواعد الإعراب.

الرسالة الرابعة: نظم قواعد الإعراب الصغرى:

هذه المنظومة عبارة عن نظم متن القواعد الصغرى لابن هشام مع شيء من شرح ابن جماعة عليها الذي تقدم الحديث عنه آنفاً، وهي من بحر الرجز، وتقع في مئتي بيت.

ونسبتها للمعلمي ثابتة من وجوه:

١- قوله في أول بيت منها:

* يستمنح الرحمن خيراً عبده *

فهي إشارة إلى اسمه الأول (عبد الرحمن).

٢- أنها بخط المعلمي، فإن قيل: إنه يمكن أن يكون نسخها فقط،

فجوابه: أنه وجد ضرب على بعض الكلمات والأبيات كما في قوله:

فيه مسائل فما لفظ أفاد فهو كلام وهو جملة أفاد

كان الشطر الثاني: «فجملة وهو كلام قد أفاد».

وقوله:

كل كلام جملة لا عكس وهو الصحيح ليس فيه لبس

كان الشطر الثاني: «وهو الصحيح افهم عداك النحس».

وهذا الضرب والطمس كثير، ستجد في هوامش التحقيق ما يبين ذلك،

ويؤكد أن النظم للمعلمي.

٣- في آخر النظم كان قد عدّ الأبيات (١٩٨) ثم أعاد النظر وصوّبه إلى

(٢٠٠) وختمه بذكر اسمه وتوقيعه، وهذا يجزم بأن النظم له.

مميزات المنظومة:

١- سلاسة النظم وسهولته مع حسن الترتيب.

٢- الالتزام بما في الأصل مع الزيادات التي أوردها من شرح ابن

جماعة، وكانت منتقاة لا حشو فيها.

- ٣- رَقَم الناظم بعض المسائل الموجودة بالأصل مع زيادات توضيحية أثبتتها في الهامش باسم المؤلف.
- ٤- لعلها أول منظومة للقواعد الصغرى، إذ إنَّ غالبهم نظم «الإعراب عن قواعد الإعراب»^(١).

وصف المخطوط:

النظم كتب بخط المعلمي المعتاد، وقد عَنُون له في أعلى الصفحة الأولى بـ «نظم قواعد الإعراب الصغرى»، ووضع بين الأبيات فواصل تشبه الأقواس، وبعض الكلمات قد ضبط ضَبْطَ قَلَمٍ، وعليه ضرب في بعض المواضع، وتخريجات يسيرة، وهو يقع في الكشكول الذي سبق وصفه، ويبدأ من (ص ١٧٩) إلى (ص ١٨٢)، والأبيات مدمجة كأنها منثورة، بعضها داخل في بعض.

الرسالة الخامسة: طرائف في العربية:

بحث المعلمي فيها خَمَسَ مسائل تتعلق باللغة العربية نحوها وصرفها وهي كما يلي:

١ - الإشارة وعلاقتها بنشأة اللغة.

٢ - تصريف لفظة (تنور).

(١) وقد قدَّم الناظم في هذه المنظومة حرف (لماً) على (لو) خلافاً للأصل، وكذا ترجيحه معنى السين في أنه أضيق في مدة الاستقبال من (سوف)، وقد ترك الناظم المقالة الثانية لابن مالك في (ريث).

٣ - تصريف كلمة (تفّاح).

٤ - ضمير الشأن والقصة.

٥ - بحث في الفعل (كاد).

المسألة الأولى:

تحدث الشيخ رحمه الله عن بداية اللغة ونشأتها، وذلك بقولٍ اشتهر قديمًا وحديثًا لدى العلماء، ألا وهو حكاية الأصوات المسموعة، وذكر على هذا أمثلة، ثم جعل له حظًا من الوجاهة سواء قيل: إن اللغة من وضع البشر أو إنها من تعليم الله سبحانه لآدم عليه السلام.

وثمّت قول آخر وهو المناسبة بين الألفاظ والمعاني باختلاف صفات الحروف وترتيبها وحركاتها، وجعله أيضًا وجيهاً، ثم إن كلا القولين لا يفسّر إلا جزءاً ضئيلاً من اللغة.

والقول الثالث الذي خطر للمؤلف - ولم ير أحداً تعرّض له - هو الإشارة، ومقصوده بالإشارة بالإشارة باللسان والشفيتين مع إصدار صوت مناسب لها، وضرب لهذا الوجه أمثلة عديدة، فمن ذلك اسم الإشارة (ذا) للمذكر و(ذي) للمؤنث، وقد بينت أن السهيلي وابن القيم قد تعرّضا لهذا قبل المؤلف.

ومن الأمثلة أيضًا ضمير المتكلم (أنا)، ويُلحق به بقية الضمائر^(١).

وكذلك من الأمثلة لفظ (الماء) و(مَصَّ).

(١) لم يتعرض لها المؤلف بتوجيه.

وأيضاً كلمة (بَلَع) و(لَفْظًا) و(نَفَث) و(ذَوَّق).

و(نَبَذَ) و(قرب) و(بلغ) و(مَضَغَ)، وهذه الكلمات من (بَلَع) وحتى (مَضَغَ) قَسَمَهَا المؤلف إلى إشارة حسية، وأخرى معنوية.

ثم إنَّ الطريقة التي أتى بها (وهي الإشارة) مستفادة ممَّا ذكره ابن جنى وغيره من حكاية الأصوات المسموعة ومن ملاحظة صفات الحروف وترتيبها، كما بيَّنه بقوله رحمه الله: «فإذا ضُمَّتْ هذه الطريقة مع التوسع في الإشارة المعنوية، وإلى ما ذكره من حكاية الأصوات، وإلى ما ذكره ابن جنى وغيره من صفات الحروف شدة ورخاوة وغير ذلك كثر عدد الكلمات التي يمكن تطبيقها».

المسألة الثانية:

تعرَّض فيها المؤلف رحمه الله إلى تصريف لفظة (تنور) وهو الموقد الذي يُخَبَّر فيه، وقد عَقَدَ المؤلف الصلَّة بين هذه اللفظة ومادَّة (ن و ر) التي اشتقَّ منها كلمتا (النار - والنور) بأثر رُوي عن علي رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَفَارَ النَّوُّورُ﴾ [هود: ٤٠، المؤمنون: ٢٧]، وهذه العلاقة في الاشتقاق يقررها المؤلف ليتوصل إلى الوجه الذي اختاره، وإن اعترضها بعض الأئمة ونفى أن يكون للنار والنور علاقةً بالتنور.

ثم لما كان ظاهرًا أن تُجْعَلَ التاء زائدة - إذا قلنا: إنَّ التنور من مادة (ن و ر) - فإنه يُشكَل عليه أن وزن (تَفْعُل) بالتضعيف مفقود في كلام العرب فلِهَذَا قال الجمهور: إنَّ الزيادة وقعت في الواو وليست في التاء، فيكون وزن (تنور) حينئذٍ عندهم (فَعُول) أو (فَنُعُول) وهاتان صيغتان موجودتان في

كلام العرب، وعليه فالكلمة من مادة (تنر)، هذا تقرير الجمهور^(١)، ويعكّر عليه أمور منها:

عدم المناسبة في الاشتقاق، وأيضًا مادة (تنر) أصلٌ لا يُعرف له نظير، ومنها أنَّه لا يجتمع نون وراء في كلمة عربية، والاعتراضان الأولان لهما حظٌّ من النظر، وأمَّا الأخير فليس على إطلاقه.

وذهب جمعٌ من الأئمة إلى أن كلمة (تنور) أعجمية هربًا من تلك الإشكالات، قال السمين الحلبي في الدرّ (٤/ ٩٨): «وقيل: هو أعجميٌّ، وعلى هذا فلا اشتقاق له».

وردّ هذا القول غير واحد من العلماء، وقالوا: لا تخلو الكلمة من أمرين:

أحدهما: أن تكون عربية خالصة.

ثانيهما: أن تكون اشتركت فيها جميع اللغات، وعمّ بها كل لسان.

وهذه الإشكالات التي مضت أدّت إلى أن يخطر ببال المؤلف رحمه الله وجهٌ في تصريف (تنور) يراه أسلم من جميع ما تقدّم، وذلك أن اللفظة عنده مشتقة من مادة (ن و ر) - كما قال ثعلب - ولكنّ وزنها في الأصل كان على (فَعُول)، ثم جرى لها قلب - بتقديم العين على الفاء فصار (وَنُور) بوزن

(١) وأمّا الإمام ثعلب فذهب إلى أنه مشتق من مادة (ن و ر) ووزنه حينئذ (تَفْعُول)، ورد عليه ابن جني في الخصائص (٣/ ٢٨٥)، واعتذر لثعلب أبو حيان في البحر المحيط (٥/ ١٩٩)، وأمّا الأستاذ أحمد شاکر فقد جوّد رأي ثعلب كما في تحقيقه للمعرّب (ص ٨٤).

(عُقُول) ثم أبدلت الواو الأولى تاءً فأصبح (تُنُور) واستدل لهذا القول بأمثلة عديدة من كلام العرب حصل فيها قلب وإبدال، ثم أبدى إشكالاً في هذا القول وأجاب عنه بوجهين.

ولا شكَّ أن هذا الوجه سالمٌ من الاعتراضات السابقة، وموافق للاشتقاق.

وبعد بحثٍ وُفِّقَتْ - والله الحمدُ والمنَّةُ - لنقلٍ وجدُّته في الفائق للزمخشري (١/١٥٦)، والمجموع المغيٲ لأبي موسى المدني (١/٢٤٤) عن الإمام أبي الفتح محمد بن جعفر الهمداني^(١) (ت ٣٧١هـ - أو ٣٧٦هـ) اختار في تصريف (تُنُور) ما اختاره الشيخ المعلمي رحمه الله، وبهذا يكون مسبوqاً إليه، ولئن دلَّ هذا على شيءٍ إنَّما يدلُّ على رسوخ قدم المؤلف، وتمكُّنه من علم العربية، فهو لم يطَّلِع على قول الهمداني، ومع ذلك وافقه، وزاد عليه في التقرير ودفع الإشكالات.

المسألة الثالثة:

تكلم فيها المؤلف على كلمة (تُنْفَاح) - وهو الثمرُ المعروف - وبينَ رحمه الله أن مادة (ت ف ح) لا يُعرَف لها اشتقاقات غير لفظية (تُنْفَاح)، وقد أشار إلى هذا ابن فارس في المقاييس (١/٣٥٠)، واقتصر أكثر أئمة اللغة على هذا، وأمَّا كلمتا (تُنْفُحة) و(التُنْفَاحتان) فتفرَّد فيهما إمامان، فالأولى معناها الرائحة الطيبة وأثبتها أبو الخطاب الأخفش الكبير وحده وهو معروف بالتفرّد، ومَن جاء بعده من أصحاب المعاجم فهو ناقل عنه، وقد

(١) راجع ترجمته في معجم الأدباء لياقوت (١٨/١٠١).

تأولها المؤلف بقوله: «فإن صحَّ - أي لفظ تَفْحَة - فمأخوذ من التَّفَاح نفسه».

وأما الثانية - وهي التفاحتان - فقد انفرد بها أبو الحسن الهنائي المشهور بـ (كُراع النمل) (ت ٣١٠هـ) فقد جاء في كتابه «المنجد» (ص ١٥٢): «وتَفَّاحتا الفرس: رؤوس الفخذين إلى أمِّ الوركين»^(١)، ولم أجد هذا المعنى لغيره، وتناقلها عنه غير واحد كصاحب المحكم، والمجد وأشاروا إلى تفرد به بقولهم: «عن كراع»^(٢).

والحاصل أن مادة (ت ف ح) ليس لها مشتقات سوى كلمة (تَفَاح) لذا رأى المؤلف أن هذه الكلمة غير مأخوذة من تلك المادة النادرة، بل قد تكون من مادة معروفة لها اشتقاقات عديدة وهي مادة (ف و ح)، واحتج لهذا بالمناسبة بين (التَفَاح) والفعل (فَاح) في كون ذلك الثمر تصدر منه رائحة فَوَاحَة، وهي مناسبة ظاهرة.

ثم قوى هذا بالصناعة الصرفية، وبذكر نظائر لتلك الكلمة.

وقد أكثرت المراجعة والبحث في بطون المصادر اللغوية وغيرها، فلم أظفر بقولٍ لأحدهم يذهب فيه مذهب المعلّمي رحمه الله لكلمة (تَفَاح)، والله تعالى أعلم.

المسألة الرابعة:

تعرّض فيها المؤلف رحمه الله لضمير الشأن والقصة - كما يسميه

(١) في الأساس (١/٩٤) جعل قول كراع مجازاً فانظرو.

(٢) وله في المعاجم تفردات كثيرة.

البصريون -، وأهل الكوفة يسمونه ضمير المجهول (١).

ومما تميّز واختصّ به كونه يعود على متأخّر لفظاً ورتبةً، فبيّن فهمه بما نشأ عليه، ثم وقف على بعض كلام النحاة واستأنس به حين وجده قريباً من فهمه.

وتعرّض أيضاً لمسألة تأنيث ضمير القصة وتذكيره وهي مسألة خلافية بيّنت المذاهب فيها - كما تجده في الهوامش -.

وعلى هذا يكون المؤلف رحمه الله قد خالف الجمهور، ووافق بعض من سبقه من الأئمة والله أعلم.

المسألة الخامسة:

تكلم فيها المؤلف رحمه الله تعالى على قضية شائكة قد وقع الخلاف المستطير فيها قديماً وحديثاً.

فمن الأصول المعترف بها وضعاً أنّ النفي إذا ورد على لفظة انتفت، وإذا لم يرد عليها كانت في حكم الإثبات، غير أنّ (كاد) أتت في بعض الأساليب بما يخالف تلك القاعدة ممّا جعل الأئمة يضطربون فيها، ويذهبون بها إلى مذاهب شتى قد تصل إلى خمسة أو ستة أقوال.

استفتح المؤلف رحمه الله المسألة بتقسيم (كاد) في الاستعمال إلى ثلاثة أوجه:

(١) وانظر كلام ابن الحاجب في الإيضاح (١/٤٧١) عن سبب التسمية، وعن اختصاص ضمير الشأن بأشياء من دون الضمائر الأخرى. انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (٢/٤٠٤).

الأول: أن لا يكون قبلها ولا بعدها نفي، فحكى الاتفاق على أن معناها حينئذٍ (قارب) أو يزداد عليه (ولم يفعل) وهذا تصريح بمفهوم المخالفة.

الوجه الثاني الذي ذكره المؤلف لـ (كاد): أن يقع النفي بعد الفعل، ومراده بالفعل (كاد) ونظيرها (قارب).

الوجه الثالث لـ (كاد): أن يتقدم النفي على الفعل (ومراده بالفعل - أيضًا - كاد ونظيره قارب)، فأما (قارب) فإنه إذا تقدم النفي عليه نحو: ما قارب التلميذ أن ينجح أفهم النفي وهو عدم النجاح جزئياً على القياس.

وأما أخوه (كاد) فعلى خلاف هذا، فإنك إذا قلت: ما كاد التلميذ ينجح، صار المعنى ثبوت نجاحه، وهذا مخالف لقياس لغتهم.

وقد وقفت على نصّ قديم لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ) يشير إلى أن استعمال (كاد) منفية قد يكون أحياناً من باب التقديم والتأخير والقلب وهذا أحد استعمالاتها عنده، حيث قال في كتاب «المجاز» (٦٧/٢): ﴿كاد يكذبونها﴾ لباب كاد مواضع: موضع للمقاربة وموضع للتقديم والتأخير، وموضع لا يدنو لذلك وهو لم يدن لأن يراها ولم يرها فخرج مخرج: لم يرها ولم يكذب، وقال في موضع المقاربة: ما كدت أعرف إلا بعد إنكار، وقال في الدنو: كاد العروس أن يكون أميراً، وكاد النعام يطير» (١) اهـ.

هذا وإنّي رأيت الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور قد توافق مع المعلّمي

(١) قارن بين هذا وبين ما نقلته عن ابن يعيش والكفوي حتى يتضح لك معنى التقديم والتأخير.

في هذه المسألة، فقال في تفسير التحرير والتنوير (١/ ٥٥٩) - بعد أن تكلم على كاد والاختلاف فيها -: «وزعم بعضهم أن قولهم: ما كاد يفعل، وهم يريدون أنه كاد ما يفعل أن ذلك من قبيل القلب الشائع، وعندي أن الحق هو المذهب الثاني وهو أن نفيها في معنى الإثبات، وذلك لأنهم لما وجدوها في حالة الإثبات مفيدة معنى النفي جعلوا نفيها بالعكس كما فعلوا في (لو) و(لولا) ويشهد لذلك مواضع استعمال نفيها فإنك تجد جميعها بمعنى مقارنة النفي لا نفي المقاربة، ولعل ذلك من قبيل القلب المطرد، فيكون قولهم: «ما كاد يفعل، ولم يكد يفعل» بمعنى: كاد ما يفعل، ولا يبعد أن يكون هذا الاستعمال من بقايا لغة قديمة من العربية تجعل حرف النفي الذي حقه التأخير مقدماً، ولعل هذا الذي أشار إليه المعري بقوله: «جرت في لساني جرهم وثمود»، ويشهد لكون ذلك هو المراد تغيير ذي الرمة بيته^(١)، وهو من أهل اللسان وأصحاب الذوق، فإنه وإن كان من عصر المولدين إلا أنه لا نقطاعه إلى سكنى باديته كان في مرتبة شعراء العرب حتى عد فيمن يحتج بشعره وما كان مثله ليغير شعره بعد التفكير لو كان لصحته وجه، فما اعتذر به عنه ابن مالك في شرح التسهيل ضعيف^(٢)، وأما دعوى المجاز فيه فيضعفها اطراد هذا الاستعمال حتى في آية: ﴿لَمْ يَكْدِرْهَا﴾ فإن الواقف في الظلام إذا مدَّ يده يراها بعناء، وقال تأبط شراً: [فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَدْتُ آيًّا] وقال تعالى: ﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ اهـ.

(١) روى القصة المرزباني بإسناده في الموشح (ص ٢٣٥).

(٢) شرح التسهيل (١/ ٣٩٩).

وصف المخطوط:

يقع المخطوط في (١٣) ورقة تقريبًا، مقاس (١٦×٢٣ سم) كُتِبَ بخطّ المعلّمي نفسه، وهو خط واضح ولكن يكثر فيه الضرب حتى يصل إلى صفحة أو صفحتين أحيانًا، ويكثر فيه أيضًا التخريجات، وكان يكرّر كتابة بعض المسائل، ويُضيف إليها في مواضع أخرى.

وهو محفوظ بمكتبة الحرم المكي الشريف برقم (٤٧٠٩) وعنون لها المعلّمي نفسه بـ (طرائف في العربية).

الرسالة السادسة: الكلام على تصريف (ذو):

تعرّض المؤلف في هذه المقالة لبحث لفظة (ذو) بمعنى صاحب، والتي تُعدّ من الأسماء الخمسة على رأي الفراء والزجاج، ومن الستة على رأي الجمهور، وجلا الأمر في تصريفها، حيث إنه نقل كلام الأئمة من أصحاب المعاجم وأهل اللغة، وعقّب عليهم بزيادة توضيح يزيل الإشكال عنها؛ لأنّ الأصل في الأسماء مجيئها على ثلاثة أحرف و(ذو) ظاهرها حرفان، وبالرجوع إلى حقيقة تصريفها نجد أنه وقع في لامها حذفٌ بالاعتباط، وكان الأصل أن تبدل لامها ألفًا لكونها متحركة مفتوحًا ما قبلها، والدليل على هذا رجوعها - أعني الألف - في المثني كما جاء في قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَا أَفْئَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨]، والثنية والجمع يرَدّان الأشياء إلى أصولها - كما هو مقرر في محله -.

قال السهيلي في نتائج الفكر: «وأما (ذو مالٍ) فكان الأظهر فيه أن يكون حرفُ العلة حرفَ إعراب، وأن يكون الاسم على حرفين - كما هو في بعض

الأسماء المبهمه كذلك - يدلك على ذلك قولهم في الجمع: (ذوو مال، وذوات مال) إلا إنه قد جاء في القرآن: ﴿ذَوَاتًا أَفْنَانٍ﴾ و ﴿ذَوَاتٍ أَكْلٍ﴾ وهذا ينبى أن الاسم ثلاثي، ولامه ياء، انقلبت ألفاً في تثنية المؤنث خاصة^(١).

ثم استرسل السهيلي في بيان تصريف (ذو - وذات) بكلام فيه نكتة ألمح إليها المعلمي دون أن يقف على كلام السهيلي.

ولتعلم أن سبب الإشكال الذي من أجله بين المعلمي وغيره تصريف (ذو وذات) هو أن لام الكلمة حُذِفَ في المفرد المذكر، والمفرد المؤنث، وفي جمعي المذكر والمؤنث، ورجعت - أعني اللام - في المثني كما في ﴿ذَوَاتًا أَفْنَانٍ﴾ على غير الأصل، وكان الأصل أن يقال: (ذاتا) وقد ورد بقلبة، فلا يظننَّ ظانُّ أن نحو: ﴿ذَوَاتًا أَفْنَانٍ﴾ و ﴿ذَوَاتٍ أَكْلٍ﴾ صيغة جمع ل (ذات) كلاً، بل هي تثنية بردُّ اللام على غير الأصل، والله أعلم.

الرسالة السابعة: إشكال صرفي وجوابه:

استشكل المؤلف لِمَ لم يعامل جمع (خطيئة) وبابه معاملة جمع (رسالة، وصحيفة، وعجوز) مع أن وزن المفرد فيهما واحد وهو (فعليلة) ويجمعان - أيضاً - على (فعائل) في أحد تصاريف (خطايا) وبابه^(٢).

(١) راجع نتائج الفكر (ص ٨٠).

(٢) انظر التصريح للأزهري فقد بين الأعمال الخمسة التصريفية في كلمة (خطايا) كما في (٢/٣٧١).

وهذا الاستشكال له وجهٌ وجيه، وهو نوع من أنواع التماس العلل في مسائل الصرف، فقديمًا وقع الخلاف بين البصريين والكوفيين في تصريف ووزن كلمة (خطايا) وبابه، وقد بسط الخلاف ابن الأنباري في كتابه الإنصاف^(١).

ومن خلال البحث في كتب الصرف والنحو وجدت الأئمة يعللون قلب الهمزة الثانية ياءً لاجتماع همزتين في كلمة واحدة، ثم بعد هذا يدلون مكان الياء ألفًا كما في (مدارا) ثم إلى آخر ما يكون من تصريف الكلمة، قال أبو عثمان المازني - كما في المنصف (٥٤ / ٢) -: «اعلم أنك إذا جمعت «خطيئة ورزيئة» على فعائل قلت: «خطايا ورزايا»، وما أشبه هذا مما لامه همزة في الأصل لأنك همزت ياء «خطيئة ورزيئة» في الجمع كما همزت ياء «قبيلة وسفينة» حيث قلت: «قبائل وسفائن»، وموضع اللام من خطيئة مهموز فاجتمع همزتان فقلبت الثانية ياءً لاجتماع الهمزتين فصارت «خطائي» ثم أبدلت مكان الياء ألفًا كما فعلت ذلك في «مدارا ومعايا» وما أشبه ذلك فصارت «خطاءا» وتقديرها «خطاعا» والهمزة قريبة المخرج من الألف فكأنك جمعت ثلاث ألفات، فلما كان كذلك أبدلوا من الهمزة ياءً فصارت «خطايا» فلا تستنكر هذا التفسير وتطويله، فإنَّ هذا الباب يدور على هذا فاعلم ذلك» اهـ.

فكأنَّ المعلِّمي - رحمه الله - يرى أن هذا التعليل غير كافٍ لرفع الإشكال، وبدا له أنَّ الجواب عن ذلك هو رفع اللبس، بأن لا يكون جمع (خطايا) ونحوه - إذا عومل معاملة رسائل - مشبهًا المصدر، وشرح كيف

(١) انظر (٢/٨٠٥).

يكون الالتباس - بما ستراه قريباً في كلامه - .

وبين المؤلف - كالمورد على نفسه إشكالاً - لِمَ لم يُهَمَزْ نحو (دعاوى وفتاوى) كما هُمَزَ عجائز وبغايا في أحد تصاريفه؟

أجاب: بأن مفرد دعاوى وفتاوى ليست الواو فيهما كالتى في عجوز وبُعُوي، والقاعدة التى توجب قلب الواو همزة شرطها أن تكون الواو زائدة وحرف مدّ، فلذلك لم تعامل معاملة رسالة أو خطيئة فهى خارجة عن القاعدة ووزنها يكون (فعالى أو فعالي) فبالفتح جعلها المؤلف ملحقة ببغايا، وبالكسر ملحقة بعجائز، وبهذا ينحل الإشكال، ويزول الإبهام.

وصف الأصل:

استفتح المؤلف المقالة بذكر الكلمات المُشكلة، وجعلها على ستة أعمدة، ثم ذكر البسمة، ودعاء: «اللهم وفق للصواب»، ثم أوضح الإشكال وأجاب عنه بما ظهر له.

والمخطوط كتب بخط المؤلف، وفي آخره ذكر اسمه - وهذا دليل على نسبة المقالة إليه - وهو غير مؤرخ، وغير مُعَنون، ويقع فى الصفحة الخامسة من الكشكول الذى سبق وصفه.

الرسالة الثامنة: ضَبُطُ فِعْلين فِي مَتْنِ الأزهار، واعتراض وانتقاض:
وَجَّه سؤال للمؤلف عن عبارة وردت فى متن الأزهار اشتملت على فعلين، وهما (يرق - يعتق) كيف يُضبطان وما الدليل على ذلك.
ومتن الأزهار كتاب من كتب الفقه الهادوي ألفه الإمام أحمد بن يحيى

الملقب بالمهدي (ت ١٨٤٠) وسمّاه: الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، وعليه شروح كثيرة.

وقد بحث المؤلف المسألة مستعيناً ببعض المعاجم كالمصباح والأساس للزمخشري وغيرها من الكتب، وترجع له أنهما بفتح الفاء وكسر العين، فاعترض عليه معترض رمز لاسمه بحرف (ع) ولعله العلامة القاضي عبد الله العمودي، فأجاب المؤلف عن الاعتراض الأول، ثم عاد المعترض مرة أخرى يعترض على الجواب فنقض المؤلف اعتراضه.

وصف المخطوط:

المخطوط يقع في خمس أوراق متفرقة ضمن مجموع فيه خطابات وفوائد متنوعة وهو برقم (٤٧٠٧)، وهذه الأوراق - فيما يبدو - بقلم ناسخ لم يُذكر اسمه، وذلك أن المؤلف صرّح داخل الرسالة بقوله: «ليس بخطي ولا أمليته كذلك»، ثم حررها المؤلف وذلك لوجود تعديل وضرب على بعض الكلمات ووجود تخريجات يسيرة، وأمّا الاعتراضات فهي بخط مغاير، وبأسفل الصفحة.

وقد استعمل في الرسالة في بعض الكلمات (أم) الحميرية كما في قوله (أمعرب).

العمل في الرسالة:

نسخت المخطوط ثم قابلته بالأصل ورتبت الأجوبة والاعتراضات بما ظهر لي، وقد كرر المؤلف بعض الكلام فرأيت إثباته للفائدة، والرسالة ليست معنونة.

* فائدتان:

- خاطرة في قول الشاعر: (ولكنني من حبِّها لعميدُ):

هذه المقالة عبارة عن خاطرة خطرت في ذهن المؤلف حال الدرس،
عندما مرَّ به قول الشاعر:

* ولكنني من حبِّها لعميدُ *

حيث إنَّ هذا الشطر شاهد للكوفيين في جواز دخول اللام على خبر
(لكنَّ) - بالتشديد -، وردَّه البصريون بزيادة اللام.

بينما يرى المؤلف أنَّ الأمر مختلف عن قول الفريقين وأن حقيقة الكلام
ترشد إلى أنَّ قوله: ولكنني من حبِّها... إلخ، أصله: (لكنَّ - بالتخفيف -
إنني من حبِّها لعميد) ثم أوضح كيف آلت (لكن إنني) إلى (لكنني).

وهذا الخاطر من المؤلف كان قد انقح في ذهنه بادئ الأمر، ثم رأى
الزمخشري قد قال ببعض ما ذهب إليه، وقد وجدتُ آخرين من النحاة قد
قالوا بمثل هذا القول - كما تجده في الحاشية.

وعلى هذا القول الذي ذهب إليه المعلِّمي وغيره، تكون لام الابتداء
داخلةً على خبر (إنَّ)، وليس داخلة على خبر (لكنَّ)؛ فعليه لا شذوذ ولا
تأويل في البيت، والله أعلم.

- المعارف التي بعد اسم الإشارة:

هذه المسألة من آراء المؤلف التي لم يُسبق إليها، وهي مجيء الاسم
المعرفة بعد اسم الإشارة ماذا يكون حكمه؟

اختلف النحاة قديماً في موقع الاسم المعرفة بعد اسم الإشارة، فمنهم من جعله نعتاً ومنهم من جعله بدلاً، ومنهم من جعله عطف بيان ومنهم من فصل فقال: إن كان الاسم الواقع بعد اسم الإشارة مشتقاً فهو نعت، وإن كان غير مشتق فهو عطف بيان، وهو اختيار جماعة من النحاة منهم الزجاج وابن جني وابن السِّدِّ البَطْلَيْوسِيّ والسُّهَيْليّ وابن مالك^(١).

وأما الشيخ المعلّم رحمة الله فرأى رأياً غير رأي هؤلاء؛ إذ إنه اعتبر مراتب الاسم المعرفة، وما ذهب إليه مبنيٌّ على القول بأن المعارف متفاوتة وهو قول الجمهور خلافاً لابن حزم الظاهري.

وصف المخطوط:

هذه الفائدة توجد في (ص ١٧) في الكشكول الذي تقدم وصفه وهي بخط المؤلف المعتاد، وعليها ضرب في بعض الكلمات وإصلاح وتصويب.

القسم الثاني: (الرسائل اللغوية والأدبية):

الرسالة التاسعة: اختصار كتاب «درة الغواص في أوهام الخواص» للحريري.

ألّف أبو محمد القاسم بن علي الحريري [٤٤٦هـ - ٥١٦هـ] كتاباً في

(١) انظر: ارتشاف الضرب (٤/١٩٣٤)، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد (ص ٧١).

التصحيح اللغوي أسماءه (دُرَّةُ الغواص في أوهام الخواص)، وتناوله علماء اللغة بالتحشية، والشرح، والنقد، والنظم والاستدراك، والتلخيص والاختصار، فمن الحواشي الموضوعه عليه حاشية ابن برّي اللغوي (ت ٥٨٢هـ)، وحاشية ابن ظفر الصقلّي (ت ٥٦٥هـ)، وحاشية ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، وأمّا الشروح فمنها شرح أبي بكر الأنصاري، وشرح الخفاجي المصري (ت ١٠٦٩هـ)، وشرح الشيخ زين المرصفي الصياد (ت ١٣٠٠هـ) المسمّى: عنوان المسرّة لشرح محاسن الدرّة، وكتاب كشف الطرّة عن الدرّة لمحمد أفندي الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) وغيرها.

ومن الأنظام: نظم ابن الوراق الفائزي، ونظم أبي الفتوح عبد القادر بن إبراهيم، وأمّا الاختصارات فمن ذلك مختصر الدرّة للشيخ عبد الرحيم بن الرضي الموصلي (ت ٦٧١هـ)، وتهذيب الخواص من درّة الغواص لابن منظور صاحب لسان العرب (ت ٧١١هـ)، وغير ذلك من الأعمال التي قامت حول الدرّة^(١).

ورسالتنا هذه تُعدُّ واحدةً من تلك السلسلة العلمية المباركة، فالمعلّم رحمة الله لخصّ درة الغواص تلخيصًا بديعًا يدل دلالة واضحة على معرفته بفنّ الاختصار معرفةً فائقة، فهو لم يحذف الزوائد فحسب، بل ربما أضاف أشياء كالمستدرّك بها على الأصل.

(١) ما ذكرته هنا على وجه الإيجاز ولم أستقصي، وانظر كشف الظنون (١/٧٤١)، وإيضاح المكنون (٣/٤٥٩)، ومقدمة تحقيق تهذيب الخواص (ص ١٥).

طريقة التلخيص والاختصار:

كان اختصار المؤلف اختصاراً بديعاً - كما سبق - وربما يكون إشارةً ولمحاً قد لا يفهمه القارئ حتى يرجع إلى الأصل^(١)، ومن أساليبه في الاختصار:

- أنه يترك التعليقات والأسباب التي يذكرها الحريري في تصويب الكلمة، وكثيراً ما يستطرد - أعني الحريري - بذكر فوائد لغوية أو نحوية أو صرفية، أو يستشهد بشواهد شعرية، أو يورد قِصَّة من قصص العرب أو مثلاً من أمثالها أو غير ذلك فيختصر المعلِّمي هذا كله بالاختصار على تصويب الكلمة، وربما أشار إلى السبب كما في لفظ (مائة).

وكثيراً ما كان المعلِّمي يصوغ العبارة بنفسه دون الالتزام بعبارة الأصل كما في قوله: (لا أكلمه قط) من الدرّة^(٢) حيث أبدلها في المختصر بقوله: (لا أعلمه قط)^(٣)، وكذلك ما جاء في قوله: (اصفرَّ وجهه من المرض)^(٤) أبدلها بكلمة الخوف^(٥)، وكذلك عبارة: (اجتمع فلان مع فلان) حيث قال الحريري: «والصواب: اجتمع فلان وفلان...» وذكر السبب وأطال^(٦)، بينما

(١) انظر مثلاً (ص ٨): لثفل ما يعصر: تجير، الوعل: تيتل.

(٢) (ص ١٦)، ط محمد أبو الفضل إبراهيم.

(٣) انظر (ص ٢).

(٤) الدرّة (ص ٣٣).

(٥) انظر (ص ٤).

(٦) انظر: الدرّة (ص ٣٤).

اكتفى المعلّم بقوله: الاتيان بالواو بدل (مع)^(١)، وغير هذا مما تراه في الرسالة.

- ومن أساليبه في الاختصار أيضًا: حذف بعض الكلمات، وهذا الحذف تارةً يكون لأجل التكرار، فإذا ذكر الحريري - مثلاً - كلمات حكمها في التصويب واحد اكتفى المعلّم ببعضها كما جاء في كلمة: الحواميم والطواسين^(٢)، اقتصر المعلّم على الحواميم، وحذف الأخرى^(٣).

وكذلك فعل في (مدوّد ومسوّس، ومكّرّج، ومقارّب، وموسوس)^(٤) اقتصر على ثلاثة منها: (مدوّد ومسوس وموسوس)^(٥)، وكذا فعل في (سارر، وقاصص، وحاجج، وشاقق)^(٦) فإنه حذف الأولى والأخيرة^(٧).

وربّما حذف المعلّم بعض الكلمات برمتها عمدًا كما وقع في الألفاظ التالية:

١ - (أوقية)^(٨).

(١) انظر (ص ٤).

(٢) انظر الدرّة (ص ٢٠).

(٣) انظر (ص ٣).

(٤) الدرّة (ص ٥٤).

(٥) انظر (ص ٦).

(٦) الدرّة (ص ١١٣).

(٧) انظر (ص ١٠).

(٨) الدرّة (ص ٧٦).

- ٢- (عيرته بالكذب) (١).
- ٣- (جری الوادي فطم) (٢).
- ٤- (النسبة إلى رَامَهُرْمَز) (٣).
- ٥- الفرق بين مخوف ومخيف (٤).
- ٦- القَيِّنة بمعنى المغنية خاصة (٥).
- ٧- البهيم نعت يختص بالأسود (٦).
- ٨- معنى الفعل (هوى) (٧).

وغير ذلك من الأمثلة، ولعل اختلاف نسخ الدرّة، كان السبب في سقوط بعض الكلمات، فمما وقفت عليه كلمة (مؤونة) فهي مثبتة في طبعة عبد الحفيظ فرغلي (دار الجيل) (ص ٧٠٨)، وساقطة من طبعة محمد أبو الفضل (دار نهضة مصر).

وقد أثبتتها المعلّم في المختصر، وكذلك قاعدة: (وكل مقصور فحكمه إذا اتصل به... إلخ) مثبتة في طبعة الفرغلي (ص ٧١١) ساقطة من

(١) الدرّة (ص ١٦٨).

(٢) الدرّة (ص ١٧٢).

(٣) الدرّة (ص ٢٠٨).

(٤) الدرّة (ص ٢٦٤).

(٥) الدرّة (ص ٢٦٧).

(٦) الدرّة (ص ٢٦٩).

(٧) الدرّة (ص ٢٧٠).

طبعة محمد أبو الفضل، وقد أوردتها المعلمي أيضًا، وكذلك من اختلاف النسخ الاختلاف في ترتيب بعض المواد تقديمًا وتأخيرًا^(١).

- التعقبات والزيادات:

لم يكتب المؤلف رحمه الله باختصار المواد التي بالأصل بل إنه ربّما استدرك، وتعقّب وأضاف، وغير اللفظ بلفظٍ آخر أحسن منه - كما صنع في قول الحريري: «لعله ندم، ولعله قدم»^(٢)، أبدلها المعلمي بقوله: «لعله فعل أو لم يفعل» وهذه أعمُّ من عبارة الحريري، وكذلك ما جاء في الدرّة: «ويقولون في الأمر للغائب والتوقيع إليه: يعتمد ذلك - بحذف لام الأمر... إلخ»^(٣)، أبدلها بقوله: «في أمر الغائب: يفعل فلان كذا»^(٤)، هذا وإنّ اختصار المعلمي للدرّة لا يؤخذ منه أنّه تابعٌ للحريري في كل مسألة ذكرها، إذ إنّ كثيرًا من تلك المسائل مختلفٌ فيها، وربما يكون الصواب مع غير الحريري، فالمعلمي أراد تهذيب الكتاب لنفسه وربما لغيره ليستفيد الجميع، فهو كابن منظور عندما اختصر الدرّة في كتابه تهذيب الخواص حيث إنه استدرك قليلاً وترك الباقي، ولا يعني أنه موافق للأصل، فلسان العرب ملآن بما يخالف الدرّة.

(١) انظر (ص ٦٨٤ - ٦٨٦ - ٦٨٧) من طبعة الفرغلي، و(ص ٢٦٤ - ٢٦٥) من طبعة محمد أبو الفضل.

(٢) الدرّة (ص ٣٧).

(٣) انظر (ص ١٥٥) من الدرّة.

(٤) انظر (ص ١٦)، وستجد بقية النماذج فيما نهت عليه في الهوامش.

وصف المخطوط:

كتب المؤلف بعد البسملة الكلمات عمودياً، والتزم ترتيب الدرّة إلا ما ندر، وحالة المخطوط ليست جيدة بسبب وجود تآكل في الأطراف، وهو بخط المؤلف وموجود ضمن رسائل متفرقة ومقالات مختلفة برقم (٤٧٠٨).

الرسالة العاشرة: فوائد لغوية منتقاة من كتاب: «الكنز المدفون والفُلك المشحون»:

استخلص المؤلف غالب الفوائد اللغوية التي تتعلق بفقّه اللغة كالمترادفات والأضداد والمثلثات، وما فيه لغتان، وما يهمز وما لا يهمز، وما فيه لغة فأكثر، والفرق بين المكسور والمفتوح أو المضموم والمفتوح وغير ذلك من كتابٍ جَمَعَ مختلف المعارف، وهو من كتب الأدب والمسامرات والمحاضرات يقال له: «الكنز المدفون والفُلك المشحون»^(١) وقد طبع قديماً في بولاق سنة (١٢٨٨هـ)^(٢) منسوباً لجلال الدين السيوطي، والصحيح أنه ليس للسيوطي بل هو ليونس المالكي شرف الدين المتوفي سنة (٧٥٠هـ) وهو أحد تلاميذ الذهبي، وذلك لأدلة عديدة أقتصر هنا على بعضها:

(١) والمؤلف لم ينصّ على اعتماده واستفادته من هذا الكتاب، لكنني بعد بحث كثير تبين لي أنه المصدر الوحيد لهذه الرسالة.

(٢) وهي الطبعة التي اعتمدت عليها هنا في الإحالات، وبها بعض الأخطاء المطبعية والتصحيحات مما جعل المؤلف يتابع الأصل في بعضها.

مقدمة التحقيق

١- صرّح باسمه عندما ذكر قصيدةً يمدح بها النبي عليه الصلاة والسلام كما في (ص ١١٥) حيث قال: «الحمد لله، من كلام كاتبه جامع هذا الكتاب: ي و ن س ا ل م ا ل ك ي» واستخدم هنا الحروف المقطعة كما هو ظاهر.

٢- تصرّحه باسم الحافظ الذهبي معبراً عنه بقوله: «شيخنا» كما في (ص ١٢٣) و(١٣٢).

٣- في (ص ١٧٢) أخبر أنّه حدّثه شيخه بالحرم المكي سنة (٧٦٤هـ).
فالحاصل أنّ المعلّم اختصر هذه الفوائد اللغوية من هذا الكتاب ولم يلتزم ترتيبه، وزاد عليه كما تجده في تفسير أسماء الخمر حيث إنّه استدرك بعض التعليقات، وإن كان ترك بياضاً في بعضها وقد أكملتها، وكذا نظّم أسماء الجناس وأنواعه^(١)، وسأذكر الكلمات هنا باختصار عازياً لها برقم الصفحة ملتزماً ترتيب الأصل المأخوذ منه:

- ١- الفرق بين اللدغ واللسع... (ص ٣٧).
- ٢- أولاد البهائم (ص ٤٠).
- ٣- لغات الأصبع (ص ٤٢).
- ٤- لغات الأنملة (ص ٤٢).
- ٥- الدائرة المحيطة بالقمر والمحيطة بالشمس (ص ٤٢).
- ٦- كلمات التأوه (ص ٤٢).

(١) يقال هنا ما قيل قبلاً في اختصار «درة الغواص»، فالمعلّم في انتقائه لهذه الفوائد ليس مقلداً في كل ما ذكره، فالعهدة تلحق صاحب الأصل لا المختصر.

- ٧- لغات الشهد والرغوة... إلخ (ص ٤٢).
- ٨- المثلاثات ولغات الخاتم، وتنور، والحي واللي، والفرق بين الأعيان والأضياف وغيرها (ص ٤٢).
- ٩- لغات الأرز (ص ٤٢).
- ١٠- لغات التراب (ص ٤٤).
- ١١- الفرق بين بيض النمل وغيره (ص ٦٧).
- ١٢- السمك لا رئة له... إلخ (ص ٦٨).
- ١٣- تعريف بعض المصطلحات كالتقوى والتوكل... إلخ (ص ٦٩).
- ١٤- الفرق بين الفرية والمرية (ص ٧٠).
- ١٥- الحبة بالكسر والفتح (ص ٧٠).
- ١٦- كلام النيسابوري في الفرق بين السخي والكريم، والبخيل واللثيم (ص ٧٤).
- ١٧- أسماء الذئب (ص ٨٢).
- ١٨- الفرق بين قسط وأقسط (ص ٨٣).
- ١٩- أصوات البهائم (ص ٨٩).
- ٢٠- حكمة (ص ٩١).
- ٢١- المقلة: شحمة العين... إلخ (ص ٩٥).
- ٢٢- أسماء المطر (ص ١٣١).
- ٢٣- تعريف المرء (ص ١٣٢).

- ٢٤- الفرق بين جلس الإنسان وقعد الرجل... إلخ (ص ١٣٢).
- ٢٥- الفأر كله مهموز... إلخ (ص ١٤١).
- ٢٦- الفرق بين الظل والفيء (ص ١٤١).
- ٢٧- الفرق بين السدي والندى (ص ١٤٧).
- ٢٨- تعريف الشك واليقين (ص ١٤٩).
- ٢٩- الفرق بين الأف والتف (ص ١٥٢).
- ٣٠- أسماء الذهب (ص ١٥٣).
- ٣١- أسماء الهلال والقمر (ص ١٥٩).
- ٣٢- المثلثات والمثنيات (ص ١٦١).
- ٣٣- تعريف السمر (ص ١٦٣).
- ٣٤- الأضداد (ص ١٦٣).
- ٣٥- الفرق بين الفصم والقضم... (ص ١٦٤).
- ٣٦- تعريف الشك... (ص ١٦٤).
- ٣٧- الظآبان (ص ١٦٤).
- ٣٨- الفنيكان (ص ١٦٥).
- ٣٩- أسماء الأسد (ص ١٧١).
- ٤٠- أسماء القمر (ص ١٧٧).
- ٤١- أسماء الخمر (ص ١٨٠).
- ٤٢- أنواع الجناس غير منظومة (ص ١٨٢).

وصف المخطوط:

الأصل كُتِبَ بخط المؤلف، وقد بدأه بالبسملة ثم بقوله: فائدة، وهو في الكشكول الذي تقدم وصفه ويقع من (ص ١٩) إلى (ص ٢٧).

الرسالة الحادية عشرة: مناظرة أدبية بين المعلّم والسنوسي:

في يوم من أيام عيد الفطر سنة (١٣٣٧هـ) جرت مذاكرة أدبية وشعرية بين المؤلف وبين الشاعر علي بن محمد بن يوسف السنوسي المتوفى سنة (١٣٦٣هـ) في مجلس مؤسس دولة الإدارة - وقتئذٍ - في صيبا وعسير وهو محمد بن علي الإدريسي المتوفى سنة (١٣٤١هـ) إذ كانت له عادة مع الشعراء والأدباء والخطباء حيث يهتونه بالعيد، فكان السنوسي قد ألقى قصيدةً من بحر المديد تكررت تفعيلاتها أربع مرات، فاعترض المؤلف بأن المديد لا يستعمل إلا مجزوءاً، وأنّ التريع هو من صنيع المتأخرين، وأتى بالشواهد في هذا، ثم إنَّ المؤلف بعد هذا تصدّى لنقد قصيدة السنوسي نقداً فيه شيء من الشدة حيث عاب عليه تكرار والتزام لفظ (علي) و(ابن علي) في آخر كل بيت، ثم أطال في مسألة الفعل (عدا) من حيث معناه وتعديده بحرف الجرّ، وصارت بينه وبين السنوسي مكاتبات في هذه المسألة وطال النقاش بينهما وأدخلوا طرفاً ثالثاً وهو العلامة السيد صالح بن محسن الصيلمي، فكأنه رأى أن الحقّ مع المعلّم، واعتذر له السنوسي في آخر المطاف بقصيدة بعثها إليه وطلب منه إصلاح خللها، فأجابه المعلّم بعشرة أبيات.

وهذا دليل على سعة صدورهما وسرعة قبولهما الحق، ورجوعهما إلى

الصواب إذا تبيّن مع وجود موجب التنافس بينهما وطلب الحظوة لدى أمير المؤمنين الإدريسي - كما كان يُسمى في ذلك الوقت -.

وصف الأصل:

اعتمدت في إخراج هذه المذاكرة على ما نشره د/ عبد الله أبو داهش في مجلة عالم الكتب في العدد الثاني من المجلد الثاني عشر سنة (١٤١١هـ) من (ص ١٨٣) إلى (ص ٢٠٣)، وكان - كما ذكر في وصف المخطوط - اعتمد على نسخة خطية واحدة موجودة في قسم المخطوطات بمكتبة الحرم المكي، وهي بدون رقم، وبقلم المؤلف، وليس عليها تاريخ، وتقع في عشر صفحات إلى آخر ما قال (١).

وقد وقفت على نسخة خطية أخرى ناقصة تقع في المجموع رقم (٤٧٠٨) وهي بخط المؤلف، والنقص فيها كثير وبينها وبين المنشورة فروق يسيرة في تقديم بعض كلمات وتأخيرها، وزيادة بعض الأبيات والكلمات كما تجده في الهوامش.

العنوان:

ليس هناك عنوان للرسالة، واجتهدت بتسميتها (مناظرة أدبية بين المعلّم والشاعر الأديب محمد بن علي السنوسي)، ونشرها أبو داهش باسم (المعلّم والسنوسي في مجلس الإدريسي صُور من المجالس الأدبية في تهامة).

(١) لم أقف على هذه النسخة الخطية.

* شرح بيت ومعناه:

أحدُ الأدباء في زمن وبلد المؤلف - واسمه ثابت بن سعيد -، نظم بيتًا فيه تاريخ العام الذي قيل فيه هذا البيت بحساب الجُمَّل الواقع في قوله من الشطر الثاني:

* أزال عنك الهم والغم *

فالألف = ١، والزاء = ٧، والألف = ١، واللام = ٣٠، والعين = ٧٠، والنون = ٥٠، والكاف = ٢٠، والألف = ١، واللام = ٣٠، والهاء = ٥، والميم = ٤٠، والواو = ٦، والألف = ١، واللام = ٣٠، والغين = ١٠٠٠، والميم = ٤٠.

والجميع يساوي ١٣٣٢، وهو تاريخ تلك السنة، وأنت تلاحظ أن الحرف المضعَّف يُحسب مرة واحدة كما في ميم (الهم والغم) وهذا من قواعد ذلك الفن، ويسمَّى هذا الحساب أيضًا بالتأريخ الشعري^(١)، فبيِّن هنا المؤلف المحاسن اللفظية التي اتفقت لهذا الشاعر دون تكلف ولا تعسف، وهي من جنس علم البديع.

ويضاف على ما ذكره المؤلف أن الشاعر التزم بشروط التأريخ الشعري فقد أورد لفظة (التأريخ) وقدمها على حساب الجمل، وزاد الأمر توضيحًا مجيئه بكلمة (العام) وكذلك ممَّا التزم بشروطه أنه نظمها في بيت واحد، وهذا هو الأغلب في التأريخ الشعري، ويستحسن أن يكون في عجز البيت

(١) انظر: علم البديع لبكري شيخ أمين (ص ١٨٣).

لا في صدره، وهذا ما فعله الشاعر هنا.

وصف المخطوط:

هذا التقرير يوجد ضمن الكشكول الذي تقدم وصفه، ويقع في (ص ١٥٣)، وهو بخط المؤلف، وأنهاه بقوله: «تمت» ولم يضع له عنواناً.

* أنظام لغوية:

نظم المؤلف أنظامًا مختلفة في مسائل عدة وهنا لدينا ثلاثة أنظام:

الأول: في الأسماء المؤنثة السماعية، وقد أورد فيها الكلمات الواجبة التأنيث، والكلمات الجائزة في أربعة عشر بيتًا من الرجز، وقد رَقَّم الكلمات بأرقام جعلها فوق كل كلمة فبلغت في القسم الأول ستين كلمة، وفي الثاني بلغت ست عشرة كلمة، والأبيات موجودة بالكشكول الذي سبق وصفه، وتقع في صفحة (٢٢٢) منه، وفيها ضرب وتصويب على بعض الكلمات.

الثاني: نظم جموع كلمة (عبد):

العبد: الإنسان حرًا كان أو رقيقًا، وكذلك المملوك، وقد ذكر له المجد في القاموس خمسة عشر جمعًا، وزاد عليه شارحه بما أوصلها إلى خمسة وعشرين، ونظمها هنا المؤلف بنظمين بلغت جموع (عبد) فيهما عشرين، والأمر في هذه الجموع كما قال العلامة محمد الفاسي فيما نقله عنه تلميذه الزبيدي في التاج (٨/ ٣٣٠): «وللنظر مَجَالٌ في بعض الألفاظ: هل هي جموع لعبد أو جموع لبعض جموعه كأعابد ومعابد» اهـ.

فهذه الألفاظ فيها ما هو عزيز وقليل جداً كعبيد، وفيها ما هو اسم جمع كمعبدة، ومن أراد التوسع فعليه بالتاج للزبيدي (٣٢٧ / ٨) وقد أفاد أن ابن مالك جمع بعض هذه الألفاظ في قوله:

عباد عبيد جمع عبد وأعبُدُّ أعابد مَعْبُوداء مَعْبُودة عُبُدُّ
كذلك عُبْدان وعِبْدانُ اثْبِتَنْ كذلك العِبْدَى وامدِدِ انْ شِتَّ أنْ تَمَدَّ

واستدرك عليه الجلال السيوطي في أول شرحه لعقود الجمان فقال:

وقد زيد أعباد عُبُودٌ عِبْدَةٌ وخَفَّفَ بفتح والعِبْدانُ إنْ تشدُّ
وأعبدة عبدون نُمَّتْ بعدها عبيدون معبودى بقصر فَخُذْ تُسُدُّ

وزاد الشيخ سيدي المهدي الفاسي شارح الدلائل قوله:

وما نَدَسَّا وازى كذاك معابد بذين تفي عشرين واثنين إنْ تُعَدُّ

قال شيخ الزبيدي محمد الفاسي: «وأجمع ما رأيتُ في ذلك لبعض الفضلاء في أبيات:

جموع عَبِدٍ عُبُودُ أَعْبُدُ عُبُد أعابدُ عِبْدٌ عَبْدونُ عُبْدانُ
عُبْدٌ عِبْدَى ومعبودا ومدَّهما عِبْدَةٌ عِبْدٌ عِبَادُ عِبْدانُ
عِبْدٌ اعْبُدْ عِبَادُ مَعْبُودة معابد وعبيدون العِبْدانُ

وأبيات المؤلف موجودة بالكشكول الذي تقدم وصفه، وتقع في (٤٠) منه، وهي بخطه وقد ختمها باسمه مع توقيعه، مما يؤكد أنها له إذ هي عادته في نسبة الشيء إليه، وقد وضع فوق كل كلمة رقماً.

الثالث: جموع (شيخ):

ذكر المجد الفيروزآبادي في قاموسه المحيط كلمة (شيخ) وأورد في جمعها إحدى عشرة لفظة، جمعها الشيخ المعلمي رحمه الله في أربعة أبيات من وزن الرجز.

وفي هذه الجموع خلاف ستأتي الإشارة إليه باختصار، واعلم أن أول من نظم جموع (شيخ) هو الإمام ابن مالك صاحب الألفية، المتوفى سنة (٦٧٢هـ) في كتابه نظم الفوائد^(١) حيث قال (ص ٦٥): فَضَّلَ فِي جَمْعِ شَيْخٍ:

شَيْخٌ شُيُوخٌ وَمَشْيُوخَاءُ مَشَيْخَةٌ شَيْخَةٌ شَيْخَةٌ شَيْخَانُ أَشْيَاخُ اهـ.
فهذه سبعة جموع.

ومن نظم جمع (شيخ) أيضاً العلامة أحمد السجاعي المتوفى سنة (١١٩٧هـ) صاحب الحواشي ومنها حاشيته على شرح القطر لابن هشام الأنصاري حيث قال فيها (ص ٢): «وللشيخ جموع ذكرها في المختار، وقد نظمتها فقلتُ:

مَشَايِخُ مَشْيُوخَاءُ مَشَيْخَةٌ كَذَا شُيُوخٌ وَأَشْيَاخٌ وَشَيْخَانُ فَاعِلِمَا
وَمَعَ شَيْخَةٍ جَمْعٌ لَشَيْخٍ وَصُغْرًا بَضْمٌ وَكسِرٌ فِي شَيْخٍ لَتَفْهَمَا اهـ.
فهذه أيضاً سبعة جموع كما في مختار الصحاح (ص ٣٥٢).

(١) نشر الكتاب في مجلة جامعة أم القرى السنة الأولى العدد الثاني عام ١٤٠٩هـ، بتحقيق د/ سليمان العايد.

واتفق هنا السجاعي وصاحب المختار مع ابن مالك في الجموع ما عدا لفظة (مشايخ) فإن ابن مالك لم يذكرها، ولفظة (شيخة) بوزن صَبِيَّة فإن ابن مالك ذكرها، ولم يذكرها.

واعلم أن بعض هذه الجموع قياسي كشيوخ - بضمّ الشين - وأشياخ كبيت وأبيات، وبعضها الآخر ليس قياسًا، بل ربّما أنكره بعض الأئمة كما جاء في مشايخ فإنه قيل فيه: إنه جمع الجمع، وابن دريد والقزاز أنكراه، وكذا مشيوخاء فإنه من الأوزان النادرة القليلة فهو بوزن (مفعولاء) ولم يأت منه إلا معلوجاء، ومعبوداء، ومعبوراء، ومسلوماء، ومشيوخاء، ومتيسوءاء^(١).

هذا وقد استدرك الزبيدي في التاج (٢/ ٢٦٥)، وفي كتابه التكملة (١١٣/ ٢) على صاحب القاموس جمعًا غير ما ذكره وهو (أشايخ) وقال إنه جمع أشياخ، وأشياخ جمع شيخ وهذا مثل أنابيب وأنياب وناب.

فتصير الجموع حينئذ اثني عشر جمعًا، وأفاد الزبيدي أيضًا أن لفظة (مَشِيخَة) تضبط بكسر الميم وفتحها مع سكون الشين وفتح الياء وهذا مذكور في نظم الشيخ المعلمي لكنّ الغريب أنه زاد على هذا أن الياء قد تُضم، وهذا نقله عن اللحياني في نوارده، إذ قال الزبيدي: «والمشيخة في جموعه ضبطه اللحياني في نوارده بالوجهين: فتح الميم وكسرها وسكون الشين وفتح التحتية وضمّها». اهـ^(٢).

(١) انظر كتاب ليس في كلام العرب لابن خالويه ص (٣٣٠)، والتاج للزبيدي (٢/ ٧٥، ٢٦٥).

(٢) انظر التكملة للزبيدي (١١٣/ ٢) والتاج له (٢/ ٢٦٥).

وعلى هذا يصلح أن يكمل به الجمع الثالث عشر، ولعل اختلاف العلماء في عدد جموع شيخ يرجع إلى أن بعض الجموع يندرج تحت بعض فمثلاً: (شُيُوخ) بضمّتين على القياس قيل فيه: (شُيُوخ) بكسر الشين لمناسبة الياء كما حصل في بيوت وبابه وهي لغة لبعض العرب وقرئ بها في القرآن فمنهم مَنْ جعلها لفظةً واحدة، وكذلك (مشيخاء) قال الزبيدي في التاج (٢/ ٢٦٥): بحذف الواو منها ولم يذكره ابن منظور. اهـ. ولعل عدم ذكره لها أنّ العرب حذف منها الواو تخفيفاً فإنّ أصلها: (مشيوخاء) على وزن مفعولاء وهو جمع من جموع (شيخ) كما تراه في النظم، ويؤيد هذا أنّ الصغاني في التكملة والذيل والصلة على الصحاح (٢/ ١٥٥) جعلهما جمعاً واحداً فقال: «والمشُيخَاء: المشيوخاء». اهـ.

وكذلك يمكن أن يقال في: (مَشِيخَة) بفتح الميم وسكون الشين، و(مَشِيخَة) - بكسر الميم وسكون الشين - أنهما لغتان في هذا الوزن، وليسا جمعين مختلفين لكلمة (شيخ). والله تعالى أعلم وأحكم.

والآبيات موجودة بالكشكول الذي تقدم وصفه، وتقع في (ص ٣٨) منه، وقد كتبها المؤلف بخطه وشكل الكلمات ثم ختمها باسمه وتوقيعه.

القسم الثالث: (الرسائل العروضية):

الرسالة الثانية عشرة: مختصر متن الكافي في العروض والقوافي:

ألف أحمد بن عباد بن شعيب القنائي ثم القاهري المعروف بالخواص المتوفى سنة (٨٥٨هـ) كتاباً في العروض أسماه بالكافي في علمي العروض

والقوافي، وهو متن متين شرحه العلامة محمد الدمهوري المصري الشافعي المتوفى سنة (١٢٨٨هـ) بشرحين: كبير وسماه الإرشاد الشافعي، وصغير وسماه المختصر الشافعي.

وقد لخص المؤلف من الشرح الصغير مع متن الكافي هذه الرسالة المفيدة، وأضاف إليها إضافات مثل أبيات الصفي الحلّي في بحور الشعر، وكنظم حروف القافية، وكيّتي الحلّي في حركات القافية، وكيّتي أقسام القافية الخمسة.

وربما تصرّف في المتن وصبّ بما ينبه عليه المحشي أحياناً كعنوان الباب الثاني حيث في الأصل: «الباب الثاني في أسماء البحور وأعاريضها وأضربها»، وغيّرها إلى «الباب الثاني في البحور وموازنها وعروضها»، وكما في تعريف الردف قال هو: حرف لين قبل الروي، وفي الأصل: «هو حرف مدّ قبل الروي» وغيّرها بناءً على تنبيه الدمهوري، وغير ذلك ممّا تجده في الهامش.

الأصل المخطوط:

المخطوط كُتب بخط المؤلف وهو خط نسخي جميل، استخدم فيه المدادين الأحمر والأسود، كتب على أول صفحة العنوان: (متن الكافي في العروض والقوافي للعلامة أبي العباس أحمد بن شعيب القنائي الشافعي مشوباً ببعض تقارير من شرحه المختصر الشافعي لشيخ المشايخ السيد محمد الدمهوري رحمهما الله تعالى، وأسقطت منه غالب الشواهد ليكون أحث على حفظه وأبحث على دقائقه والله الموفق).

وقد كتب هذه العبارة بشكل هرمي مقلوب يشبه رقم (٧) ثم كتَبَ تحتها هذين البيتين وصدَّرها بقوله «كاتبُهُ»:

ولكن لي نفسُ عصام أيبة عن الذل تأبى أن تضام وتظلما
فإن تظلموني كنت لا شك ظالماً وإن تكرموني كنت لا شك أكرماً

والمخطوط ليس عليه تاريخ نسخ، ويقع في الكشكول الذي تقدم وصفه من (ص ٩) إلى (ص ١٦). وقد عُنونْتُ له بـ (مختصر متن الكافي في العروض والقوافي).

* نظم بحور العروض:

نظم المؤلف رحمه الله بحور العروض - وهي ستة عشر بحرًا - في خمسة أبيات، وقد وضع بعد كل بيت دائرة من دوائر العروض الخمسة، وهذه الأبيات ضرب من ضروب تسهيل المسائل العلمية وضبطها، وقد نظم هذه البحور كثير من العلماء منهم الحلي كما في ديوانه (ص ٦٢١)، وهذه الأبيات ثابتة للناظم فهي مكتوبة بخطه، وعليها ضرب في بعض الكلمات وإبدالها بأخرى، وتقع في ذلك الكشكول (ص ١٥٤) منه.

هذا وفي الختام أسأل الله أن يتقبل مني جهدي وطاقتي، وأن يغفر لي إفراطي وتفريطي، وأن يكون هذا العمل مقبولاً لدى كل منصف متواضع صاحب عين راضية، يقبل الحق وينصح الخلق، لا يطلب الزلات ولا يلتمس العثرات، يقيس الأمور بميزان العدل، فهو أقرب للتقوى،

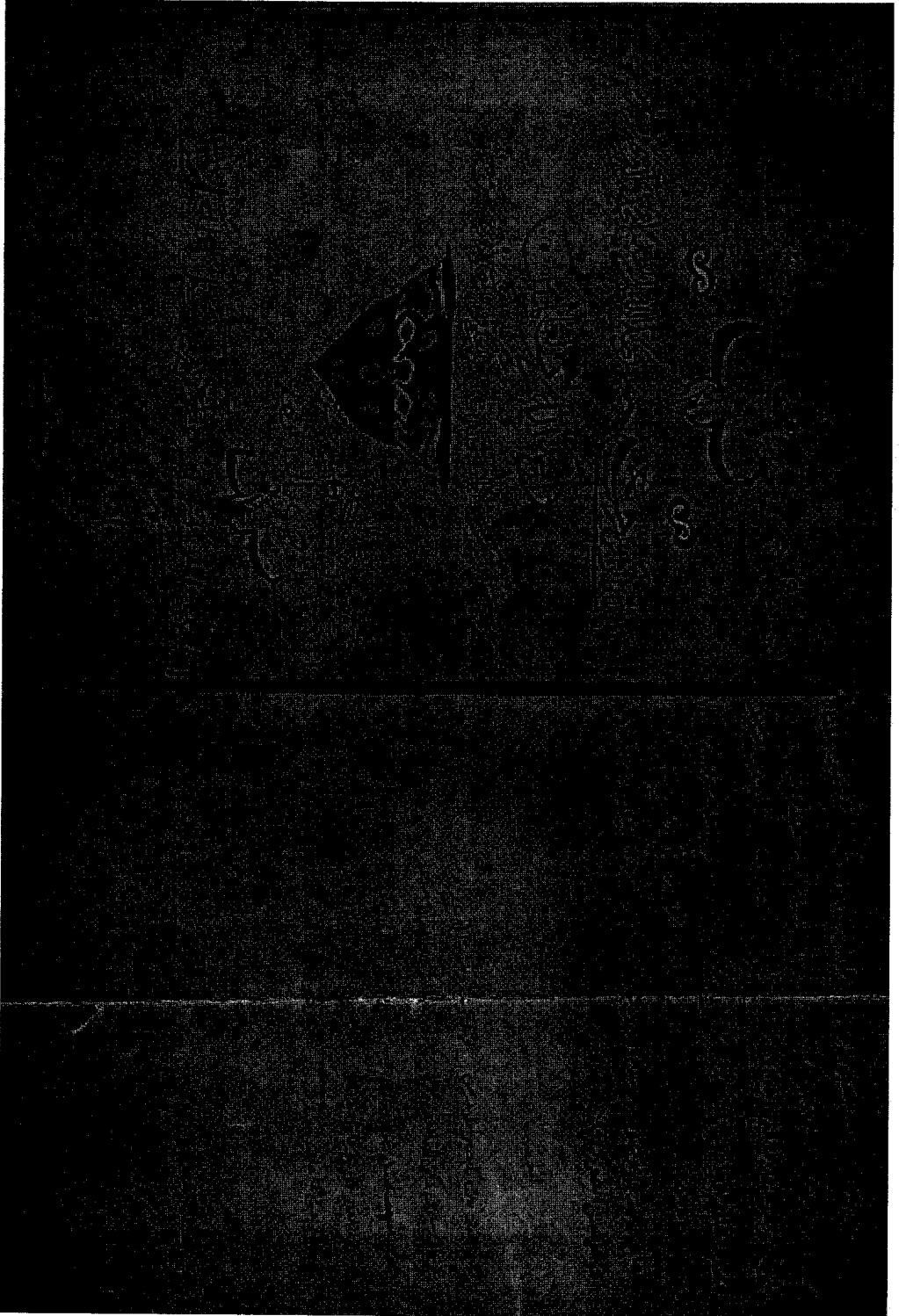
وأسأله - جل وعلا - أن يرفع قدز كل من أبدى لي ملاحظة أو تصويبا أو
قدم لي عوناً أو رأياً وأرجو من العليم الخبير أن يجعل لي أجرين إن أصبت،
وأجرًا واحدًا إن أخطأت، والخطأ نعت الإنسان، وصلى الله وسلم وبارك
على أشرف أنبيائه ورسوله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأزواجه إلى يوم
يبعثون.

وكتب

أبو صفوان أسامة بن مسلم الحازمي
في مكة المكرمة صانها الله من كل سوء
٢٢ / ٥ / ١٤٣٢ هـ

نماذج من النسخ الخطية

صفحة العنوان من «حقائق في النحو مستقرية»



الورقة الأولى من «حقائق في النحو مستقرية»

نظم قواعد الإعراب الصغرى

نموذج من «مختصر شرح ابن جماعة على القواعد الصغرى»

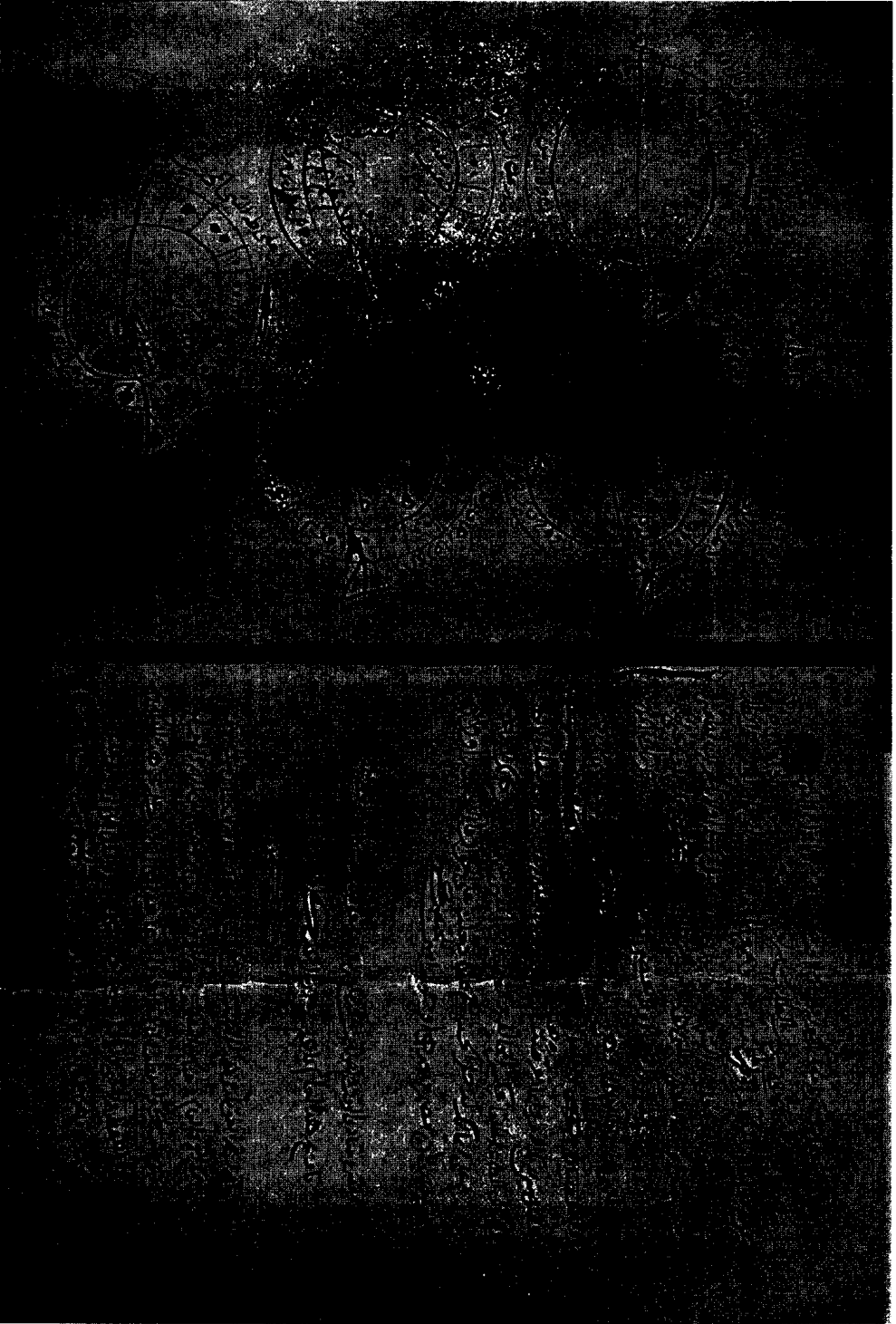
فوائد في اللغة

مختصر متن الكافي في العروض والقوافي



نموذج من مختصر متن الكافي

نموذج من مختصر متن الكافي





مطبوعات المجمع

آثار الشيخ العلامة
عبد الرحمن بن يحيى المعلمي

(٢٠)

مجموع رسائل النحْو واللغة

تأليف

الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني

١٣١٢هـ - ١٣٨٦هـ

بتحقيق

أسامة بن مسلم الحازمي

وفق المنهج المقدم من الشيخ العلامة

بكر بن عبد الله بن زيد

(رحمه الله تعالى)

تمويل

مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية

دار عالم الفوائد

للنشر والتوزيع

القسم الأول

الرسائل النحوية والصرفية

الرسالة الأولى
اللطيفة البكرية والنتيجة الفكرية
في المهمات النحوية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، وأشهد ألا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا رسول الله، اللهم
صل على محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

فهذه نبذةٌ يسيرةٌ في النحو، عظيمة الفائدة، جمعتُ بها لنفسي شوارده،
وقيّدتُ أوابده، فجاءت - لولا قصور جامعها - بديعةً في بابها، نافعةً
لطلابها، نسأل الله أن يجعل جميع أعمالنا في طاعته. آمين.



مقدمة

[تعريف النحو] (١)

النحو: علمٌ بأصولٍ مستنبطة من كلام العرب، يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال تركيبها إعرابًا وبناءً (٢).

[تعريف الإعراب]

والإعراب: هو تغيير أو آخر الكلم لفظًا أو تقديرًا؛ لاختلاف العوامل (٣).

والكلمة التي فيها ذلك معربة.

[تعريف البناء]

والبناء: هو لزوم أو آخر الكلم حالةً واحدةً لفظًا، أو (٤) تقديرًا، على اختلاف العوامل.

والكلمة التي فيها ذلك مبنية.

(١) العناوين التي بين المعكوفين من وضعي، وليست من وضع المؤلف رحمه الله.

(٢) هذا التعريف الذي ذكره الشيخ هو تعريف المتأخرين للنحو، حيث جعلوه مقابلًا لعلم الصرف، والمتقدمون يجعلون العلمين علمًا واحدًا.

انظر شرح الأشموني بحاشية الصبان (١/١٥ - ١٦)، وحاشية الخضري (١/١٢).

(٣) اختار الشيخ رحمه الله في تعريف الإعراب أن يكون معنويًا، وهو ظاهر مذهب سيبويه، وذهب ابن مالك رحمه الله وغيره إلى أن الإعراب لفظي.

انظر: شرح الأشموني (١/٤٧ - ٤٨)، وهمع الهوامع للسيوطي (١/٤٠ - ٤١).

(٤) في أصل المخطوط بالواو، وصححت من مصادر المؤلف.

[فائدة النحو]

ولا تحسب النحو يعصم اللسان فقط، بل وقد يتوقف عليه فهم المعاني، ولا يُؤمّن غلطُ جاهله فهماً وإفهاماً، ألا ترى قولهم: «ما أحسن زيد» بنصبهما، وبنصب الأول وضم الثاني، وبضم الأول وجر الثاني، لا يكاد غيرُ النحوي يفرق بين معانيها، مع أنها شتى.

[الكلام وأقسامه: حرف، وفعل، واسم]

وكلُّ قولٍ مفيدٍ كلامٌ، وكل مفيدٍ مركبٌ لفظاً أو تقديرًا، وكل مركبٍ له أجزاء، وأجزاء الكلام هي الكلم، وكل كلمة دالةٌ على معنى، إما في غيرها وهو الحرف، وعلامته: أن لا يقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل الآتي ذكرها، وحكمه: البناء، وهو أصليٌّ فيه، لا يتغير.

[الفعل الماضي وعلامته وحكمه]

وإما في نفسها، فإن اقترنت بزمن وضعًا فالفعل، فإن كان الزمن ماضيًا، فهي الفعل الماضي، وعلامته: قبول «قد»، وتاء التأنيث الساكنة وحكمه: البناء دائماً على الفتح لفظاً أو تقديرًا، والتقدير يكون للتعذر في المعتل، وللمناسبة مع واو الجماعة، ولكراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة في المتصل بضمير رفع متحرك.

[الفعل المضارع وعلامته وحكمه]

وإن كان الزمن محتملاً للحال والاستقبال فالفعل المضارع، وعلامته قبول «قد»، والسين، و«سوف»، وأصل حكمه البناء^(١)، ويجيء على

(١) مذهب البصريين أن الإعراب أصلٌ في الأسماء، فرغٌ في الأفعال، وأن البناء عكسه، =

الأصل إذا اتصلت به نون الإناء، فيبنى على السكون، وإذا اتصلت به إحدى نوني التوكيد، فعلى الفتح.

ويعرب ما عدا ذلك؛ لشبهه الاسم في أن كلاً تتوارد عليه معانٍ تركيبية، لولا الإعراب لالتبست، فينصب بالنواصب، ويجزم بالجوازم ويرفع ما تجرد عنها^(١)، وينتقل الإعراب في الأمثلة الخمسة، فترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها^(٢)، وتقدر الحركات في المعتل بالألف، والرفع فقط في أخويه، وتجزم الثلاثة بحذف حرف العلة، وما عدا ذلك يظهر إعرابه^(٣).

= وهو الراجح عند جمع.

انظر: الأشموني (١ / ٥٧ - ٥٨)، والهمع (١ / ٤٤)، والتصريح على التوضيح (١ / ٥٤)، وشرح ابن عقيل (١ / ٣٦).

(١) أي: ما تجرد عن النواصب والجوازم، ومذهب الفراء وأكثر الكوفيين أن الفعل المضارع عامل الرفع فيه عاملٌ معنوي، وهو تجرده من الناصب والجازم، وهو اختيار ابن الحاجب، وصححه ابن هشام في شرح القطر. انظر: شرح العوامل للأزهري (ص ٣٤٠).

(٢) الأمثلة الخمسة هي التي يطلق عليها أيضًا الأفعال الخمسة، وحدها: كل فعل مضارع اتصل به واو الجماعة، أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة.

(٣) وهو المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء، وليس مختوماً بحرف علة، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا...﴾ الآية، وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا...﴾ الآية، وقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾.

[فعل الأمر وعلامته وحكمه]

وإن كان الزمن مختصاً بالاستقبال وضعاً فالأمر^(١)، وعلامته: أن تدل على الطلب، وتقبل ياء المخاطبة^(٢)، وحكمه: البناء على ما يجزم به مضارعه.

[الاسم وعلامته وأقسامه]

وإن لم يقترن بزمن فالاسم، وعلامته: قبول الجر وحروفه، والتنوين^(٣)، والإسناد إليه^(٤)، وأصله الإعراب والصرف، وقد يجيء على خلاف ذلك؛ لأنه إما متمكن أمكن في الاسمية، وهو المعرب المنصرف، وسيأتي، وإما متمكن لا أمكن، وهو ما أشبه الفعل^(٥) فمنع عن الصرف،

(١) قال في الهمع (١٦/١): والأمر مستقبلٌ أبداً؛ لأنه مطلوبٌ به حصول ما لم يحصل، أو دوام ما حصل، نحو ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾، قال ابن هشام: «إلا أن يراد به الخبر، نحو «ارم ولا حرج». فإنه بمعنى: رميت والحالة هذه، وإلا كان أمرًا له بتجديد الرمي، وليس كذلك». ا.هـ.

(٢) قوله: «أن تدل» بالتاء أي: الصيغة، ولا بد من حصول هاتين العلامتين، نحو قوله تعالى: ﴿يَنْمِرِمُ أَقْنُتُ ..﴾ الآية، وقوله تعالى: ﴿وَهَزَىٰ إِلَيْكَ ..﴾.

(٣) هو نون ساكنة تتبع آخر الاسم في اللفظ، وتفارقه في الخط، استغناءً عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم، نحو: زيد، ورجل، وصه، ومسلمات، فهذه أسماء لوجود التنوين في آخرها، وأنواعه عشرة، ذكرها السيوطي في الهمع وغيره من أصحاب شروح الألفية.

(٤) قال ابن هشام في التوضيح - يُعرَّف بالإسناد إليه -: هو أن تنسب إليه - أي الاسم - ما يحصل به الفائدة» ا.هـ.

(٥) طالع ما ذكره الرضي في شرحه على الكافية (٣٦/١).

وسياتي، وإما ليس له حظُّ في التمكن بأن أشبه الحرف، فبني، ونبدأ به فنقول:

[المبنيات]

أوجه شبه الاسم للحرف ثمانية:

الأول: الشبه الوضعي، بأن كان وضع الاسم على حرف، أو حرفين فإن أصل الوضع على ذلك للحرف، فإن جاء الاسم كذلك فقد أشبهه، فبني^(١)، ومنه الضمائر، وحمل ما زاد على الحرفين منها على غيره طردًا للباب، ويأتي هذا السبب في بعض الظروف، وأسماء الشرط والاستفهام، والإشارة، والموصولات.

الثاني: الشبه المعنوي، بأن يتضمن الاسم معنى حقه أن يؤدي بالحرف، سواء وضع له حرف، كالشرط حرفه «إن»، والاستفهام حرفه الهمزة، أو لا كالإشارة كان حقه أن يوضع لها حرف، كنحوها من المعاني، ويأتي هذا السبب في الضمائر أيضًا؛ لأن التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف، ومنه «أمس» لتضمن «أل» و«أحد عشر» لتضمن حرف العطف^(٢)، وحمل

(١) قال الخضري في حاشيته (١/٣٣): «أصل وضع الحرف كونه على حرف أو حرفي هجاء، فما زاد فعلى خلاف الأصل، وأصل وضع الاسم ثلاثة فأكثر، فما نقص فقد شابه الحرف في وضعه، واستحق حكمه، وهو البناء».

(٢) الأعداد من «أحد عشر» إلى «تسعة عشر» مبنية على فتح الجزأين ما عدا «اثنا عشر، اثنا عشرة» فإنهما معربان، وسبب بناء العدد الأول منهما هو كونه محتاجًا إلى الثاني، وهذا الشبه الافتقاري، وبني الثاني منهما لتضمن حرف العطف. انظر: شرح الكافية للرضي (٢/٨٧).

على الثاني منها اسم «لا» التبريئية^(١)، ومنه المنادى المرفوع؛ لوقوعه موقع كاف الخطاب.

الثالث: الشبه الاستعمالي، بأن يكون الاسم نائباً عن الفعل غير متأثرٍ بالعوامل، وذلك أسماء الأفعال، مع أن اسم فعل الأمر متضمنٌ للام الأمر، ويحمل غيره عليه، طرداً للباب.

الرابع: الشبه الافتقاري، بأن يكون [الاسم]^(٢) لازم الافتقار إلى ما يتم معناه، كالموصلات إلى الصلات، وكلُّ من الغايات المقطوعات^(٣)، و«إذا» و«إذ» إلى مضافٍ إليه، والمضمرات إلى ما يفسرها، والأول من المركب المزجي إلى الثاني.

الخامس: الشبه الإهمالي، ومنه الأسماء قبل التركيب، وأسماء حروف الهجاء المسرودة، وأسماء العدد^(٤).

(١) اختلف في موجب بناء اسم «لا»، فقليل: تضمنه معنى «من» الاستغراقية، وصححه ابن عصفور والرضي والخضري وغيرهم. وقيل: تركيبه معها تركيب «خمسة عشر»، وصححه ابن الضائع، ونُقِلَ عن سيويه وجماعة. وقيل: لتضمنه معنى اللام الاستغراقية. انظر: شرح الكافية للرضي (١/٢٥٦)، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (١/٣٤٠)، والهمع (٢/١٩٩)، وحاشية الخضري (١/٣٥).

(٢) في أصل المخطوط: «بأن يكون الفعل...» إلخ، وهو خطأً ظاهر، وتصحيحه من مصادر المؤلف المتقدمة.

(٣) المقصود بالغايات المقطوعات: الظروف المقطوعة عن الإضافة.

(٤) نقله السيوطي عن بعضهم (١/٥٢)، وذلك نحو: «ألف، باء تاء، ثاء، جيم...» إلخ، وأما أسماء العدد، فنحو: «واحد، اثنين، ثلاثة...» إلخ، وزاد الخضري (١/٣٥) أسماء الأصوات، إذ لا تعمل ولا يعمل فيها غيرها أصلاً، وقال: إنه ظاهرٌ فيه.

السادس: الشبه الصوري، مثل «حاشا» الاسمية للحرفية^(١)، و «كلا» بمعنى حقاً لحرف الردع، ويلحق به «فعال» عند الحجازيين ومن وافقهم، لِيَوْزَانَ بعض أسماء الأفعال، كـ «نزال»، وقد يسمى الشبه الوزني، لكنه اعتضد بغيره من صفات اسم الفعل من العدل والتعريف والتأنيث، فالسبب مجموع ذلك.

السابع: الشبه الجمودي، وهو عدم تصرف الاسم.

الثامن: الشبه الاستغنائي، بأن يستغني الاسم عن الإعراب بكثرة صيغته، ويأتيان في الضمائر.

فكل ما فيه أحد هذه الأسباب، ولم يعارض بـ «أل»، أو الإضافة، ولم يطرأ عليه التثنية، أو الجمع، أو التصغير، أو نحوها فإنه مبني.

[أنواع البناء]

ثم أنواع البناء أربعة: سكون: وهو الأصل، فلا يعدل إلى الحركة إلا بسبب، كالتقاء الساكنين^(٢)، وكون الكلمة على حرفٍ واحدٍ^(٣)، وعرضتها للبدء بها كباء الجر، أو لها أصلٌ في الإعراب كالغايات^(٤)، أو مشابهة

(١) ترد «حاشا» اسميةً بمعنى التنزيه، وحرف جر خلافاً للفراء وجماعة، فلما أشبهت «حاشا» الاسمية في اللفظ والصورة «حاشا» الحرفية بنيت.
انظر: الهمع (٣/٢٨٢).

(٢) مثال التقاء الساكنين «أين» فأصلها ساكنة النون «أين»، فالتقى ساكنان: الياء والنون، فحركات النون بالفتحة؛ للتخلص منه.

(٣) وذلك كبعض المضمرات، نحو تاء الفاعل من «ضربت».

(٤) الغايات هي الظروف، وذلك نحو «قبل، وبعد، وأول» في حالة حذف ما تضاف إليه، =

للمعرب كالماضي للمضارع في الوقوع صلةً، وصفةً وحالاً، وللدلالة على استقلال الكلمة وأصالة المتحرك، كما في «هو وهي»؛ إذ لو سُكِّن الواو والياء لتوهم أنهما للإشباع.

[أسباب الفتح]

فأسباب الفتح طلب الخفة، كـ «أين»، ومجاورة الألف كـ «أيان»، والفرق بين أداتين كـ (لام) المستغاث به و لام القسم، للفرق بينهما وبين (لام) الملك، والاتباع كـ (كيف) إذ الساكن حاجزٌ غير حصين.

[أسباب الكسر]

وأسباب الكسر: مجانسة العمل كـ «باء الجر، ولامه»، أما واو القسم وتاؤه، وكاف الجر، ففتحت للخفة، ولأن الواو لا يلزم الجر، والحمل على المقابل كلام الجحود على لام الملك، وللإشعار بالتأنيث كتاء المخاطبة، ولكونه الأصل في التخلص عن الساكنين، كـ «أمس»؛ لأن السكون مختصٌّ بالفعل، والكسر بالاسم، وإنما يتخلص عن الشيء بمقابلته، ولعدم التباسها بحركة الإعراب إذ لا يكون هناك^(١) إلا مع التنوين والجر والإضافة.

[أسباب الضم]

أسباب الضم: الاتباع كـ «مُنْدُ»، والتعويض إذا حُرِمَتْه الكلمة معربة كالغايات، وحمل عليها المنادى، و «حيثُ»؛ لأن كلاً صار غاية في النطق،

= ونية معناه.

(١) هكذا العبارة في الأصل، وجاء عند الخصري ودحلان قولهم: «إذ لا يكون الكسر إعراباً إلا مع التنوين و...» إلخ.

ولمقابلة الواو في نظير الكلمة، كما ضمت «نحن» لمقابلة الواو في «همو».

ويكون البناء أصلاً في الحرف والفعل، لا يُسئل عن سببه، ولكون السكون أصلاً في البناء لا يُسئل عن سببه، [كذلك] ^(١)، وإنما يسئل عن سبب البناء في الاسم والمضارع، أو عن سبب الحركة حيث كانت، وعن سبب كونها فتحةً أو كسرةً أو ضمةً، فنحو «لعل» حركت لالتقاء الساكنين بالفتحة للخفة، والغايات بنيت لشبهها الحرف؛ لافتقارها إلى مضافٍ إليه، وقيل: حركت لأن لها أصلاً في الإعراب، وكانت الحركة ضمةً تعويضاً عما فاتها في الإعراب، والفعل الماضي حرك لإشباهه المعرب، وكانت الحركة فتحاً [لتعينه] ^(٢) في حركته، إذ الكسر لا يأتي في الفعل، والضم أصلاً للإعراب، مع إيهام أنه لجماعة.

(باب الممنوع)

النوع الثاني من الاسم: هو ما كان متمكناً في الاسمية غير أمكن، بأن أشبه الفعل، فمُنِعَ من الصرف، وتحقيق شَبْهِهِ أن في الفعل علتين فرعيتين، وهما: اشتقاقه من المصدر، وهي اللفظية، واحتياجه إلى الاسم، وهي المعنوية ^(٣).

(١) زيادة لا بد منها حتى يستقيم النص.

(٢) في أصل المخطوط لم تكتب الكلمة بخط واضح، وهي قريبة مما أثبتناه.

(٣) ذكر هذا الأشموني في شرحه الألفية (٣/٢٢٩) وقال في معنى احتياج الفعل إلى الاسم: «إن الفعل يحتاج إلى فاعل، والفاعل لا يكون إلا اسماً». اهـ. وانظر: الهمع (٧٨/١).

والمشتق فرع المشتق منه، والمحتاج فرع المحتاج إليه، فإذا حوى الاسم علتين كذلك، فقد أشبه الفعل، فمنع مما يمنع [منه] ^(١) الفعل من الخفض والتنوين.

والعلل المعنوية أربع:

لزوم التأنيث فرع عن عدم لزومه.

الثانية: الجمع فرع عن المفرد.

الثالثة: العَلَمِيَّة فرع عن التنكير.

الرابعة: الوصف فرع عن الموصوف، وشرطه الأصالة ^(٢).

والعلل اللفظية سبع:

التأنيث، وهو ثلاثة أقسام: بالألف مقصورةً أو ممدودة، وبالتاء، ومعنوي، وشرط الأخير الزيادة على الثلاثة، أو تحرك وسطها، والتأنيث فرع عن التذكير.

الثانية: عدم النظير في الأحاد فرع عما له نظير ^(٣).

(١) في الأصل المخطوط: «من» بدون الضمير.

(٢) ذكر الصبان في حاشيته (٢٣١/٣) أن ابن مالك في العمدة وشرحها شرط أصالة الوصفية.

(٣) المقصود بهذا صيغة منتهى الجموع، «مفاعل كمساجد، ومفاعيل كمصاييح»، فهذان الجمعان لا يوجد لهما نظير في المفرد، والأحاد يأتي على زنته، بينما كلمة «كلاب» جمع كلب، لها نظير في الأحاد، نحو «كتاب».

وانظر: شرح الكافية للرضي (٤٠/١)، والهمع (٧٩/١).

الثالثة: زيادة الألف والنون فرعٌ عن [غير] (١) المزيد فيه.

الرابعة: وزن الفعل فرعٌ عن وزن الاسم، وشرطه: اختصاصه أو غلبته بالفعل (٢).

الخامسة: العدل فرع عن المعدول عنه، وهو إما تحقيقي، كـ «ثناء ومثنى» وأخواته، أو تقديري كـ «عمر».

السادسة: التركيب المزجي فرعٌ عن الإفراد (٣).

السابعة: العجمية عن العربية، وشرطها أن ينتقل الاسم إلى العلمية من أول وهلة، وزيادتها على الثلاثة أحرف.

[اجتماع العلتين في منع الاسم من الصرف]

فالأولى من المعنوية، وهي لزوم التأنيث خاصة مع القسم الأول من الأولى من اللفظية، وهو التأنيث بالألف مقصورةً أو ممدودةً، نحو: «حبلَى، وحمراء، وسلمى، وذكرى، وسكاري، وأولياء».

والثانية من المعنوية، وهي الجمع خاصة بالثانية من اللفظية، وهي عدم النظر، وذلك في صيغة «مفاعل، ومفاعيل» لا غير.

وأما الثالثة والرابعة من المعنوية، وهي العلمية والوصف، فيجيء كل منهما مع الثالثة من اللفظية وهي زيادة الألف والنون في نحو «عثمان، وسكران، مؤنثه كسكرى».

(١) الكلمة غير واضحة في المخطوط، وما وضعناه هو الموافق.

(٢) راجع الهمع للسيوطي (٩٧/١).

(٣) الإفراد والمفرد في باب الإضافة وباب العلم ضد الجملة التي يشترط فيها التركيب.

ومع الرابعة من اللفظية، وهي وزن الفعل، نحو «أحمد، وأحمر» وشرط الوصف في هذين أن لا يكون مؤنثه بالتاء^(١).

ومع الخامسة، وهي العدل، نحو «عُمر، وحذام، وثلاث، ومثلث»، وتأتي العلمية خاصة مع القسمين الأخيرين من الأولى، وهما التأنيث بالتاء، والمعنوي مثل «فاطمة، ومكة، وزينب، ودمشق».

ومع السادسة، وهي التركيب المزجي، مثل «معدي كرب، وبعلبك».

ومع السابعة، وهي العجمية، مثل «إبراهيم، وقالون»^(٢).

[خصائص الاسم]

ثم اعلم أن «ال»، والإضافة، والتثنية، والجمع، والتصغير خواص الاسم، فإذا طرأت عليه مكَّته من الاسمية، فيرجع إلى الأصل، وهو الإعراب والصرف، فنحو «الأمس وأمسنا» معربٌ، ونحو «الأحمد وأحمدنا» منصرفٌ.

(١) ما جاء على وزن فعلان وصفاً مؤنثه بالتاء «ندمان» - من المنادمة - وندمانه، و«سيفان» وسيفانه، بمعنى الطويل، وألفاظ أخرى نظمها ابن مالك وغيره. انظرها في الأشموني (٢٣٢/٣). وأما ما جاء على وزن «أفعل» مؤنثه بالتاء فنحو: أرمل وأرملة.

(٢) قد انتهى المؤلف رحمه الله من إيراد علل منع الاسم من الصرف، وهي تسع على رأي الجمهور، وصاغها الشيخ صياغةً نادرةً لم تتفق لمثله، وتقسيم العلل إلى معنوية ولفظية أورده الرضي في شرح الكافية (٣٧/١)، والسيوطي في الهمع (٧٨/١) وما بعدها، وابن جنبي في الخصائص (١٠٩/١)، وجعل اللفظي سبباً واحداً، والباقي كله معنوياً، والأشموني (٢٢٩/٣).

(إعراب الأسماء المنصرفة)

النوع الثالث من أنواع الاسم: أن يجيء على الأصل متمكنًا أمكن، لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع^(١).

وأنواع الإعراب فيه ثلاثة: الرفع والنصب والخفض بالحركات، ظاهرة أو مقدرّة، في ثلاثة أبواب: في الاسم المفرد، وجمع التكسير، والجمع بألف وتاء زائدتين، وكلها تُرْفَع بالضمّة، وتُنْصَب بالفتحة، وتُخَفَّض بالكسرة، إلا الممنوع يجر بالفتحة، والجمع بالألف والتاء ينصب بالكسرة.

[ما تُقَدَّر عليه الحركة]

وتُقَدَّر الحركات في المقصور من ذلك للتعذر، والمضاف إلى ياء المتكلم للمناسبة، ويقدر غير النصب في المنقوص للثقل، ويلفظ بها في سوى ذلك.

وتنوب عنها^(٢) الحروف في ثلاثة أبواب:

[المثنى وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة]

المثنى وما ألحق به، والجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة، فتنوب عن الفتحة الألف في الثالث، والياء في الأول والثاني، وتنوب عن الضمة الألف في الأول، والواو في الثاني والثالث، وتنوب عن الكسرة الياء في الثلاثة.

(١) أي: من الصرف.

(٢) أي: عن الحركات.

ولكلُّ من أوجه الإعراب الثلاثة أبواب، فنبداً بالمرفوعات؛ لأنها
العمدة، وهي ستة وما يتبعها:

[الفاعل ونائبه]

الأول: الفاعل: وهو ما أسند إليه فعلٌ أو شبهه، وقُدِّم عليه على جهة
قيامه به.

[مواضع وجوب تقديم الفاعل على المفعول]

ويجب تقديمه على المفعول حيث ألبَسَ (١)، أو كان ضميراً متصلاً، أو
وقع مفعوله بعد «إلا» أو معناها، أو اتصل مفعوله وهو غير متصل (٢).

الثاني: نائب الفاعل: وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله.

وشرطه تغيير الصيغة من المعلوم إلى المجهول، وإذا وُجِدَ المفعولُ
تعين للنياحة وإلا فالظرف، أو المصدر المفيد غير التوكيد، أو الجار
والمجرور.

(١) ويكون اللبس بين الفاعل والمفعول إذا انتفى الإعراب اللفظي، وانتفت القرينة الدالة
على تمييز أحدهما، وذلك نحو «ضرب موسى عيسى، وضرب الذي قام الذي
جلس».

(٢) هذا الموضع ليس من مواضع وجوب تقديم الفاعل، بل هو من مواضع وجوب
تقديم المفعول به على الفاعل، ولعلَّ ذكره من المؤلف سَبُّ قلم، قال ابن الحاجب
في ذكر المواضع التي يجب فيها تقديم المفعول: «وإذا اتصل به ضمير مفعول أو
وقع بعد «إلا» أو معناها، أو اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تأخيره». اهـ.

[المبتدأ]

الثالث: المبتدأ، هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه، وكذا الصفة الواقعة بعد النفي، والاستفهام، ولك في «أقائم الزيدان» الأمران.

[الخبر ومواضع وجوب تقديم المبتدأ]

الرابع: خبره: وهو الاسم المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة. وأصل المبتدأ التقديم، ويجب حيث اشتمل على ذي صدر، أو كان معرفتين، أو متساويتين، أو كان الخبر فعلاً له.

[مواضع وجوب تقديم الخبر]

ويمتنع حيث تضمن الخبر المفرد ذا صدر، أو كان مصححاً للابتداء بالنكرة، أو كان في متعلقه ضمير للمبتدأ^(١)، أو كان المبتدأ «أن» وصلتها.

[تعدد الخبر ومجيء المبتدأ نكرة والخبر جملة]

وقد يتعدد الخبر، وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصص بوجه ما، وقد يكون الخبر جملة، فلا بد لها من ضمير عائد إلى المبتدأ مذكوراً أم مقدراً، ما لم تكن نفس المبتدأ في المعنى، كخبر ضمير الشأن، ويغني عنه الإشارة^(٢)، وتكرار المبتدأ بلفظه أو معناه، والعموم الذي يشمل المبتدأ،

(١) متعلقه: بكسر اللام، المقصود به جزء الخبر، كقوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبِ أَقْفَالِهَآ﴾ فأقفالها: مبتدأ مؤخر.

(٢) أي: ويغني عن ذكر العائد - وهو ضمير المبتدأ - أشياء، منها الإشارة، كقوله تعالى: ﴿وَلِيَأْسَ الْتَقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾.

وعطف جملة فيها ضميرٌ لمبتدأ بفاء السببية، وشرط يشتمل على ضمير مدلولٍ على جوابه بالخبر.

[وجوب حذف المبتدأ]

ويجب حذف مبتدأ خبره نعتٌ مقطوعٌ لمدح أو ذمٍّ، أو ترحمٍ، أو مصدر بدل من اللفظ بفعله، نحو: «سمعٌ وطاعة»، أو مخصوص «نعم»، أو صريح قسم، نحو «في ذمتي لأفعلن» أي: يميني، ونحو «من أنت زيدٌ» أي: مذكورك زيدٌ، وقولهم: «ولا سواء» أي: هذان.

[وجوب حذف الخبر]

ويجب حذف خبرٍ وقع مبتدأ بعد «لولا» أو «لوما» للامتناع، إذا لم يكن خاصًّا، ومع قسم صريح، نحو «لعمرك»، و«واو» مع، نحو «كل رجلٍ وضيعته»، أي: مقترنان.

[اسم الأفعال الناقصة]

الخامس: اسم الأفعال الناقصة، وهي: كان وأخوتها، والملحق بها، وهو المسند إليه بعد دخولها، ولا تدخل على لازم صدرًا وحذفًا، كالمخبر عنه بنعتٍ مقطوعٍ أو ابتدائية، كما بعد «لولا» الامتناعية، و«إذا» الفجائية، أو عدم تصرف، أو خبره جملة طلبية، ولها شروط.

[مسائل تتعلق باسم كان وخبرها]

ولا يجوز حذف اسمها ولا خبرها، ويجوز توسط الخبر حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، ويجوز تقديمه إلا على «دام»، و«ليس»، والمنفي بـ «ما»، وقد يجب توسطه أو تقديمه، وقد يمنع لما مر في المبتدأ أو خبره.

[خبر إنَّ وأخواتها]

السادس: خبر إنَّ وأخواتها، والملحق بها، وهو المسند بعد دخولها، ولا يتقدم خبرها، وقد يتوسط ظرفاً أو عديله، وقد يجب توسطه لعارضٍ مما مرَّ.

والتوابع أربعة، ستأتي آخر هذه النبذة، إن شاء الله تعالى.

(المنصوبات عشرة)

الأول: المفعول به: وهو الاسم المنصوب الواقع عليه فعلٌ، أو شبهه، ويحذف حيث لم يكن نائباً أو متعجباً منه، أو جواباً أو محصوراً، أو محذوفاً عامله حتماً، ويجوز حذف عامله قياساً مع قرينة، ومنه المنادى، والإغراء، والتحذير، وذو الاختصاص، وكلها منصوبٌ بفعل لازم الحذف، ومن المنادى المندوبُ والمستغاثُ به.

والثاني والثالث: خبر «كان»، واسم «إن» وأخواتها، فخيرُ «كان» هو المسند بعدها، واسم «إن» المسند إليه بعدها.

الرابع: المصدر: وهو الاسم المنصوب الذي يقع ثالثاً في تصريف الفعل.

وناصبه مثله أو صفةٌ أو فعلٌ، ويحذف عامله لقرينة، ويجب حيث كان بدلاً عن فعله، ومنه «ليك» وأخواته، وقد ينوب عنه صفةٌ، كقولهم: «عائداً بك»، و«هنيئاً».

الخامس: المفعول له: وهو الاسم المنصوب الذي يذكر بياناً لسبب وقوع الفعل.

[شرط المفعول له]

وشروطه: المصدرية، ومشاركته لفعله وقتاً وفاعلاً، فحيث انتفى أحدهما جُرَّ باللام، ويجوز تقديمه.

المفعول فيه: هو اسم الزمان أو المكان المنصوب بتقدير «في».

[ما يصلح أن يكون ظرف مكان]

ولا يصلح للظرفية من المكان إلا ما دل على مقدار، وما لا يعرف حقيقته إلا بما يضاف إليه، وما جرى مجراه باطرادٍ، [نحو] (١): «هم قريباً منك»، و «شرقي البلاد»، وما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه مثل: «مقعد» أو «مرقد».

وقد يجيء خبراً لمبتدأ، أو لـ «كان»، و «إن» وغيرها، ولا بد له وللجار والمجرور من متعلق، وهو فعل أو شبهه، ظاهراً أو مقدرًا، بـ «كان» أو «استقر»، وقيل: «كائن» أو «مستقر»، ومتعلقهما هو العامل فيهما.

السابع: المفعول معه: وهو الاسم المنصوب بعد «واو» المعية.

ولا يُقدّم على عامله أو صاحبه، ولا يفصل عن الواو بظرف، ويجب العطف بعد مفرد، والنصب بعد ضمير متصل لم يؤكد.

الثامن: المستثنى: وهو المُخْرَجُ بـ «إلا» أو أحد أخواتها تحقيقاً، أو تقديرًا من مذكور أو متروكٍ بشرط الإفادة.

إن كان تامًّا موجبًا لزم نصب الاسم بعد «إلا»، أو تامًّا فقط فالمختار الإبدال متصلًا، والنصب منقطعًا ويجوز العكس، أو لا، ولا فبحسب

(١) في المخطوط: «ونحو» وهو خطأ، وذلك لأن ما يصلح أن يكون ظرف مكان أربعة أمور هي المذكورة أعلاه، ومنها: وما جرى مجراه باطرادٍ، نحو «هم قريباً منك»، و «شرقي البلاد»، فإذا وجدت الواو في «نحو» أو هم أنها خمسة أمور، وذلك غير صحيح، وتصحيح العبارة من التسهيل لابن مالك (١/٥٢٢)، بشرح ابن عقيل، والهمع (٣/١٥٢).

العوامل (١)، وتعطى «غير» وأخواتها حكم اسم «إلا»، ويجر الاسم بعدها على الإضافة إليه.

التاسع: الحال: وهي فضلة دالة على هيئة صاحبها، ونصبها كالمفعول به، وتسمى اللازم معناها لصاحبها الثابتة، وغير اللازمة المتقلة، ولا تكون إلا مشتقة، أو مؤولة بها، ومن أقسامها بحسب قصدتها لذاتها المقصودة وهي الغالب، والموطئة، وهي الجامدة الموصوفة، نحو ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾، ثم مؤسسة وهي الغالب، ومؤكدة نحو ﴿وَلَا تَعْتَوْنَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾، ثم بحسب الزمان إلى مقارنة وهي الغالب، ومقدرة في المستقبل، ومحكية عن الماضي، ثم الحقيقية وهي الغالب، والسببية نحو «راكبًا أبوه».

وشرط الحال تنكيرها، ولو تأويلاً، ويُعرّف صاحبها، ويجوز تنكيره بتقديمه، نحو قوله:

لميةً موحشًا طللٌ (٢)

العاشر: التمييز: وهو نكرة منصوبة بمعنى «مِنْ» رافعٌ إبهام جملة، أو مفردٍ عددًا، أو مفهوم مقدارًا، أو مماثلة، أو مغايرة، أو تعجبًا بالنص على

(١) قوله: «أولاً، ولا...» أي: ليس بتمام، وليس بموجب، فعندئذٍ هو بحسب العوامل، ويسمى المفرغ.

(٢) هذا صدر بيت عجزه: يلوح كأنه خلل.

وقد نسبه سيبويه لكثيرة عزة كما في الكتاب (٢/٢٣) وفيه اختلاف في بعض رواياته. انظر أمالي ابن الشجري (٣/٩) والخصائص لابن جني (٢/٤٩٢) وخزانة الأدب (٣/٢١١)، وبعضهم نسبه لذي الرمة وليس في ديوانه.

جنس المراد بعد تمام بإضافة أو تنوين أو نون (١).
وناصبه مميزه تشبيهاً بـ «أفعل من» أو باسم الفاعل، وتمييز الجملة
ناصبه ما فيها من فعلٍ أو شبهه.

(١) في المخطوط كتبت «لانون»، وهو خطأ ظاهر، يتبين عند شرح التعريف، وهذا الحدُّ
قاله ابن مالك في التسهيل، ونقله السيوطي في الهمع، ومنهما صوّبْتُ قوله «لانون».

(المجرورات)

الأول: كلُّ اسم صريحٍ أو مؤولٍ دخل عليه حرف جر من الحروف المشهورة.

الثاني: المضاف إليه، والإضافة: نسبة تقيدية بين اسمين، توجب لثانيهما الجر، وتجاوز لأدنى ملابسة، وتجيء بمعنى «اللام»، وبمعنى «من» وبمعنى «في»، وما كانت إضافة عاملٍ إلى معموله فلفظية، وغيرها معنوية.

فصل

«نعم» و«بئس» وأخواتهما أفعالٌ تستدعي فاعلاً، ومخصوصاً يكون مبتدأً خبره ما قبله.

[صيغنا التعجب]

ومن الجامد أفعال التعجب، و«ما» مِنْ «مَا أَحْسَنَهُ» مبتدأً، وهي نكرة تامةٌ، وقيل: موصولة، أو موصوفة، أو استفهامية، والمتعجب منه مفعول به، و«أفعل به» محل المجرور الرفع بالفاعلية، ولا يكون المتعجب منه إلا مختصاً، ولا يفصل إلا بظرف وعديله، متعلق بالفعل.

[اسم الفعل]

ويرفع الفاعل اسمُ الفعل، ولا يحذف، ولا يتأخر عن معموله، ولا يبرز ضميره.

[اسم التفضيل]

واسم التفضيل يرفع الفاعل غير ظاهر إلا في مسألة الكحل.

[المصدر وعمله]

ويعمل كفعله المصدر، مفردًا مكبرًا غير محدود ولا مضمر، ولا مقدم عليه معموله، ولا مفصول عنه، ولا مؤخر، ولا بـ «أل».

[اسم الفاعل]

واسم الفاعل بـ «أل» مطلقًا، وعاريًا عنها بشرط كونه لغير الماضي معتمدًا على نفي أو استفهام، أو موصوفٍ أو موصولٍ أو ذي خبرٍ أو حالٍ مكبرًا.

[أمثلة المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة]

ومثله أمثلة المبالغة، واسم المفعول، وكذا الصفة المشبهة غير مضمرة لا في أجنبي، وسابق، ومفصول مرادٌ بها الحال، ومرفوعها فاعل أو بدل من ضميرها، ومنصوبها مشبه بالمفعول أو تمييز.

[التنازع في العمل]

وإذا تنازع عاملان فأكثر معمولاً قدر معمولاً للأول لسبقه، وقيل: الآخر لمباشرته، وأياً جعلته العامل فقدر في الآخر ضميرًا.

[الاشتغال]

وإذا اشتغل العامل المؤخر على معموله بضمير، فقد قبل المعمول عاملاً يفسره ما بعده.

(التوابع)

الأول: النعت: هو تابع مكمل لمتبوعه؛ لدلالته على معنى فيه، فيلزم أن يوافق في أربعة من العشرة، أو في متعلق به، فيلزم أن يوافق في اثنين من الخمسة، وشرطه أن لا يكون أعرف من متبوعه، ولا يُنَعَت الضمير، ولا يُنَعَت به، وكل متوغل في البناء كـ «أسماء الشرط، والمصدر للطلب»، ويُنَعَت العَلَمُ، ولا يُنَعَتُ به، وكذا أسماء الأجناس.

الثاني: عطف البيان: وهو الجاري مجرى النعت توضيحًا وتخصيصًا، لكنه واجب الجمود، ولو تأويلًا، ويوافق في أربعة من العشرة، ولا يكون هو ولا متبوعه مضمراً، وإذا لم يكن مفردًا من الإضافة تابعًا لمنادى، أو مجرورًا متبوعه بما لا تصلح إضافته إليه، صح أن يكون بدلاً، ولا عكس.

الثالث: التوكيد: هو تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره.

وهو إما معنوي، يدفع توهّم المجاز بالنفس والعين، وللشمول بـ «كلا وكتلا»، وأجمع وأخواته، وإما لفظي بإعادة اللفظ أو مرادفه، ولو ثلاثًا.

الرابع: البديل: هو التابع المقصود بحكم بلا واسطة. وهو بدل الشيء من الشيء، وبدل البعض، وبدل الاشتمال، وشرطهما صحة الاستغناء بالمبدل منه، وعود ضمير منهما عليه، وبدل الإضراب: وهو ما لا تناسب بينه وبين الأول، وبدل الغلط: وهو ما ذكر فيه الأول بلا قصد.

الخامس: عطف النسق: هو ما كان بعد أحد حروف العطف المشهورة.

وإذا اجتمعت التوابع رتبت كما ذكرناها.

(خاتمة في الجمل)

الظرفُ والجارُّ والمجرور، والجمل إذا تَلَّتْ الموصولاتِ فهي
صِلاتٌ، أو المعارفَ المحضةً فهي أحوالٌ، أو النكراتِ المحضةً فصفاتٌ،
وغير المحضة منهما محتملة لهما، أو المخبر عنها فأخبارٌ.

[الجمل التي لها محل من الإعراب]

والجمل التي لها محلٌ سبعٌ: وهي الواقعة خبرًا، وحالًا، ومفعولًا،
ومضافًا إليها، وجوابًا لشرط جازم، وتابعا لمفرد، أو لجملة لها محل.

[الجمل التي ليس لها محل من الإعراب]

والتي ليس لها محل سبعٌ أيضًا: المستأنفة، والصلة، والمعتزلة
والتفسيرية، وجواب القسم، وجواب الشرط غير الجازم، والتابعة لجملة لا
محل لها.

مثال ما لها محل: غايتنا ونهايتنا الحمد لله على التمام.

ومثال ما لا محل له: اللهم اكتب لنا ولأحبابنا حسن الختام^(١).

(١) قوله: «مثال ما لها محل...» إلخ، الشاهد فيها «الحمد لله» جملة اسمية وقعت خبرًا
للمبتدأ «غايتنا»

وقوله: «ومثال ما لا محل لها: اللهم...» إلخ، الشاهد فيها «اللهم»، فأصلها «يا الله»،
وأصل المنادى مفعول به لفعل تقديره: «أدعو»، فهو جملة من هذه الجهة، وقعت
استئنافية، والاستئنافية من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

والمقصود بهاتين العبارتين التمثيل للنوعين، واستخدام لونٍ من ألوان البديع يسمى
«براعة الختام»، وسماءُ التيفاشي «حسن المقطع»، وسماء ابن أبي الإصبع «حسن =

وعلى سيدنا محمد وآله وصحبه أفضل الصلاة والسلام.
 وكان الفراغ من رَقْم هذه النسخة يوم الجمعة الموافق ثمان ربيع آخر
 سنة سبع وثلاثين وثلاث مئة وألف هجرية، هجرةً من له العزُّ والشرف.
 بقلم أفقر عباد الله، وأحوجهم إلى ما لديه، والمتوكل في جميع أموره
 عليه: أحمد بن يحيى بن إسماعيل بن يحيى بن عبد الكريم، الضمديّ بلدًا،
 والزيديّ مذهبًا، والعدليّ اعتقادًا^(١)، غفر الله له ولوالديه ولجميع المؤمنين
 والمؤمنات والمسلمين والمسلمات، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي
 العظيم.

بعناية الأخ العلامة الأديب عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، غفر الله
 له، وللمسلمين. آمين.



= الخاتمة»، وهو أن تذكر لفظاً يؤذن بانتهاء الكلام عنده. وحصل هنا في قوله: «غايتنا ونهايتنا... حسن الختام».

انظر: تلخيص المفتاح للقزويني (٣٩١)، وشرح الكافية البديعية لصفي الدين الحلي (٣٣٣).

(١) قوله: «العدلي» يريد به «العدل» الذي هو أحد أصول المعتزلة الخمسة.

الرسالة الثانية

حقائق في النحو مُستقرِّبةٌ يحسنُ حفظها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذه حقائق في النحو مستقربة يحسن حفظها وبالله تعالى نستعين:

- ما الكلمة؟
 - لفظٌ وُضِعَ لمعنى مفرد.
- ما اللفظ؟
 - الصوتُ الخارج من الفم المتقطع أحرفاً.
- ما الوضع؟
 - تخصيصُ شيءٍ لآخر.
- ما المعنى؟
 - ما له لفظ يدلُّ عليه.
- ما المفرد؟
 - ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه.
- كم أقسام الكلمة؟
 - ثلاثة: اسمٌ وفِعْلٌ وحرف.
- ما الاسم؟
 - كلمةٌ دلَّت على معنى (١) في نفسها (٢) غير مقترنة بأحد الأزمنة

(١) جنسُ الحدِّ يدخل فيه الثلاثة. [المؤلف].

(٢) يخرج الحرف. [المؤلف].

الثلاثة (١) وضعاً (٢).

• ما الفعلُ؟

- كلمةٌ دلّت على معنى (٣) في نفسها (٤) مقترنةً بأحد الأزمنة الثلاثة (٥) وضعاً (٦).

• ما الحرفُ؟

- كلمةٌ دلت على معنى (٧) في غيرها (٨).

• إلى كم ينقسم الاسم أولاً؟

- إلى قسمين: معرفة ونكرة.

• ما المعرفةُ؟

- ما وضع لشيءٍ بعينه.

(١) يخرج الفعل. [المؤلف].

(٢) يخرج نعم وبئس ونحوهما، وتدخل أسماء الأفعال ونحوها. [المؤلف].

(٣) جنس الحد. [المؤلف].

(٤) يخرج الحرف. [المؤلف].

(٥) يخرج الاسم. [المؤلف].

(٦) يخرج أسماء الأفعال وتدخل نعم وبئس وأفعال التعجب والأفعال الجامدة. [المؤلف].

(٧) جنس الحد. [المؤلف].

(٨) خرج الاسم والفعل. [المؤلف].

- ما النكرة؟
 - ما وضع لشيء لا بعينه.
- كم المعارف؟ وما هي؟
 - ستُّ: المضمرات، أسماء الإشارات والموصولات، أسماء الأعلام، المعرف بأل، المضاف إلى أحدها.
- ما الضمير؟
 - ما دلَّ على متكلِّم أو مخاطبٍ أو غائبٍ تقدَّم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً^(١).
- إلى كم ينقسم الضمير؟
 - إلى متّصلٍ ومُنفصلٍ.
- ما المتّصل؟
 - ما لا يستقلُّ بنفسه.
- ما المنفصل؟
 - ما استقلَّ بنفسه.
- إلى كم ينقسم المتصل؟
 - إلى قسمين: مستترٍ وبارز.
- ما المستتر؟
 - ما لا يظهر لفظاً له في الخارج.

(١) انظر في مسألة تقدم ذكر المرجع لفظاً أو معنى أو حكماً شرح الأشموني بحاشية الصبان (١/١٠٨).

- ما البارزُ؟
 - ما ظهر له لفظٌ في الخارج.
- إلى كم ينقسم المستترُ؟
 - إلى قسمين: واجب الاستتار وجائزه.
- ما واجبُ الاستتارِ؟
 - ما لا يقومُ الظاهر مقامه.
- ما جائزه؟
 - ما يقوم الظاهر مقامه.
- فيم يجبُ استتارُ الضميرِ؟
 - في ثمانية: في الفعل المضارع المبدوء بالهمزة^(١) أو بالنون^(٢)، أو بالتاء^(٣) وفي الأمر^(٤)، وفي أفعال الاستثناء^(٥)، وأفعال التعجب^(٦)، وفي المصدر الواقع بدلاً من فعله^(٧)، وفي اسم الفعل غير الماضي^(٨).

(١) أقومُ. [المؤلف].

(٢) نقوم. [المؤلف].

(٣) تقوم. [المؤلف].

(٤) اضربُ. [المؤلف].

(٥) ما خلا زيدًا. [المؤلف].

(٦) ما أحسن زيدًا. [المؤلف].

(٧) ضربًا زيدًا. [المؤلف].

(٨) صِه. [المؤلف].

- ما الإشارة؟
 - ما وُضِعَ للمشار إليه بقيدٍ مثل: هذا وهذه.
- ما الموصولُ؟
 - ما لا يتمُّ جزءٌ من الكلام معه إلا بصلةٍ وعائِدٍ نحو: هذا الذي قام أبوه، والذي أكرمك، والذي قام.
- ما العَلْمُ؟
 - ما وُضِعَ لمسماه بغير قيدٍ^(١) مثل: زيد وعمرو.
- ما المَعْرِفُ بِأَلْ؟
 - مثل الرجل، الكتاب.
- ما الإِضَافَةُ؟
 - ضُمُّ اسمٍ إلى اسمٍ لِقَصْدِ تعريفه^(٢) أو تخصيصه^(٣)، أو رَفْعِ القبح^(٤).

(١) خرج به بقیة المعارف لأنها إنما تعین مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم.

انظر شرح الأشموني (١/١٢٧).

(٢) غلام زيد. [المؤلف].

(٣) غلام امرأة. [المؤلف].

(٤) حسن الوجه. [المؤلف].

قلت: بقي عليه من فوائد الإضافة قصد التخفيف نحو: ضاربُ زيد، بحذف تنوين

ضارب.

- إلى كم تنقسم الإضافة؟
 - إلى قسمين: لفظية غير محضة، ومعنوية محضة.
- ما الأولى؟
 - أن يكون المضاف صفةً مضافةً إلى معمولها، وهي لا تفيد تعريفًا ولا تخصيصًا بل مجرد تحقيق^(١) اللفظ كإضافة الصفة إلى معمولها.
- ما الثانية؟
 - أن يكون المضاف غير صفةٍ مضافةٍ إلى معمولها.
- لم تأتي هذه؟
 - لثلاثة: تكون بمعنى من، فهي إضافة شيء إلى جنسه مثل: خاتم حديد، وبمعنى في، فهي إضافة الشيء إلى ظرفه مثل: «مكر الليل»، وبمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف مثل: دارُ أبي قحافة.
- إلى كم ينقسم الاسم ثانيًا؟
 - إلى مُعْرَبٍ ومَبْنِيٍّ.
- ما المعرب؟
 - هو المركَّب الذي لم يشبه مبنيَّ الأصل.
- ما حكمه؟
 - أن يختلف آخره لاختلاف العوامل.

(١) هكذا بالأصل وصوابها: تخفيف اللفظ.

- ما المبنيُّ؟
 - ما ناسبَ مبنيَّ الأصل.
- إلى كم تنقسم المعرباتُ؟
 - إلى قسمين: الاسم الظاهر، والفعل المضارع.
- كم الظواهرُ؟
 - عشرة: الأول: الاسم الفريد المنصرف.
- ما هو؟
 - ما استوعبَ الحركاتِ الثلاثَ مع التنوين.
- ما حُكْمُهُ؟
 - بالضمة رفعًا، والفتحة نصبًا، والكسرة جرًّا.
- ما الثاني؟
 - الأسماء الستة: أخوك وأبوك وحموك وهنوك وفوك وذو مالٍ.
- ما حكمها؟
 - أن ترفعَ بالواو نيابةً عن الضمة، وتُنصبَ بالألفِ نيابةً عن الفتحة، وتُجرَّ بالياء نيابةً عن الكسرة.
- ما الثالثُ؟
 - الاسم المنقوص.
- ما هو؟
 - كلُّ اسمٍ مُعربٍ آخره ياءٌ خفيفةٌ لازمةٌ قبلها كسرة.

- ما حكمه؟
 - أن يُعربَ تقديرًا (١).
- ما الرابع؟
 - الاسمُ المقصورُ.
- ما هو؟
 - كلُّ اسمٍ مُعربٍ آخره ألفٌ لازمةٌ قبلها فتحةٌ.
- ما حكمه؟
 - أن يُعربَ تقديرًا (٢).
- ما الخامس؟
 - الاسمُ المثنى.
- ما هو؟
 - ما دلَّ على اثنين بزيادةٍ في آخره (٣) صالحٌ للتجريد وعطفٍ مثله عليه.
- ما حكمه؟
 - أن يُرْفَعَ بالألفِ نيابةً عن الضمَّة، وينصبَ ويجرَّ بالياء نيابةً عن الفتحةِ والكسرة.

(١) في غير النصب فإنَّ الحركة تكون ظاهرة، وأمَّا الرفع والجرُّ فتقدَّر الحركة على الياء ويمنع ظهورها الثقل. راجع الهمع (١/١٨٢).

(٢) يمنع ظهور الحركة في الحالات الثلاث التعدُّر.

(٣) وهي الألف والنون رفعًا، والياء والنون نصبًا وجرًا.

- ما السادس؟
 - جمعُ المذكَر السالم.
- ماهو؟
 - ما دَلَّ على أكثر من اثنين بزيادة في آخره^(١) مع سلامة بناء مفردة.
- ما حكمُهُ؟
 - أن يُرْفَعَ بالواو نيابةً عن الضمَّة، وينصَبَ ويجرُّ بالياء نيابةً عن الفتحة والكسرة.
- ما السابع؟
 - جمع المؤنَّث السالم.
- ماهو؟
 - ما لَحِقَ آخره ألفٌ وتاءٌ مزيدتين^(٢).
- ما حُكْمُهُ؟
 - أن يُرْفَعَ بالضمَّة ويجرُّ بالكسرة على أصله، ويُنصَبَ بالكسرة نيابةً عن الفتحة.
- ما الثامن؟
 - جَمْعُ التَكْسِيرِ.

(١) وهي الواو والنون رفعًا، والياء والنون نصبًا وجرًا.

(٢) هكذا وجدتها، والوجه (مزيدتان) بالرفع لأنها صفة.

- ما هو؟
- ما تعيّر بناء مفرده بزيادةٍ أو نقصٍ أو تبديلٍ شكليٍّ بغير إعلال^(١).
- ما حكمه؟
- حكمُ الاسمِ المفرد المنصرف.
- ما التاسعُ؟
- المضاف إلى ياء النفس مثل: غلامي، وكتابي.
- ما حكمه؟
- أن يعرب تقديرًا^(٢).
- ما العاشرُ؟
- الاسمُ غير المنصرف؛ لأنَّ الاسمَ ينقسم إلى: منصرفٍ وغير منصرف.
- فما المنصرفُ؟
- ما تقدّم^(٣).

(١) التغييرُ بزيادةٍ نحو: صِنُو وصنوان، وبنقصٍ نحو: تُخْمِيَةٌ وتُخْمِمٌ، وبتبديلٍ شكلٍ من غير إعلالٍ نحو: أَسَدٌ وأُسْدٌ، ويكون أيضًا بزيادةٍ وتبديلٍ شكلٍ نحو: رَجُلٌ ورجال، وبنقصٍ وتبديلٍ شكلٍ نحو: قُضِبٌ وقُضْبٌ، ويكون بهنَّ جميعًا نحو: غُلامٌ وغِلْمان.

(٢) يمنع من ظهور الحركات الثلاث اشتغال المحل بحركة المناسبة إن لم يكن مثنى ولا مجموعًا جمع سلامة ولا منقوصًا ولا مقصورًا، وذهب ابن مالك إلى أن الحركة في حالتها الرفع والنصب تقدّر، وفي حالة الجر تظهر. راجع شرح الشذور (ص ٢٦).

(٣) يعني به الاسمُ الفريد المنصرف، وجمع التكسير الذي حكمه حكم الاسم المفرد المنصرف.

- وما غير المنصرف؟
 - ما ناب فيه حركة عن حركة، وفيه علتان من عِلَلٍ تَسْعُ أو واحدة منها تقوم مقامهما.
- فما العللُ؟
 - عَدْلٌ ووصفٌ وتَأْنِيثٌ ومعرفة وعُجْمَةٌ ثم جَمْعٌ ثم تركيبٌ والنونُ زائدةٌ من قبلها ألفٌ ووزنُ فِعْلٍ وهذا القولُ تقريبٌ (١)
- ثمَّ إلامٌ ينقسم الاسم بعد هذا؟
 - إلى مرفوعٍ، ومنصوبٍ، ومجرور.
- فما المرفوعُ؟
 - ما اشتمل على عَلمٍ (٢) الفاعلية.
- فكَم المرفوعاتُ؟
 - ثمانية.

(١) هذان البيتان ذكرهما ابن الأنباري في كتابه أسرار العربية ص: (٣٠٧) بوضع لفظة (جمع) مكان (عدل)، وذكرهما أيضًا ابن الحاجب في كافيته كما في (٩٦/١) بشرح الرضي، وكذا الأشموني في شرحه الألفية (٣/٢٣٠)، وكذا البيجوري في كتابه فتح رب البرية (ص ١٩) وذكر بيتًا قبلهما وهو:

موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويبُ
وجميع هؤلاء لم ينسبوا الأبيات لأحد.

(٢) قال الرضي في شرح الكافية (١/٦١): أي علامتها.

• ما الأوّل؟

- المبتدأ^(١).

• ما هو؟

- الاسم المجرّد عن العوامل اللفظية مسندًا إليه الخبر، والصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعه لظاهرٍ مكثفياً به^(٢).

• فيم يجب تقديم المبتدأ؟

- في أربعة:

إذا كان مشتملاً على ما له صدرُ الكلام مثل: مَنْ أبوك؟

أو كان الخبرُ فعلاً له مثل: زيدٌ قام.

أو كانا معرفتين أو متساويتين مثل: أفضلُ منك أفضلُ مني.

• ما الثاني؟

- الخبرُ.

(١) قدّم المبتدأ لأنه أصل المرفوعات وهذا مذهب سيبويه، وذهب الخليل إلى أن الفاعل هو أصل المرفوعات فعلى هذا قدّمه بعض النحاة كابن آجروم والمصنف في كتابه اللطيفة البكرية (ص ٥٦) واختيار الرضي أن كلا منهما أصل. انظر الهمع (٣/٢).

(٢) مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعه لظاهرٍ مكثفياً به: ما قائمُ الزيدان، ونحو: أقائمُ الزيدان؟ ولا يفهم من قوله: أَلْفُ الاستفهام الاقتصار عليها، بل يسوغ استخدام: (هل وكيف ومَنْ وما). انظر الأشموني (١/١٩٠).

- ما هو؟
 - هو الجزء الذي تحصلُ به الفائدةُ مع مبتدأ غير الوصف المذكور (١).
- فيمَ يجبُ تقديمُه؟
 - في أربعة: إذا تضمَّن ما له صدرُ الكلام مثل: أين زيدٌ؟، أو كان مصححًا للابتداء بالنكرة مثل في الدار رجلٌ، أو لمتعلقه ضميرٌ في المبتدأ مثل: على التمرة مثلها زُبدًا، أو كان خبرًا عن (أن) مثل: عندي أنك مُنطلقٌ.

• ما الثالثُ؟

- الفاعل.

• ما هو؟

- ما أسند الفعل أو شبهه إليه على جهة قيامه به، وإن شئت قلت هو: اسمٌ أو ما في تأويله مقدَّمًا عليه أصليّ المحل والصيغة (٢).

• فيمَ يجبُ تقديمُه؟

- في أربعة مواضع: إذا كان ضميرًا متصلًا مثل: ضربت زيدًا، أو كان محصورًا (٣) بـ إلا مثل: ما ضرب زيدٌ إلا عمرًا، أو كان المصدر

(١) أي: المذكور في تعريف المبتدأ.

(٢) التعريف الثاني لابن هشام في الأوضح، وقد شرحه الأزهرى في التصريح، وانظر تفسير الحد الأول في شرح الحدود النحوية للفاكهي (ص ١٤٦).

(٣) أي: المفعول به.

مضافاً إليه مثل: ﴿وَلَوْ لَا دِفَاعَ اللَّهِ النَّاسَ﴾^(١)، أو خيفَ اللبس
مثل: كَلَّمَ مُوسَى يَعْلَى.

• فإلى كم ينقسم؟

- إلى ثلاثة: فاعل في اللفظ والمعنى حقيقةً مثل: قام زيدٌ، وفاعل
مجازاً مثل: مات زيدٌ، وفاعلٌ في المعنى دون اللفظ مثل: عجبْتُ
من أكل زيد الخبز.

• ما الرابع؟

- النائب عن الفاعل.

• ماهو؟

- كلُّ مفعولٍ حُذِفَ فاعله وأقيمَ هو مُقامه.

• ما حكمه؟

- تغيير صيغة الفِعل مثل: ضُرِبَ زيدٌ.

(١) الآية من سورة البقرة رقم (٢٥١)، وسورة الحج رقم (٤٠) قرأها نافع (دفاع)
بالألِف - كما استشهد بها المؤلف هنا، وقرأها الباقون (دفع). انظر حجة القراءات
لابن زنجلة (ص ١٤٠) و(ص ٤٧٩).

واعلم أنَّ هذا الموضع الثالث من مواضع تقديم الفاعل - وهو كون المصدر مضافاً
إليه - لم أجده منصوصاً عليه في عامة كتب النحو إلا كتاب المقرَّب لابن عصفور
فقد نصَّ عليه، وذكره أيضاً في شرحه على جمل الزجاجي، ونقل كلام ابن عصفور
السيوطي في الأشباه والنظائر (٢/١٦١)، انظر المقرَّب (ص ٥٦)، وشرح الجمل
لابن عصفور (١/١٦٤)، وهذا يدل على سعة اطلاع المؤلف - رحمه الله -.

- ما الخامس؟
 - خبرٌ إنَّ وأخواتها.
- ما هو؟
 - المسندُ إليه بعد دخولها.
- ما السادس؟
 - اسم كان وأخواتها.
- ما هو؟
 - المسندُ إليه بعد دخولها.
- ما السابع؟
 - اسمُ «ما ولا» المشبهتين بـ «ليس».
- ما هو؟
 - المسندُ إليه بعد دخولهما.
- ما الثامن؟
 - توابع المرفوعات.
- ما هي؟
 - كلُّ ثانٍ بإعراب سابقه من جهةٍ واحدة.
- كم المنصوباتُ؟
 - خمسة عشر، والأصحُّ أنها سبعة عشر^(١)، فمنها المفاعيل الخمسة.

(١) ذهب ابن آجروم في مقدمته إلى أنها خمسة عشر - وإن كان قد عدَّ منها أربعة عشر وترك واحدًا، وكذا ابن هشام ذهب في الشذور إلى أنها خمسة عشر، وأمَّا خالد الأزهري فجعلها ستة عشر، وصحح المؤلف هنا كونها سبعة عشر حيث زاد التحذير =

- ما الأول؟
 - المفعول به.
- ما هو؟
 - ما وقع عليه فعل الفاعل مثل: ضربتُ زيدًا.
- ما معنى وقوعه؟
 - تعلّقه بشيءٍ من غير واسطةٍ بحيث لا يعقل إلا بعد تعلّق ذلك الشيء^(١).
- فيم يجبُ تقديمه؟
 - في ستة مواضع: إذا كان ضميرًا متصلًا والفاعل اسم ظاهر، أو كان^(٢) محصورًا بـإلا، أو اتّصل بالفاعل ضمير المفعول، أو كان المصدر مضافًا إليه، أو كان له صدر الكلام أو كان في حيّز أمّا التفصيلية.

= والإغراء والتعجب وخبر ما ولا المشبهتين بـ ليس واسم لا التي لنفي الجنس، وجعل الطرفين شيئًا واحدًا وهما المفعول فيه، وعدّ التوابع الأربعة أيضًا شيئًا واحدًا.

(١) قوله: تعلّقه بشيءٍ من غير واسطةٍ يخرج المجرورات نحو: مررت بزيد، فهي وإن كانت في المعنى مفعولاً به إلا أنها تعلّقت بواسطة حرف الجر، وقوله: بحيث لا يعقل... إلخ دخل نحو: أوجدتُ ضربًا، وما ضربتُ زيدًا، وخرج نحو: تضارب زيدٌ وعمرو ممّا دلّ على مفاعلة. انظر شرح الكافية للرضي (١/٣٩١)، والهمع (٣/٧)، وشرح الحدود النحوية للفاكهي ص: (١٥٠).

(٢) الفاعل.

- ما الثاني؟
 - المفعولُ فيه.
- ما هو؟
 - ما فِعْلٌ فيه فِعْلٌ مذكورٌ من زمانٍ أو مكان.
- ما ظرفُ الزمان؟
 - ما دار بدوران الأفلاك كالسنين والساعات والأوقات.
- ما ظرفُ المكان؟
 - هو مُبْهَمٌ وغير مبهم.
- فما غيرُ المبهم؟
 - ما حوته الحيطان.
- فما المبهم؟
 - ما لم تحوهِ كالجِهاتِ الست.
- فما شرطُ نصبه؟
 - تقديرٌ في.
- فما الثالث؟
 - المفعول معه.
- ما هو؟
 - المذكورُ بعد الواو لمصاحبة معمولِ فِعْلٍ لفظاً أو تقديرًا.

- ما الرابع؟
 - المفعول من أجله.
- ما هو؟
 - ما فِعْلٍ لأجله فِعْلٌ مذكورٌ.
- ما الخامس؟ (١)
 - المفعول المطلق وهو المصدر.
- ما هو؟
 - ما فَعَلَهُ فاعلٍ فِعْلٍ مذكور، وإن شئتَ قلتَ: هو اسم الحدث الجاري على الفعل وليس عَلَمًا.
- فيمَ يجب حذف الفعل الناصب لاسم المصدر؟
 - في أربعة: إذا أضيف كلُّ منهما إلى فاعله مثل: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، أو إلى مفعوله مثل: ﴿ضَرَبَ الرِّقَابَ﴾ [محمد: ٤]، أو بُيِّنَ فاعله (٢) مثل: ﴿فَضَلَّ مِنَ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٨]، أو مفعوله باللام مثل: سَقِيًا لزيد.
- ما السادس؟
 - التمييز.

(١) في الأصل المخطوط: (ما الرابع) ولعله سبق قلم.

(٢) بحروف جرّ - كما في شرح الرضي (١/٣٥٥).

- ما هو؟
 - ما يرفع الإبهام المستقر عن ذاتٍ مذكورة أو مقدرة.
- ما الثامن؟
 - المنادى المضاف.
- ما هو؟
 - المنادى المطلوب إقباله بحرفٍ نائبٍ منابٍ (أدعو) لفظاً أو تقديرًا، وهو مرفوع إلا إذا أضيف أو شبهه أو كان نكرة غير مقصودة.
- كم أقسام المنادى؟
 - خمسة: المفرد العَلَم، والنكرة المقصودة وهما يبيان على ما يرفعان به، والنكرة غير المقصودة، والمضاف، والمشبه بالمضاف تبنى^(١) على النصب لفظاً مع التنوين في النكرة.
- ما المنادى المشبه بالمضاف؟
 - هو ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه لا على جهة الإضافة.
- ما الذي يتصل به؟
 - إمَّا فاعلاً مثل: يا حسناً وَجْهَهُ، أو مفعولاً نحو: يا طالعاً جبلاً، أو مجروراً بحرفٍ نحو: يا رفيقاً بالعباد، ويا خيراً من زيد.

(١) كذا وجدتها، والصواب، تُعرب؛ لأنني لم أجد أحداً من النحاة حكى البناء في تلك الثلاثة إلا الفراء فإنه قال في المنادى المضاف: «إن فتحته ليست فتحة نصب» وهو مذهب متروك، على أن النصب من ألقاب الإعراب بخلاف الفتح، ولعله سبق قلم من المؤلف - رحمه الله -.

- فإن قال قائل: المنادى إذا كان معرفة قبل النداء نحو: يا سعد، أو نكرة مقصودة مثل: يا أيها العميد^(١) لِمَ بُني؟
- قيل: لوقوعه موقع كاف الخطاب نحو: أدعوك^(٢).
- فإن قال: فَلِمَ ضُمَّ؟
- قيل: لأنَّه لو كُسِرَ لالتبس بالمضاف إلى (يا) النفس، ولو فُتِحَ لالتبس بالمفعول الممتنع المحذوف فعُله نحو: أحمد^(٣).
- ما التاسع؟
- المستثنى.
- ما هو الاستثناء؟
- إخراج ما لولا إخراجُه لدخل فيما قبله، وهو أي: المستثنى في بعض أحواله المذكور بعد إلا أو إحدى أخواتها مخالف لما قبلها نفيًا وإثباتًا.
- ما العاشر؟
- هو والحادي عشر: الإغراء والتحذير.

(١) قال ابن يعيش: قولهم «يا أيها الرجل» فأى منادى مبني على الضم لكونه مقصودًا مشارًا إليه بمنزلة: يا رجل... إلخ. راجع شرح المفصل (١/١٣٠).

(٢) وقيل: إنَّ العلة شبهه بضمير الخطاب ك (أنت، وإياك) حيث حلَّ محلَّهما فالأصل في: يا زيد يا أنت أو يا إياك. انظر الإنصاف لابن الأنباري (١/٣٢٦)، والهمع (٣/٣٨).

(٣) وذكر ابن الأنباري في الإنصاف (١/٣٢٦) وجهًا آخر في علة بنائه على الضم وهو الفرق بينه وبين المضاف.

- ما هما؟
 - تنبيه المخاطب على أمرٍ محمودٍ ليلزمه (١). مثل: خَلَّابَرًا (٢)، ودونك زيدًا، وعليك عمرًا.
- ما الثاني عشر؟
 - التعجُّبُ.
- ما هو؟
 - انفعالٌ يحدث في النفس عند الشعور بأمرٍ خفيٍّ سببه، وخرجَ عن نظائره (٣)، مثاله: ما أحسنَ زيدًا، ما أحدَّ سيفه.
- ما الثالثُ عشر؟
 - اسمُ إنَّ وأخواتها.
- ما هو؟
 - هو المسندُ إليه بعد دخولهما.

-
- (١) هذا تعريف الإغراء، وترك المؤلف تعريف التحذير، والتمثيل له، فأما تعريفه فهو: تنبيه المخاطب على أمرٍ مكروهٍ ليجتنبه، ومثاله: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، وَرَأْسَكَ وَالسِّيفَ.
- (٢) هذا مثال الحريري في الملحّة، والخُلُّ: بكسر الخاء: الصديق، والبرُّ - بفتح الباء - المحسن، والمعنى: الزم خِلًّا محسنًا.
- (٣) انظر شرح الفاكهي على القطر (٢/ ٢١٠)، وحاشية يس على التصريح (٢/ ٨٦).
- وفي عدّه التعجب من المنصوبات نظر، إذ ليس هو قسمًا برأسه، فالاسم المنصوب الواقع بعد فعل التعجب يُعرب مفعولًا به والنحاة يعقدون بابًا للتعجب من أجل صيغتي (ما أفعله - وأفعل به).

- ما الرابع عشر؟
 - خبر كَانَ وَأَخَوَاتِهَا.
- ما هو؟
 - المسندُ بعد دخولها.
- ما الخامس عشر؟
 - خبر ما ولا المشبهتين بـ ليس.
- ما هو؟
 - المسند بعد دخولهما.
- ما السادس عشر؟
 - اسم لا التي لنفي الجنس.
- ما هو؟
 - المسند إليه بعد دخولها.
- ما السابع عشر؟
 - توابعُ المنصوب.
- ما هي؟
 - كلُّ ثانٍ بإعرابٍ سابقه من جهةٍ واحدة.
- إلى كم تنقسم؟
 - إلى أربعة أقسام: العطف وهو قسمان عطف النسق وهو: تابعٌ

- يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف العشرة (١).
- وعطف اليان: وهو تابع جامد (٢) موضح، أو مخصص لمتبوع (٣).
- والتأكيد: وهو تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول. وهو قسمان: لفظي ومعنوي، فاللفظي تكرير لفظي، والمعنوي بألفاظ مخصوصة (٤) كجاء زيد نفسه ونحوه.
- والبدل: وهو تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه. وأقسامه أربعة: بدل كل من كل وهو ما كان مدلوله مدلول الأول، وبعض من كل وهو ما كان مدلوله جزءاً من الأول، واشتمال وهو ما كان بينهما ملاسمة غير الجزئية والكلية، وغلط: وهو أن يقصد إليه بعد أن غلط بغيره بلا ملاسمة.
- والنعت: وهو الصفة التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه. وهو قسمان: حقيقي، وسببي.
- فالحقيقي: ما كان معناه إلى ما قبله، والسببي: ما كان معناه إلى ما

(١) وهي: (الواو، والفاء، وثم وأو، وأم، وإما ولا، وبل، ولكن وحتى) ومذهب الجمهور أنها عشرة، وذبح جماعة من المحققين أنها تسعة بإسقاط (إما) منهم يونس وأبو علي، وابن كيسان، وابن مالك، وخالد الأزهري. وفي حرفي (أم ولكن) خلاف. راجع شرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٤٣). والهمع (٥/٢٢٣).

(٢) خرجت الصفة. [المؤلف].

(٣) خرج البدل والتأكيد. [المؤلف].

(٤) وهي: نفسه، وعينه، وكلاهما، وكله، وأجمع، وأكتع، وأبتع، وأبضع.

بعده. فالحقيقيُّ يطابقُ المنعوتَ في أربعةٍ من عشرة: واحد من الأفراد والتثنية والجمع وواحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من التعريف والتنكير – وكذلك عطف البيان يوافق متبوعه في أربعةٍ من عشرة^(١) – وأمَّا السببيُّ فيطابقُ المنعوتَ في اثنين من خمسةٍ: واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وواحد من التعريف والتنكير.



(١) لعله أخطر الكلام على مسألة موافقة عطف البيان لمتبوعه من أجل جمع النظير إلى نظيره.

المجرورات

- ما المجرور؟
 - ما اشتمل على عَلم المضاف إليه (١).
- كم المجرورات؟
 - ثلاثة.
- ما هي؟
 - مجرورٌ بالإضافة - وقد تقدمت حقيقته -، ومجرورٌ بالتبعية - تقدمت حقيقته - ومجرورٌ بحرف الجر.
- وما حرفُ الجرِّ؟
 - كلمةٌ دلَّت على معنى في غيرها (٢).
- هل يحتاج حرف الجرِّ من متعلِّق أم لا؟
 - نعم (٣).

(١) قال الرضي في شرح الكافية (٢/ ٨٧٣): «وعَلم المضاف إليه - كما مضى - ثلاثة:

الكسر والفتح والياء».

(٢) هذا تعريف الحرف مطلقاً فيدخل فيه حرف الجر وغيره من حروف المعاني وقد

سبق أول الكتاب.

(٣) استثنى النحاة ستة حروفٍ من أحرف الجر لا تحتاج إلى متعلِّق وهي: حرف الجر

الزائد - لعل في لغة عقيل - لولا - رب - كاف التشبيه عند الأخفش وابن عصفور -

حرف الاستثناء «خلا وعدا وحاشا». انظر التفصيل في المغني لابن هشام (٢/ ٨٣).

• فما التعلُّق؟

- عَمَلُ المتعلِّقِ به في محلِّ المتعلِّقِ رفعًا أو نصبًا.

• فيمَ يجبُ حذفُ متعلِّقِ الجارِ والمجرورِ؟

- في أربعة مواضع.

• ما هي؟

- إذا كان خبرًا لمخبر مثل: الحمد لله، أو صفةً لموصوف مثل: رأيتُ

طائرًا على غُصْنٍ، أو حالًا لذي حالٍ مثل: ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي

زِينَتِهِ ﴾ [القصص: ٧٩]، أو صلةً لموصول مثل: ﴿ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا

فِي الْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

• فهل له مثل؟

- نعم، الظرفُ لا بدُّ له من متعلِّقٍ، ويحذفُ متعلِّقه وجوبًا في هذه

الأربعة.

الفِعْلُ المعرب من الفعل المضارع

• ما الفِعْلُ المضارعُ؟

- ما أشبه الاسم بأحد حروف (أنيث) لوقوعه مشتركًا بين الحال

والاستقبال.

• ما وَجْهُ الشبه؟

- شيئان: لفظيٌّ ومعنويٌّ، فاللفظيُّ: بالحركات والسكنات وعدد

الحروف، والمعنويُّ: بالإبهام والاختصاص واعتوار المعاني.

• ما معنى الشبه المعنوي في الإبهام والاختصاص واعتوار المعاني؟

- أمّا في الإبهام فلائنه يحتمل الحال والاستقبال كاسم الفاعل، وأمّا الاختصاص فتخصيص المضارع للاستقبال بالسين أو سوف، واسم الفاعل بالآن أو غدًا، وأمّا اعتوار المعاني ففي الاسم مثل: (ما أحسن زيد)، فإنها تعتور عليها معانٍ مختلفة لا يميز بعضها عن بعض إلا الإعراب^(١) وفي الفعل مثل: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن)، فإنها تعتور على (يشرب) معانٍ مختلفة لا يميز بعضها عن بعض إلا الإعراب^(٢)؛ فظهر وجهُ الشبه.

(١) فلك في قوله: ما أحسن زيد. ثلاثة أوجه:

أ) بناء (أحسن) على الفتح، ونصب (زيد) فتقول: ما أحسن زيدًا! وهذا أسلوب تعجب.

ب) بناء (أحسن) على الفتح أيضًا، ورفع (زيد) فتقول: ما أحسن زيدُ. وهذا أسلوب نفي.

ج) رَفَع (أحسن)، وجرّ (زيد)، فتقول: ما أحسنُ زيدٍ؟ وهذا أسلوب استفهام أي: ما أحسن أجزاءه.

(٢) فالفعل (تشرب) فيه ثلاثة أوجه:

أ) الرفع والمعنى النهي عن أكل السمك، وإباحة شرب اللبن.

ب) النصب والمعنى النهي عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن.

ج) الجزم والمعنى النهي عن الأمرين مطلقًا.

فالواو في المسألة الأولى استئنافية، وفي الثانية للمعية، وفي الثالثة للعطف.

- ما حكم المضارع؟
 - أنه مُعْرَبٌ ما لم تتصل به أحدٌ نونِي التوكيد فيُبنى على الفتح، أو نونُ النسوة فيُسكَّنُ، وهو مرفوع ما لم يدخل عليه ناصبٌ أو جازمٌ أو أحدُ النونات المبنيات (١).
- ما المبنِيُّ؟
 - هو مبنِيٌّ أصليٌّ، ومبنِيٌّ شبه (٢).
- فما مبنِيُّ الأصل؟
 - ثلاثةٌ: الفعل الماضي، والأمر، والحرف.
- ما الماضي؟
 - ما دلَّ على زَمَنِ قبل زَمَنِكَ الذي أنت فيه وضِعًا.
- ما حُكْمُهُ؟
 - أنه مبنِيٌّ على الفتح ما لم يتصل به الضميرُ المرفوع فيبنى على السكون، أو واو الجماعة فيضمُّ للمجانسة، والفتحةُ مقدرة (٣).

(١) لو استغنى عن قوله: «أو أحد النونات المبنيات» بما قدمه في قوله: ما لم تتصل به أحد نونِي... إلخ لأغناه لأنه شبه تكرر.

(٢) سبق أن ذكر المؤلف حقيقة المبنِي بقوله: ما ناسبَ مبنِيَّ الأصل، فهذا حدُّه، وما ذكره هنا تقسيم له.

(٣) اختار المؤلف - رحمه الله - هنا في مسألة اتصال الماضي بواو الجماعة أنه يضم للمجانسة والمناسبة والفتحة مقدرة، وقد ذهب إليه أيضًا في اللطيفة البكرية ص: (٢٨)، وهذا المذهب مذهب المتقدمين من النحاة ورجحه من المتأخرين الخصري في حاشيته (١/٣٧)، وانظر شرح الأشموني (١/٥٨).

- فما الأمر؟
- صيغةٌ يُطلبُ بها الفعلُ من الفاعلِ المخاطبِ بحذفِ حرفِ المضارعةِ مع قبولها ياءِ المخاطبةِ.
- ما حُكْمُهُ؟
- أن يُبنى على السكونِ.
- ما الحرفُ؟
- تقدّمت حقيقتهِ.
- فما مبنيُّ الشبهِ؟
- ما ناسبَ مبنيِّ الأصلِ.
- ما حُكْمُهُ؟
- أن لا يختلفَ آخره لاختلافِ العواملِ كـمبنيِّ الأصلِ.
- ما ألقابهُ؟
- أربعة: ضمٌّ وفتحٌ وكسْرٌ ووقفٌ.
- كم هو؟
- ثمانيةٌ: المضمّرات، وأسماءُ الإشارات، والموصولات، وأسماءُ الأفعال، والأصوات، والمركّبات، والكنائيات، وبعض الظروف (١).

(١) مثل: «إذ، إذا، الآن، حيث، أمس».

• ما حقائقها؟

- تقدّمت حقيقة الضمير، والإشارة، والموصول، والظرف، ولا حقيقة للكنايات^(١)، وأسماء الأفعال: هي ما كان من الأسماء بمعنى فعل الأمر، أو الماضي مثل: رويداً، وهيهات.
- والأصوات: هي كلُّ لفظٍ حُكِيَ به صَوْتُ أو صَوَّتَ به للبهائم كغاقٍ، ونَخَّ^(٢).
- والمركّبات: هي كلُّ اسمٍ من كلمتين ليس بينهما نسبة مثل: بعلبك، وخمسة عشر.

أبيات:

إِنَّ الحروفَ والظروفَ والجُمْلَ إذا تلتَ موصولَها فهي الوُصْلُ
وهي حالٌ بعد تعريفٍ حصَلُ وبعد ذي التنكير نعتٌ لم تَزَلُ
وخبِرٌ لمُخبِرٍ عنه اتَّصَلُ فقليلٌ إنَّ النَّحوَ في هذا كَمَلُ^(٣)

(١) بل لها حقيقة فقد عرّفها ابن الحاجب في شرح كافيته بقوله: المراد بالكنايات: ألفاظٌ

مبهمة يُعبّر بها عما وقع في كلام متكلم مفسراً إما لإبهامه على المخاطب، أو لنسيانه.

وقال الرضي في شرح الكافية: الكناية في اللغة والاصطلاح: أن يعبر عن شيء معين لفظاً كان أو معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه إمّا للإبهام على السامعين، أو لشناعة المعبر عنه، أو للاختصار أو لنوع من الفصاحة أو لغير ذلك من الأغراض. أنه يتصرف يسير، وانظر التمثيل عليها في شرح الكافية للرضي (٣/٣٧٣).

(٢) قوله: كغاق هذا للمحكي به صوت الغراب، ونخّ لما يصوّت به للبهائم ومعناه - كما

قال الرضي في شرح الكافية (٣/٣٤٤) -: ونخ بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة أو المكسورة، وقد تخفف مُسكّنة: صوت إناخة البعير. اهـ.

(٣) هذه الأبيات، والبيت الذي يليها في نظم الأكوان لم أجدّها فيما بحثت فيه من كتب =

- والأكوان المقدّرة في متعلّق الجارّ والمجرور، والظرف المحذوف هي ثمانية^(١):

كان الوجودُ حدوثًا والدوامُ معَ اسدٍ ستقرارهم مُستمرًّا ثابتًا جعلوا
- (كونٌ، وجودٌ، حدوثٌ، دوامٌ، استقرارٌ، استمرارٌ، ثبوتٌ، جعلٌ).

وحيث يكون المتعلّق مذكورًا فالجار والمجرور أو الظرف لغوّ لخلوّ الضمير عنه^(٢).

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم، والحمد لله ربّ العالمين. كملت في يوم الربوع^(٣) ٢٥ شهر شوال من سنة ٣٢٠٢^(٤).



= النحو، ولعلها من نظم المؤلف، وقوله: إنّ الحروف... إلخ مراده حروف الجر مع مجروراتها، وفي قوله: (كامل) براعة مختم وهي إشارة إلى انتهاء الرسالة، ومحل هذه الأبيات في فصل المجرورات في الكلام على متعلّق الجار والمجرور والظرف وقد تقدم.

(١) قال المرادي في شرح الألفية (١/ ٤٨٠): «التنبيه على أنّ لفظ كائن أو استقرّ لا يتعين بل مستقر وثابت وحاصل ونحوهما ككائن وكان وثبت وحصل ونحوها كاستقر، وضابط ذلك الكون المطلق».

وقال ابن السراج في أصول النحو (١/ ٦٣): «والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما».

(٢) انظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب (٢/ ٩٧).

(٣) قال الزبيدي في التاج (٥/ ٣٤٦) وفي التكملة والذيل والصلة (٤/ ٣٣١): «والربوع كصبور لغة في الأربعاء مولدة».

(٤) يعني سنة (١٣٣٢هـ). أي وعمره نحو العشرين عامًا.

الرسالة العالفة

مختصر شرح ابن جماعة

على القواعد الصغرى لابن هشام

القواعد الصغرى لمحمد بن هشام مع بعض
تقريرات من شرحها لابن جماعة - كما نبهت عليها - (١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(م) وبعد هذه [نكتة] (٢) يسيرة اختصرتها من قواعد الإعراب تسهياً
على الطلاب وتقريباً على أولي الألباب، وهذه تنحصر في ثلاثة أبواب:
الباب الأول: في الجمل، وفيه أربع من المسائل:
الأولى: أن اللفظ المفيد يُسمى كلاماً وجملة.

(ش) نكتة: لا يشترط في الكلام صدوره من ناطق واحد ولا قصد
المتكلم لكلامه، ولا إفادة المخاطب شيئاً يجهله على الصحيح في الثلاث.
كذا في الارتشاف (٣)، ويظهر أثر الخلاف في الفروع (٤) انتهى.
(م) وأن الجملة اسمية إن بُدئت باسم نحو: زيدٌ قائمٌ، وفعلية إن بُدئت
بفعل نحو: قام زيدٌ.

(ش) الاسم يدل على الثبوت، والفعل على التجدد، فالاسمية إنما تدل

(١) وكان تنبيهه بوضع حرف (الميم) فوق المتن إشارة إليه، ووضع حرف (الشين) فوق
الشرح والتقريب إشارة إليه أيضاً.

(٢) زيادة من رسالة «نكتة في الإعراب» - ضمن مقالات هامة لابن هشام.

(٣) لم أجد كلام أبي حيان في «الارتشاف»، ووجدته في «شرحه للتسهيل» (٣٤ / ١) وما
بعدها، وكذلك في «الهمع» (٣٠ / ١).

(٤) يريد «الفروع الفقهية»، وقد مثل لها الأسنوي في كتابه «التمهيد في تخريج الفروع
على الأصول» (ص ٣٥).

على الثبوت إذا كان عَجُزُهَا اسْمًا كَصَدْرُهَا. اهـ.

(م) وصغرى إن بُنيت على غيرها كـ (قام أبوه) مِنْ قولك: زيدٌ قام أبوه.

وكُبْرَى إن كان ضِمْنَهَا جُمْلَةٌ كمجموع: زيدٌ قام أبوه.

(م) الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب سَبْعٌ:

إحداها: الواقعة خبرًا ومَوْضِعُهَا رَفْعٌ في بابي المبتدأ و(إنَّ) نحو: زيدٌ قام أبوه، وإنَّ زيدًا قام أبوه، ونَصَبٌ في بابي كان وكاد، نحو: كان زيدٌ أبوه قائمٌ، وكاد زيدٌ يَفْعَلُ.

(ش) واختلف في نحو: زيدٌ اضرِبْهُ، وعمروٌ هل جاءك؟

فقليل: محل الجملة رَفْعٌ على الخبرية وهو الصحيح، وقيل: نَصَبٌ بناءً على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبرًا وهو باطل^(١). اهـ.

(م) الثانية والثالثة: الواقعة حالًا والواقعة مفعولًا ومحلُّهما النَّصَبُ نحو: جاء زيدٌ يضحك، وقال زيدٌ: عمروٌ منطلقٌ.

(ش) الواقعة من محل المفعول قد تكون في محل رَفْعٍ بالنيابة ومن الناس من جعل الجملة تقع فاعلاً، ومن الجمل المحكيَّة بالقول ما قد يخفى كقوله تعالى: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ﴾ الأصل: إنكم^(٢) لذائقون عذابي.

(١) انظر «المغني» لابن هشام (ص ٥٣٦) ط الأفغاني.

(٢) قال ابن هشام في «المغني» (ص ٥٤٠): والأصل إنكم لذائقون عذابي ثم عدل إلى التكلم؛ لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم.

والقول قد يجيء بمعنى الظن فينصب مفعولين، وقد تقع بعد القول جملة غير محكية نحو: أول قولي: إني أحمد الله - بكسر إنَّ - فالجملة خبرٌ لا مفعولٌ خلافاً لأبي علي (١).

(م) والرابعة المضاف إليها ومحلُّها الجرُّ نحو: «يوم هم بارزون».

(ش) لا يضاف إلى الجمل إلا ثمانية:

أسماء الزمان ظرفاً أو لا.

و(حيث) ظرفاً أم لا خلافاً لمن زعمه (٢).

و(آية) بمعنى: علامة على قول سيوييه، وزعم أبو الفتح (٣) أنها إنما

تضاف إلى المفرد.

و(ذي) في قول بعضهم: «أذهب بذي تسلم»، والباء: فيه ظرفيةٌ، وذي:

صفةٌ لزمنٍ محذوف، وذي بمعنى صاحب صفةٌ لمحذوفٍ تقديره: وقت

(١) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي الإمام العلامة المعروف أخذ النحو عن الزجاج، وبرع فيه وانتهت إليه رئاسته، وصحب عضد الدولة فعظّمه وأحسن إليه له مؤلفات عديدة منها: «التذكرة»، و«الحجة»، و«الإغفال»، و«الإيضاح»، و«التكملة» وغير ذلك توفي سنة (٣٧٧هـ). راجع «البلغة» للفيروز آبادي.

(٢) أي: زعم عدم إضافتها إلى الجمل وهو - أي الزاعم - المهدي شارح «مقصورة ابن دريد» كما أفاده ابن هشام في «المغني» (ص ٥٤٨).

(٣) عثمان بن جني أبو الفتح الموصلّي تلميذ أبي علي الفارسي الإمام المعروف ذو التصانيف المشهورة لازم أبا علي أربعين سنة توفي سنة (٣٩٢هـ). راجع «البلغة» (ص ١٤١).

وقيل: بل بمعنى (الذي) فلا محلّ للجمله إذ هي صلة.

الخامس: (لَدُنْ) زمانية أو مكانية.

السادس: (ريث)، وهي مصدر رَاثَ أَي: أَبْطَأ. ولا بن مالكٍ مقالتان فيها وفي (لَدُنْ):

الأولى: أنهما عوملا معاملة أسماء الزمان في الإضافة كما عوملت المصادر معاملتها في التوقيت (١).

والثانية: زعم في كافيته وشرحها أن الفعل بعدهما على إضمار (أَنْ) (٢).

(م) والخامسة: الواقعة جواباً لشرطٍ جازم إذا كانت مقرونة بالفاء أو بـ إذا الفجائية نحو: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَآ هَادِيَ لَهُ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

(ش) علّة انجزام الجملة في الموضعين محلاً أنّها لم تصدر بصدرٍ يقبل الجزم لفظاً، والفاء المقدّرة كالمذكورة. اهـ.

(م) السادسة والسابعة: التابعة لمفرد أو جملة لها محلّ نحو: ﴿مَنْ قَبِلَ

(١) ما في «التسهيل وشرحه» (٣/ ٢٦٠) أنّ هذه المعاملة خاصة في (ريث) وكذا تجده في «المغني» لابن هشام (ص ٥٥٠).

(٢) انظر الكافية وشرحها لابن مالك (٢/ ٩٤٦-٩٤٨).

تنبيه: وبقي عليه مما يضاف إلى الجمل - وقد سبق أنها ثمانية - : السابع والثامن: (قول - وقائل). راجع مغني ابن هشام (ص ٥٥١).

أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴿ [إبراهيم: ٣١] فجملة المنفي صفة ليوم.
الثانية: نحو: زيدٌ قام أبوه وقعد أخوه.
(ش) التابعة للمفرد ثلاثة أنواع:

المنعوت بها، والمعطوفة بالحرف، والمبدلة.

والتابعة لجملة تكون هذه في التوابع عدا النعت^(١)، وتكون في التعجب على رأي السكاكي^(٢).

وشرط البدل كون الأولى غيرَ وافية، والثانية أوفى أو كالوافية أو كالأوفى.

(م) المسألة الثالثة:

الجملة التي لا محلَّ لها سَبْعٌ:

إحداها: الابتدائية وتسمى المستأنفة نحو: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ [يوسف: ٢].

(ش) مِنَ الْجُمْلَةِ مَا جَرَى خِلَافٌ فِي أَنَّهُ مُسْتَأْنَفٌ أَمْ لَا.

(١) جعلها ابن هشام في بابي النسق والبدل خاصة، وأمَّا التوكيد فاعترض به الدماميني

على ابن هشام وأجاب عنه الشمني بما تراه في حاشية الأمير على المغني (٢/ ٧٠).

(٢) لم أجد قول السكاكي في المفتاح، ولم يشر إليه أحدٌ عند هذه المسألة من أرباب الحواشي على مغني اللبيب وغيرها من كتب النحو.

والسكاكي هو يوسف بن أبي بكر الخوارزمي إمام في النحو والتصريف والمعاني والبيان والاستدلال والعروض والشعر. مات بخوارزم سنة (٦٢٦ هـ). انظر «بغية الوعاة» (٢/ ٣٦٤).

مِنْ ذَلِكَ (أَقَوْمٌ) مِنْ قَوْلِكَ: إِنَّ قَامَ زَيْدٌ أَقَوْمٌ. فالمبرد يرى أنه على إضمار الفاء، وسيبويه: أنه مؤخر عن تقديم، فإذا عطفَ عليه فَعَلٌ جَوَزَ الأول (١) رَفَعَهُ عَطْفًا عَلَى اللَّفْظِ، وجزمه على المحلّ، والثاني (٢) الرفع فقط (٣).

(م) الثانية: الواقعة صلة نحو: الذي قام أبوه.

(ش) آباء العباس وبكر وعلي والفتح وآخرون أن (كان) الناقصة لا مصدر لها (٤). اهـ.

(م) الثالثة: المعترضة نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤].

(ش) يجوز الاعتراض بأكثر من جملة خلافاً لأبي علي (٥). وكثيراً ما تشبه المعترضة بالحالية لكنها تتميز عنها؛ فالمعترضة تكون غير خبرية، ويجوز تصديرها بدليل استقبال ويجوز اقترانها بالفاء، ويجوز اقترانها بالواو

(١) أي: المبرد.

(٢) أي: سيبويه.

(٣) انظر بسط المسألة في مغني ابن هشام بحاشية الدسوقي (٢/٤٤).

(٤) يريد أبا العباس المبرد، وأبا بكر السراج، وأبا علي الفارسي، وأبا الفتح ابن جني، والمسألة المشار إليها تتضح بما في «المغني» من قول ابن هشام: «وأما قول أبي البقاء في: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] إن (ما) مصدرية وصلتها (يكذبون) وحكمه مع ذلك بأن يكذبون في موضع نصب خبراً لـ (كان) فظاهاه متناقض، ولعل مراده أن المصدر إنما ينسب من (ما) و(يكذبون) لا منها ومن (كان) بناءً على قول أبي العباس وأبي بكر وأبي علي وأبي الفتح: إن كان الناقصة لا مصدر لها. اهـ.

(٥) راجع «المغني» (ص ٥١٥)، و«شرح قواعد الإعراب» للكافيحي (ص ١٦٩).

مع تصديرها بالمضارع المثبت (١).

(م) الرابعة: التفسيرية نحو: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ

الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ﴾ [البقرة: ٢١٤].

(ش) فجملة: ﴿مَسَّتْهُمُ﴾... الخ مفسرة لـ (مثل).

وحقيقتها هي: فضلة كاشفة لحقيقة ما تليه، وذهب الشلوبين (٢) إلى أن

المفسرة لها محل بحسب ما تفسره (٣). اهـ.

(م) الخامسة: جواب القسم نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ﴾

[ص: ٨٢].

(ش) ووقع لمكي (٤) وأبي البقاء (٥) وهم فيها فأعرباها بما يقتضي أن

(١) في الأصل: (بالمضارع والمثبت) والتصويب من «المغني»، (ص ٥٢١).

(٢) عمر بن محمد الإشبيلي الأزدي أبو علي المعروف بالشلوبين ومعناه بلغة أهل الأندلس: (الأشقر الأبيض) كان إمام عصره في العربية بلا مدافع، وآخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب، وكان ذا معرفة بنقد الشعر وغيره. مات سنة (٦٤٥ هـ). انظر «البلغة» (٢/ ٢٢٤).

(٣) راجع «المغني» (ص ٥٢٦)، وشرح قواعد الإعراب للقوجي (ص ٥٠).

(٤) مكي بن أبي طالب القيسي، النحوي المقرئ الإمام المشهور صاحب التصانيف التي منها مشكل إعراب القرآن، توفي سنة (٤٣٧ هـ). انظر «البلغة» (ص ٢٢٥).

(٥) عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري البغدادي الحنبلي صاحب الإعراب تفقه بالقاضي أبي يعلى الفراء ولازمه، وقرأ العربية على ابن الخشاب، له مؤلفات كثيرة منها: «إعراب القرآن» و«إعراب الحديث»، و«شرح الفصيح» وغيرها، توفي سنة =

لها محلاً (١).

تنبيه: مَنَع ثعلب (٢) من وقوع القسم خبراً، ومراده أن جملة القسم وجوابها لا يكونان خبراً (٣).

(م) السادسة: جواب الشرط غير الجازم نحو: ﴿لَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهَا﴾ [الأعراف: ١٧٦].

(ش) مثل (لو - لولا - ولماً - وكيف)، وكذا جواب الجازم إذا لم يقترن بالفاء لا محلاً له. اهـ.

(م) السابعة: التابعة لِمَا لا محلاً له، نحو: قام زيدٌ و (٤) قعد عمروٌ.

(م) المسألة الرابعة:

الجملة الخبرية بعد النكرات المحضة صفاتٌ صناعيةٌ نحو: ﴿حَتَّى

= (٦١٦هـ). انظر «البلغة» للسيوطي (٢/ ٣٨).

(١) قوله: (فيها) أي: في جملة جواب القسم، وكذلك الضمير في (أعرابها) أمّا مكّي فوقع وهمه في قوله تعالى: ﴿كُنِبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْمَعَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢]، وأمّا أبو البقاء ففي قوله تعالى: ﴿لَمَاءٌ آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابِ وَحْيِكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١]، وانظر التفصيل فيها في كتاب «المغني» لابن هشام (ص ٥٣٢).

(٢) أحمد بن يحيى بن بدر الشيباني أبو العباس ثعلب إمام الكوفيين، له معرفة بالقراءات، وكان حجة ثقة، وله مؤلفات من أشهرها الفصيح، توفي سنة (٢٩١هـ). انظر «البلغة» (ص ٦٥).

(٣) راجع «المغني» (ص ٥٢٩)، و«شرح قواعد الإعراب» للأزهري (ص ٤٩).

(٤) حاشية: «حرف عطفٍ لا حال».

تُنزَلُ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ. ﴿[الإسراء: ٩٣].

وبعد المعارف المحضة أحوال نحو: ﴿وَلَا تَمُنُّنَ تَسْتَكْبِرُ﴾ [المدثر: ٦]،

ومنها محتملٌ لهما نحو: مررتُ برجلٍ صالحٍ يصلي. ﴿وَأَيُّهُ لَّهُمُ الْبَلُّ

نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧].



الباب الثاني

في الظرف والجار والمجرور

وفيه أربع مسائل:

أحدها: لا بدّ من تعليقها بفعلٍ أو بما في معناه.

(ش) سكت عن قسم ثالث وهو التعلُّق بما أوّل بمُشَبِّه الفعل ذكره في المغني^(١)، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤]. وذهب ابننا طاهر^(٢) وخروف^(٣) والكوفيون إلى أنّه لا تقدير في نحو: زيد عندك أو في الدار، فقالوا: الناصبُ المبتدأ، وزعما أنّه يرفع الخبر إذا كان عينه، وينصبه إذا كان غيره وأنّ هذا مذهب سيبويه، وقال الكوفيون: النائب أمرٌ معنوي وهو كونهما مخالفتين للمبتدأ، ولا يُعَوَّل على هذين المذهبين^(٤).

(١) انظر «مغني اللبيب» (ص ٥٦٧).

(٢) محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي أبو بكر نحوي مشهور حافظ بارع اشتهر بتدريس الكتاب، وله على الكتاب طرر مدونة اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه. توفي (٥٨٠هـ). انظر «البعية» (١/٢٨).

(٣) علي بن محمد بن علي بن نظام الدين أبو الحسن ابن خروف الأندلسي كان إمامًا في العربية محققًا مدققًا ماهرًا مشاركًا في الأصول أخذ النحو عن ابن طاهر صنّف شرح سيبويه، وشرح الجمل ووقع في جبّ ليلاً فمات سنة (٦٠٩هـ). انظر «البعية» (٢/٢٠٣).

(٤) راجع «المغني» (ص ٥٦٦)، و«حاشية الدسوقي» عليه (٢/٨٧).

(م) وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿أَنْفَتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾

[الفاحة: ٧].

(ش) قال في الكشاف: «فإن قلت: أي فَرَّقَ بين ﴿عَلَيْهِمْ﴾ الأولى

والثانية؟

قلت: الأولى محلها النصب على المفعولية، والثانية محلها الرفع على

الفاعلية^(١).

وقال ذلك؛ لأنَّ النائب عن الفاعل من قبيل الفاعل عنده^(٢).

* نكتة:

هل يتعلَّقان بالفعل الناقص عند مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لا يدلُّ على الحدث؟

مَنَعَ من ذلك [قومٌ] وهم المبرِّد والفارسي وابن جنِّي والجرجاني^(٣)

وابن برهان^(٤) ثم الشلوبين، والصحيح أنها كلها دالَّةٌ عليه إلا (ليس).

(١) راجع «الكشاف» للزمخشري (١/٢٧).

(٢) أي: عند الزمخشري.

(٣) عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي الإمام المشهور أبو بكر، أخذ النحو

عن ابن أخت الفارسي، ولم يأخذ عن غيره لأنه لم يخرج عن بلده، وكان من كبار

أئمة العربية والبيان شافعيًا، له مؤلفات منها: «المغني في شرح الإيضاح»،

«المقتصد»، «الجميل»، «العوامل المائة» وغيرها. مات سنة (٤٧١هـ) وقيل:

(٤٧٤هـ). راجع «البيغة» (٢/١٠٦).

(٤) عبد الواحد بن علي بن عمر بن برهان الأسدي النحوي، صاحب العربية واللغة

والتواريخ وأيام العرب، قرأ على عبد السلام البصري وكان أول أمره منجمًا فصار

نحويًا، وكان زاهدًا. مات سنة (٤٥٦هـ). راجع «البيغة» (٢/١٢٠).

وهل يتعلقان بفعل المدح والذم؟

زعم الفارسي أنهما يتعلقان بـ(نعم)، وأباه ابن مالك^(١).

وهل يتعلقان بأحرف المعاني المشهورة؟^(٢)

مُنع، وقيل: نَعَم، وفَصَّلَ أبوا الفتح وعلي^(٣) قالوا: إن كان نائبًا عن فعلٍ حُذِفَ جاز نيابةً لا أصالةً، وإلا فلا^(٤).

(م) ويستثنى من حروف الجرّ أربعة لا تتعلق بشيء وهو: الزائد نحو:

﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾.

ولعلّ نحو قوله:

لعل أبي المغوار منك قريب^(٥)

ولولا كقولك^(٦):

لولاك في ذا العام لم أحجج^(٧)

(١) انظر «المغني» (ص ٥٧١)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/٢١٨).

(٢) في الأصل المخطوط: «وهل يتعلقان بفعل بأحرف... إلخ» والتصويب من المغني.

(٣) أي: ابن جني والفارسي.

(٤) انظر «شرح الكافيحي لقواعد الإعراب» (ص ٢٢٢).

(٥) هذا العجز لكعب بن سعد الغنوي من قصيدة مشهورة في «الأصمعيات» (ص ٩٦)

وصدره: (فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة).

وانظر «أمالي ابن الشجري» (١/٣٦١).

(٦) هكذا في المخطوط والمناسب: «كقوله».

(٧) هذا الشطر نسب لعمر بن أبي ربيعة، وللعرجي وليس في ديوانه، ولأعرابي مجهول =

وكاف التشبيه نحو: زيدٌ كعمرو.

(ش) قال في المغني^(١): «اللام المقوية لها منزلةٌ بين المنزلتين، والجرُّ بـ(لولا) قول سيويوه، وتوجيه عدم تعلقها هي و(لعل) لأنَّها بمنزلة الزائدتين لارتفاع ما بعدهما على الابتداء عند الإسقاط». هـ.

(م) المسألة الثانية:

حُكْمُهُمَا بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ حُكْمُ الْجَمَلِ - فِيمَا تَقَدَّمَ - فَيَتَعَيَّنُ كَوْنُهُمَا صِفَتَيْنِ صِنَاعَتَيْنِ نَحْوُ: رَأَيْتُ طَائِرًا عَلَى غُصْنٍ أَوْ فَوْقَ غُصْنٍ، وَكَوْنُهُمَا حَالَيْنِ وَذَلِكَ فِي نَحْوِ: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩].
وقولك: رَأَيْتُ الْهَلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ.

ويحتملان الوجهان^(٢) وذلك في نحو: هذا ثمريانعٌ على أغصانه أو فوق أغصانه.

المسألة الثالثة:

متى وقع أحدهما صفةً أو صلةً أو خبرًا أو حالًا تعلق بمحذوف وجوبًا تقديره: كائنٌ أو استقرّ.

= صدره: (أومت بعينها من الهودج).

راجع «خزانة الأدب» للبغدادي (٣٣٣/٥)، و«أمالي ابن الشجري» (٢٧٨/١)

و«الإنصاف» (٦٩٣/٢).

(١) راجع «مغني اللبيب» (ص ٥٧٦).

(٢) كذا في الأصل المخطوط وهو جائز على لغة من أزم المثنى الألف، وإن كان الأكثر

نصبه بالياء فيقال: ويحتملان الوجهين.

(ش) قال ابن يعيش^(١): صرّح ابن جنّي^(٢) بجواز إظهار متعلّق الظرف الواقع خبراً، قال في المغني^(٣): «وعندي أنّه إذا حُذِف فنقل ضميره إلى الظرف لم يجر إظهاره لأنّه صار أصلاً». اهـ.

(م) إلا الصلة فيجب تقديره (استقرّ).

(ش) يبقى أربعة من الثمانية التي يتعلّقان فيها بمحذوف:

أولها: أن يرفعا الاسم الظاهر.

ثانيها: أن يستعمل المتعلّق محذوفاً نحو: (حينئذٍ، والآن). لمن ذكر أمراً تقادم عهده أي: كان ذلك حينئذٍ، واسمع الآن.

ثالثها: أن يكون المتعلّق محذوفاً على شريطة التفسير، نحو: (يوم الجمعة صُمّت فيه).

رابعها: القسّم بغير الباء، والقسم كالصلة في وجوب كونه: استقرّ.

* تنبيه:

قال ابن يعيش: «إنما لم يجر في الصفة أن يقال في نحو: (جاء الذي في

(١) أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين الحلبي الإمام المعروف شارح المفصل، ولد سنة (٥٥٣هـ)، وقرأ النحو بحلب وسمع الحديث على التكريتي، ورحل إلى بغداد، وكان من كبار أئمة العربية ماهراً في النحو والتصريف، مات سنة (٦٤٣هـ). انظر «البيغة» (٢/٣٥١).

(٢) في الأصل المخطوط: «ابن مالك» وهو خطأ ظاهر فابن يعيش متقدم على ابن مالك، وصوابه «ابن جنّي» كما في شرح المفصل (١/٩١).

(٣) راجع «مغني اللبيب» (ص ٥٨٢).

الدار) بتقدير: مستقر على أنه خبر لمحدوفٍ على حدِّ قراءة بعضهم: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ (١) [الأنعام: ١٥٤] بِقَلَّةِ ذَلِكَ واطَّرَادِ هَذَا (٢).

وكذا يجب في الصفة في نحو: (رَجُلٌ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ).

لأنَّ الفاء تجوز في نحو: رَجُلٌ يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ، ويمتنع رَجُلٌ صَالِحٌ فَلَهُ

دِرْهَمٌ.

واعلم أنَّه اختلف في الصفة والحال والخبر.

والأكثر على تقدير الفعل لأنه الأصل في العمل، فطائفةٌ قدروا الوصف تمسكاً بأنَّ الأصل في الثلاثة الإفراد، وبأنَّ الفعل منها لا بدَّ من تقديره بالوصف، وطائفةٌ أجازوا الأمرين على السواء.

وطائفةٌ رجَّحت الوصف (٣).

وما تمسَّك به كذلك من الفعل أو الاسم قيل: علَّته أنه ليس بشيء؛ لأنَّ

(١) برفع نون (أحسن) وهي قراءة شاذة نسبت ليحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق والحسن والأعمش، وانظر توجيهها والكلام عليها في كتاب إعراب القراءات الشواذ للعكبري (١/٥٢٣).

(٢) راجع «المغني» (ص ٥٨٣).

(٣) في الأصل المخطوط بعد كلمة الوصف: «وطائفة» والكلام لا يستقيم بها. وهذه العبارة الأخيرة: «وطائفة رجحت الوصف» لعلها تكرر.

راجع المسألة والأقوال فيها في مغني اللبيب (ص ٥٨٣)، و«شرح الكافي» لقواعد الإعراب» (ص ٢٤٦)، و«شرح القوجوي لقواعد الإعراب» (ص ٧٥)، و«العقد الوسيم في أحكام الجار والمجرور والظرف» للأخفش اليميني (ص ٦٥).

ذلك يختلف بحسب المقام.

قلت^(١): وفي هذا نظرٌ وجهه أنهم تمسكوا بما هو من مبحوثاتهم وسكتوا عن غيره؛ إذ لا تعلق لهم به فافهم. اهـ.

(م) المسألة الرابعة:

إذا وقع أحدهما صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً أو معتمداً على النفي أو الاستفهام جاز رفعه للفاعل نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمٌ﴾ [البقرة: ١٩].

(ش) اعلم أن النحاة اختلفوا في هذا المرفوع على ثلاثة مذاهب^(٢):

أحدها: أن الأرجح كونه مبتدأً مخبراً عنه بأحدهما.

الثاني: عكسه اختاره ابن مالك؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير.

الثالث: وجوب كونه فاعلاً، وهل عامله أحدهما للنيابة عن استخدام الفعل أم هو العامل؟

فيه مذهبان قال في المغني: «والمختار الثاني لدليلين:

أحدهما: امتناع تقديم الحال في نحو: زيدٌ في الدار جالساً، ولو كان

(١) لا أدري إن كان القائل ابن جماعة أم المعلمي؛ إذ إن الكلام السابق كله مستفاد من المغني حيث لخصه ابن جماعة وهذا التعقيب فيه ردٌّ على ابن هشام القائل باعتبار المعنى أو المقام في التقدير، وهو من جنس فن البلاغة ولا دخل له في الصناعة النحوية التي تمسك بها النحاة.

(٢) راجع المغني (ص ٥٧٨).

العاملُ الفعلَ لم يمتنع» (١).

فإذا لم يعتمد (٢) فالأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين (٣).



(١) لم يذكر الدليل الثاني وهو في المغني حيث قال ابن هشام: «ولقوله:

فإن فؤادي عندك الدهر أجمعُ

فأكد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله». راجع «المغني» (ص ٥٧٩).

(٢) أي: الظرف والجار والمجرور على الاستفهام.

(٣) والجمهور يوجبون الابتداء. راجع «المغني» (ص ٥٧٩).

(م) الباب الثالث

فيما يقال عند ذِكر أدواتٍ يكثر دورها في الكلام

وهي خمس وعشرون:

فيقال في الواو: حرف عَطْفٍ لمطلق الجمع.

وفي الفاء: حرف عَطْفٍ للترتيب والتعقيب.

(ش) اعلم أن الفاء المفردة مهملةٌ خلافاً^(١) لبعض الكوفيين في

قولهم: إنها ناصبة في نحو: ما تأتينا فتُحدِّثنا، وللمبرِّد في قوله: إنها خافضةٌ

في نحو:

فَمِثْلِكَ حُبْلَى.....(٢)

وقال الفراء: لا تفيده الترتيب مع قوله: إن الواو تفيده - وهو عجيبٌ -

وقال الجرمي^(٣): لا تفيده في البقاع والأمطار^(٤).

(١) انظر المذاهب والأقوال في حرف (الفاء) في «المغني» (ص ٢١٣)، و«الجنى الداني» للمرادي (ص ٦١).

(٢) هذا جزء من صدر بيت لامرئ القيس من معلقته المشهورة وتمامه:

فمِثْلِكَ حُبْلَى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي توائم محول

راجع «شرح القصائد السبع الطوال» للأنباري (ص ٣٩).

(٣) صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي مولاهم، وقيل مولى لبجيلة، إمام في النحو،

ناظر الفراء ببغداد أخذ عن الأخفش وغيره، عالم دين ورع له مصنفات منها كتاب

الفرخ مات سنة (٢٢٥هـ). انظر «البلغة» (ص ١١٣).

(٤) في الأصل المخطوط: «الأقطار»، وتصويبها من مغني اللبيب (ص ٢١٤) حيث مثل =

(م) وفي (ثم): حرف عَطْفٍ للترتيب والمهلة.

(ش) زعم الكوفيون أن التشريك قد يتخلف^(١) وذلك بعد وقوعها زائدة، وزعم فريق أن الترتيب لا يكون مقتضاها، وزعم الفراء أن المهلة قد تتخلف^(٢)، اهـ.

(م) وفي (قد): حرف تحقيق وتوقع وتقليل.

(ش) قد: حرفية واسميّة.

والاسميّة إمّا اسمُ فعلٍ مرادفٌ لِحَسَبٍ، وهي مبنيّة وقد تُعرب.
* تنبيه:

لا تجيء (قد) لمعانيها الثلاثة جُملةً، وإنّما مراده أنّها تجيء تارةً لهذا، وتارةً لهذا، وكذلك غيرها ممّا سيذكر. اهـ.

(م) وفي السين وسوف حرف استقبال^(٣)، وهو خيرٌ من قول كثير: «حرف تنفيس».

(ش) وليس السين مُنْقَطَعًا عن سوف^(٤)، ولا مُدَّة الاستقبال أضيّق

= عليها بقوله: «مطرنا مكان كذا فمكان كذا» ثم شرحه. وانظر أيضًا «حاشية الدسوقي» (١٧٣/١).

(١) في المخطوط: «يختلف» والتصويب من «المغني» (ص ١٥٨).

(٢) راجع «المغني» (ص ١٥٨)، و«الجنى الداني» (ص ٤٢٧).

(٣) هي عبارة الزمخشري في المفصل وغيره من النحاة. راجع شرح المفصل لابن يعيش (١٤٨/٨).

(٤) هكذا بالأصل (ومنقطع) وُجِدَت بالرفع، وفي «المغني» (ص ١٨٤): «وليس مقتطعا من سوف...».

خلافًا للكوفيين في الأول، والبصريين في الثاني.

قال في المغني^(١): «واختياره الأول أصحُّ، والثاني باطلٌ لقوة دليلهم». هـ.

(م) وفي (لم) حرف جَزْمٍ لنفي المضارع وقلبه ماضيًا.

(ش) وقد يرتفع قيل: ضرورةً، وقال ابن مالك: لغةٌ، وزَعَم اللحياني^(٢): أنَّ بعض العرب ينصب بها^(٣). هـ.

(م) ويزاد في (لمًا) فيقال: مُتَّصِلًا نَفِيَّةً متوقِّعًا ثبوته.

(ش) (لمًا) تفارق (لم)، فـ لَمَّا لا تقترن بأداة الشرط ومنفيها مستمر النفي إلى الحال، ومعناها لا يكون إلا قريبًا من الحال، منفيها متوقِّع الثبوت منفيها جائز الحذف. اهـ.

(م) وفي (لن) حرف نصب.

(ش) ليس أصله [وأصل]^(٤) (لم) لا فأبدلت الألف نونًا وميمًا خلافًا للفرء^(٥).

(١) لم أجد هذه العبارة في «المغني» فليُنظر فيه.

(٢) علي بن مبارك وقيل ابن حازم اللحياني، أخذ عن الكسائي وأبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأصمعي وغيرهم له النوادر المشهورة. انظر «البغية» (٢/ ١٨٥).

(٣) راجع «الجنى الداني» (ص ٢٦٦)، و«المغني» (ص ٣٦٥).

(٤) زيادة أضفتها من «المغني» ليستقيم الكلام.

(٥) راجع «المغني» (ص ٣٧٣).

(م) وفي (إذن) حرف جواب وجزاء.

(ش) هي عند الجمهور حرف وقيل: اسم^(١)، والأصل في إذن (إذا كان كذا كان كذا) ثم حذفت الجملة و عوض التنوين عنها، وعلى القول بالحرفية الصحيح^(٢) بساطتها لا تركبها من (إذ) و(أن)، وعلى البساطة الصحيح أنها الناصبة لا (أن) مضمرة بعدها.

وهي تنصب المضارع بشرط تصديرها، واستقباله، واتصالهما وانفصالهما بالقسم أو بـ(لا) النافية.

وأجاز ابن عصفور^(٣) الفصل بالظرف، وابنُ بابشاذ^(٤) بالنداء والدعاء^(٥)،

(١) في الأصل المخطوط. «هي عند الجمهور اسمٌ وقيل حرف» والصواب عكس هذا كما في المغني (ص ٣٠)، والجنى الداني (ص ٣٦٣).

(٢) في المخطوط (والصحيح) بالواو، وكذا التي بعدها (والصحيح أنها... إلخ). والتصويب من «المغني» (ص ٣٠).

(٣) علي بن مؤمن أبو الحسن ابن عصفور الإشبيلي حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس له مؤلفات عديدة منها: الممتع في التصريف، والمقرب، وثلاثة شروح على الجمل. مات سنة (٦٦٣هـ). انظر «البلغة» (٢/ ٢١٠).

(٤) طاهر بن أحمد بن بابشاذ أبو الحسن المصري العراقي الأصل، كان محرر الكتب الصادرة عن ديوان الإنشاء بمصر، وله في النحو مصنفات حسنة منها: ثلاثة شروح على الجمل، ومقدمة سماها (المحتسب). مات سنة (٤٦٩هـ). راجع «البلغة» (ص ١١٦).

(٥) في المخطوط: «ويا الدعاء»، والتصويب من المغني (ص ٣٢). و«الجنى الداني» (ص ٣٦٢)، إذ فيهما أن ابن بابشاذ أجاز الفصل بالنداء والدعاء نحو: إذن - يغفر الله لك - يُدخلك الجنة، وأمّا (يا) الدعاء فلم أجده ألبتة.

وهشام^(١): الفضل بمعمول الفعل^(٢)، والأرجح حينئذٍ عند الكسائي^(٣) النصب وعند هشام الرفع. هـ

(م) وفي (إذا): ظرفٌ لزمانٍ مستقبلٍ خافضٌ لشرطه منصوبٌ بجوابه^(٤).

وفي (لو): حرفٌ يقتضي امتناعَ ما يليه، واستلزامه لتاليه، وهو خيرٌ من: «حرف امتناع لا امتناع».

وفي (لما) في نحو: لما جاءني زيدٌ أكرمته، حرفٌ وجودٌ لوجود. (ش) زعمَ الفارسي وأبناء مالك والسرّاج وجني وتبعهم جماعةٌ: أنّها ظرف، قال ابن مالك: بمعنى (إذ)، وقالوا: بمعنى (حين)، وقول ابن مالك حسنٌ؛ لأنّها مختصةٌ بالماضي، وبالإضافة إلى الجملة، وردّ ابن خروف على مدّعي الاسميّة بنحو: «لما أكرمتني أمسٍ أكرمتك اليوم» لأنّها إذا قدّرت ظرفاً كان عاملاًها الجواب والواقع في اليوم لا يكون في أمس^(٥). هـ.

(١) هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي صنّف «مختصر النحو»، و«الحدود»، و«القياس»، توفي سنة (٢٠٩هـ). راجع «البيغة» (٢/٣٢٨).

(٢) وكذا الكسائي يجيزه، وانظر الأقوال في «المغني» (ص ٣٢).

(٣) علي بن حمزة أبو الحسن الأسدي مولا هم الكوفي المعروف بالكسائي، الإمام المعلم المقرئ، أخذ القراءة عن حمزة الزيات، وقرأ النحو على معاذ ثم على الخليل، توفي بطوس سنة (١٨٩هـ). راجع البلغة (ص ١٥٢).

(٤) في المخطوط: «منصوب لجوابه» والتصويب من قواعد الإعراب لابن هشام (ص ٨).

(٥) راجع «المغني» (ص ٣٦٩).

- (م) وفي نحو لولا زيدٌ لأكرمك، (لولا) حرف امتناع لوجود.
- (ش) المرفوع بعد (لولا) لا فاعلٌ بفعلٍ محذوف، ولا بـ (لولا) لنيابتها عنه، ولا بالأصالة خلافاً لزاعمي ذلك بل رَفَعَهُ بالابتداء (١) هـ.
- (م) وفي (نعم): حرف وعيد (٢) وتصديق ووعد وإعلام.
- (م) وفي (بلى): حَرَفٌ لإيجاب النفي.
- (ش) (بلى) أصليُّ النفي، وقيل: الأصل (بَل) والألف زائدة، وبعض هؤلاء: إنها للتأنيث (٣).

- (م) وفي (إذ) ظرفٌ لما مضى من الزمان.
- (ش) زَعَمَ الجمهورُ أن (إذ) لا تقع إلا ظرفاً أو مضافاً لا مفعولاً ولا مبدلاً من مفعول، قال في المغني (٤): «من الغريب أن الزمخشري (٥) قال في قراءة بعضهم: ﴿لَمِنَ مَنْ اللّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾ [آل عمران: ١٦٤] أنه يجوز أن يكون التقدير: (مَنَّهُ) وأن يكون (إذ) في محل رفع

- (١) انظر «المغني» (ص ٣٥٩).
- (٢) لم أجد معنى (الوعيد) ذكر في لفظة (نعم) إلا عند ابن هشام في هذه القواعد الصغرى، وأمّا المغني له فلم أجد، وكذا الجنى الداني، وكذا شروح القواعد المختلفة، ولم يذكره أحدٌ من النحاة.
- (٣) انظر «المغني» (ص ١٥٣)، و«الجنى الداني» (ص ٤٢٠).
- (٤) راجع «المغني» (ص ١١٢).
- (٥) محمود بن عمر أبو القاسم الزمخشري جار الله إمام اللغة والنحو والبيان، صاحب التصانيف المشهورة كـ«الكشاف» و«أساس البلاغة» و«الفائق» وغيرها، توفي سنة (٥٣٨هـ). انظر «البلغة» (ص ٢٢٠).

ك(إذا) من قولك: أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ إِذَا كَانَ قَائِمًا^(١). اهـ.

(ت) (٢) ثُمَّ أَطَالَ الشَّارِحُ فِي الْإِنتِصَارِ لِلزَّمْخَشَرِيِّ عَلَى الْمُصَنِّفِ وَأَنَّ سَيَّبِيهَ نَصَّ فِي كِتَابِهِ أَنَّ (إِذَا وَإِذْ) لَيْسَا مِنَ الظَّرُوفِ اللَّازِمَةِ^(٣). هـ.

(م) وَفِي (كَلًّا): حَرْفٌ رَدْعٌ وَزَجْرٌ وَمَعْنَى: (حَقًّا).

(ش) الخليل وسيبويه والمبرد والزجاج وأكثر البصريين: رَدْعٌ وَزَجْرٌ لَا غَيْرَ، وَخَالَفَهُمُ الْكَسَائِيُّ قَالَ: تَجِيءُ بِمَعْنَى (حَقًّا)، وَأَبُو حَاتِمٍ^(٤) بِمَعْنَى (أَلَا) الْإِسْتِفْتَاخِيَّةَ وَهُوَ أَوْلَى^(٥).

(١) راجع «الكشاف» (١/٤٢٦)، و«الذّر المصون» للحلبي (١/٢٥٠).

(٢) هذا الرمز والحرف وجدته قبل قوله: (ثم أطال... إلخ) ولعله إشارة ولمح للمختصر، إذ إنَّ هذا الكلام للمعلمي حيث أفاد أن الشارح - وهو ابن جماعة - أطال في الرد على ابن هشام وانتصر في المسألة للزمخشري.

(٣) بل المنصوص في الكتاب أنهما من الظروف المبهمة غير المتمكنة وهذا معنى اللزوم فيهما وهو الذي يقال في مثلهما: الظرف غير المتصرف أي لا يقع فاعلاً ولا مفعولاً ولا مبتدأ، وهو قول الجمهور خلافاً لبعضهم.

راجع «الكتاب» لسيبويه (٣/٢٨٥)، و«الجنى الداني» (ص ١٨٧)، و«الهمع» (٣/١٧٢).

(٤) سهل بن محمد بن عثمان أبو حاتم السجستاني إمام في النحو واللغة وعلوم القرآن والشعر، ومصنفاته جليلة فاخرة، وكان إمام جامع البصرة، مات سنة (٢٥٥هـ) وقيل غير ذلك. راجع «البلغة» (ص ١٠٩).

(٥) قال ابن هشام في المغني - بعد ذكر قول الكسائي وأبي حاتم والنضر بن شميل -: «وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما... إلخ» انظر «المغني» (ص ٢٥٠).

والفراء^(١) والنضر بن شميل^(٢): حرف جواب بمنزلة (إي) و(نعم)^(٣) هـ

(م) فَضْلٌ

وتكون (لا) نافية نحو: لا إله إلا الله.

(ش) هي في هذه الحال على خمسة أقسام:

* التبرئة وتخالف (إنَّ) من سبعة أوجه^(٤).

* والنافية للوحدة وتفارق (ليس) من ثلاثة أوجه^(٥).

* وعاطفة ولها شروط:

- أن يتقدمها إثبات أو أمرٌ - قاله سيويوه - أو نداء، وزعم ابن

سعدان^(٦): أن هذا ليس من كلامهم.

(١) يحيى بن زياد أبو زكريا الديلمي المعروف بالفراء الإمام المشهور، أخذ عنه الكسائي وهو من جلة أصحابه، مات سنة (٢٠٧هـ). راجع البلغة (ص ٢٣٨).

(٢) النضر بن شميل بن خرشة التميمي البصري أبو الحسن، أحد أصحاب الخليل، إمام في اللغة والأنساب، صاحب غريب ونحو وفقه وعروض وشعر، ثقة، مات سنة (٢٠٤هـ). انظر «البلغة» (ص ٢٣٣).

(٣) راجع معاني (كلا) في «رسالة (كلا) في الكلام والقرآن» لابن رستم الطبري.

وكذا: «مقالة كلا» لابن فارس، و«المغني» (ص ٢٤٩)، و«الجنى الداني» (ص ٥٧٧).

(٤) انظرها في «المغني» (ص ٣١٣).

(٥) انظرها في «المغني» (ص ٣١٥).

(٦) في الأصل المخطوط: (ابن سعد) وصوابه ما ذكر كما في «المغني» (ص ٣١٨) و«الجنى الداني» (ص ٢٩٤).

وابن سعدان: هو محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقرئ أبو جعفر، قال =

- وأن لا تقترن بعاطف.

- وأن يتعاند متعاطفاها.

* الرابع (١): أن يكون جواباً مناقضاً لـ (نعم).

* الخامس: أن تكون غير ذلك، فإن كان غير ذلك جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم تعمل، أو فعلاً ماضياً لفظاً أو تقديرًا وجب تكرارها (٢). هـ.

(م) وناهية نحو: لا تقم.

وزائدة للتوكيد نحو: ﴿لَيْسَ يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩].

وتكون (إن) شرطية نحو: إن تقم أقم.

ونافية نحو: ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَنِ مِهْدَأً﴾ [يونس: ٦٨].

(ش) إذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيويه، والفراء، وأجاز المبرد والكسائي إعمالها عمل (ليس) وسمع من أهل العالية (٣).

= ياقوت: ولد سنة (١٦١هـ) روى عن أبي معاوية الضرير، وعنه عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، وكان ثقة، مات سنة (٢٣١هـ). انظر «البغية» (١/١١١).
 (١) أي من معاني (لا) النافية، ولم يضع المؤلف رقماً للأول والثاني والثالث.
 (٢) راجع في أقسام (لا) النافية والكلام عليها «المغني» (ص ٣١٣).
 (٣) أهل العالية هم سكان ما فوق نجد إلى أرض تهامة إلى ما وراء مكة. كما في القاموس (ص ١٣١٤).

قال ابن هشام في المغني: «وسمع من أهل العالية: إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية وإن ذلك نافعك ولا ضارك». هـ.

(م) وزائدة نحو: ما إن زيد قائم.

(ش) تُزادُ (إن) بعد (ما) النافية والموصولة والمصدرية و(ألا)^(١)، قال ابن الحاجب^(٢): «وتزاد بعد (لما) الإيجابية وزعم قطرب^(٣) أنها تكون بمعنى (قد)^(٤) هـ.

(م) ومُخَفَّفَةٌ من الثقيلة نحو: ﴿وإن كلاً لما ليوفينهم﴾ [هود: ١١١]^(٥).

ونحو: ﴿إن كل نفس لما عليها حافظ﴾ في قراءة من خفف الميم^(٦).

(م) وترد (أن) لنصب المضارع نحو: ﴿والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين﴾ [الشعراء: ٨٢].

(١) الاستفتاحية.

(٢) عثمان بن عمر بن الحاجب الدوني الإمام المشهور نحوي فقيه على مذهب مالك، ولد سنة (٥٧٠هـ) له مؤلفات معروفة كـ«الكافية» و«الشافية» و«الأمالى» وغيرها. توفي سنة (٦٤٦هـ). انظر «البلغة» (ص ١٤٣).

(٣) محمد بن المستنير الملقب بقطرب، أخذ النحو عن سيويه وهو الذي لقبه بـكوره في الطلب، وكان عالماً ثقة روى عنه الجلة، توفي سنة (٢٦٠هـ). راجع «البلغة» (ص ٢١٤).

(٤) انظر «المغني» (ص ٣٩)، وفي الجنى الداني (ص ٢١٤) جعله من قول الكسائي.

(٥) قرأ هذه الآية بتخفيف (إن) و(لما) كل من نافع وابن كثير وشعبة في (إن) دون (لما)، وأبي عمرو في (لما) دون (إن). راجع «شرح الهداية» للمهدوي (٢/٣٥٣).

(٦) قرأ بتخفيف الميم في (لما) كل من نافع وابن كثير وأبي عمرو والكسائي. راجع «شرح الهداية» (٢/٥٥٢).

(ش) (أَنْ) اسمية^(١): وهي ضمير المتكلم (أَنْ) بمعنى: أنا فعلتُ، وفي (أَنْتَ) على قول الجمهور أَنَّ الضمير هو (أَنْ) والتاء حرف خطاب.

وحرفية، واختلف في المحل من نحو: «عسى زيدٌ أن يقومَ» [ف قيل] (٢): نَصَبٌ على الخبرية، ونُقل عن المبرد: على المفعولية، وقيل: على إسقاط الجار، ونقل ابن مالك عن سيويه: أنه تضمَّن الفعل معنى (قارب)، وقيل: في موضع رفع على البدلية، وسدَّت مسدَّ الخبر (٣).

وهي (٤) في الابتداء بموضع رفع، وتجيء بعد لفظٍ دالٍّ على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع في نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ﴾ [الحديد: ١٦].

واختلفَ في (أَنْ) الموصولة بالماضي والأمر؟

زعم ابن طاهر أنها غير الموصولة بالمضارع واستدلَّ وأجيب (٥).

* تنبيه:

ذكر بعضُ الكوفيين وأبو عبيدة (٦): أنَّ بعضهم يجزم بـ(أَنْ)، ونقله

(١) يريد أنها ترد اسماً. انظر «المغني» ص (٤١).

(٢) زيادة اقتضاها السياق.

(٣) انظر مغني اللبيب (ص ٤٣).

(٤) أي (أَنْ) الحرفية المصدرية الناصبة تقع في موضعين هذا أحدهما، والثاني قوله: وتجيء بعد لفظ... إلخ.

(٥) استدل بدليلين وأجاب عنهما ابن هشام في «المغني» (ص ٤٣).

(٦) معمر بن المثنى أبو عبيدة التميمي البصري النحوي اللغوي، قال الجاحظ: لم يكن =

اللحيانيُّ عن بني صُبَّاح من بني ضَبَّة.

وقد يقع الفعل بعدها مرفوعًا كقراءة ابن محيصن^(١): ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتَمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، وزعم الكوفيون أنَّ هذه هي المخففة من الثقيلة، وقال البصريون: بل هي الناصبة حُمِلت على أختها (ما) المصدرية^(٢).

(م) ومُخَفَّفَةٌ من الثقيلة نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠].

ومُفَسَّرَةٌ وهي: الواقعة بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه.

وزائدة للتوكيد نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦].

(ش) لزيادتها أربعة مواضع:

الأكثر بعد (لماً) التوقيتية، وبين (لو) وفعلِ القسم مذكورًا أو متروكًا، ونادرٌ بين الكاف ومخفوضها، وبعد (إذا). وزعم الأخفش^(٣) أنها تزداد في

= في الأرض خارجي ولا جماعيُّ أعلم بجميع العلوم من أبي عبيدة. توفي سنة (٢٠٨هـ). انظر «البلغة» (ص ٢٢٤).

(١) لم أجد أحدًا نسب قراءة ضم الميم من (يتم) إلى ابن محيصن بل نسبوا له قراءة (تم) بتاءين ومعها الحسن وأبو رجاء، وأمَّا القراءة المستشهد بها فقد نسبها أبو حيان في «البحر» (٢/٢١٣) إلى مجاهد، وزاد السمين الحلبي في «الدر» (١/٥٦٩) نسبتها إلى ابن عباس - رضي الله عنهما -.

(٢) راجع «المغني» (ص ٤٦).

(٣) سعيد بن مسعدة المجاشعي الأخفش، سكن البصرة، وقرأ النحو على سيبويه وكان أسنَّ منه، ولم يأخذ عن الخليل، ومن تصانيفه: الأوسط، توفي سنة (٢١٥هـ). راجع البلغة للفيروز آبادي (ص ١٠٤).

غير ذلك، وأنها تنصب المضارع - كما تجرُّ (مِنْ) و(الباء) الزائدتان^(١). هـ.

(م) وترد (مَنْ) شرطية نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾.

واستفهامية: ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقِدِنَا﴾ [يس: ٥٢].

وموصولة نحو: ﴿وَمِنَ الشَّيْطَانِ مَنْ يَفُوضُونَ لَهُ﴾ [الأنبياء: ٨٢].

ونكرة موصوفة نحو: مرزتُ بمن مُعجَبٍ لك.

(ش) لطيفة:

يحتمل الأربعة قولك: مَنْ أكرمني أكرمه. هـ.

(م) وتردُ (أَيُّ) شرطية نحو: ﴿أَيُّمَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء:

[١١٠].

واستفهامية: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾ [التوبة: ١٢٤].

(ش) وترد موصولة أي مَبْنِيَّةٌ عند سيبويه، وخالفه الكوفيون وجماعة

من البصريين؛ لأنهم يرونها معربة دائماً.

قال الزجاج^(٢): ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في مسألتين إحداهما

هذه، فإنه يُسلم أنها تعرب إذا أفردت. قال الجرمي: «خرجت من البصرة

(١) تكملة العبارة كما في «المغني» (ص ٥١): «كما تجر (من) و(الباء) الزائدتان

الاسم.. إلخ».

(٢) إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق أخذ عن ثعلب والمبرد، له معاني القرآن

وغير ذلك. توفي سنة (٣١١هـ). انظر «البلغة» (ص ٤٥).

إلى مكة فلم أسمع أحداً يقول: لأضربنَّ أيَّهم قائمٌ - بالضم - (١). هـ.

(م) وصفة نحو: مررتُ برَجُلٍ أيِّ رَجُلٍ.

وَوُضِلَّةٌ إلى نداء ما فيه (أل) نحو: ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ﴾ [الانفطار: ٦].

(ش) زعم الأَخْفَش: أن (أي) هذه هي الموصولة حذف صَدْرُ صلتها،

وهو العائد، والمعنى: يا مَنْ هو الرَّجُلُ، ورُدَّ (٢). هـ.

(م) وترد (ما) اسماً موصولاً نحو: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ [النحل: ٩٦].

وشرطاً نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧].

(ش) هي نوعان: غير زمانية، وزمانية، فغير الزمانية ما ذكر، والزمانية

نحو: ﴿فَمَا اسْتَقْتُمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧]، أثبتته الفارسي، وأبوا

البقاء وشامة (٣)، وابنا مالك وبري (٤). هـ.

(م) واستفهامية نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ [طه: ١٧].

(١) راجع المسألة في «المغني» (ص ١٠٧).

(٢) قال ابن هشام في «المغني» (ص ١٠٩): «ورُدَّ بأنه ليس لنا عائدٌ يجب حذفه ولا موصول التزم كون صلتها جملة اسمية..».

(٣) عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي المشهور بأبي شامة، ولد سنة (٥٩٩هـ). وقرأ القراءات على السخاوي، له مؤلفات عديدة منها: «نظم المفصل» للزمخشري. توفي سنة (٦٦٥هـ). راجع «البغية» (٧٧/٢).

(٤) عبد الله بن بري المقدسي المصري النحوي اللغوي كان قيماً بالنحو واللغة والشواهد. توفي سنة (٥٨٢هـ). راجع «البغية» (٣٤/٢).

وتعجباً نحو: ما أحسن زيّداً.

ونكرةً موصوفةً نحو: مررتُ بما مُعجَبٍ لك.

ومعرفةً تامّةً نحو: ﴿فَنِعَمًا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، أي: فَنِعَمَ الشَّيْءُ.

(ش) نقله ابنُ خروف عن سيويه، وهي إمّا عامّةٌ مقدّرةٌ بالشيء، وهي

التي لم يتقدمها اسمٌ نكرة هي وعاملها صفة له في المعنى.

وخاصّةً: وهي التي يتقدمها ذلك، ويُقدّر من لفظ ذلك الاسم نحو:

دققته دقّاً نِعَمًا. هـ.

(م) وحرّفاً فتكون نافيةً نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١].

(ش) مدلولها تارةً يكون جملة فعلية فلا تعمل فيه اتّفاقاً وتارةً يكون

جملة اسمية فتعمل بشرائط معروفة عند الحجازيين، والتهاميين

والنجديين^(١)، وندر تركيبها مع النكرة تشبيهاً لها بـ(لا)، وإذا نَفَتِ المضارعَ

تَخَلَّصَ عند الجمهور للحال، وردّ عليهم ابن مالك بنحو: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ

لِي أَنْ أَبَدِّلَهُ﴾ [يونس: ١٥]، وأجيب: بأن شرط تخلّصه للحال انتفاء

قرينة^(٢) هـ.

(م) ومصدريةً نحو: ﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ [آل عمران: ١١٨].

(ش) هذه غير زمانية، وزمانية^(٣) أي: نائبةٌ عن ظرف زمان في الدلالة

(١) راجع «الجنى الداني» (ص ٢٢٣)، و«همع الهوامع» (٢/١١٠).

(٢) في «المغني»: «انتفاء قرينة خلافه»، وانظر المسألة فيه (ص ٣٩٩).

(٣) أي: نوعها الآخر أن تكون زمانية.

لا بذاتها، فلو دلَّت بذاتها كانت اسمًا لا حرفًا - كما صار إليه ابن السكيت (١) ومتابعوه - (٢).

وقلنا: زمانية ولم نُقل: ظرفية ليدخل نحو: ﴿كَلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠].

ولا تشارك (ما) في الدلالة (٣) على الزمان (أن) خلافاً لابن جني ومعه الزمخشري. هـ.

(م) وكافةً نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١].

(ش) وتُسمَّى المتلوة بفعل المهيئة، وزعم ابن درستويه (٤) وبعض الكوفيين أن (ما) مع هذه الحروف اسمٌ مُبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام، وأن الجملة بعده مُفسّرة له ومخبر بها عنه. هـ.

(م) وزائدةٌ للتوكيد نحو: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

(ش) ﴿وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَطْتُ فِي يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٠] (ما) إمّا زائدةٌ

(١) يعقوب بن إسحاق بن السكيت كان عالماً بنحو الكوفيين، وعلم القرآن واللغة والشعر، راوية ثقة، له تصانيف كثيرة، توفي سنة (٢٤٤هـ). راجع «البلغة» (٣٤٩/٢).

(٢) راجع «المغني» (ص ٤٠٠).

(٣) في «المغني»: «في النيابة عن الزمان...» انظر «المغني» (ص ٤٠١).

(٤) عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي النحوي، أخذ عن المبرد، وكان شديد الانتصار للبصريين، وله مؤلفات منها: «الإرشاد»، و«شرح فصيح ثعلب» و«شرح المفضليات» توفي سنة (٣٤٧هـ). راجع «البلغة» (ص ١٢١).

ف(مِنْ) مُتَعَلِّقَةٌ بـ(فِرطَم) وإِذَا مَصْدَرِيَّةٌ، فْقِيل: مَوْضِعُهَا مَعَ صَلَاتِهَا رَفْعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَخَبْرٌ (مِنْ قَبْلِ)، وَرُدَّ بِأَنَّ الْغَايَاتِ لَا تَقَعُ أَخْبَارًا وَلَا صَلَاتٍ وَلَا صِفَاتٍ وَلَا أَحْوَالًا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ سَيَبُوه (١) وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ. هـ

(م) «فَهَذَا مَعَ التَّوْفِيقِ كَافٍ مُحْصَلًا» (٢)، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ الْأَمِيِّ وَأَلِهِ وَصَحَابَتِهِ.

تَمَّتْ



(١) انظر «كتاب سيويه» (٣/٢٨٥)، و«المغني» (ص ٤١٨).

(٢) هذا مقتبس من متن الشاطبية في علم القراءات، وهو عجز بيت، وصدرة:

* فَأَضْعَفْنَ الْقَافُ كُلَّ يَعُدُّهَا *

الرسالة الرابعة
نظم قواعد الإعراب الصغرى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

- ١- يَسْتَمْنَحُ الرَّحْمَنَ خَيْرًا عَبْدُهُ (١)
- ٢- مُسْتَمْتِحًا مَوْلَاهُ أَبْوَابَ النَّعْمِ
- ٣- الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ
- ٤- مُحَمَّدٍ وَالْآلِ وَالْأَصْحَابِ
- ٥- لَابْنِ هِشَامٍ وَهِيَ الصُّغْرَى كَمَا
- ٦- وَزِدْتُهُا طَائِفَ مَنْ شَرَحَهَا
- ٧- وَلَيْسَ لِي فِي نَظْمِهَا مِنْ فَضْلِ
- ٨- وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ
- عَوْنًا وَتَوْفِيقًا يَدُومُ سَعْدُهُ
- كَمَا يَرْجِي مِنْهُ تَرْتِيجَ النَّقْمِ (٢)
- مُسَلِّمًا عَلَيَّ مَنْ اصْطَفَاهُ
- وَهَذِهِ قَوَاعِدُ الْإِعْرَابِ
- تَرَاهُ قَدْ رُمْتُ لَهَا أَنْ نُنْظِمَا
- لَابْنَ جَمَاعَةٍ لِأَجْلِ نُجْحِهَا
- لَأَنَّ حُكْمَ النَّظْمِ حُكْمُ النُّقْلِ
- عَلَى بَيَانِ نَظْمِهَا لِلْقَارِئِينَ

الباب الأول

- ٩- أَبْوَابُهَا ثَلَاثَةٌ فَالْأَوَّلُ تَأْتِيكَ فِيهِ بِالْبَيَانِ الْجَمْلُ

(١) الضمير - كما هو ظاهر - عائدٌ على لفظ الجلالة (الرحمن) وهي إشارة لطيفةٌ من الناظم إلى ذكر اسمه (عبد الرحمن).

(٢) الترتيج مصدر للفعل (رَتَجَ) قال ابن فارس في المقاييس (٢/٤٨٥): «رَتَجَ الرَاءُ والتاء والجيم: أصل واحد وهو: يدلُّ على إغلاق وضيق... إلخ». والنقم - كعنب - جمع نقمة - كنعمة - ومعناها: المكافأة بالعقوبة - كما في القاموس -.

المسألة الأولى

- ١٠- فيه مسائل^(١) فما لفظ أفاد فهو كلام وهو جملة^(٢) أفاد
 ١١- إن صُدِّرت بالاسم فالإسمية تكون أو بالفعل فالفعلية
 ١٢- كلُّ كلامٍ جملةٌ لا عكس وهو الصحيح ليس فيه لبس^(٣)
 ١٣- إن بُيِّت على سواها الصغرى وما تكون ضمناً للكبرى
 ١٤- فعامرٌ قام أبوه كبرى وقام منها وأبوه صغرى
 ١٥- والجملة التي لها محل سبغٌ أتت وعقدتها محل
 ١٦- أولها ما خبراً قد وقعت موضعا رافعاً وكان نصباً^(٤)
 ١٧- كعامرٍ أو أنه ذاعمه أو كان أو كاد يصلِّي أمه^(٥)
 ١٨- وزيدٌ اضربه وعمرو هل أتى فصحة الرفع هنا قد أثبتا^(٦)
 ١٩- والحال والمفعول^(٧) جملة نصب ك قال زيداً أو خذوا قلبي يجب

(١) «أزبع» [المؤلف]:

(٢) كان بالأصل المخطوط: «فجملة وهو كلام قد أفاد» فضرب عليها الناظم وجعل مكانها ما ذكر.

(٣) كان بالأصل: «وهو الصحيح أفهم عداك النحس» فضرب عليه.

(٤) كتب الناظم: «وكان فتحت» وجعل فوقها: «نصبت» كأنه يؤثرها على الأولى.

(٥) فعل أمر من (أم) الشيء: قصده وهو من باب (قتل) كما في المصباح.

(٦) يشير إلى مسألة خلافية: وهي وقوع الخبر جملة إنشائية. راجعها في المغني (ص ٥٣٦)، وشرح القواعد للكافي (ص ٨٤).

(٧) وضع الناظم أمام كلمتي (الحال - والمفعول) رقمي (٢ - ٣) ومراده الترقيم للجمل التي لها محل.

- ٢٠- فَإِنْ تَنْبَعَنَّ فاعِلٍ فالرَّفْعُ محلُّها كقِيلَ زَيْدٌ يَدْعُو
- ٢١- والقولُ قَدْ يَأْتِي بِمَعْنَى الظَّنِّ في نَحْوِ هَلْ تَقُولُ زَيْدًا يُعْنِي
- ٢٢- إِنِّي أَدْعُو بَعْدَ بَدْءِ قَوْلِي لَيْسَتْ بِمَفْعُولٍ حُكْمِي بِالْقَوْلِ (١)
- ٢٣- وما إليها قد (٢) أَضِفْتَ الجِرَّ (٣) محلُّها كيومٍ قامَ عَمْرُو
- ٢٤- وَخُذْ ثَمَانًا قَدْ تُضَافُ لِلجَمَلِ حَيْثُ لَدُنْ أَسْمَا الزَّمَانِ فِقُبْلِ
- ٢٥- وَذِي مَنْ أَذْهَبْنَ بِذِي تَسَلَّمَ (٤) فذِي كصاحبٍ أُضِيفَتْ فَأفْهَمُوا
- ٢٦- وَقِيلَ بَلْ ذِي كَالذِي فَهِيَ صِلَةٌ فَلَما حَلَّ بَلْ تَكُونُ مُهْمَلَةً (٥)
- ٢٧- وَرَيْثٌ وَابْنُ مَالِكٍ فِيهَا وَفِي لَدُنْ لَهُ مَقَاتِلَانِ فَأَقْتَبَ
- ٢٨- إِحْدَاهُمَا الفِعْلُ عَلَى إِضْمَارِ أَنْ بَعْدَهُمَا وَذَلِكَ زَعْمٌ فَأَفْتَطِنَ (٦)
- ٢٩- وَآيَةٌ مُرَادِفُ العَلَامَةِ فِي قَوْلِ سَيَبويه ذُرَى الفَخَامَةِ (٧)

(١) راجع المسألة في المغني (ص ٥٤١).

(٢) وضع الناظم فوق كلمة (قد) رقم (٤) إشارة إلى التعداد للجمل.

(٣) بالرفع - كما ضبطها الناظم - على أنه مبتدأ، وخبره كلمة (محلها) فتأمل.

(٤) وضع الناظم شدة فوق اللام ليتزن البيت، وأصل المثال بالتخفيف (تَسَلَّمَ).

(٥) راجع المسألة في المغني (ص ٥٤٩).

(٦) انظر قول ابن مالك في شرحه الكافية (٢/٩٤٨)، والمغني (ص ٥٥١). ولم يذكر

الناظم المقالة الثانية - وهي خاصة بـ (ريث) - أنها عوملت معاملة أسماء الزمان في

الإضافة إلى الجملة - كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت. كذا

في المغني.

(٧) انظر قول سيوبه في الكتاب (٣/١١٧)، والتسهيل بشرح المصنف (٣/٢٥٣).

- ٣٠- سَابِعُهَا قَوْلٌ وَخُذْ ثَامِنَهَا قَائِلٌ فَاحْفَظْهَا وَكُنْ مُتَّقِنَهَا (١)
- ٣١- ثُمَّ جَوَابُ الشَّرْطِ جَازِمًا (٢) إِذَا تُقَرَّنُ بِفَاءٍ أَوْ فُجَاءَةٍ إِذَا
- ٣٢- خَامِسَةٌ كَمَنْ يَقُمْ فَهُوَ رُفِعَ وَإِنْ تَقُلُّ إِذَا عَلِيٌّ مُسْتَمِعٌ (٣)
- ٣٣- وَإِنَّمَا كَانَ مَحَلًّا جَزْمُهَا إِذْ لَمْ يَكُنْ يَقْبَلُ لَفْظًا صَدْرُهَا
- ٣٤- إِذْ لَمْ تَكُنْ بِقَابِلٍ مُصَدَّرَةً وَالْفَاءُ كَالْمَذْكُورَةِ الْمُقَدَّرَةِ
- ٣٥- سَادِسَةٌ لِمُفْرَدٍ مَا تَابَعَهُ أَوْ جُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ سَابِعَةٌ (٤)
- ٣٦- كَالْيَوْمِ يَوْمٌ زَانَنَّا وَذَا الْفَتَى أَبَى أَبُوهُ وَأَخُوهُ قَدْ أَتَى
- ٣٧- وَتَابِعُ الْمُفْرَدِ مَنْعُوتٌ بِهَا مَعْطُوفَةٌ مُبْدَلَةٌ فَاتَّبِعَهَا
- ٣٨- تَابِعَةُ الْجُمْلَةِ فِي التَّوَابِعِ تَكُونُ لَا النَّعْتُ فَحَقَّقْتُ وَأَتَّبَعِ

(١) كتب الناظم أولاً:

كذلك بينا وتليها بينما فهي ثمانٍ قد أتتك فاعلما

ثم ضرب عليه ووضع رقماً بتخريج أسفل الصفحة أبدل به البيت المثبت.
ومسألة إضافة (قول وقائل) انظر فيها المغني (ص ٥٥١).

(٢) وضع الناظم رقم (٥) فوق كلمة (جازماً) إشارة إلى التعداد السابق. و(إذا) الأولى غير (إذا) الثانية في المعنى فلا إبطاء.

(٣) هكذا وجدت البيت، وقوله: خامسة أي الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الإعراب.

(٤) قوله: تابعة - بكسر الباء - على أنه اسم فاعل و(ما) موصولة، و(لمفرد): جار ومجرور متعلق باسم الفاعل، و(جملة) بالجر معطوف على (لمفرد)، وتقدير البيت: التي هي تابعة لمفرد سادسة، والتابعة لجملة لها محل سابعة.

- ٣٩- وصاحبُ المفتاحِ في التعجبِ
 ٤٠- وشَرَطُ إِيْدَالٍ وَفَاءُ الثَّانِيهِ
 ٤١- ثَالِثَةُ الْمَسَائِلِ ابْحَثْ عَنْ جُمْلٍ
 ٤٢- أَوَّلُهَا مُسْتَأْنَفٌ^(٢) بِهَا كَجَا
 ٤٣- وَإِنْ يَسِيرُ زَيْدٌ أَسِيرٌ هَلْ أَسِيرُ
 ٤٤- فَسَيَبِيوِيهِ أَنَّهُ مَوْخَرٌ
 ٤٥- وَيَظْهَرُ الْخُلْفُ إِذَا تَبِعُهُ
 ٤٦- ثَانِيَةٌ^(٤) مَا صِلَةٌ قَدْ وَقَعَتْ
 ٤٧- آبَاءُ عَبَّاسٍ وَيَكْرٍ وَعَالِي
 ٤٨- نَاقِصَةٌ^(٧) ثَالِثَةٌ مُعْتَرِضَةٌ
 أَذْخَلَهَا فَلِلْعُلُومِ انْتِدِبِ
 أَوْ هِيَ كَالْأَوْفَى وَمِثْلُ الْوَافِيَةِ
 سَبْعٍ مِنَ الْإِعْرَابِ لَا لَهَا مَحَلٌّ^(١)
 زَيْدٌ وَإِنْ خَالَذَ الذُّوجَ جَا
 مُسْتَأْنَفٌ أَوْ لَا خِلَافٌ مُسْتَيْزِرٌ^(٣)
 أَمَّا الْمَبْرَدُ ففَاءٌ يُضْمِرُ
 هَلْ تَجْزِمُ التَّابِعَ أَوْ تَرْفَعُهُ
 نَحْوِ التِّي^(٥) قَامَ أَبُو هَا صُرِعَتْ
 وَالْفَتْحِ^(٦) لَا مَصْدَرٌ لَكَانَ يَنْجَلِي
 كَخَالِدٍ - وَهُوَ هَمَامٌ - اعْرَضَهُ^(٨)

(١) لو قال: «ما لها محل» لكان أوضح.

(٢) وضع الناظم رقم (١) فوق هذه الكلمة بيان منه لتعداد الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

(٣) راجع المغني (ص ٥٠٥).

(٤) وضع الناظم ههنا رقم (٢) إشارة لتعداد المذكور.

(٥) في الأصل المخطوط: «الذي» ولعله سبق قلم.

(٦) هم على ترتيب الناظم: أبو العباس المبرد، وأبو بكر ابن السراج، وأبو علي الفارسي، وأبو الفتح ابن جني. وقد ترجمت لهم في مكان غير هذا.

(٧) بالنصب على أنه حال من (لكان)، أو مفعول لفعل محذوف تقديره: أعني أو أخص وهي على كل متعلقة بالبيت السابق.

(٨) هكذا وجدتها بالأصل، ولعلها فعل رباعي بقطع الهمزة.

- ٤٩- أبو علي^(١) اغترض بواحدَه لا غيرُ خالفوه فاجنِ الفائدهُ
 ٥٠- عَنْ هَذِهِ حَالِيَّةٌ قَدْ مَازَا وَفَقَّرُنْ ذِي بِالْفَاءِ قَدْ أَجَازَا^(٢)
 ٥١- وَجَائِزٌ تَصْدِيرُهَا بِمَا يَدُلُّ [أَنَّ]^(٣) عَلَى اسْتِقْبَالِ أَفْهَمِ يَارْجُلُ
 ٥٢- وَغَيْرُ خَبَرِيَّةٍ تَأْتِي بِهَا وَقَرْنُهَا بِالْوَاوِ مَعَ تَصْدِيرِهَا
 ٥٣- أَيْ بِمُضَارِعٍ يَكُونُ مُبْتَنًا وَلَا كَذَا حَالِيَّةٌ فَأَثْبِتْنَا^(٤)
 ٥٤- وَمَا بِهَا فَسَّرَتْ وَهِيَ الرَّابِعَةُ كَأَذْكَرُ كَلَامِي أَنَا أَفْدي رَابِعُهُ
 ٥٥- هِيَ فَضْلَةٌ كَاشِفَةٌ لِمَا تَلِي حَقِيقَةٌ لَهُ فَحَقَّقْتُ وَأَبْتَلِي
 ٥٦- قَالَ السَّلَوِيُّنُ بَلَى لَهَا مَحَلُّ بِحَسْبِ مَا تُفَسِّرُ إِنَّ لَهُ مَحَلُّ
 ٥٧- خَامِسَةٌ^(٥) جَوَابُ قَسْمِ تَرَى كَوَالْعَلِيِّ لِأَضْرِبَنَّ جَعْفَرًا
 ٥٨- وَتَعْلَبُ زَيْدًا لِأَضْرِبَنَّ مَنَعَ لِأَنَّهُ تَنَاقُضٌ فِيهِ وَقَعُ
 ٥٩- لِأَنَّ مَخْبَرًا بِهَا لَهَا مَحَلُّ وَلَيْسَ لِلْجَوَابِ لِلْقَسْمِ^(٦) مَحَلُّ

(١) أي: الفارسي.

(٢) قوله: «عن هذه» أي المعترضة، ومازوا: أي ميزوا وفرقوا، وكان مكان هذا البيت:

وميزتها عن الحال فإن هذي بفا لجائز أن تقترن

فضرب عليه الناظم.

(٣) في الأصل: «أي» ولا يتزن بها البيت.

(٤) راجع الفرق بين الجملة الاعتراضية والجملة الحالية في المغني (ص ٥١٦).

(٥) وضع الناظم هنا رقم (٥) إشارة للتعداد المذكور سابقاً.

(٦) هكذا وجدتها بالأصل، وراجع قول ثعلب في المغني (ص ٥٢٩).

- ٦٠- سادسةٌ جوابٌ (١) شَرَطِ ما جَزَمَ
 ٦١- كذا جَوَابُ جَازِمٍ لم يَقْتَرِنْ
 ٦٢- وَقُمْتُ ثُمَّ جَاءَ زَيْدٌ (٢) سَابِعَةٌ
 ٦٣- مَسْأَلَةٌ (٣) رَابِعَةٌ لِلْجُمَلِ
 ٦٤- فَبَعْدَ مَحْضِ النِّكَرَاتِ قُلْ صِفَاتٌ
 ٦٥- وَإِنْ تَلَّتْ مَعَارِفًا مَحْضِيَّةً
 ٦٦- أَوْ بَعْدَ غَيْرِ الْمَحْضِ كَانَ مِنْهُمَا
 ٦٧- وَالثَّانِ (٤) مَثَلُ الْحِمَارِ يَحْمِلُ
 ٦٨- بَابٌ بِهِ الظَّرْفُ وَمَا قَدْ عَادَلَهُ (٥)
 ٦٩- أَحَدُهَا التَّعْلِيْقُ بِالْفِعْلِ وَمَا
 ٧٠- أَوْ مَا بُمُشْبِهِ لِفِعْلٍ أَوْ لَا
- كَلَوْ أَرَدْتُ لَكَتَبْتُ بِالْقَلَمِ
 بِالْفَا وَلَوْ لَا كَيْفَ لَمَّا فَافْقَهْنَ
 إِذْ لَا مَحَلَّ لِلَّتِي هِيَ تَابِعَةٌ
 الْخَبَرِيَّةُ لَهَا بِفَضْلِ
 لَصْنَعَةٍ كَمَنْ فَتَى يَهْوَى الْفَتَاتِ
 فَهِيَ أَحْوَالٌ تُرَى مَرَضِيَّةً
 فَاحْمِلْ عَلَى مَا شِئْتَ مِنْ حُكْمِهِمَا
 كَجَاءَ عَبْدٍ صَالِحٍ يَهْرُولُ
 يَأْتِي وَأَرْبَعَاتُ رَى مَسَائِلَهُ
 مَعْنَاهُ فِيهِ الزَّمْ لِكُلِّ مِنْهُمَا
 ذَكَرَ فِي الْمَغْنِيِّ وَثَمَّ مَثَلًا (٦)

- (١) كتب فوق هذه الكلمة رقم (٦) إشارة للتعداد السابق، و(ما) في قوله: «ما جزم» نافية.
 (٢) كتب فوق هذه الكلمة رقم (٧) إشارة إلى الجملة السابعة والأخيرة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهي الجملة التابعة لما لا محل له من الإعراب.
 (٣) وضع الناظم هنا رقم (٤) إشارة منه إلى المسألة الرابعة وقد عُقِدَ لها فصلٌ وهي الجمل الخبرية بعد النكرات والمعارف.
 (٤) أي: ما احتمل الصفة والحال، وذلك مجيء الجملة بعد المعرفة غير المحضة نحو: الحمار يحمل، ومجيئها بعد النكرة غير المحضة نحو: جاء عبد صالح يهرول.
 (٥) وهو الجار والمجرور.
 (٦) راجع المغني (ص ٥٦٧).

- ٧١- وهو الذي من قَبْلُ في السما إلهُ
 ٧٢- وذَهَبَ ابْنُ طَاهِرٍ خَرُوفٍ
 ٧٣- في نحو زَيْدٌ عِنْدِي أو في الدارِ
 ٧٤- قَالَا وَإِنَّ الْمَبْتَدَأَ لِلْخَبِيرِ
 ٧٥- وَأَنَّهُ إِنْ كَانَ غَيْرًا يَنْصَبُ
 ٧٦- وَحَرَّرَ الْكُوفِيُّ قَوْلًا ثَانِي
 ٧٧- وَلَيْسَ إِلَّا لَيْسَ فِي النِّوَاقِصِ
 ٧٨- هَذَا الصَّحِيحُ وَالْخِلَافُ ضَعْفًا (٢)
 ٧٩- وَنَعَمَ قَالَ الْفَارِسِيُّ فِيهَا نَعَمُ
 ٨٠- بِحَرْفٍ مَعْنَى قَالَ فِي النَّيَابَةِ
 ٨١- وَالْبَعْضُ أَطْلَقُوا بِأَنْ يُعْلَقَا
 ٨٢- وَكَافَ تَشْبِيهِهِ وَلَوْلَا وَلَعَلَّ
 ٨٣- فَأَشْبَهَ الزَّائِدَ لَوْلَا وَلَعَلَّ
- سبحانه جَلَّ وفي الأرض إلهُ
 لعدم التقديرِ مِثْلَ الْكُوفِيِّ
 والمبتدأ النَّاصِبُ خُذْ إِخْبَارِي
 يَرْفَعُ إِنْ عَيْنًا لَهُ فَاخْتَبِرِ
 وَأَنَّ ذَا السِّيُوبِ مَذْهَبُ
 فِي نَائِبٍ وَأَبْطَلَ الْقَوْلَانِ (١)
 لِحَدَثٍ لَيْسَتْ تَدُلُّ فَأَخْصُصْ
 فَاحْفَظْ وَكُنْ مِمَّنْ تَنَاهَى وَاقْتَضَى
 يُعْلَقَانِ وَابْنُ مَالِكٍ الْعَدَمَ (٣)
 أَبُو عَلِيٍّ وَأَبُو الْفَتْحِ الْفَتِي (٤)
 وَالْبَعْضُ قَالُوا لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا
 وَزَائِدٌ عَنِ التَّعْلُقِ أَنْفَصَلُ
 وَاحْدَفَهُمَا لِشَبْهِهِ قَدْرَ الْعِلَلِ (٥)

(١) راجع المغني (ص ٥٦٦).

(٢) راجع المغني (ص ٥٧٠).

(٣) أي: مذهب الفارسي جواز تعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل الجامد (نعم)،
 وأمَّا ابن مالك فمنعه وأباه. راجع المغني (ص ٥٧١).

(٤) راجع المغني (ص ٥٧٢).

(٥) هكذا بالأصل ولم أدر ما وجهها؟

- ٨٤- فَإِنْ مَا بَعْدَهُمَا يَرْتَفِعُ بالابتداء غيرُهُمَا يَمْتَنِعُ
 ٨٥- ثُمَّ هُمَا بَعْدَ الْمَعَارِفِ الْعُلَى والنكرات يُشْبِهَانِ الْجُمَلَا
 ٨٦- وَعُلُقَ الْوَاقِعِ حَالًا أَوْ خَبْرَ أَوْ صِفَةً أَوْ صِلَةً يَأْسُتَمَّرُ
 ٨٧- أَوْ كَائِنٍ كَذَا إِنْ اسْمًا ظَاهِرًا قَدَرَفَعَا ذَا خَامِسٍ قَدْ ظَهَرَا
 ٨٨- كَذَا إِذَا^(١) نَسْتَعْمَلُ التَّعْلُقَا حَذْفًا كَحَيْثُ ذَلَامٍ سَبَقَا
 ٨٩- وَالْآنَ أَيُّ كَانَ [كَذَاكَ]^(٢) حَيْثُ وَإِسْمَعِ الْآنَ فَحَقِّقْهَا وَخُذْ
 ٩٠- سَابِعُهَا^(٣) أَنْ يُحْذَفَ الْمُتَعَلِّقُ بِشَرْطِ تَفْسِيرٍ كَمَا قَدْ حَقَّقُوا
 ٩١- يَوْمُ الْخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ ذَا النُّهْيِ وَقَسَمُ بَغَيْرِ بَا ثَامُنُهَا^(٤)
 ٩٢- لَكِنَّهُ فِي ثَامِنٍ وَرَابِعٍ لَيْسَ سِوَى اسْتَمَرَّ قَدَرُوا فَعِ
 ٩٣- وَقَدَرُوا مَا قَدَرُوهُ إِلَّا أَنَّ ابْنَ جَنِّي قَالَ فِيهِ قَوْلَا
 ٩٤- وَذَلِكَ أَنَّ الظَّرْفَ إِنْ كَانَ خَبْرَ يَجُوزُ إِظْهَارُ وَفِي الْمَغْنِيِّ^(٥) نَظْرُ

(١) وضع الناظم هنا رقم (٦) إشارة إلى تعداد الأشياء الثمانية التي يجب فيها تعلق الجار والمجرور والظرف بمحذوف، وقد ذكر خمسة منها وسيكملها، وقوله في البيت: «كحيثُ» بسكون الذال لأجل الوزن.

(٢) في الأصل: «ذاك» ولا يتزن إلا إذا أضفنا الكاف.

(٣) وضع الناظم هنا رقم (٧)، وقوله في البيت: «المتعلق» الأنسب «المعلق» بحذف التاء حتى يتزن البيت.

(٤) وضع الناظم هنا رقم (٨)، وقوله: «ذا النهي» منادى حذفت أداؤه والتقدير: «يا ذا النهي»، وراجع المواضع الثمانية بالتفصيل في المغني (ص ٥٨١).

(٥) راجع المغني (ص ٥٨٢).

- ٩٥- قال (١) وعندي أنه إذا حذِفَ تُمَّ ضَمِيرُهُ لِمَا فِيهِ ظَرَفٌ
 ٩٦- عَادَ فَلَيسَ أَنْ يَيِّنَ جَاثِرَا
 ٩٧- وَلَا يُقَدَّرُ (٢) فِي الصِّفَاتِ مُسْتَهْرَجٌ
 ٩٨- فِي نَحْوِ جَاءَنِي الَّذِي فِي الدَّارِ أَوْ
 ٩٩- وَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَوْ عِنْدِي فَلَهُ
 ١٠٠- وَلِيَمْتَنِعَ عَبْدٌ مُكْمَلٌ فَلَهُ
 ١٠١- وَاخْتَلَفُوا فِي الصِّفَةِ الْحَالِ الْخَبِرِ
 ١٠٢- لِأَنَّهُ فِي الْعَمَلِ الْأَصْلُ وَمَنْ
 ١٠٣- وَفَعَلُهَا لِأَبَدٍ مِنْ تَقْدِيرِهِ
 ١٠٤- وَأَخْرُوعَ جَوَزُوا وَرَجَحَا
 ١٠٥- وَمَا يَكُونُ مِنْهُمَا مُعْتَمِدًا
 ١٠٦- أَوْ صِفَةً أَوْ صِلَةً حَالِ خَبِرٌ
 ١٠٧- قَالَ وَفِي الْمَرْفُوعِ ذَا أَقْوَالٍ
 تُمَّ ضَمِيرُهُ لِمَا فِيهِ ظَرَفٌ
 لَأَنَّهُ قَدْ صَارَ أَصْلًا جَاثِرَا
 تُمَّ لِمَبْتَدَأٍ يُقَدَّرُ الْخَبِرُ
 عِنْدَكَ لِأَطْرَادِهِ ذَا قَدْ رَأَوْا
 أَوْجِبَ كَمَا يَجُوزُ يَا تَنِي فَلَهُ
 دَرَاهِمٌ وَنَادِرٌ مَنْ نَقَلَهُ (٣)
 وَالْأَكْثَرُونَ قَدَّرُوا الْفِعْلَ ذِكْرُ (٤)
 خَالَفَ قَالَ الْأَصْلُ الْإِفْرَادُ اعْلَمَنْ
 بِالْوَصْفِ فَافْهَمْ مُقْتَضَى تَحْبِيرِهِ
 بَعْضُهُمْ وَالْبَعْضُ لَا مُرْجَحَا
 أَعْنِي عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ بَدَا
 فَرَفَعَهُ الْفَاعِلُ جَاثِرَا أَبْرُ
 ثَلَاثَةٌ فَالْبَعْضُ مِنْهُمْ قَالُوا

(١) أي: ابن يعيش في رده على ابن جنبي، كما في شرح المفصل (١/٩٠)، وقد يوهم النظم أن الكلام لابن هشام، وليس بصحيح. راجع المغني (ص ٥٨٢) وحاشية الدسوقي عليه (٢/٩٧).

(٢) بسكون الراء.

(٣) راجع المغني (ص ٥٨٣).

(٤) انظر المسألة في المغني (ص ٥٨٤).

- ١٠٨- مُبْتَدَأٌ أَوْ فَاعِلٌ وَرَجَّحُوا
والثان لابن مالك مُرَجَّحٌ
١٠٩- والبعض أوجب أن يكون فاعلاً
واختلفوا من بعد ذلك هؤلاً
١١٠- قالوا هل العامل بالنيابة
يَعْمَلُ عَنْ فِعْلٍ أَوْ الْأَصَالَةِ
١١١- واختير ثان^(١) فإذا لم يَعْتَمِدَ^(٢)
فَجَوَزَ الْأَخْفَشُ وَالْكُوفِيُّ انْتَهَدَ
١١٢- وثالث الأبواب^(٣) فيما يُذَكَّرُ
في أدوات دَوْرِهِ ما قد يَكْتُرُ
١١٣- فالواو^(٤) حَرْفٌ مُطْلَقٌ الْجَمْعِ تُقَيَّدُ
وَالفَاءُ تَعْقِيًّا^(٥) وَتَرْتِيبًا تُقَيَّدُ
١١٤- وَثُمَّ^(٦) لِلتَّرْتِيْبِ ثُمَّ الْمُهْلَةِ
والخلف في هذين عُدَّ غَفْلَةً^(٧)
١١٥- وَقَدْ^(٨) نُزِيْدُ الْحَرْفِ لِلتَّوَقُّعِ
كَذَا لِتَحْقِيْقِ وَتَقْلِيْلِ فَعِ
١١٦- مرادهم تجي لهذا تارة
وَذَاكَ أُخْرَى فافْهَمْ الْإِشَارَةَ^(٩)

(١) كما في المغني وذكر دليلين على الاختيار. انظر (ص ٥٧٩).

(٢) قال ابن هشام: «وإن لم يعتمد الظرف أو المجرور نحو «في الدار أو عندك زيداً» فالجمهور يوجبون الابتداء، والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين» ا.هـ من المغني (ص ٥٧٩).

(٣) وضع الناظم هنا رقم (٣) إشارة إلى الباب الثالث من كتاب القواعد.

(٤) جعل هنا رقم (١) بداية لتعداد حروف المعاني، وسيستمر هذا في النظم كله.

(٥) وضع رقم (٢).

(٦) وضع الناظم هنا رقم (٣).

(٧) راجع الخلاف في المغني (ص ١٥٩)، والجنى الداني للمرادي (ص ٤٢٦).

(٨) وضع هنا رقم (٤)، وقوله (نريد) هكذا بالنون ويحتمل أن يكون (بالتاء).

(٩) يشير إلى ما في مختصر شرح ابن جماعة على القواعد الصغرى حيث قال:

تنبيه: لا تجيء (قد) لمعانيها الثلاثة جملة وإنما مراده أنها تجيء تارة لهذا وتارة لهذا وكذلك غيرها مما سيذكر. هـ.

- ١١٧- والسَّيْنُ^(١) مَعَ سَوْفَ لِلِاسْتِقْبَالِ
 ١١٨- لَكِنَّهُ رُجِّحَ كَوْنُ الْمُدَّةِ
 ١١٩- لَمْ حَرَفٌ جَزْمٌ ثُمَّ زِدْ بِهِ نَفِي
 ١٢٠- وَزَيْدٌ فِي لَمَّا^(٣) اتَّصَالَ نَفِيهِ
 ١٢١- وَحَرَفٌ نَصْبٌ لِنِ^(٤) وَقِيلَ فِي إِذْنٍ
 ١٢٢- ثُمَّ هِيَ اسْمٌ وَيُقَالُ حَرَفٌ
 ١٢٣- أَصْلٌ إِذَا كَانَ كَذَا كَانَ كَذَا
 ١٢٤- وَأَنْصَبَ بِهَا بِشَرْطِ الْاسْتِقْبَالِ
 ١٢٥- أَوْ فُصِّلَتْ بِقَسَمٍ أَوْ لَا التِّي
 ١٢٦- وَالْحَقُّ ابْنُ بَابِ شَاذِيَا الدُّعَا^(٥)
 حَرْفَانِ سَيَّانٍ عَلِيٍّ مَقَالٍ
 أَضِيقَ مِنْ سَوْفَ مَعَ السَّيْنِ اثْبَتِ^(٢)
 مُضَارِعٌ وَقَلْبُهُ مَاضٍ قُفِي
 كَذَا تَوَقُّعُ الثُّبُوتِ انْتَبَهَ
 حَرَفٌ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ فَافْقَهَنْ
 وَهِيَ إِذَا أَعْنِي التِّي هِيَ ظَرْفٌ
 فَعَوَّضَ التَّنْوِينَ عَنْ حَذْفِ خُذَا
 تَصْدِيرِهَا وَشَرْطِ الْإِتِّصَالِ
 تَنْفِي فَلَا يُنْمَعُ فَافْهَمْ لَمَحْتِي
 أَوْ النَّدَاءِ وَابْنُ عُصْفُورٍ ادَّعَى

(١) وضع رقم (٥) فوق السين، ورقم (٦) فوق (سوف) إشارة للتعداد المذكور.
 (٢) هذا الترجيح مخالف لما في المغني، ومخالف لما في مختصر شرح ابن جماعة الذي هو أصل هذه المنظومة، قال ابن هشام في الحديث عن (السين): «وليس مقتطعا من (سوف) خلافا للكوفيين، ولا مدة الاستقبال معه أضييق منها مع سوف خلافا للبرصيين». هـ.

(٣) جعل هنا رقم (٨) بينما لم يرقم أداة (لم) بسبعة.

(٤) وضع هنا رقم (٩) وعلى (إذن) رقم (١٠).

(٥) الذي في المغني وغيره من كتب النحو أن ابن شاذي أجاز الفصل بالنداء، والنداء نحو: إذن - يغفر الله لك - يُدخلك الجنة، وأما (يا) الدعاء فلم أجده، كما نبهت عليه في مختصر شرح ابن جماعة على القواعد من هذه المجموعة.

- ١٢٧- الفَضْلُ بِالظَّرْفِ مِثَالُهُ إِذْنَ - هنا - أُقِيمَ فِي جَوَابِ فَاْفَهَمَنْ
- ١٢٨- والفَضْلُ بِالْمَعْمُولِ لِلْفِعْلِ هِشَامُ والأرْجَحُ الرَّفْعُ لِدَيْهِ يَا غَلَامُ
- ١٢٩- أَمَّا الْكِسَائِيُّ فَثُمَّ رَجَّحَا النَّصْبَ وَالشَّرْحُ (١) بِهِذَا صَرَّحَا
- ١٣٠- وفي إِذَا (٢) ظَرَفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنْ الزَّمَانِ وَاسْمٌ شَرْطٌ فاعْقِلُوا
- ١٣١- خَافِضٌ شَرْطٌ بِالْجَوَابِ مُنْتَصِبٌ لَمَّا (٣) وَجودٌ لوجودٍ فانتدب
- ١٣٢- لو (٤) يَقْتَضِي امْتِنَاعَ مَا يَلِيهِ قُلٌّ فِيهِ وَاسْمٌ تِلْزَامُهُ تَالِيهِ
- ١٣٣- لولا (٥) امْتِنَاعٌ لوجودِ بَعْدَهَا مُرْتَفِعٌ بِالابتداءِ انْتِبَهَا
- ١٣٤- وفي نَعَمْ (٦) حَرْفٌ وَعِيدٌ ثُمَّ تَصَدُّ لِدَيْقٍ وَوَعْدٌ ثُمَّ إِعْلَامٌ تَنْصُ
- ١٣٥- وفي بلى (٧) إِيجَابٌ مَا قَدِ انْتَمَى وَقِيلَ بَلْ أَصْلٌ فَرَادُوا الْأَفْئَا

- (١) يعني: شرح ابن جماعة على القواعد الصغرى. وانظر أيضًا المغني (ص ٣٢).
- (٢) وضع الناظم رقم (١١) فوقها.
- (٣) وضع هنا رقم (١٢)، وقد قَدَّمَ (لما) على (لو) الآتية خلافاً لما في أصله - وهو شرح ابن جماعة -.
- (٤) وضع هنا رقم (١٣).
- (٥) وضع هنا رقم (١٤).
- (٦) وضع هنا رقم (١٥)، واعلم أنني لم أجد مَنْ ذكر معنى (الوعيد) في (نعم) إلا ابن هشام في هذه القواعد الصغرى، أمّا قواعد الإعراب له فلم يذكر هذا المعنى فيها، ولا في شيء من شروحيها، ولا المغني، ولا الجنى الداني فليُنظر.
- (٧) وضع هنا رقم (١٦).

- ١٣٦- إذ^(١) ظرف ما من الزمان قد مضي
 وقيل أقوال بها لا ترضى^(٢)
- ١٣٧- وحقّق الجمهور ليست تقع
 إلا لظرف أو مضافٍ توضع
- ١٣٨- وقيل بل تجيء مفعولاً كذا
 مُبدلةً منه وهي مع إذا
- ١٣٩- ليست من الظروف أعني اللازمة
 عن سيويه فالترّم لوازمه
- ١٤٠- كلاً^(٣) لردعٍ ومعنى حقاً
 ذاللكسائي وهو^(٤) قول يُلقى
- ١٤١- أبّ لحاتم^(٥) تجيء معنى ألا
 أي ذات الاستفتاح فافهم مجملاً^(٦)
- ١٤٢- وقيل بل حرف جوابٍ كنعم
 وأيّ بذا الفراء والنضر^(٧) حكّم

(١) جعل الناظم هنا رقم (١٨) والترتيب يقتضي أن يكون العدد (١٧) واستمر هذا إلى آخر النظم.

(٢) راجع المغني (ص ١١١)، والجنى الداني (ص ١٨٥)، وشرح قواعد الإعراب للقوجوي (ص ٨٩).

(٣) جعل فوقها رقم (١٩).

(٤) بالأصل: «وهي»، وقوله: «يلقى» أي: أن قول الكسائي مردود؛ لأن ابن هشام رجّح قول أبي حاتم في المغني (ص ٢٥٠) والله أعلم.

(٥) سهل بن محمد أبو حاتم السجستاني، إمام النحو واللغة وعلوم القرآن، توفي سنة (٢٥٥هـ) راجع البلغة (ص ١٠٩).

(٦) قوله: «تجي» غير مهموز و(ألا) بالتخفيف، وقد كتب أولاً:

أبّ لحاتمٍ للاستفتاح ك (ألا) قول قوي يا صاح

فضرب عليه.

(٧) في الأصل المخطوط: «النظر» بالطاء، وصوابه: النضر - بالضاد - وهو ابن شميل بن خرشة المازني البصري، أحد أصحاب الخليل، إمام في اللغة والأنساب، صاحب غريب ونحو وفقه، صدوق ثقة، مات سنة (٢٠٤هـ). راجع البلغة (ص ٢٣٢).

- ١٤٣- فَضْلٌ وَلَا (١) نَافِيَةٌ كَلَا فَرَى
 ١٤٤- تَبْرَأَةٌ نَافِيَةٌ لِلْوَحْدَةِ
 ١٤٥- فَسَبَقُ إِثْبَاتٍ وَأَمْرٍ أَوْ زِدَا
 ١٤٦- وَلَا بِعَاطِفٍ تَكُونُ قُرْنَتْ (٢)
 ١٤٧- إِنْ وَلَيْسَ خَالَفَتْ مَا الْوَحْدَةَ
 ١٤٨- رَابِعٌ أَقْسَامٌ تَجِي حَرْفَ جَوَابٍ
 ١٤٩- خَامِسُهَا لِلنَّفْيِ غَيْرَ مَا مَضَى
 ١٥٠- فَإِنْ تَلَّتْهَا جُمْلَةٌ إِسْمِيَّةٌ
 ١٥١- أَوْ نَكْرَةٌ لَمْ تَعْمَلْنَ فِيهَا أَوْ
 ١٥٢- وَجَبَ تَكَرُّرُ كَمَا مَثَلْنَا
 ١٥٣- وَلَا أَقَامَ خَالِدٌ وَلَا مَضَى
- إِلَّا عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ تُرَى
 عَاطِفَةٌ لَهَا شُرُوطٌ عِدَّةٌ
 وَالْمُتَعَاظِفَانِ إِنْ تَعَانَدَا
 تَبْرَأَةٌ فِي سَبْعَةٍ قَدْ خَالَفَتْ
 نَقَتْ ثَلَاثَةً وَجَوَّهُ عُمْدَةٌ
 مُتَاقِضٌ نَعَمٌ هُدَيْتَ لِلصَّوَابِ
 كَلَا عَلِيٌّ حَاضِرٌ وَلَا الرَّضَى
 وَصَدْرُهَا مَعْرِفَةٌ مُحَمِّيَّةٌ
 مَاضٍ بِلَفْظٍ أَوْ بِتَقْدِيرٍ قَوِي
 لَا فِيهِ مَحْزُونٌ وَلَا مُعْنَى (٣)
 وَإِنَّهُ كَلَا تَقْمُ (٤) فِي ذَا الْفَضَا

(١) جعل رقم (٢٠) وقوله: «ك لا فرى» هكذا - بالفاء المفتوحة مقصوراً - قال في تاج العروس (٢٧٩/١٠): «وفري الرجل - كرضي - فرى - بالفتح مقصوراً - تحير ودesh، نقله الجوهري، وقال الأصمعي: فرى يفرى: إذا نظر فلم يدر ما يصنع، نقله الأزهرى...».

(٢) هنا انتهت شروط (لا) العاطفة، وقوله: «تبرئة... إلخ» أي أن التبرئة خالفت (إن) في سبعة أمور، وخالفت (ليس) في ثلاثة أشياء. انظر في المغني (ص ٣١٣).

(٣) قال في المصباح (٨٦/٢): «وعناني كذا يعنيني: عرض لي وشغلني فأنا معني به» اهـ، وفي القاموس (ص ١٣١٦): «وتعنى: نصب وأعناه وعناه» اهـ.

(٤) قوله: «كلا تقم... إلخ» إشارة منه إلى معنى النهي في (لا) وهي جازمة. وفي الشطر الثاني: وإنه بها كلا تقم... إلخ. هكذا بالأصل ولا يتزن بوجود (بها).

- ١٥٤- وزدْتُوكِيدِ لِـيَلَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَصْلَهَا لِيَعْلَمُوا
 ١٥٥- وَإِنْ^(١) لَشَرْطٍ إِنْ تَسِرْ جَاعُ عَثْمَانَ نَافِيَةٌ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ
 ١٥٦- إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا لِأَهْلِ الْعَالِيَةِ^(٢) كَلَيْسَ تُمَّ قَدْتُزَادَ عَادِيَةَ
 ١٥٧- نَحْوِ يُرْجِي الْمَرْءُ مَا إِنْ لَا يَرَى مَا إِنْ أَتَيْتَاكَ وَهَذَا كَثُرَا
 ١٥٨- رَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ تَنْصُرَهُ يعلو أَلَا إِنْ طَابَ لِي فَاذْكُرَهُ^(٣)
 ١٥٩- وَبَعْدَ لَمَّا وَهِيَ الْإِجَائِيَّةُ قَدْ زَادَهَا ابْنُ الْحَاجِبِ الْمُثَبَّتُ
 ١٦٠- وَقَالَ قَطْرَبُ تَجِيءُ كَقَدٍ وَهَوَزَعُمُ مِنْهُ فَلْتَنْتَقِدِ
 ١٦١- وَخَفَّفْنَهَا أَيِ مِنَ الثَّقِيلَةِ مَثَلُ إِنْ كَلُّ لَذُو حَلِيلَةِ
 ١٦٢- فَإِنْ عَلَى إِسْمِيَّةٍ قَدْ دَخَلَتْ أَعْمَلَهَا قَوْمٌ كَمَا بِهِ بَتَّ^(٤)
 ١٦٣- وَأَنْ^(٥) فَتَنْصِبُ الْمَضَارِعَ الْجَلِيَّ كِ «وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي»

(١) وضع هنا رقم (٢١)، وقوله: «جا» بلا همز جواب الشرط، وقوله: «نافية» أي تجيء
 لمعنى النفي.

(٢) أهل العالية: هم من فوق نجد إلى أرض تهامة إلى ما رواء مكة. كذا في القاموس،
 ويريد أن حرف (إن) يعمل عمل (ليس) عند أهل العالية. راجع المغني (ص ٣٦).

(٣) هذه مواضع زيادة (إن) فتزاد بعد (ما) الموصولة نحو قوله: «يرجي المرء... إلخ»
 وبعد (ما) النافية نحو قوله: «ما إن أتيناك... إلخ»، وتزاد بعد (ما) المصدرية نحو
 قوله: «رجَّ الفتى... إلخ»، وبعد (ألا) الاستفاحية نحو قوله: «ألا إن طاب... إلخ»،
 وتزاد بعد (لما) الإيجابية، كما سيأتي في البيت الآتي عن ابن الحاجب. وانظر
 المغني (ص ٣٨).

(٤) راجع المغني (ص ٣٦) والجنى الداني (ص ٢٠٨).

(٥) جعل هنا رقم (٢٢).

- ١٦٤- وهي حرفٌ مَصْدَرِيٌّ تَنْسِيكٌ
مع صَلَاةٍ بِمَصْدَرٍ لَا تَرْتَبِكُ
١٦٥- عَسَىٰ عَلِيٌّ أَنْ يَقُومَ اخْتَلَفُوا
فَقِيلَ نَضَبٌ ثُمَّ لَمْ يَأْتَلُفُوا
١٦٦- فَقَالَ بَعْضٌ إِنَّهُ عَلَىٰ الْخَبَرِ
وَقِيلَ بِالِاسْقَاطِ لِلجَارِ أَوْ
١٦٨- عَنْ سَيُوبَةَ ذَا ابْنِ مَالِكٍ نَقَلَ
١٦٩- وَالْفِعْلُ بَعْدَ أَنْ فَقَدْ يَرْتَفَعُ
١٧٠- مَا فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ لَا الْحُرُوفِ إِنْ
١٧١- وَزِدْ لِتَوْكِيدِ فَلَمَّا أَنْ أَتَىٰ
١٧٢- وَنَادَىٰ زَيْدٌ كَأَنَّ بَدْرًا بَدَأَ (٤)
- مَع صَلَاةٍ بِمَصْدَرٍ لَا تَرْتَبِكُ
فَقِيلَ نَضَبٌ ثُمَّ لَمْ يَأْتَلُفُوا
وَقِيلَ مَفْعُولٌ مُبْرَدٌ (١) ذَكَرَ
تَضَمَّنَ الْفِعْلُ لِجَارٍ رُوي
وَقِيلَ بَل مَوْضِعُهُ رَفْعٌ بَدَلٌ (٢)
وَجَزَمَ الْبَعْضُ بِهَا فَارْتَفَعُوا (٣)
تَلِيهِ أَنْ فَسَّرَ بِهَا كَمَا زَكُنَ
وَاللَّهِ أَنْ لَوِ التَّقِينَا يَا فَتَىٰ
وَمَنْ لَشَرْطٍ (٥) مَنْ يَخُنُ تُقَطِّعَ يَدَا

- (١) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري أبو العباس المبرّد، إمام العربية ببغداد في زمانه، أخذ عن المازني وغيره، له من التصانيف: الكامل، والمقتضب، توفي سنة (٢٨٥هـ). راجع البغية (١/٢٦٩).
- (٢) راجع الخلاف في المسألة: المغني (ص ٤٣).
- (٣) يريد أن الفعل المضارع قد يرتفع بعد (أن) الناصبة لأنها أهملت وألحقت بأختها (ما) المصدرية كما قاله البصريون ورجحه ابن هشام، وقوله: «وجزم... إلخ» يريد أن بعض الكوفيين وأبا عبيدة ذكروا أن بعض قبائل العرب تجزم بـ (أن) الفعل المضارع، وقوله: «فارتفعوا» أمرٌ للقراء بأن يرتفعوا فيتركوا رفع المضارع وجزمه بعد (أن).
- (٤) هذه ثلاثة مواضع في زيادة (أن) بعد (لما)، وبين (لو) وفعل القسم، ووقوعها بين الكاف ومخفوضها وهذا نادر، والموضع الرابع بعد (إذا)، ولم يذكره هنا في النظم. انظر المغني (ص ٥٠).
- (٥) وضع هنا رقم (٢٣)، وقوله: «تقطع يدا» بالبناء للمجهول و(يدا) كفتى لغة في (اليد) بمعنى الكف كما في القاموس، فلعل المعنى والله أعلم: تقطع يده.

- ١٧٣- واستمهمن بها كمن هذا الرجل
 ١٧٤- موصولة كمنهم من يضرب
 ١٧٥- ونحو من أكرمه أكرمني (١)
 ١٧٦- أي لشرط نحو أيما تزد (٢)
 ١٧٧- وسيويه قد تجي مبيته
 ١٧٨- وخالفوه (٣) ثم قد تجي صفة
 ١٧٩- وصلة إلى نداما فيه أل
 ١٨٠- وما (٤) لشرط نحو ما تنفق تجد
 ١٨١- وقد تجيء للزمان ما يدوم
 ١٨٢- لابني بري ومالك أبي البقا
 ١٨٣- كذا الاستفهام والتعجب
- من ذاسوى زيد يشد أو يحل
 موصوفة كجاءني من معجب
 يحتمل الجميع فاحفظ واعتني
 تُدرك ولا استفهام أيكم يرد
 موصولة صن أيهن الحية
 مثل فتى أي فتى ذي معرفة
 يا أيها الإنسان طوّلت الأمل
 موصولة كما أضغناه وجد
 فدم ولازم القيام ما يقوم
 وشامة الفارسي المنتقى (٥)
 نكرة موصوفة ما معجب

(١) في المغني (ص ٤٣٣): تقول: «من يكرمني أكرمه» ثم ذكر الأوجه الأربعة فانظرها فيه.

(٢) وضع هنا رقم (٢٤).

(٣) أي: خالف الكوفيون وجماعة من البصريين سيويه في مجيء (أي) موصولة. راجع المغني (ص ١٠٧).

(٤) جعل هنا رقم (٢٥).

(٥) قوله: «لابني» بالثنية، و«بري» هنا بالتخفيف لأجل الوزن، وهؤلاء الأعلام هم على التوالي: عبد الله بن بري المصري كان قيماً بالنحو واللغة والشواهد، توفي سنة (٥٨٢هـ)، وابن مالك الإمام جمال الدين المعروف صاحب الألفية، وأبو البقاء هو =

- ١٨٤- ما ذاك ما أحسنه وأمرر بما
 ١٨٥- معرفة تمت نعمًا هي نقل
 ١٨٦- وهي عامة فنعم الشيء هي
 ١٨٧- مع عامل لهاله في المعنى
 ١٨٨- دققته دقًا نعمًا وتجي
 ١٨٩- تعمل لكن بشرط في الحجاز
 ١٩٠- تنفي المضارع لحال تخلص
 ١٩١- ومصدرية كودواما عنيت
 ١٩٢- قال ابن جني والزمخشري أن
 مُسْتَحْسِنٍ مُقَرَّطٍ حُلُوِ اللَّمَّا (١)
 عَنْ سَيُوبَةَ ابْنِ خُرُوفِ الْأَجَلِ
 لَمْ تَلْ اسْمَ نَكْرَةٍ تَكُونُ هِيَ
 وَصَفٌ وَإِلَّا خَاصَّةٌ فَقُلْنَا
 جَزْمًا وَتَنْفِي نَحْوَمَا هَذَا شَجِي
 نَجِدِ تَهَامَةً وَغَيْرُ مَا أَجَازُ (٢)
 إِنْ لَمْ تَكُنْ قَرِينَةً تَنْصُصُ
 مِنْهَا زَمَانٌ «كَلَّمَا أَضَاءَتْ»
 شَارَكَهَا مَا فِي دَلَالَةِ الزَّمَنِ

= عبد الله بن الحسين العكبري صاحب الإعراب توفي سنة (٦١٦هـ)، وأبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي الشافعي صاحب القراءات واللغة والتاريخ توفي سنة (٦٦٥هـ)، والفارسي هو الإمام أبو علي الحسن بن أحمد المشهور واحد زمانه في العربية توفي سنة (٣٣٧هـ). راجع في تراجم هؤلاء بتوسع كتاب البغية. وانظر مذهبه في هذه المسألة: المغني (ص ٣٩٨).

(١) قوله: «ما ذاك؟» مثال الاستفهام بـ(ما)، وقوله: «ما أحسنه!» مثال تعجب، «وامرر بما مستحسن... إلخ» مثال النكرة الموصوفة، وقوله: «مقرطق» - بالجر - قال في القاموس: «القرطق - كجندب - لبس م معرب: كرتة، وقرطقه فتقرطق: ألبسته إياه فلبسه» ١هـ، وقوله: «حلو اللما»: اللما مثلثة اللام سُمرّة في الشفة، أو شربة سواد فيها. كذا في القاموس.

(٢) راجع المغني (ص ٣٩٩).

- ١٩٣- زَعَمُ^(١) وكافّةٌ فما قد تَرِدُ كإِنَّمَا اللهُ إِلَهُ وَاحِدٌ
 ١٩٤- وزِدْتُوَكَيْدٍ تَجِيءُ فَبِمَا عَفْوٍ وَرَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ كَمَا
 ١٩٥- مِنْ قَبْلِ مَا فَرَطْتُمْ فِي يَوْسُفَا فَالزَّمْ بِتَوَكِيدٍ هُنَا أَنْ يُوصَفَا
 ١٩٦- وَقِيلَ مَصْدَرِيَّةٌ فَحَصَلَهُ وَجَعَلُوا مَوْضِعَهَا مَعَ الصَّلَاةِ
 ١٩٧- بِالْإِبْتِدَاءِ رَفْعًا وَمِنْ قَبْلِ الْخَبَرِ وَرُدَّ فَالْغَايَاتُ لَا تَأْتِي خَبَرَ
 ١٩٨- وَلَيْسَ أَحْوَالُ التَّرَى الْغَايَاتِ وَلَا صِفَاتِ بَلْ وَلَا صِلَاتِ
 ١٩٩- عَنْ سَيُوبِيهِ وَجَمَاعَةِ رُوي^(٢) هَذَا وَتَمَّتْ ثُمَّ حَمْدِي لِلْقَوِي
 ٢٠٠- مُحَمَّدًا لِأَمْصَلِيًّا مُسَلِّمًا وَأَحْسَنَ اللَّهُ لَنَا الْمُحْتَمًّا^(٣)

٢٠٠ (٤)

عبد الرحمن المعلمي

- (١) هكذا بالرفع، ويظهر أنه متعلق بالبيت السابق على أنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: «وهو زعم» أي: قول ابن جنبي والزمخشري في كون (ما) تشارك في النيابة عن الزمان (أن) المصدرية. راجع المغني (ص ٤٠١).
- (٢) من قوله: «كما من قبل ما فرطتم...» إلى هنا تطرق فيها لإعراب (ما) في قوله تعالى: ﴿مَا فَرَطْتُمْ فِي يَوْسُفَ﴾ وتجد المسألة مبسطة في المغني (ص ٤١٨).
- (٣) قوله: «محمدلاً» أي: قائلاً الحمد لله، وقوله: «المحتماً» من الحتم وهو القضاء وإيجابه كما في القاموس، ولعله يريد هنا الأجل.
- (٤) هذا الرقم وضّعه الناظم إشارة منه إلى عدد أبيات النظم، وقد كتب أولاً (١٩٨) ثم ضرب عليه.

الرسالة الخامسة
طرائف في العربية

الحمد لله الذي لا إله إلا هو، وصلواته وسلامه على خاتم أنبيائه محمدٍ
وأله وصحبه.

وبعد:

فما من مُعْتَنٍ بفنٍّ من الفنون إلا وتلوح له فيه نِكَاتٌ^(١) لا يجد من
تَقَدَّمَهُ نَصٌّ عليها، فَمِنْ مُحْسِنٍ ظَنَّهُ بِنَفْسِهِ يَتَّبِعُ لما لاح له ويتعصّب، ومن
مُسِيءٍ يكون حَالُهُ كحال ذاك الأعمى الذي أَبْرَمَتْهُ^(٢) امرأته بإطراء نفسها
بالجمال، فقال لها: لو كنتِ كما تقولين لسَبَقَنِي البُصْرَاءُ إليك^(٣) [هذه
نكات طريفة في العربية لم أجد من نص عليها، ولم أرض لنفسي أن أقبلها
متبجِّحًا، ولا أن أَرَدَّها حاذٍ حذو ذاك الأعمى الذي تزوج امرأة فكانت مما
تطري نفسها بالجمال فلَمَّا عِيلَ صبره قال لها: لو كنتِ كما تقولين لما تركك
المبصرون لهذا الأعمى !

لكنني أعرضها على أهل العلم، فإما أن يتقبلوها فأطمئن إليها، وإما أن
ينبهوني على وجه الخطأ إن كان^(٤).



(١) بالكسر، جمع نكتة بالضم.

(٢) أي: أضجرتة، وجعلته يسأم.

(٣) انظر: نكت الهميان (ص ٦٧)، والغيث المسجم (٢/ ٣٢٩)، كلاهما للصفدي.

(٤) هذا تخريج وضعه المؤلف بعد المقدمة السابقة، ويلاحظ فيه أنه أعاد قصة الأعمى،

والأفضل أن توضع فاء قبل قوله «هذه نكات...».

[نشأة اللغة] (١)

اشتهر قديماً وحديثاً القول بأن منشأ اللغة كان حكاية الأصوات المسموعة (٢)، وذكروا من ذلك: «دَقَّ، وقَطَّ، وأنَّ، وحنَّ، وصرَّ»، ولهذا حظ من الوجاهة.

أما إذا قلنا: إن اللغة من وضع البشر، فظاهر (٣).

وأما على القول بأنها من تعليم الله - عز وجل - لآدم (٤)، فالحكمة اقتضت تلك المناسبة.

-
- (١) هذا العنوان من وضعي، بخلاف العناوين الآتية، فإنها من وضع المؤلف.
- (٢) أول من قال: إن أصل وضع اللغة كلها من الأصوات المسموعة كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء... هو عباد بن سليمان الصيمري، ت (٢٥٠هـ)، واستحسن هذا الرأي ابن جنبي في الخصائص، والجمهور على أن المناسبة بين اللفظ والمعنى موجودة في الكلمة غالباً، وليست شرطاً في وضعها العربي. وانظر تفصيل هذه المسألة في فيض نشر الانشراح للطيب الفاسي (١/٢٥١ - ٢٦٩)، والمزهر (١/٤٧)، وإرشاد الفحول (١/٩٩)، والخصائص (١/٤٦).
- (٣) ذهب أبو هاشم الجبائي المعتزلي إلى أن الواضع للغة هو البشر، وتبعه على هذا المعتزلة. راجع إرشاد الفحول (١/٩٨)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (١٢/٤٤٧)، وفيض نشر الانشراح (١/٢٥٠).
- (٤) وهو قول أبي بكر عبد العزيز، والشيخ أبي محمد المقدسي، وأبي الحسن الأشعري، وابن فورك، وجماعة كبيرة من أهل العلم. والمسألة فيها خلاف عريض، يصل إلى ستة أقوال. انظر: إرشاد الفحول (١/٩٨)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (١٢/٤٤٦)، وتاج العروس (١/٥).

والمهم أن حكاية الأصوات لا تفسر لنا إلا جزءاً ضئيلاً جداً من اللغة.
 وذكر أئمة العربية^(١) وجهاً آخر وهو المناسبة بين الألفاظ والمعاني من
 جهة اختلاف صفات الحروف وترتيبها وحركاتها، ذكر ابن جنى في
 الخصائص طائفةً من ذلك^(٢).

وهذا أيضاً وجيه، ولكنه لا يفي إلا بجزء ضئيل أيضاً، وقد خطر لي
 وجه ثالث - لم أر من تعرض له - وهو الإشارة.

لا ريب أننا إذا تصورنا أناساً لا يعرفون لغةً علمنا أنهم يحاولون التفاهم
 بالإشارة مع التصويت، كما نشاهده من البكم. وكما تكون الإشارة باليد
 فكذلك تكون بالرأس^(٣)، وقد تكون باللسان، وحريراً بأولئك الأناس إذا
 خطر لهم أنه يمكنهم توزيع الأصوات على الأشياء، حتى يكون لكل شيء

(١) كسيبويه، والخليل، كما في الكتاب (٤/١٤)، وابن قتيبة في أدب الكاتب (ص ٢٠٠)،
 في باب الأسماء المتقاربة في اللفظ والمعنى، وابن جنى في الخصائص (٢/١٥٢)،
 وابن القيم في عدة مواضع من كتابه بدائع الفوائد (١/٨٩) (٢/٣٨٤)، وجلاء الأفهام
 (ص ٦٧).

(٢) على سبيل المثال: «الخضم لأكل الرطب، والقضم للصلب اليابس، والنضح للماء
 ونحوه، والنسخ أقوى من النضح، ومن ذلك القد طولاً، والقط عرضاً، ومن ذلك
 قرت، وقرد، وقرط.. إلى غير ذلك من الأمثلة التي أوردها ابن جنى في الخصائص
 (٢/١٥٧)، وانظر أيضاً: أدب الكاتب لابن قتيبة (ص ٢٠٠).

(٣) راجع: لسان العرب (٤/٤٣٦)، والقاموس (ص ٤٢١)، وفي كتاب العلم من صحيح
 البخاري، باب من أجاب الفتيا بإشارة اليد والرأس. وذكر حديث عائشة: «...
 فأشارت برأسها، أي: نعم... الحديث».

صوت خاص أن يحاولوا ربط الطريقة التي عرفوها وهي الإشارة بالتصويت، وإنما يكون هذا بتحري الإشارة باللسان والشفيتين ويتفقدون الصوت الذي يوافق تلك الإشارة.

فمن ذلك اسم الإشارة «ذا»^(١) إذا حاول الإنسان أن يشير بلسانه وجد أنه لا يسهل عليه التصويت إلا إذا عض على لسانه ثم صوّت رافعاً أسنانه عن لسانه، فحينئذ يخرج إما صوت الذال، وإما صوت الظاء، وإما صوت الشاء، فاختاروا الذال؛ لأن الصوت بها أرفع، وحركوها لامتناع الابتداء بالساكن، ثم وجدوا إلى أنهم يحتاجون إلى الفرق بين الذَّكر والأنثى، ففزعوا إلى الإشارة المعنوية، والذَّكر عندهم عالٍ والأنثى بخلافه فقالوا في الذكر: ذا، وفي الأنثى: ذي^(٢).

ومن ذلك ضمير المتكلم حاولوا الإشارة باللسان إلى النفس، وإنما يحصل ذلك بعطف اللسان إلى باطن الفم، والصوت الذي يسهل خروجه حينئذ هو النون ورأوا أن يقدموا قبله صوتاً ينبه السامع إلى الإشارة، وأسهل

(١) اعلم أن السهيلي قد سبق المؤلف إلى طرق هذا الباب، فقد قرر ما ضمنه المعلمي هنا، وزاد عليه بذكر مسائل تتعلق باسم الإشارة، ثم جاء بعده ابن القيم، واستفاد من هذا المبحث، وأورده في كتابه بدائع الفوائد (١/١٤٩)، وانظر: نتائج الفكر للسهيلي (ص ١٧٧).

(٢) هذا الرأي الذي أبداه المؤلف رحمه الله في اسم الإشارة له حظٌ قويٌّ من النظر، ولكن يبقى أن يقال: إن العرب أشارت للمذكر بـ «ذاء» ممدوداً بهمزة مكسورة، و«ذائه» بهمزة بعدها هاءٌ مكسورة - كما في ارتشارف الضرب (٢/٩٧٤) -، وقالوا أيضاً في الأنثى: «تا، وذات» بالضم. فِيمَ يجاب عن هذا؟!

الأصوات الهمزة المفتوحة، وفتحوا النون أيضًا ليرتفع الصوت بالنون شيئًا فقالوا: «أن»^(١)، ويمكن التطرق إلى بقية الضمائر. «أنتَ - أنتِ - أنتم» وليس من الصعب توجيه ذلك^(٢).

ومن ذلك اسم «الماء» فإنَّ الماء يُشرب بالامتصاص، وأقرب إشارة إلى المصِّ بأعضاء الفم أن تجتذب شفطيك إلى داخل الفم، وإذا فعلت ثم حاولت فتح الفم قليلاً لإخراج صوتٍ كان أقرب الأصوات «ما»^(٣)، وقد

(١) للعرب في «أنا» لغاتٌ، أجودها: أن تحذف الألف عند الوصل، وتثبت عند الوقف، والثانية: أن تثبت الألف وقفًا ووصلًا. والثالثة: بوزن «مَنْ». والرابعة: بمد الألف الأولى «آن». والخامسة: بقلب الهمزة هاءً «هنا». وزاد بعضهم «أنة» بهاء السكت. انظر: اللسان (٣٧/١٣)، وشرح التسهيل لابن مالك (١/١٤٠).

(٢) يقال - على ما قرره المؤلف -: إن أصل الضمير في القول الراجع الهمزة والنون، ثم لما أرادوا خطاب المذكر حاولوا الإشارة إليه باللسان، فوجدوا أيسر الحروف لأداء هذا المعنى هو التاء، ثم ناسب أن يفتحوها لأن المخاطب مذكر، وهو عالٍ، فجعلوا الأعلى للأعلى، ولأن فتح التاء يجعل اللسان يتقدم نحو خارج الفم مما يؤدي إلى تقوية الإشارة إلى المخاطب باللسان. وكذا يقال في ضمير المخاطبة «أنتِ» سوى أنهم جعلوا الأسفل - وهو الكسر - للأسفل - وهو المؤنث -.

وأما «أنتم» فالكلام فيه كالكلام في مفرده، إلا أنهم لما أرادوا الإشارة باللسان إلى جمع المخاطبين أتوا بحرف «الميم» الذي يدل على الجمع، ومخرجها يقتضي هذا - كما قرره ابن القيم في جلاء الأفهام (ص ٦٧) - ويمكن أيضًا أن يقال في ضمير الرفع المتكلم المتصل الذي في نحو «ضربتُ» إنهم خصوه بالضم؛ لكون اللسان يرجع إلى الباطن مما يشعر أن المتحدث يشير إلى ذاته وشخصه بلسانه من داخل.

(٣) لذلك كان بعض العرب يقصر لفظ «الماء»، فيقول: «اسقني ما»، كما جاء في لسان العرب (٥٤٣/١٣).

تكون كلمة «مص» مأخوذةً من هذه الميم مع حكاية صوت الامتصاص، فإنه يقرب من حرف الصاد^(١).

ومن ذلك كلمة «بلع» فإن هذا الترتيب عن^(٢) له الإشارة، أي البلع، ألا ترى أن الباء شفوية، واللام متوسطة، والعين حلقية، وهكذا [(٣)] المبدوء بالشفة فوسط الفم فالحلق.

وعكسها^(٤) كلمة «لفظ» و «نفث» ابتدأت كل منهما بحرف متوسط فحرف شفوي فحرف يبرز معه اللسان، ولا يخفى إذا تأملت وجدت النون

= وههنا لطيفة تناسب المقام، وهي: أن العرب تُشبه صوت الطبي بلفظ الماء، قال أبو علي القالي في المقصور والممدود (ص ٣١٥): «والماء: حكاية صوت الطبي، قال ذو الرمة:

لا يرفع الطرف إلا ما تخونه داع يناديه باسم الماء مغموم
ومثله قوله أيضًا:

ونادى بها ماء إذا نار ثورة أصبغ قوامٍ يقوم فيخرق

وقال لي أبو الميَّاس: الماء المشروب مفخم، والماء حكاية صوت الطبي ممال. اه. (١) قد كانت العرب تدرك هذا الأمر، فتجدهم يعبرون مثلاً بالشيب عن صوت الإبل في شربها الماء، قال الزبيدي في التاج (١/٣٢٩): «(و) الشيب أيضًا (حكاية أصوات مشافر الإبل) عند الشرب. قال ذو الرمة، ووصف إبلًا تشرب في حوض متثلم، وأصوات مشافرها شيب شيب:

تداعين باسم الشيب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام. اه.
(٢) أي: حصل وعرض له.

(٣) الكلمة غير واضحة، ولعلها: «البلوغ».

(٤) أي: عكس كلمة «بلع» في الترتيب والإشارة.

والثاء] [(١) معنى النفث، واللام والطاء أنسب بمعنى اللفظ، وقريب منهما كلمة «نبذ»؛ ذلك أن الإشارة معنوية.

ومن الحسية (٢) كلمة «ذوق»، فإن عادة من يتذوق شيئاً أن يضع قليلاً منه على لسانه، ثم يديره في فيه، ويغلب أن يصل به إلى الحلق.

ومن المعنوية كلمة «قرب» تبدأ من أقصى الحلق ثم تتوسط ثم تصل إلى أقرب ما يلي] [(٣) وهو الشفة.

أما «بلغ» فالإشارة فيه معنوية، ومنه «مضغ».

هذا ما حضرني (٤)، فإذا ضممت هذه الطريقة مع التوسع في الإشارة

(١) كلمتان غير واضحتين، ولعلهما: «أنسب ببيان».

(٢) أي: ومن الإشارة التي تدرك بالحس.

(٣) هنا كلمة لم تتضح لي.

(٤) إن الأمثلة التي ذكرها في قوله: «ومن ذلك كلمة بلغ... إلخ»، وما قرره من مناسبة دلالات الكلمات لمدلولاتها، يشبه ما بينه ابن جني في الخصائص شبهاً قريباً، إلا أن ابن جني لم يتعرض للإشارة المعنوية أو الحسية باللسان، وهاك كلامه حيث قال في (١٦٢/٢): «... نعم، ومن وراء هذا ما اللطف فيه أظهر، والحكمة أعلى وأصنع، وذلك أنهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبر عنها بها ترتيبها، وتقديم ما يضاهاى أول الحدث، وتأخير ما يضاهاى آخره، وتوسيط ما يضاهاى أوسطه، سواً للحروف على سمت المعنى المقصود، والغرض المطلوب، وذلك قولهم: بحث، فالباء لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكف على الأرض، والحاء لصحلها تشبه مخالب الأسد، وبرائن الذئب، ونحوهما إذا غارت في الأرض، والثاء للنفث، والبث للتراب... ومن ذلك قولهم: شد الجبل ونحوه، فالشين بما فيها من =

المعنوية وإلى ما ذكروه من حكاية الأصوات، وإلى ما ذكره ابن جنى^(١)، وغيره^(٢) من صفات الحروف شدة ورخاوة وغير ذلك كثر عدد الكلمات التي يمكن تطبيقها.

ومن الواضح أنه يكفي الواضع لتعيين اللفظ أدنى مناسبة تحضره.

ففي باب التذكير والتأنيث ناسب أن يُذكرُوا عَضْوَ التذكير من الرَّجُل، وبالنظر إليه مع البيضتين يتخيل رجل له امرأتان؛ فأثوا اسمهما ثم اعتبروا ذلك كالأصل وهي تذكير ما كان فردًا من الأعضاء وتأنيث ما كان زوجًا، هذا الغالب وربما خالفوا لمناسبةٍ أخرى^(٣).

ومن الصعب أن نعرف من المناسبات التي حضرتهم إلا القليل، وهذه أسماء الناس مختلفة جدًا، وكثيرًا ما يخفى على الإنسان نفسه لماذا اختار له

= التنفي تشبه بالصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العقد، ثم يليه إحكام الشد وال جذب، وتأريب العقد، فيعبر عنه بالبدال التي هي أقوى من الشين، لاسيما وهي مدغمه، فهو أقوى لصنعتها، وأدل على المعنى الذي أريد بها.. إلخ. اه باختصار.
(١) في الخصائص (١٥٧/٢).

(٢) كابن القيم في كتابه جلاء الأفهام (ص ٦٧)، والسيوطي في الاقتراح (ص ٢٧) نقلًا عن ابن جنى، ومحمد صديق حسن خان في العلم الخفاق (ص ١٦٢)، وغيرهم.

(٣) من المزدوج المذكور: «الحاجب، والصدغ، والخد، والمرفق، والزند، والكوع وغيرها»، ومن الأعضاء المؤنثة وهي غير مزدوجة: «الكبد، والكروش»، ومن الأعضاء التي يجوز فيها التذكير والتأنيث: «الإبط، والعنق، واللسان، والقفا».

انظر: شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٩٥ / ٤)، والتصريح للأزهري (٢ / ٢٨٧)، وحاشية الخضري (٢ / ٢٢٣).

أبواه الاسم الذي سمياه به؟ (١).



(١) راجع: الخصائص لابن جني (١/٤٨، ١٨٤، ٢٣٧).

وجاء في كتاب الأضداد للأنباري (ص ٧) ما ملخصه: «وقال - أي ابن الأعرابي -:
الأسماء كلها لعلّة، خصت العرب ما خصت منها، من العلل ما نعلمه، ومنها ما
نجهله. وقال أبو بكر - أي الأنباري -: يذهب ابن الأعرابي إلى أن مكة سميت مكة
لجذب الناس إليها، والبصرة سميت البصرة للحجارة البيض الرخوة بها،...
والإنسان سمي إنساناً لئسيانه... ثم قال: فإن قال لنا قائل: لأي علة سمي الرجل
رجلاً، والمرأة امرأة، والموصل الموصل، ودعد دعداً؟! قلنا: لعلل علمتها العرب
وجهلناها، أو بعضها، فلم تزل عن العرب حكمة العلم بما لحقنا من غموض العلة،
وصعوبة الاستخراج علينا» اه المقصود منه.

تَنُور

علاقة التنور بالنار لا تخفى، وقد روي بسند ضعيف عن علي - رضي الله عنه - أنه فسر التنور في قصة نوح - عليه السلام - : بتنوير الصبح^(١).

وهذا على ضَعْفِهِ يجعل للتنور علاقة بالنور^(٢).

والنار والنور من مادة واحدة هي مادة «ن و ر» والتاء من حروف الزيادة، والزيادة بالتضعيف فاشية في العربية، لكن صيغة «تَفْعُل» مفقودة في اللغة.

لهذا صار الجمهور إلى أن التاء أصلية وأن الواو زائدة، وأنه من مادة

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٢ / ٢٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٦ / ٢٠٢٨) بسندهما من حديث محمد بن فضيل بن غزوان عن عبد الرحمن بن إسحاق عن زياد مولى أبي جحيفة عن أبي جحيفة عن علي رضي الله عنه في قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُورُ...﴾ قال: «هو تنوير الصبح».

وهذا الأثر في سنده عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي، ضعفه أحمد وابن معين ويعقوب بن سفيان وأبو حاتم وجمع من الأئمة، كما في التهذيب لابن حجر (٢ / ٤٨٦)، وفيه أيضًا زياد بن زيد الأعسم، قال عنه أبو حاتم: هو مجهول. كما في الجرح والتعديل (٣ / ٥٣٢).

(٢) هذا القول وما سبق من قوله: «علاقة التنور بالنار لا تخفى...» اعترض عليه بعضهم، ففي تاج العروس (٣ / ٧٠) قال: «قال شيخنا - يعني الفاسي -: وأما ما ذكروه من كون التنور من نار أو نور، وأن التاء زائدة، فهو باطل، وقد أوضح بيان غلطه ابن عصفور في كتابه الممتع، وغيره، وجزم بغلطه الجماهير» اهـ.

وانظر أيضًا: كلام ابن سيده في اللسان (٤ / ٩٥)، ولكن هذا الاعتراض لا يرد على ما اختاره المؤلف في تصريف «التنور»، فتأمل.

«ت ن ر» ووزنه «فَعُول» (١)، أو «فَنَعُول» (٢).

وأوردَ عليهم أمور:

الأول: إهمال المناسبة الصريحة (٣).

الثاني: أن مادة «ت ن ر» ليس لها شاهد آخر (٤).

الثالث: أنه قلما يقع في العربية نون يعقبها راء، بل قد لا يتحقق شيء من

ذلك إذا كان النون عين الكلمة، والراء لامها (٥).

(١) قاله الأزهري في التهذيب (١٤ / ٢٧٠)، وأبو علي الفارسي، كما نقله عنه غير واحد،

منهم السمين الحلبي في الدر (٤ / ٩٨)، وانظر كذلك الخصائص (٣ / ٢٨٥).

(٢) هذا الوزن أجازَه ابن جني في الخصائص (٣ / ٢٨٥).

(٣) أي: المناسبة بين «التنور» والأصل المشتق منه، وهو «تنر» عند الجمهور؛ لأن

المناسبة في المعنى شرط من شروط الاشتقاق، كما في العَلَم الخفاق (ص ٧٧).

(٤) قال الأزهري في التهذيب (١٤ / ٢٧٠) في معرض كلامه على لفظة «التنور»:

«... والدليل على ذلك أن أصل بنائه تَنَرٌ، ولا يعرف في كلام العرب؛ لأنه

مهمل...».

وقال ابن جني في الخصائص (٣ / ٢٨٥): «وإنما تنور من لفظ «ت ن ر» وهو أصلٌ

لم يستعمل إلا في هذا الحرف، وبالإضافة كما ترى...»

(٥) هذه القاعدة قد أخذ بها جماعة من أئمة اللغة والاشتقاق، وجعلها بعضهم علامة يستدل

بها على عجمة اللفظة، كما في مقدمة المعرب للجواليقي (ص ١١)، وكذا قاله

الخفاجي في شفاء الغليل، وقد قال سيويه - فيما نقله عنه الجواليقي (ص ١٧٢) -:

«ليس في كلام العرب نون ساكنة بعدها راء، مثل «قَنَر»، ولا «زَنَر». اهـ.

وكذا ابن دريد كما في الجمهرة (٢ / ٣٢٧)، وأيضاً ابن فارس في المقاييس، انظر

(٣ / ٢٨)، (٥ / ٤١٤)، والسيوطي في الاقتراح، انظر الفيض (١ / ٣٩٠).

وقد نقلوا^(١) عن الإمام أحمد بن يحيى المدعو بـ «ثعلب» أنه قال: وزنه «تَفْعُول» من مادة «ن و ر».

وأنكروا عليه^(٢)؛ لأنه لو كان كذلك لكان «تَنَوُّور»، وما قد يُتَخَيَّل من إبدال الواو نونًا لا يعرف في العربية إلا شاذًّا في النسب قالوا: «صنعاني

= وأما صاحب القاموس؛ فإنه اضطرب، تارةً ينفي مطلقًا، كما في (٣٠١ / ٢)، وتارةً يجعله قليلًا، كما في (١٦٨ / ٢).

ومن خلال التأمل في نصوص العلماء يظهر أن هذه القاعدة أكثرية، لا لازمة؛ لأنني قد وقفت على بضع عشرة كلمة اجتمع فيها الراء والنون، وفي بعضها تقع النون عين الكلمة، والراء لامها، وهذه الكلمات ربما وقع فيها اختلاف أو انفرد بنقلها بعض الأئمة، أو حصل فيها تصحيف، وهذا في بعضها، لا جميعها، وثمت أمرٌ آخر، وهو أن بعض الأئمة الذين قرروا تلك القاعدة لم يلتزموا بها، بل أوردوا كلمات تخالف القاعدة، كما جرى لابن فارس في المقاييس، في مادة «قنر»، وانظر أيضًا (٣٨ / ٣) منه.

وسأذكر الكلمات - دون معانيها - حتى لا أطيل، والمعاني تلتبس من مظانها، وهي كما يلي: «خنر، زنر، سنر، شنر، قنر، نرب، نرد، نرز، نرس، نرش، هنر، ونر».

هذا ما وقفت عليه، وربما كانت هنالك كلمات تضاف إليها. والله أعلم.

(١) ممن نقله عنه ابن جنى في الخصائص (٢٨٥ / ٣)، وأبو حيان في البحر (١٩٩ / ٥)، وانظر لسان العرب (٩٥ / ٤).

(٢) ممن أنكره عليه ابن جنى، حتى عده من سقطات العلماء، كما في الخصائص (٢٨٥ / ٣)، وكذا ابن سيده في المحكم كما نقله ابن منظور في اللسان (٩٥ / ٤)، وأنكره الفاسي شيخ الزبيدي كما في التاج (٧٠ / ٣)، وأيضًا ابن عصفور في مقدمة كتاب الممتع.

- وبهراني، والأصل صنعاوي - وبهراوي»^(١).

ولمّا تقدّم ذهب جماعة إلى أن الكلمة أعجمية استعملتها العرب،
وليست من أصل لغتها^(٢).

وهذا لا يدفع قضية المناسبة الصارفة^(٣).

وقد خطر لي وجه أسلم من جميع ما تقدم، وهو أن يقال: أصل وزنه
«فَعُول» من مادة «ن و ر»، لكن وقع في حروفه قلب - أي: تقديم وتأخير -
فجُعِلت العين موضع الفاء؛ فصار «وَوُور» بوزن «عَفُول» ثم أبدل من الواو
تاء^(٤).

(١) صنعاء: بلد معروف. وبهراء: قبيلة من قضاة.

وهل أبدلت الهمزة نوناً، أو واواً، ثم قلبت الواو نوناً؟ فيه خلاف بينهم. انظر بسطه في
شرح الشافية للرضي (٢/٥٨)، (٣/٢١٨)، وشرح الملوكي لابن يعيش (ص ٢٨٥).

(٢) ذهب إلى هذا المذهب الليث، والأزهري كما في التهذيب (١٤/٢٩٦)، وابن دريد
في الجمهرة (٣/٥٠٢)، وابن قتيبة في أدب الكاتب (ص ٤٩٦)، والجواليقي في
المعرب (ص ٨٤)، والخفاجي في شفاء الغليل (ص ١٠٣)، وكذا نقل عن أبي حاتم
كما في الفائق (١/١٥٥)، والمصباح (ص ٧٧).

(٣) انظر كلام ابن جني في الخصائص (٣/٢٨٥، ٢٨٦).

(٤) هذا الوجه الذي رآه المؤلف قد سبقه إليه أبو الفتح محمد بن جعفر الهمداني
المعروف بابن المراغي، المتوفى سنة (٣٧١هـ أو ٣٧٦هـ)، فقد نقل عنه الزمخشري
في الفائق (١/١٥٦)، وكذا أبو موسى المدني في المجموع المغيث (١/٢٤٤) أنه
قال: كان الأصل فيه نوور، فاجتمع واوان وضمة وتشديد، فاستقل ذلك، فقلبوا عين
الفعل إلى فائه، فصار وُور، فأبدلوا من الواو تاءً، كقولهم: تَوَلَّج في وُلَّج.

زاد المدني: - ولعله من كلامه -: «أي: هو من النار والنور».

أما القلب بالتقديم والتأخير فكثير في كلامهم مثل: «جَبَذَ» أصله «جَذَبَ»^(١)، ومثل: «صَوَاقِع» أصله «صَوَاعِق»، و«جَاءَ» أصله «وَجَّهَ»^(٢)، و«أَيْسَ» أصل «يَيْسَ»^(٣).

والداعي للقلب هنا^(٤) الثقل باجتماع ثلاث واوات.

وأما إبدال الواو المفتوحة أول الكلمة تاءً، فقد سمع في «تقوى»، و«تتري»، و«تولج»^(٥)، وغيرهما^(٦).

بَقِيَ أن يقال: إذا قُدِّمَت عَيْنُ «نُوُور» صار «وَنُوُور» لا «وُتُوُور».

(١) هذا على ما رآه أبو عبيد، والجوهري في الصحاح، وابن فارس في المقاييس (٥٠١/١) وغيرهم، وأنكر القلب ابن جنبي في الخصائص (٦٩/٢، ٤٣٩)، وتابعه ابن سيده في المحكم (٢٥٦/٧)، ونقل كلامه، وكذا المجد، وانظر تاج العروس (٥٥٥/٢).

(٢) هو قول الفراء، وأبي علي الفارسي، وابن جنبي كما في الخصائص (٧٦/٢)، وكذا ابن فارس في المقاييس (٨٩/٦)، وجماعة من أئمة اللغة، وخالف في هذا اللحياني كما في المحكم (٢٨٦/٤).

(٣) انظر: لسان العرب (١٩/٦)، والتاج (١٠٣/٤).

(٤) أي: في «نُوُور».

(٥) أما «تقوى» فأصلها «وَقَوَى»، و«تتري» أصلها «وَتَرَى» من المواترة، وأما «تولج» وهو كناس الوحش، فأصله «وَوَلَج» من الولوج، وهذا الإبدال قليلٌ وسماعيٌّ، وهو كما قال ابن سيده: «وليس هذا البدل قياسًا، إنما هو في أشياء معلومة...» اهـ.

وانظر: شرح الشافية للرضي (٨٠/٣، ٨١، ٢١٩، ٢٢٠).

(٦) هكذا بالأصل؛ لأن لفظة «تتري» كانت غير مضافة، ثم ذكرها في الهامش.

قلت: قد قالوا: «اكرهف»^(١)، وأصله «اكَفَهَرَّ»، وقالوا: أسير مُكَلَّبٌ، وأصله: «مُكَبَّلٌ»، وقالوا: «طَبِيخ»^(٢)، وأصله: «بطيخ»، و «تَكْسَع» أصله «تَسْكَع»^(٣).

وفي ذلك وجهان:

أحدهما: أن يكونوا بدأوا فقلبوا أصل المادة ثم بنوا الصيغة منها، ففي «تكسع» بدأوا بمادة «س ك ع» فقلبوا فصارت «ك س ع» ثم بنوا منها على ظاهرها صيغة «تفعّل».

فهكذا في كلمتنا بدأوا بمادة «ن و ر» فصيروها «و ن ر» ثم بنوا منها على ظاهرها صيغة «فَعُول»... إلخ.

الثاني: أنهم نزلوا المضعّف بمنزلة حرفٍ واحد، وكان التضعيفُ صفةً له، كالحركة مثلاً، وعادتهم في القلب أن يعطوا كلاً من الحرفين صفة الآخر.

أو قُل: يعطون كلا منهما الصفة الصالحة له في موضعه الجديد.

أو قُل: ينقلون الحرف وتبقى صفته، ومنها التضعيف في محلها، فإذا حلّ الحرف الآخر محلّه أعطي تلك الصفة محافظة على الصيغة.

(١) اكرهفّ السحاب: إذا غلظ وركب بعضه بعضاً، واکرهفّ: الذكر انتشر ونعظ، واکرهفّ: الشعر ارتفع. انظر: اللسان (٢٩٨/٩)، والتكملة للصاغاني (٥٥٦/٤).

(٢) قال ابن سيده في المحكم (٧٩/٥): «والطبيخ لغة في البطيخ مقلوبة». اهـ.

(٣) انظر تاج العروس (٤٩٥/٥).

فكما نرى في «أيس» مقلوب «يئس» أن الهمزة فُتحت وكانت في الأصل مكسورة، وأن الياء بعكسها، فكذا في نحو «مكَّلب» مقلوب «مكَّبل» صارت اللامُ مضعَّفةً مفتوحةً وكانت في الأصل عُرْضةً للإعراب، وصارت الباء بعكس ذلك.

فهكذا في «تنور» كان أصله «نوور» فوُضعت الواوُ موضع النون، وصارت النون بموضع الواو، وأعطيت كل منهما صفةً صاحبتهما.



تُفَّاح

مادة «ت ف ح» غير معروفة في غير هذا الاسم^(١)، فأما حكاية بعضهم^(٢): «تَفْحَةٌ» أي: رائحة، فإن صحَّ^(٣) فمأخوذ من التفاح نفسه^(٤). وعلى هذا فقد يُدعى أن أصل «تُفَّاح»: «فُوح» من مادة «ف وح»؛ لأن رائحته تفوح، وهي مادة معروفة في اللغة، فُقلب، فصار «وُفَّاح»^(٥)، ثم أُبدلت التاء واوًا، وإبدال التاء المضمومة في أول الكلمة واوًا أكثر من المفتوحة^(٦)، قالوا: «تُرَّاث» وأصله «وُراث»، وقالوا: «تُجاه» وأصله «وُجاه»^(٧).

(١) لذلك قال ابن فارس في المقاييس (١/٣٥٠): «التاء والفاء والحاء كلمة واحدة، وهي التفاح». اهـ.

وإذا قال ابن فارس: «كلمة واحدة»، فمعناه أنه لا أصل له يشتق منه، ولا يقاس عليه، ولهذا اقتصر على قوله: «وهي التفاح».

(٢) هو عبد الحميد أبو الخطاب الأخفش الكبير، كما صرح بهذا ابن سيده في المخصص (١١/١٣٨)، وأما في المحكم فإنه ذكر المعنى، ولم يصرح.

(٣) لأنه قد تفرد أبو الخطاب بهذا القول من بين الأئمة، فإني لم أجده لغيره، وأبو الخطاب مشهور بالتفرد. قال القفطي في الإنباه (٢/١٥٧): «وله ألفاظ لغوية انفرد بنقلها عن العرب». اهـ. وذكر السيوطي في المزهرة (١/١٣١) أمثلة على تفرده.

(٤) هذا عكس ما قاله أبو الخطاب، فقد جاء في المحكم (٣/٢٠٥): «والتفاح: معروف، واحده تفاحة، ذكر عن أبي الخطاب أنها مشتقة من التفحة...». اهـ. وانظر أيضًا: المخصص (١١/١٣٨).

(٥) أي: بتقديم العين على الفاء، فوزنه حيثنذ «عُقال».

(٦) يبدو لي - والله أعلم - أن صواب العبارة أن يقال: «ثم أُبدلت الواو تاءً، وإبدال الواو المضمومة في أول الكلمة تاءً أكثر من المفتوحة...».

(٧) انظر: شرح الملوكي لابن يعيش (ص ٢٩٥).

ضمير الشأن والقصة (١)

يقول النحاة: «إن الضمير في: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] هو ضمير الشأن (٢).

وإنه إذا كان بلفظ المؤنث كما في «هي العرب تقول ما شاءت» يسمى ضمير القصة.

وكنت أولاً أفهم وأقرر أنه يرجع إلى مقدرٍ معروفٍ بالقرينة، وأمثلة ذلك بأن تسمع ضوضاءً وجلبةً، ثم يجيء إنسانٌ من ثم فتسأله: ما الشأن؟ فيقول: هو الملكُ قديمٌ.

أو تقول: ما القصة؟

(١) هذه تسمية أهل البصرة، ويطلقون عليه أيضًا: ضمير الحديث، وضمير الأمر، والكوفيون يسمونه ضمير المجهول؛ لأنه لا يدري عندهم على ماذا يعود؟. قال ابن مالك في تعريف ضمير الشأن: «قد يقصد المتكلم تعظيم مضمون كلامه قبل النطق به، فيقدم ضميرًا كضمير غائب، يُسمَّى: ضمير الشأن، ويعمل فيه الابتداء، أو أحد نواسخه، وهي كان وإنَّ وظن، أو إحدى أخواتهن، ويجعل الجملة بعده متممة لمقتضى العامل...». اهـ المقصود منه.

انظر: شرح الكافية لابن مالك (١/ ٢٣٤)، وشرح التسهيل للدماميني (٢/ ١٢٠).

(٢) هذا قول جماعة من البصريين، والكسائي من الكوفيين. وقال الفراء: «هو» ضمير اسم الله تعالى، وليس للشأن، وأنه عائدٌ على ما يفهم من السياق. وأجاز جمع من العلماء الوجهين، منهم ابن الأنباري في كتاب البيان (٢/ ٥٤٥)، والعكبري في التبيان (٢/ ٣٠٩)، والسمين الحلبي في الدر (٦/ ٥٨٨)، وراجع إعراب القرآن للنحاس (٥/ ٣٠٨)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/ ١١٤).

فيقول: هي السوق زُيِّنَتْ (١).

ولو قلتَ في الأول: ما القصةُ؟ فقال: هي الملكُ قدم.

وقلت في الثاني: ما الشأنُ؟

فقال: هو السوقُ زُيِّنَتْ. لكان صوابًا.

لكن إذا فرضنا أنك لم تسأله بمقالك ولكنه عدك سائلاً بحالك - ولو ادَّعاءً - بأن يرى أن هناك ما يوجب عليك السؤال لولا غفلتك أو تهاونك، فالمتبادر أنه مُخَيَّرٌ يُقَدَّرُ أنك سألتَ عن الشأن أو عن القصة، فإن قَدَّرَ الشأنَ ذَكَرَ الضمير في الموضوعين، وإن قَدَّرَ القصةَ أُنْثِ في الموضوعين، لكنهم أوجبوا (٢) التذكير في المثال الأول نحو: «الملك قَدِمَ»، والتأنيث في الثاني

(١) تنبيه: اعلم أن الذي فهمه وقرره المؤلف هنا، وضرب له ذلك المثال، قد سبقه إليه الرضي في شرح الكافية، حيث قال في (٢/٢٧): «وهذا الضمير كأنه راجعٌ في الحقيقة إلى المسئول عنه بسؤال مقدر، تقول - مثلاً -: هو الأمير مقبل. كأنه سمع ضوضاء وجلبة، فاستبهم الأمر، فيسأل: ما الشأن والقصة؟! فقلت: هو الأمير مقبل. أي: الشأن هذا، فلما كان المعود إليه - الذي تضمنه السؤال - غير ظاهر قبل، اكتفي في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل؛ لأنه مُعَيَّنٌ للمسئول عنه، ومبيِّنٌ له، فبان لك بهذا أن الجملة بعد الضمير لم يُؤتَ بها لمجرد التفسير، بل هي كسائر أخبار المبتدآت، لكن سميت تفسيرًا لما بيَّنته». اهـ المقصود منه.

ولعل المؤلف قد استفاد من كلام الرضي هذا. والله أعلم.

(٢) أي: الكوفيون، كما نقله عنهم أبو حيان في الارتشاف (٢/٩٤٨)، وأما أهل البصرة فيجوز عندهم الوجهان، لكن يستحسن التأنيث مع المؤنث، والتذكير مع المذكر، وفَصَّلَ ابن مالك في التسهيل وشرحه. فانظره (١/١٦٤)، وراجع الهمع (١/٢٣٣).

نحو: «السوق زُيِّنَتْ» مراعاةً صورِيَّةً لحال المسند إليه تحسِينًا للصورة؛ لما يتراءى في قولك: «هي الملكُ قَدِمَ» و«السوقُ زُيِّنَتْ» من الإخبار عن المذكر بالمؤنث، وعكسه^(١).

ويشبه هذا ما قالوه في الجر بالجوار في نحو قول امرئ القيس:

كأن أباتًا... (٢)

جر «مزمّل» رعايةً للجوار؛ لأنه إذا رفع «مزمّل» كان في الصورة كالمستنكر، إذ الغالب أن يكون النعتُ عَقِبَ المنعوتِ فيُتَوَهَّمُ أن «مزمّل» نعتٌ لبجَاد^(٣).

(١) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (١١٦/١)، والهمع (٢٣٤/١).
(٢) هذا البيت من معلقته المشهورة، وتامه - كما في شرح القصائد السبع لأبي بكر الأنباري (ص ١٠٦) -:

كأن ثبيرًا في عرائن وبئله كبير أناسٍ في بجادٍ مَزْمَلٍ

وروى المبرد في الكامل (٦٦/٣)، تبعًا للأصمعي:

كأن أباتًا في أفانين وذقه.... إلخ

وثبير وأبان: جبلان، والعرائن: الأوائل، والأفانين: الأنواع، والودق والوبل: للمطر، والبجاد: كساء مخطط من الوبر والصوف، والمزمل: باسم المفعول: الملقف.

(٣) اختلف النحاة في جر «مزمّل» على ثلاثة مذاهب:

أ- أنه مجرور على جوار كلمة «بجَاد»، وعليه أكثر شراح المعلقة، وقاله جماعة كبيرة من النحاة.

ب- أنه مجرور لمجاورته كلمة «أناس»، وهو مذهب الرضي في شرحه للكافية، ولم يقبله البغدادي في الخزانة.

ج- أنه ليس مجرورًا على الجوار، بل هو صفة ونعت حقيقي لـ «بجَاد»، والتقدير: =

غير أنه في ضمير الشأن والقصة لا محذور في المراعاة؛ إذ ليس فيها ارتكاب محذور بخلاف البيت فإن في تلك المراعاة محظوراً وهو جر ما حقه الرفع (١).

هذا ما كنت أفهمه وأقرره، ثم رأيتهم عدّوا هذا الضمير من الضمائر التي تعود على متأخر لفظاً ورتبة^(٢)، فرأيت هذا مخالفاً لما كان عندي، ثم رأيت في تفسير سورة الإخلاص من روح المعاني^(٣) عن العلامة أحمد بن محمد الغنيمي المتوفى سنة (١٠٤٤) (٤) ما يلاقي ما كان عندي وفيه: «وقولهم في عد الضمائر التي ترجع إلى متأخر لفظاً ورتبة: (منها ضمير الشأن فإنه راجع إلى الجملة بعده) مسامحة ارتكبوها...» (٥).

= مُزْمَلٍ فِيهِ. فحذف الجار فارتفع الضمير، فاستتر في اسم المفعول، وهو قول أبي علي الفارسي، وتلميذه ابن جني، كما في الخصائص (١/١٩٢)، (٣/٢٢١).

وراجع الخزانة (٥/٩٨)، وتذكرة النحاة لأبي حيان (ص ٣٠٨، ٣٤٦).

(١) لأن «مزمّل» نعت لكلمة «كبير» في المعنى خلافاً لأبي علي، وابن جني.

(٢) راجع الأشباه والنظائر للسيوطي (٢/٨٥، ٤٠٤)، ومغني اللبيب (٢/١٣٧)، والكليات للكفوي (٣/١٣٠).

(٣) هو لشهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي، ت (١٢٧٠هـ).

(٤) هو أحمد بن محمد بن علي الغنيمي، الأنصاري الخزرجي المصري الحنفي، الملقب بشهاب الدين، عالم بالنحو، من مؤلفاته: ابتهاج الصدور في بيان كيفية الإضافة والتثنية والجمع للمنقوص والممدود والمقصور، ورسالة في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وغيرها.

انظر: هدية العارفين (١/١٥٨)، ومعجم المؤلفين (٢/١٣٢).

(٥) راجع روح المعاني (٣٠/٢٧٠).

وذكر ابن الحاجب أن ضمير الشأن عائدٌ على متقدم حكماً^(١)، وفسر ذلك كما نقله عنه الرضي^(٢) بقوله: «أنك قصدت الإبهام للتفخيم فتعقّلتَ المفسّر في ذهنك ولم تصرح به للإبهام على المخاطب، وأعدتَ الضمير إلى ذلك المتعقّل، فكأنه راجع إلى المذكور قبله»^(٣).

وحاصل هذا - فيما يظهر - أنك تصورت في نفسك «العرب تقول ما شاءت» وأنها قصة فقلت مُخبراً عنها: «هي العرب تقول ما شاءت» فكأنك قلت: «القصة التي في ذهني: العرب تقول ما شاءت»^(٤).

وأنا ثابت على وجاهة ما ظهر لي. والله أعلم.



-
- (١) نص عليه في الكافية وشرحها له (٦٧٧/٢)، وفي أماليه (٤٢/٣).
- (٢) هو محمد بن الحسن الاستراباذي، رضي الدين، نحوي صرفي متكلم شيعي، له شرح الكافية، والشافية لابن الحاجب، توفي نحو سنة (٦٨٦هـ).
- انظر: بغية الوعاة (١/٥٦٧)، ومقدمة الخزانة للبغدادي (١/٢٨).
- (٣) راجع: شرح الكافية للرضي (٦/٢).
- (٤) قال الكفوي في الكليات (٣/١٣٣): «وإذا وقع قبل الجملة ضمير غائب إن كان مذكراً يسمى ضمير الشأن، نحو: هو زيدٌ منطلقٌ. وإن كان مؤنثاً يسمى ضمير القصة، ويعود إلى ما في الذهن من شأن أو قصة، أي: الشأن، أو القصة مضمون الجملة التي بعده». اهـ.

كاد

هناك ثلاثة أوجه:

الأول: أن لا يتقدمها نفي ولا يتلوها اتفقوا على أن معناها حينئذ «قارب»^(١)، وزاد بعضهم^(٢): «ولم يفعل» وهو تصريح بالمفهوم؛ فإن قولك: «كاد التلميذ ينجح» كقولك: «قارب التلميذ أن ينجح» يُفهم كلُّ منهما نفي النجاح ووجهه أنه لو نجح لما اقتصر المخبر على الإخبار بالمقاربة، وهذا الإفهام متفق عليه، وقد جاءت «كاد» هكذا - بدون تقدم نفي - في بضعة عشر موضعاً من القرآن^(٣)، وكلها مفهومة للنفي اتفاقاً^(٤).

(١) انظر تهذيب اللغة للأزهري (٣٢٧/١٠)، والصحاح (٥٣٢/٢)، والقاموس (ص٣١٦).

قلت: وأما الزجاجي، ففسرها بـ «همّ ولم يفعل» في كتابه حروف المعاني والصفات (ص٧٠)، وكذا ابن سيده، كما في اللسان (٣٨٢/٣)، وعن بعضهم: أن «كاد» تأتي بمعنى أراد.

(٢) كالأخفش، والجوهري، والزجاجي كما تقدم، وابن الأنباري، وغيرهم من الأئمة.

(٣) هي ثمان عشرة آية، سأقتصر على ذكر اسم السورة ورقم الآية فيها: البقرة: (٢٠)،

الأعراف: (١٥٠)، التوبة: (١١٧)، الإسراء: (٧٣، ٧٤، ٧٦)، مريم: (٩٠)، طه:

(١٥)، الحج: (٧٢)، النور: (٣٥، ٤٣)، الفرقان: (٤٢)، القصص: (١٠)،

الصفات: (٥٦)، الشورى: (٥)، الملك: (٨)، القلم: (٥١)، الجن: (١٩).

(٤) إطلاق الاتفاق في الجميع فيه نظر؛ لأن العلماء اختلفوا في معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ

السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾ نفيًا وإثباتًا، كما في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس

(٣/٣٥)، وتفسير القرطبي (١١١/١٨٢)، وكذلك قوله تعالى: ﴿يَكَادُونَ =

الوجه الثاني: أن يقع النفي بعد الفعل وهذا قد يقع في «قارب»، مثل: «قارب التلميذ أن لا ينجح» وهذا يُفهم إثبات النجاح وهو جارٍ على القياس. ألا ترى أنه بمعنى قولك: «قارب التلميذ أن يخيب»؛ فكما أفهم قولك: «قارب أن ينجح» نفي النجاح فكذلك أفهم «قارب أن يخيب» نفي الخيبة، وذلك إثباتٌ للنجاح.

وبعبارة أخرى أن «قارب» في هذا الوجه كهي في الوجه الأول تُفهم انتفاء المفعول فإذا كان في المفعول أداة نفي كان المفهوم نفي النفي وذلك إثبات.

هذا كله في «قارب»، فأما «كاد» فلم أجدها على هذا الوجه (١).

ولا أدري لماذا اجتنبوه (٢)؟!

= يَسْطُورُونَ بِالَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا... ﴿٦﴾، قد اختلف في وقوع السطوة. انظر البحر المحيط لأبي حيان (٦/٣٨٨).

(١) أي: في تأخر أداة النفي عنها، فيقال مثلاً: كاد التلميذ لا ينجح.

(٢) الضمير يرجع للعرب، أو النحاة، ولكنني وقفت على كلام للأئمة يفهم منه جواز هذا التركيب، وأنه غير مجتنب، فقد قال ابن عطية في المحرر (٤/١٨٨): «ووجه ذلك أن «كاد» إذا صحبها حرف النفي وجب الفعل الذي بعدها، وإذا لم يصحبها انتفى الفعل، وهذا لازمٌ متى كان حرف النفي بعد «كاد» داخلاً على الفعل الذي بعدها، تقول: كاد زيدٌ يقوم، فالقيام منفيٌّ، فإذا قلت: كاد زيدٌ أن لا يقوم، فالقيام واجبٌ واقعٌ، وتقول: كاد النعام يطير، فهذا يقتضي نفي الطيران عنه، فإذا قلت: كاد النعام أن لا يطير، وجب الطيران له...» اهـ.

وقال ابن يعيش في شرح المفصل (٧/١٢٥): «فإذا دخل النفي على كاد قبلها كان =

الوجه الثالث: أن يتقدم النفي على الفعل فأما «قارب» فإنك إذا قلت: «ما قارب التلميذ أن ينجح» أفهم أنه لم ينجح.

وهذا واضح معقول، فإن نفي المقاربة يستلزم نفي الوقوع بلا ريب؛ إذ يمتنع الوقوع بدون مقاربة.

لكنَّ الحال في «كاد» على خلاف هذا قال الله عز وجل: ﴿فَذَبَّحُوا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، وقال سبحانه: ﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ﴾ [إبراهيم: ١٧]، وقال عز وجل: ﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٧٨]، ومع قوله في آية أخرى: ﴿لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الفتح: ١٥].

ومن تدبر كلام العرب وجد كلامهم على نحو هذا - أعني أن نحو: «ما كاد التلميذ ينجح» مفهم لإثبات النجاح.

ومن أنصف وكان كثير الممارسة لكلامهم عرف أن هذا هو المتبادر، لكنه مُشْكِلٌ كما ترى ما الذي جعل «ما كاد ينجح» مفهوماً للإثبات، مع أن «ما قارب أن ينجح» مفهوماً^(١) إفهاماً يدعمه العقل للنفي المؤكد؟

= أو بعدها لم يكن إلا لنفي الخبر، كأنك قلت: إذا أخرج يده يكاد لا يراها... اهـ. وقال الكفوي في الكليات (٨٧/٤): «ولا فرق بين أن يكون حرف النفي متقدماً عليه

أو متأخراً عنه، نحو: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، معناه: كادوا لا يفعلون». اهـ.

وانظر البحر المحيط لأبي حيان (٤٦٢/٦).

(١) هكذا بالأصل، والوجه أنه بالرفع خبراً لـ «أن»، وقد يخرج على لغة من نصب الجزئين.

اعترف بعض علماء العربية بما تقدم^(١)، واعتذر بأن العرف جرى بهذا^(٢)، أي: بأن نحو «ما كاد ينجح» يقال: إذا كان قد نجح بعد صعوبة وبطء^(٣).

قال المعري^(٤): (٥)

- (١) هو قوله: «ومن تدبر كلام العرب...» إلى قوله: «المتبادر».
- وهذا الاعتراف جاء معناه عن الفراء، والأخفش كما في التهذيب للأزهري (٣٢٨/١٠)، وانظر تاج العروس (٤٨٨/٢).
- (٢) انظر: دلائل الإعجاز لعبد القاهر (ص ٢٧٥)، وشرح كافية ابن الحاجب للمصنف (٩٢٢/٣).
- (٣) هذا المعنى أخذ به أبو الفتح ابن جني، كما في المساعد (٣٠٣/١)، وكذا ابن مالك في التسهيل حيث قال (٣٩٦/١): «وتنفى كاد إعلامًا بوقوع الفعل عسيرًا...»، وانظر الإتيقان (٢١٦/٢)، والزاهر للأنباري (٨٤/٢).
- (٤) أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي، أبو العلاء المعري، عالم باللغة، حاذقٌ بالنحو، جيد الشعر، شهرته تغني عن صفته، ولد بمعرة النعمان سنة (٣٦٣هـ)، له مصنفات كثيرة، منها: كتاب الأيك والغصون، والصاهل والشاحج، وشروح على بعض الدواوين، توفي سنة (٤٤٩هـ).
- انظر: إنباه الرواة (٨١/١)، وبغية الوعاة (٣١٥/١).
- (٥) هنا بياض بقدر سطرين، تركهما الشيخ لبيتي أبي العلاء المعري اللذين ألغز بهما، وهما - كما في شرح الكافية لابن مالك (٤٦٦/١)، والأشباه والنظائر (٦٥١/٢) -:
- أنحويّ هذا العصر ما هي لفظةٌ جرت في لساني جُسرهم وثمرود
إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جحدود

فأجابه الشهاب (١): (٢)

وأبى أكثرهم هذا، وأصروا على أن «ما كاد ينجح» مثل «ما قارب ينجح» يفهم نفي النجاح نفيًا مؤكدًا (٣).

وأجابوا عن قوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]:
أنهما كلامان، لكنَّ حالَّ القوم في وقتين مختلفين، ففي الوقت الأول لم يقاربوا الفعل فضلًا عن أن يفعلوا.

(١) أحمد بن محمد بن علي الأنصاري السعدي الشافعي المصري، يعرف بأبي الطيب شهاب الدين، عالم أديب شاعر، ولد بالقاهرة سنة (٧٩٠هـ)، من مؤلفاته: التذكرة، وكتاب النيل، وديوان شعر، توفي سنة (٨٧٥هـ).

انظر نظم العقيان للسيوطي (ص ٦٣).

(٢) في الأصل بياض بقدر سطرين أيضًا، تُركا لبيتي الشهاب اللذين أجاب بهما عن لغز المعري، وهما - كما في حاشية الصبان على الأشموني (١/ ٢٦٨) -:

لقد كاد هذا اللغز يُصدئُ فكري
وما كدت منه أشتفي بورود
فهذا جوابٌ يرتضيه أولو النهي
وممتنعٌ عن فهم كل بليد
قال المناوي في فيض القدير (٤/ ٥٤١): «وهذا الجواب لغزٌ أيضًا، فأوضحه بعضهم بقوله:

أشار الحجازي الإمام الذي حوى
علومًا زكت من طارفٍ وتليدٍ
إلى «كاد» إفصاحًا لذي الفضل والنهي
وأبهم إبعادًا لكل بليد
(٣) هذا رأي الجمهور، واختاره جماعة من المحققين، منهم: الزمخشري في المفصل، وابن كمال باشا في رسالته «كاد»، وابن مالك في التسهيل والكافية، وابن الحاجب في كتبه، كشرح المفصل والكافية، والرضي، وابن القيم في كتاب اجتماع الجيوش الإسلامية، والسيوطي في كتبه، وغيرهم من الأئمة.

ثم في الوقت الثاني قاربوا وفعلوا^(١).
وفي هذا من التكلف ما فيه^(٢)، والذي ألجأهم إليه ما تقدم من
الإشكال^(٣).

وقد وقع لي منذ زمانٍ ما يزيل الإشكال ويقرب إفهام الإثبات.
وقبل أن أشرحه أقدم كلامًا آخر:

تقول العرب: «لزيدٌ قائمٌ» وهذه اللام تسمى لام الابتداء^(٤)، وهي تفيد
التوكيد^(٥).

ولا تقول العرب: «زيدٌ لقائمٌ»، وإذا دخلت «إنَّ» لم يقولوا ألبتة: «إنَّ
لزيدٌ قائمٌ» ولكنهم يقولوا^(٦): «إنَّ زيدًا لقائمٌ»، فقال علماء العربية: إنَّ هذه
اللام هي لام الابتداء نفسها، ولكنها أخرجت عن موضعها كراهية الجمع بين
حرفي توكيد^(٧).

(١) ذكر هذا التأويل ابن مالك في شرحي التسهيل والكافية، وابن هشام في المغني
(٢/٣٤٤)، والسيوطي في الهمع (٢/١٤٧)، وفي الإتيقان (٢/٢١٦)، وانظر الدر
المصون (١/٢٤٠).

(٢) قد استبعده أيضًا محمد الطاهر بن عاشور في التحرير والتنوير (١/٥٥٧)، فانظره.

(٣) هو قوله: «ما الذي جعل «ما كاد ينجح» مفهوماً...» إلخ.

(٤) واللام المزحلقة، والمزحلقة، بالقاف والفاء، كما في التصريح للأزهري (١/٢٢١).

(٥) وتخليص المضارع للحال، واعترضه ابن مالك، كما في شرح التسهيل (١/٢٢)،

وانظر مغني اللبيب (١/٣٤٣)، وكتاب اللامات للزجاجي (ص ٦٩).

(٦) هكذا في الأصل، وهي لغة.

(٧) راجع الجنى السداني (ص ١٢٨)، والمغني (١/٣٤٣)، والهمع (٢/١٧١)،

واللامات للزجاجي (ص ٦٤).

وقالت العرب: «مهما يكن من شيء فزيدٌ قائمٌ» ولا تقول: «مهما يكن من شيء زيدٌ فقائمٌ».

وقالوا: «أما زيدٌ فقائمٌ».

فقال النحاة^(١): إن هذه الفاء هي التي كانت قبل «زيد» وأن ذاك محلها إلا أنها هنا أخرت عن موضعها للعلة التي ذكروها^(٢).

وجاءت «هل» الاستفهامية بعد واو العطف وفائه وثم^(٣)، ولم تجيء بعدها^(٤)، وخالفها همزة الاستفهام فجاءت قبل أحرف العطف ولم تجيء بعدها^(٥).

(١) هم الجمهور، وعن بعضهم إذا قلت: «أما زيدٌ فمنطلقٌ»، فأصله: إن أردت معرفة حال زيد فزيدٌ منطلقٌ.

انظر شرح الألفية للمرادي (١٣٠٦/٣).

(٢) هي إصلاح اللفظ، والفرار من وجود صورة عاطفٍ بلا معطوفٍ عليه، وقال ابن يعيش في شرح المفصل (١١/٩): «ووجه ثانٍ، وهو أن الفاء وإن كانت هنا متبعة غير عاطفة، فإن أصلها العطف... ومن عادة هذه الفاء متبعة كانت أو عاطفة أن لا تقع مبتدأة في أول الكلام، وأنه لا بد أن يقع قبلها اسمٌ أو فعلٌ... إلخ. راجع: الجنى الداني (ص ٥٢٣)، والتصريح (٢/٢٦٢).

(٣) بعد واو العطف، كقولك: وهل زيدٌ قائمٌ؟ وبعد فائه، كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ أُنثِرُ مُسْلِمُونَ﴾، وبعد ثم، كقول الكميث:

ليت شعري هل ثم هل آتينهم

(٤) أي: ولم تجيء حروف العطف بعد «هل» الاستفهامية.

(٥) بل خالفت همزة جميع أدوات الاستفهام، قال تعالى: ﴿أَفَنظَمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا =

فقال النحاة: إن محل الهمزة بعد هذه الأحرف ولكنها قُدِّمت لأصالتها في الصدارة^(١).

فعلى هذا ظهر لي أن أداة النفي التي تتقدم «كاد» كان موضعها بعد «كاد»، ولكنها قُدِّمت للعلة التي منعهم من أن يأتوا بعد «كاد» بأداة نفي كما تقدم^(٢).

وهذا الامتناع يدل على ما أزعمه من التقديم وعلى هذا فقولنا: «ما كاد ينجح» أصله - لو عبَّرنا بـ «قارب» - «قارب أن لا ينجح»، وقد تقدم أن «قارب أن لا ينجح» يفهم الإثبات بالاتفاق^(٣)، وكذلك «ما كاد ينجح»؛ لأن الأصل «كاد لا ينجح»^(٤).

ثم قرأت في مفردات الراغب^(٥): «كاد لمقاربة الفعل، يقال: كاد يفعل

= لَكُمْ...»، وقال: ﴿أَوْكَلَّمَا عَهْدُوا عَهْدًا...﴾ الآية، وقال عز وجل: ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعْتُمْ بِهِ﴾.

(١) هذا قول سيبويه والجمهور، وخالف الزمخشري والبيضاوي، فذهبا إلى تقدير جملة بعد الهمزة لاثقة بالمحل، وقيل: إن الزمخشري رجع عن هذا، كما قال ابن مالك في شواهد التوضيح (ص ٦٤ - ٦٥). وانظر الجنى السداني (ص ٣١)، والهمع (٣٦٠/٤).

(٢) قد وافق المؤلف على هذا الرأي الأستاذ محمد الطاهر بن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير (١/٥٥٩)، وقرر هناك ما ذهب إليه المعلمي. راجع المقدمة.

(٣) انظر (ص ١٨٣)، وليس فيه ذكر الاتفاق فيما يخص الوجه الثاني من استعمالات «كاد».

(٤) لعلَّ الأحسن أن يقال: لأن الأصل: «كاد ما ينجح».

(٥) أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل الراغب الأصفهاني، صاحب التصانيف =

إذا لم يكن قد فعل وإذا كان معه حرف نفي يكون لما [قد] ^(١) وقع، ويكون قريباً من أن لا يكون..... ولا فرق بين أن يكون حرف النفي متقدماً عليه أو متأخراً عنه.

هذا كلامه ^(٢).

وقوله: «يكون لما قد وقع ويكون قريباً من أن لا يكون» وجه واحد، أي: أنه لما وقع مع قربه من أن لا يكون، وحاصله: أنه وقع بعد جهد وبطء.

فأما قوله: «ولا فرق...» ففيه أنه لم يُسمع تأخر حرف النفي عنه ^(٣)، فما بقي إلا أنه عند تقدم حرف النفي يفيد ما يفيد لو تأخر حرف النفي.

فقولنا: «ما كاد ينجح» يفيد ما يفيد «كاد لا ينجح» لو سمع هذا.

وهذا حق، لكن لم يبين العلة، وقد فتح الله تعالى بها.

بقي أن يقال: فهل امتنعوا من أن يدخلوا حرف النفي مقدماً أصالة على

«كاد» كما يدخلونه على «قارب» في نحو «ما قارب أن ينجح»؟

قلت: قد يقال: نعم بدليل أننا لا نعرف موضعاً جاء فيه «ما كاد يفعل»

= المشهورة، ككتاب الذريعة، ومحاضرات الأدباء، والمفردات، وغيرها، كان عالمًا باللغة والأدب والتفسير، توفي سنة (٥٠٢هـ)، وقيل: إنه توفي في أوائل القرن الخامس.

انظر: بغية الوعاة (٢/٢٩٧)، ومفتاح السعادة (١/٢٠٩).

(١) زيادة من المفردات.

(٢) انظر: المفردات في غريب القرآن (ص ٤٤٣).

(٣) راجع: (ص ١٨٤).

مفهمًا ما يفهمه «ما قارب أن يفعل» والعلة في ذلك ظاهرة وهي أنهم لما اعتمروا أن يقدموا على «كاد» حرف النفي - الذي حقه أن يكون متأخرًا عنها - امتنعوا خشية الإلباس من إدخال حرف النفي عليها مقدمًا أصالة.

لكن يظهر لي أنهم لم يمتنعوا من ذلك ألبتة، بل قد يأتون به إذا كانت هناك قرينة على المقصود.

والحجة على هذا مفصلاً^(١).

وقد يقال: لما وضعوا «كاد» للدلالة على قرب خبرها من اسمها، واشترطوا أن يكون خبرها فعلاً؛ ليكون - لدلالته على الحالية - أدل على القرب المعنوي أكدوا^(٢) ذلك بالتزام القرب اللفظي، وهو: أن لا يُقَدَّم على الفعل حرف، وقد يشهد لهذا إبعادهم «أن» المصدرية فلا يقولون: «كاد أن يقعد» إلا نادراً^(٣)، ولا يلزمهم من الإتيان بـ «أن» نادراً أن يؤتى بـ «لا» نادراً لأن الترك هنا دليل على التقديم فوجبت المحافظة عليه^(٤).

(١) كذا في الأصل! تُرك بياض بعد هذا الكلام.

(٢) هذا جواب: لما.

(٣) هو استعمال صحيح فصيح، جاء في كلام النبي ﷺ، وليس خاصاً بضرورة الشعر، كما ذهب إليه المرزوقي في شرح الحماسة (١/٥٤)، وقد سرد الشواهد على هذا ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح (ص ١٥٩).

(٤) من قوله: «وقد يقال: ...» إلى هنا، كتب في الجانب الأيمن من الصفحة نفسها، ولم يوضع لها تخريج أو إشارة تعين مكانها، فرأيت - بعد التأمل - أن من المناسب إيرادها ههنا، والله أعلى وأعلم، وصلى الله على نبيه وآله وسلم.

فائدة: وُجد في بعض تعاليق المؤلف رحمه الله فائدة عن «ما كاد» نصها:

= الصواب في «ما كاد» و«ولم يكد» أن النفي يجيء مسلطاً على «كاد»، كما هو الظاهر، فيلزمه عدم الوقوع.

وقد تجيء «كاد» مسلطة على النفي تقديرًا، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، والتقدير: وكادوا لا يفعلون. فيلزمه الوقوع.

وحمله كذلك على هذا التقدير أنك لا تجد في كلامهم: «كاد لا يفعل» و«لا يكاد لا يفعل».

وأما العلة في عدم ورود هذا، والتزام تقدم أدلة النفي فيحتاج إلى نظر.

الرسالة السادسة
الكلام على تصريف «ذو»

«ذو» عينه واو ولامه ياء، أما الأول فلأن مؤنثه «ذات» وأصلها ذوات بدليل أن مثناها «ذواتا» حُذفت عين المفردة لكثرة الاستعمال. هـ كليات^(١) أبي البقاء الحسيني^(٢) - رحمه الله - بتصرف.

«ذو» لامه ياءٌ محذوفة، ووزنه في الأصل ذَوِيٌّ وَزَانٌ سَبَبٌ، ويكون بمعنى صاحب فيُعرب بالواو والألف والياء، ولا يستعمل إلا مضافاً إلى اسم جنس، فيقال: زيد ذو علم، وذو مال، والزيدان ذوا علم، والرجال ذوو مال، وهند ذات مالٍ والهندان ذواتا مالٍ، والنساء ذوات مالٍ، هـ «مصباح» بتصرف^(٣).

قوله تعالى: ﴿ذَوَاتِ أَكُلِّ خَمَطٍ﴾ [سبأ: ١٦] تثنية ذوات مفرد على الأصل. هـ، قوله تعالى: ﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨] تثنية ذوات على الأصل ولامها ياء. هـ جلالين^(٤).

«ذو» أصله ذوى مثل: عصي. هـ «مختار الصحاح»^(٥).

(١) الكليات (٢/٣٥٦).

(٢) هو أيوب بن موسى الحسيني الكفوي الحنفي، ولد في كفا بالقرم، وتوفي وهو قاضٍ بالقدس سنة (١٠٩٤هـ).

انظر: معجم المؤلفين لكحالة (٣/٣١)، وهدية العارفين (٥/٢٢٩).

(٣) انظر: المصباح المنير للفيومي (١/٢١١).

(٤) انظر: تفسير الجلالين (٣/٢٧٨)، (٤/١٥٠).

(٥) راجع المختار (ص ١١٨).

«ذو» أصله عند سيبويه^(١) ذَوِيٌّ كَجَبَلٍ، وعند الخليل^(٢) «ذو» بشد الواو. هـ «حاشية الخضري على ابن عقيل على ألفية ابن مالك»^(٣).

تنبيه: مذهب سيبويه أن «ذو» بمعنى صاحب وزنها فَعَلٌ بالتحريك، ولا مها ياء فهي ذوي لا انقلاب لامها أَلْفَا في نحو: ذواتا، وقيل في تثنيها أيضًا ذاتا بلا ردّ اللام، والأكثر ذواتا - كما في التسهيل^(٤) - وأما الثاني فلأن يائيّ اللام أكثر من واويّه فأصله ذَوِي حذفت لامه اعتباطًا ونُقِلت حركات الإعراب إلى الواو، وحُرِّكت الذال بحركة الواو اتباعًا لها، ثم في حال الرّفْع حذفت ضمة الواو للثقل فبقي «ذو»، وفي حال النصب قلبت الواو أَلْفَا لتحركها وانفتاح ما قبلها فبقي «ذا»، وفي حال الجرّ حذفت كسرة الواو للنقل فوَقعت الواو متطرفة إثر كسرة فقلبت ياءً فقيّل: «ذي».

فإن قلت: لا وجه للنقل والاتباع في حال النصب لفتح الواو والذال فتحًا أصليًا؟

- (١) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الإمام المشهور، أخذ النحو عن الخليل ويونس، وأخذ اللغات عن أبي الخطاب الأخفش، توفي سنة (١٨٠هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: أخبار النحويين البصريين للسيرا في (ص ٦٣)، وطبقات الزبيدي (ص ٦٦).
- (٢) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد البصري الفراهيدي، اللغوي النحوي العروضي الزاهد الإمام المعروف، درس على أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه والنضر وجماعة، توفي رحمه الله سنة (١٦٠هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: نزهة الألبا لابن الأنباري (ص ٤٩).
- (٣) انظر حاشية الخضري (١/٤٥).
- (٤) راجع شرح التسهيل لابن مالك (١/١٠٤).

قلتُ: يقدر ذهاب فتحهما الأصلي وفتح الواو بفتحة الإعراب التي كانت على اللام المحذوفة وفتح الذال بفتحة الاتباع؛ لتكون حالة النصب كحالتَي الرفع والجر. هـ «صَبَّانَ عَلَى الْأَشْمُونِي عَلَى الْأَلْفِيَةِ»^(١).

«ذو» أصل ذو ذوى مثل: عصى، وردّ لام ذات في التثنية لا لام ذو فقالوا: ذواتا، قال: وقد جاء أيضًا ذاتا، قال: وهو قليل وجمع بحذف اللام فليل: ذوات، ولو رُدَّت لليل: ذويات. هـ. «رَضِيَ عَلَى الْكَافِيَةِ وَالشَّافِيَةِ» بتصرف^(٢).

«ذو» أصلها ذوى فحذف لامها في مفردها المذكر فليل: ذو، وفي مفردها المؤنث فليل: ذات وفي جمع المذكر فليل: ذوون، وفي جمع المؤنث فليل: ذوات، ولو رُدَّت لليل في الأول: ذوى مثل: عصى، وفي الثاني ذواة مثل: نواة، وفي الثالث: ذويون مثل: حكمون، وفي الرابع: ذويات مثل: حصيات، وأما التثنية في ذات فقالوا: ذواتا، قال: على الأصل فوزنه ذواتا زيد وهي الأكثر، وبها ورد القرآن قال تعالى: ﴿ذَوَاتِ أَكُلٍ﴾، ﴿ذَوَاتَا أَفَانٍ﴾، وقد جاء «ذاتا» على القياس وهو قليل، وللتثنية والجمع شروط:

أحدها: الإفراد فلا يجوز تثنية المثنى والجمع السالم والمكسر المتناهي، ولا جمع ذلك اتفاقًا ولا غيره من جموع التكسير، ولا اسم

(١) راجع حاشية الصبان على الأشموني (١/ ٧١)، وقد تصرف الشيخ في النقل عنهما.

(٢) انظر شرح الكافية (٢/ ١٧٥)، وشرح الشافية (٢/ ٦٢).

الجنس إلا إن تجوز به. هـ. «همع الهوامع للسيوطي» بتصرف (١).

أقول (٢): أصل «ذو» ذَوِيٌّ على وزان فَعَلٍ ولو جاء على الأصل لقليل فيه: ذوى نحو هوى لانقلاب الياء ألفاً، فيكون مؤنثه «ذوات» وزن حدقة، فوزانه بعد الحذف «فَع» ووزان ذات «فَعَت»، فلو جعلنا مثناها ذاتا كان بوزان «فَعَتَا» ولكن قيل في مثناه: ذواتا على الأصل، فوزانها «فَعَلَتَا» نحو حَدَقْنَا.

أقول: قد ظهر لي مما مر أن أصل «ذو» ذوى على وزان فعل، وكان القياس أن تبدل لامه ألفاً لكونها ياءً متحركة مفتوحاً ما قبلها فيكون «ذَوِيٌّ» على وزن هَوَى، لكنهم حذفوا لامه اعتباراً كما حذفوا من «أب، وأخ، وحم، وهن، وفم»، منقلب الميم واواً، ثم نقلوا حركة الإعراب إلى العين - وهي الواو - لصيرورتها آخر الكلمة كما في «يد، ودم» ثم تحرك الذال بمثل حركتها اتباعاً، وتحذف حركة الواو رفعاً وتبدل ألفاً فتحاً (٣)، وياءً جرّاً، ووزانها - حينئذ - «فَع» مثل «أب، وأخ، ويد، ودم»، ثم عند تأنيثه كان لهم وجهان الأصل والفرع، إما أن يتبعوا الفرع - كما فعلوا - فقالوا: «ذاتٌ» فوزانها فَعَتٌ مثل «بنت، وأخت»، وإما أن يتبعوا الأصل فيقولوا: «ذواة» على وزن نواة، ودواة ثم إذا أرادوا التثنية فكذلك إما أن يتبعوا الفرع فيقولوا: «ذاتا

(١) انظر همع الهوامع (١/١٣٩ - ١٥٠).

(٢) القائل هو الشيخ المعلمي.

(٣) أي: نصباً.

مالٍ فوزانه «فَعْتَا» وقد ورد بقلبة^(١)، وإما أن يتبعوا الأصل فيقولوا: «ذواتا
أكل»، و﴿ذَوَاتَا أَفْنَانٍ﴾. فوزانه: نواتا تمر، دواتا زيد، ثم لما أرادوا الجمع
احتاجوا لزيادة ألف الجمع - كما في نحو -: حدقة قالوا: حدقات، فالتقت
الألف الأصلية المبدلة عن الياء مع ألف الجمع ساكتتين فحذفت الأولى
ف قيل: «ذوات» فوزانه «فَعَات» مثل «بَنَات». والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

جَمَعَهُ الْحَقِيرُ

عبد الرحمن بن يحيى المعلمي



(١) قال رجل من بني سعد:

* يا دار سلمى بين ذاتي العوج *

انظر: همع الهوامع (١/ ١٥٠).

الرسالة السابعة

إشكال صرفي وجوابه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم وفق للصواب

خطايا	خطاءٍ / ي	خطائِيُ	خطائِيُ	خطيئة	خطيء
		فعائل	فعايل	فعيلة	فعل
		صحائف	صحايف	صحيفة	صحف
شوايا	شواءٍ / ي	شوائِيُ	شوايِيُ	شوائية ^(٢)	شوي ^(١)
بلايا	بلاءٍ / ي	بلائِيُ	بلايِيُ	بليّة	بلي
برايا	براءٍ / ي	برائِيُ	برايِيُ	بريئة	برء
بغايا	بغاءٍ / ي	بغائِيُ	بغايِيُ	بغوي	بغي
حوايا	حواءٍ / ي	حوائِيُ	حوايِيُ	حوية ^(٣)	حوي

(١) كتب المؤلف هذه الأفعال (شوى وبلى وبغى وحوى) بالياء وهي في المعاجم بالألف المقصورة، ولعله يريد أن يشير إلى أن الألف منقلبة عن الياء التي هي لام الفعل.

(٢) هكذا وجدتها ولا أدري ما وجهها؟ ولعلها: شوية أو شاوية كما في شرح المفصل لابن يعيش (١٠/١١٣). أو تكون (شويئة).

(٣) قال أبو حيان في الارتشاف (١/٢٦٠) لما ذكر (حوايا) قال: «جمع حوية أو حاوية أو حاوياء». اهـ.

إنَّ نحو هذه الأمثلة^(١) لم يستعمل على القاعدة في رسائل، وصحائف، وعجائز^(٢)؛ لأنه هنا لو استعمل كذلك لزم أن يكون منقوصًا.

أمَّا اليائيُّ فظاهر^(٣)، وأمَّا الهمزيُّ^(٤) فلأنَّ القاعدة الأخرى في الهمزة أنَّها إذا كانت طرفًا بعد أخرى مكسورة تُبدل ياءً كالجائي^(٥)، فلو فُعِلَ هنا كذلك صار منقوصًا، والمنقوص إذا نُكِرَ نُونٌ فليل: هنا خطاءً، وبلاءً فالتبس بالمصدر؛ فهربًا من ذلك أُبدِلَ ما بعد ألف الجمع ياءً مفتوحةً وما بعده ألفًا.

أمَّا الواو إذا كانت بعد الألف في نحو: دعاوى، وفتاوى فهي ليست في مفردتها كالتي في بَغْوِي وَعَجْوَز^(٦)؛ فلذلك لا تقلب همزةً، بل تارةً تلحق

(١) ويعني بها المؤلف: (خطايا - شوايا - بلايا - برايا - بغايا - حوايا).

(٢) قاعدة رسائل وأخواتها ما نصَّ عليه ابن مالك في الألفية بقوله في الإبدال:

والمُدَّزِيدُ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ

وقال السيوطي في الهمع (٦/٢٥٨): «وتبدل الهمزة أيضًا من تالي ألف شبه مفاعل، إذا كان مدًا مزيدًا كالقلائد والصحائف والعجائز، بخلاف ما إذا كان أصليًا كمعاش ومفاوز» اهـ.

(٣) اليائي نحو: (شوى - بلى - بغى - حوى) فإنَّ ألفها منقلبة عن ياء.

(٤) الهمزيُّ نحو: (خطىء، براء).

(٥) انظر شرح الشافية للرضي (٣/٥٥، ٥٩).

(٦) أي أن مفرد (دعاوى وفتاوى) دَعْوَى وَفَتْوَى، والواو فيهما ليست كالتي في (بَغْوِي، وَعَجْوَز) لأنَّها في الأخيرتين زائدة وحرف مدّ فتنتطبق عليها قاعدة فعائل في قلبها همزةً، بينما هي في (دَعْوَى وَفَتْوَى) أصلية ليست مدةً، لكنَّ جمعهما يعاملان معاملة جمع (بغوي وعجوز) بحسب ما رآه المؤلف هنا، فيقال: دعاوى وفتاوى بوزن (بغايا)، ودعاوي وفتاوي بوزن (عجائز)، والفتح والكسر في جمع مثل (فتوى =

بعجوز فيقال: دعاوي وفتاوي، وتارة ببغوي فيقال: دعاوى وفتاوى.

والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

هذا ما ظهر لي ههنا بعد طول استشكال، وما أظنُّه إلا الحق. والله أعلم.

عبد الرحمن بن يحيى المعلمي



الرسالة العامة
ضَبْطُ فِعْلَيْنِ فِي مَتْنِ الْأَزْهَارِ
واعتراض وانتقاص

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عبارة متن الأزهار في الفطرة: «وتسقطُ عن المُكَاتِبِ، قيل: متى يرقُّ أو يعتقُّ»^(١).

سُئِلَ الحَقِيرُ: كيف نَضْبِطُ يرقُّ أو يعتقُّ؟

فأجاب: أن (يرق) بفتح أوله وكسر ثانيه ويعتق بفتح أوله وكسر ثانيه مَبْنِيٌّ كل منهما للمعلوم مضارعا من (رَقَّ، وَعَتَّقَ) إذا صار رقيقًا أو عتيقًا.

وطلب منِّي الدليل، فعند المراجعة نقلتُ عبارة المصباح، وهي هذه في (رق ق): «والرق بالكسر العبودية، وهو مصدر رَقَّ الشخصُ يَرِقُّ من باب ضَرَبَ فهو رقيقٌ، ويتعدى بالحركة وبالهمزة، فيقال: رققته أرقُّه من باب قَتَلَ وأزققته فهو مرقوق ومُرَّقٌ، وأمةٌ مرقوقةٌ ومُرَّقَةٌ. قاله ابن السكيت»^(٢).

وعبارته في (ع ت ق): «عَتَّقَ العبدُ عَتَقًا من باب ضَرَبَ، وَعَتَاقًا وَعَتَاقَةً – بفتح الأوائِل – والعَتَقُ بالكسر اسمٌ منه، فهو عاتقٌ ويتعدى بالهمزة فيقال: أعتقته فهو مُعَتَّقٌ على قياس الباب.....»^(٣).

فإن قلت: نراه ذَكَرَ الوجهين!

(١) انظر: السيل الجرار (٢/ ٨١).

(٢) انظر: المصباح (ص ٢٣٥).

(٣) انظر: المصباح (ص ٣٩٢).

قلت: نعم، ولكن صدر بما قلنا.

فإن قلت: صدر به لكونه ثلاثياً، والآخر مزيداً فيه.

قلت: مُسَلِّمًا، ولكن يتعيَّن هنا الأول؛ لأن المكاتب هو الذي يصير ذا رُقٍّ، قال في الأزهار: «ويَرُدُّه في الرُقِّ اختياره.... إلخ».

وكذلك العتق هو الذي يصيرُ ذا عتقٍ بالوفاء.

وأما في نحو الأسير إذا أرقه الإمام، أو العبد إذا أعتقه سيِّده طَرْحَةً فيجوز الوجهان؛ لأنك تقول: أرقته فرقاً أي: صار ذارِقاً، وأعتقته فعتق أي: صار ذا عتقٍ.

وتقول: أرقَّ الأسيرُ أي: أرقه الإمامُ أو أعتقَ العبدُ أي أعتقه سيِّده.

والله أعلم.

[اعتراض] (١)

قوله: «إذا صار» غير مُسَلِّمٍ أن رُقَّ وعتق بمعنى صار.

وقوله: «من باب قتل» أي شيء من باب قتل؟!

فلا تليقُ التعميةُ في موطن التعليم.

(١) هذا الاعتراض وجدته في نفس الورقة التي أجب فيها المعلمي عن السؤال السابق، ولم يذكر فيها اسم المعترض غير أنني وجدت حرف (ع) مكتوباً في وسط الاعتراض ولعله - والله أعلم - رمز للقاضي عبدالله بن علي العمودي فقد كان كثيراً ما يعترض على المعلمي ويناقشه في المسائل، ومما يقوي هذا أن الخط هو عينه خط العمودي فلينظر في هذا - والله أعلم -.

ثم قوله: «مسلمًا» لحنٌ فاحش.

وقوله: «مزيدًا فيه» لم يتضح عطفه على (ثلاثيًا) فالأصوبُ رَفَعُهُ.

وقوله: «يَصِيرُ ذَا رِقِّ» وَيُصَيِّرُ أَيْضًا.

وقوله في الأزهار^(١): «ويرده في الرق اختياره» نقول: واضطراره،

بدليل قوله بعده: «وعجزه» أي: ويردُّه في الرق عجزه.

قوله: «يَصِيرُ ذَا عَتَقٍ بِالْوَفَاءِ» أفهمتُ عبارته أنه بالإعتاق لا يقال: (عَتَقَ

يَعْتِقُ) على أنه يُقال: عَتَقَ مطلقًا سواءً كان بالوفاء أو بالإعتاق. والمختار^(٢)

كاسمه لم يُهْمَلْ (رَقَّ يَرِقُّ) بمعنى مُلِكَ إلا لكونها شاذة، وقد ذكرها بمعنى

ضدَّ تُخِنَ وَغُلُظًا، والفيوميُّ يجمع بين المشهور وغيره كالقاموس واللسان،

والتصدير لا يدلُّ على الأعلى، فكثيرًا ما يُصَدَّرُ الأَدْنَى والله - تبارك وتعالى -

أعلم^(٣).

(١) السيل الجرار (٣/٣٩١ - ٣٩٢).

(٢) يريد كتاب مختار الصحاح للرازي.

(٣) انتهى الاعتراض.

الحمد لله وحده (١)

قوله: «إذا صار غير مُسَلَّم أن رَقَّ وعتق بمعنى صار» فبمعنى ماذا؟! فإنه لازم^(٢) ويتعدى بما ذكره في المصباح.

وأما قوله: «أي شيء من باب قتل... إلخ».

فهذه عبارة المصباح، وليست من مسألتنا^(٣) حتى نتكلم عليها، نعم مقصوده أن (رَقَّ) قد يتعدى بنفسه كما قال بالحركة ويكون من باب (قَتَلَ)^(٤)، فتقول: رَقَّقْتُهُ، أَرَقُّهُ.

وأما قوله^(٥): «مسلمًا لحنٌ فاحشٌ» فإنه ليس بخط الحقيق ولا أَمَلِيَّتُهُ كذلك، على أني لو قلت ذلك لكان له وجهٌ، وهذه العبارة^(٦) «فإن قلت: صدر به لكونه ثلاثيًا والآخر مزيدا فيه، قلت: مسلمًا) فتَضَبَّطَ (قلت) الثانية بفتح التاء^(٧)، و(مسلمًا) نعتٌ لمصدر محذوف تقديره: (قولًا مسلمًا)^(٨)،

(١) هذا جواب المعلمي على الاعتراض، وفي نفس الورقة أيضا اعتراض عليه أثبتته في

الحاشية، وسينقض المعلمي الاعتراض بجواب آخر سيأتي إن شاء الله.

(٢) كتب فوقها: (العارف ما يُعرَف). [المعترض].

(٣) بلى؛ لأنكم استطردهتموها وهي ميزان الباب فعلى المصباح. [المعترض].

(٤) فقط أم ومن باب ضرب غلط. [المعترض].

(٥) أي شيء في اصطلاحكم؟ [المعترض].

(٦) ما هذا في وضعكم. [المعترض].

(٧) غلط لا يليق بالمذاكرة. [المعترض].

(٨) لا يعزب عنكم ما فيه من التعسف والأخذ على غير الجادة. [المعترض].

على أنه لا حاجة لمثل هذه.

وقوله: «لم يتضح عطفه على (ثلاثياً)». كيف لا؟! والعبارة: (لكونه ثلاثياً والآخر مزيداً فيه)، وهو من العطف^(١) على معمولي عامل، وهو جائزٌ إجمالاً - كما في المغني -^(٢) على أنه ليس المعنى هنا على الاستئناف؛ لأن الجملة الثانية داخلَةٌ في التعليل، فنظرُكم في قولكم: والأصوب رفعه. وقوله في المكاتب: «ويُصيرُ أيضاً» اعترافٌ بأنه يصير^(٣)؛ لأنَّ قوله: «أيضاً» تدلُّ على ذلك^(٤).

أما قوله: «ويصيرُ» فالنظر ما المتعين^(٥) أو الأولى؟ موكولٌ إلى إنصاف المجيب - عافاه الله -، ونقل عبارة الأزهار لم يظهر لنا وجه إيرادها^(٦).

قوله: «يصيرُ ذا عتقٍ بالوفاءِ أفهمتُ عبارته أنه بالإغتناقِ لا يقال: عتقُ يَعْتِقُ، على أنه يقال: عتقُ مطلقاً... إلخ».

كلامنا في الأولوية، والمفهوم غير مسلم^(٧)، ولو سلّم ففي المنطوق

(١) لو سوغنا العطف لكان المعنى: وصدّر الآخر لكونه مزيداً فيه، وهو خَلْفٌ. [المعترض].

(٢) انظر: المغني بحاشية الدسوقي (٢/١٣١).

(٣) إنما قلتُ: ويُصيرُ، فلا اعتراف. [المعترض].

(٤) مع أنه واضحٌ لا ننكره. [المعترض].

(٥) لم يفهم هذا! [المعترض].

(٦) بلى؛ لأنكم أوردتم: «يرده في الرق اختياره» فقلنا: واضطراره مأخوذ من قوله: «عجزه». [المعترض].

(٧) المذاكرة مبنية على الإنصاف فسلموا، وإلا تمثلنا بقوله:

بعده ما يصرّح بعكسه، والعبرة بالمنطوق عند التعارض.

وقوله: «والمختار كاسمه لم يُهمل (رَقَّ، يَرِقُّ) بمعنى مَلَكَ إلا لكونها شاذة»

ليت شعري! هل كلُّ ما أهمله المختار (١) شاذٌّ؟!

والمجيبُ لا يرى ذلك قطعاً، على أن (رَقَّ) نَقِيضُ (عتق) فهو محمولٌ عليه (٢).

على أنه لو قيل: إنه لم يرد أضلاً لجازَ هنا للمُشَاكَلَةِ كما في حديث أمّ زرع: «زوجي كليلٍ تهامة لا حرَّ ولا قرَّ» (٣). هـ. صرّحوا (٤) أنه بفتح القاف لمشاكلة الحرِّ إلى غير ذلك.

وقوله: «والفيومي (٥) ... إلخ» لنا أن نَحْجِرَ على المجيب - حفظه الله -

قد قلتُ إذ مدحوا الحياة وأسرفوا إلخ. [المعترض].

= قلت: تكلمة الشطر في النهاية لابن الأثير (١/١٨٣) وهي:

..... في الموت ألف فضيلة لا تعرف

منها أمان عذابه بلقائه وفراق كل معاشر لا يُنصف

(١) هو ههنا لم يهمل فقد ذكر (رَقَّ يَرِقُّ) لغير ملك والعبودية، فلو كان مشهوراً مختاراً -

كما لزم ذكر المختار - لجاء به، فعلم أنه من غيره. [المعترض].

(٢) الحملُ في اللغة ممنوع إلا لجاهلي أو مخضرم. [المعترض].

(٣) لو استشهدتم بالمشهور كان أولى، كقولهم: «لا دريتَ ولا تليتَ». [المعترض].

(٤) من هم المصترحون؟ [المعترض]

(٥) العلامة أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي ت (٧٧٠).

بأن نقول له: لا تَتَكَلَّمْ بكلمةٍ إلا أن يكونَ في المختار (١)؛ لأنَّ غَيْرَهُ غَيْرُ مَوْثُوقٍ (٢) في الفصاحة.

وقوله: «والتصدير لا يدلُّ على الأعلى، وكثيرًا ما يُصدَّرُ الأدنى».

قلنا: لكنَّ الغالب في مثل هذا البدء بالأفصحِ فالأفصحِ، على أننا قد سلّمنا أنَّه لا دليل لنا في ذلك.

وحررنا (٣) هذا حرصًا على الفائدة مع تيقن الصِّفَاءِ، وحبِّ الحقِّ من الجميع والله الموفِّق.

(١) ليس كذلك فإنما المختار ضَخْضَاحٌ وقطرة من مطره، كيف لا؟! وقد أهمل القاموس أربعين ألف مادة فصاعداً أو فسافلاً شَمِلَهَا اللسانُ. واللسان قطعاً بعضُ لغة أمّ عرب. وهي بحر لا ساحل لها واللغة طريق معرفتها التواتر والآحاد لا العقل مستقلاً ولا القياس - والله أعلم -.

(٢) بلى وزيادة العدل مقبولة. [المعترض].

(٣) لكن هذا الكاتب لا يكاد يبين. [المعترض].

الحمد لله وحده (١)

قوله: «قوله: إذا صار غير مسلم أن (رقق وعتق) بمعنى صار» فبمعنى ماذا؟! فإنه لازم ويتعدى بما ذكره المصباح.

وأما قوله: «أي شيء من باب قتل... إلخ» فهذه عبارة المصباح، وليست في مسألتنا حتى نتكلم عليها، ومقصودُه أن (رقق) قد يتعدى بنفسه كما قال: بالحركة، ويكون من باب قتل، فتقول: رققته أرُقُّه.

وأما قوله: «قوله: مسلماً لحن فاحش» فإنه ليس بخط الحقيق ولا أمليته كذلك على أنني لو قلت ذلك لكان له وجهٌ، وهذه العبارة: (فإن قلت: صدر به لكونه ثلاثياً والآخر مزيداً فيه. قلت: مسلماً).

فتضبط (قلت) الثانية بفتح التاء، ومسلماً نعتٌ لمصدر محذوف تقديره: قولاً سليماً على أنه لا حاجة لمثل هذا.

وقوله: «لم يتضح عطفه على (ثلاثياً) كيف لا؟! والعبارة: (لكونه ثلاثياً والآخر مزيداً فيه) وهو في العطف على معمولي عامل، وهو جائز إجماعاً - كما في المغني - على أنه ليس المعنى هنا على الاستئناف لأن الجملة الثانية داخلَةٌ في التعليل، فنظركم في قوله: والأصوبُ رفعه.

وقوله في المكاتب: «ويُصَيَّرُ أيضاً» اعتراف بأنه يصير لأن قوله «أيضاً» تدل على ذلك.

أما قوله: «يُصَيَّرُ» فالنظر في المتعين أو الأولى موكولٌ إلى إنصافه، ونقلُ عبارة الأزهار لم يظهر لنا وجه إيرادها؛ لأنه بالاختيار قد يقال: هو

(١) هذا جواب الاعتراض الأول قد كرره المؤلف وأثبتته لاشتماله على زيادة.

الذي أرق نفسه بمعنى رَدَّها في الرق لا لذلك مع الاضطرار.

قوله: «يصير ذا عتقٍ بالوفاء، أفهمت عبارته أنه بالإعتاق لا يقال: (عَتَقَ يَعْتِقُ) على أنه قال: عتق مطلقاً... إلخ» كلامنا في الأولوية والمفهوم غير مسلم. ولو سُلمَّ ففي المنطوق بعده ما يصرح بعكسه، والعبرة بالمنطوق عند التعارض.

وقوله: «والمختار كاسمه لم يهمل (رقّ يرقُّ) بمعنى ملك إلا لكونها شاذة» ليت شعري! هل كلُّ ما أهمله المختار شاذٌّ؟! والمجيب - حفظه الله - لا يرى ذلك قطعاً، على أنه لو قيل: إنَّه لم يرد رأساً لجاز هنا للمشاكلة كما في حديث أم زرع: «زوجي كليل تهامة لا حرّ ولا قرّ»^(١) صرحوا أنه بفتح القاف لمشاكلة (حرّ) إلى غير ذلك.

وقوله: «والفيومي.... إلخ» لنا أن نُضَيِّقَ على المجيب - حفظه الله - بأن نقول له: لا تتكلّم بكلمةٍ إلا أن تكون في المختار؛ لأنَّ غيره غيرٌ موثوق في الفصاحة.

وقوله: «والتصدير لا يدلُّ على الأعلى وكثيراً ما يُصدَّرُ الأدنى» قلنا: لكنَّ الغالب في مثل هذا البدء بالأفصح فالأفصح، على أنّا قد سلمنا أنه لا دليل لنا في ذلك.

وحرّنا هذا حرصاً على الفائدة مع تيقن الصّفاء وحبّ الحقّ من الجميع - والله الموفق -.

(١) الحديث أخرجه الشيخان، البخاري في كتاب النكاح باب حسن المعاشرة مع الأهل حديث رقم (٥١٨٩)، ومسلم في فضائل الصحابة حديث رقم (٢٤٤٨).

الحمدُ لوليِّه والصلاة على نبيِّه وآله ووصيِّه (١)

عبارة الرضويِّ في شرح الشافية (٢): «ولزموا الضمَّ في المضاعف المتعدِّي إلا أحرفاً جاءت على (يَفْعَلُ)... إلى أن قال: «وما كان لازماً فإنه يأتي على (يَفْعَلُ) بالكسر نحو: عَفَّ يَعْفُ، وكلُّ يَكِلُ إلا ما شدَّ من عَضَّضَتْ تَعَضُّ... إلخ».

إذا عرفت ذلك فقولُ المصباح: «الرُّقُّ بالكسر العُبوديَّةُ، وهو مصدر رَقَّ الشخصُ يَرِقُّ من باب ضَرَبَ فهو رقيقٌ، ويتعدَّى بالحركة وبالهمزة فيقال: رَقَّقْتَهُ أَرُقُّهُ من باب قَتَلَ... إلخ» ممَّا لا يحتاجُ إلى إيضاح؛ لأنَّ (رَقَّ) الأولى لازمٌ، وقد عرفت أنَّ القياسَ فيه الكسْرُ فلا حاجةَ إلى النَّصِّ عليه إلا أنه أراد تضمين الإفادة.

وقوله بعد ذلك: «ويتعدَّى بالحركة» فيه زيادةٌ إيضاحٍ أنَّ (رَقَّ) الأولى من اللازم.

وقوله: «رَقَّقْتَهُ أَرُقُّهُ» هذا مُتَعَدِّ وقد عرفت أنَّ قياسه ضمُّ عين مُضَارَعِهِ، فقوله: «مِنْ باب قَتَلَ» زيادةٌ كَشْفٍ وإيضاح.

فإن قيل: كيف تقول: ضَمُّ عَيْنِ مُضَارَعِهِ مع أنَّ الواقع في (رَقَّ) الشخصُ (يَرُقُّه) ضمُّ الفاء؟!

(١) هذا جواب المعلمي - رحمه الله - على الاعتراض الثاني الموجود بالهوامش المتقدمة مختوماً بـ [المعترض].

وقوله: «ووصيه» كذا هي في الأصل، ولم يثبت أن للنبي ﷺ وصياً. وهذه الرسالة كتبها المؤلف في أوائل عمره. ولم نجد له نحوها في غير هذا الموضوع.

(٢) انظر (١/١٣٤).

قلت: أصله (بِرْقُق) فالضمة على القاف الأولى - وهي عين الكلمة - فنقلت الضمة إلى ما قبلها أي: إلى الراء التي هي فاء الكلمة، وأدغمت القاف في القاف على القاعدة.

وقوله - على توجيه (مسلمًا) -: «لا يعزب عنكم ما فيه من التعسف» صحيح إلا أننا^(١) ارتكبناه ليعلم ما في قوله: «فيه لحن فاحش».

وقوله - في عبارتنا: (صدر به لكونه ثلاثيًا والآخر مزيدًا فيه) وقولنا إنه من العطف على معمولي عامل: «لو سوغنا أمعطف^(٢) لكان المعنى: وصدّر الآخر لكونه مزيدًا فيه، وهو خلفٌ سهو، فإن العامل المعطوف على عامله هو (كون)، والمعنى: (صدّر به لكونه ثلاثيًا وكون الآخر مزيدًا فيه)؛ لأنّ العلة لا تتم إلا بمجموع الأمرين؛ لأنّه في غير هذا قد يكون الأول ثلاثيًا، والثاني ثلاثيًا فهو مستويان.

وقال على قولنا: (وقوله في المكاتب: «ويصير أيضًا اعتراف بأنه يصير؛ لأنّ قوله (أيضًا) تدلّ على ذلك... إلخ، قال: «إنما قلت: ويصير، فلا اعتراف».

أقول: الكاتب ضبط (ويصير) بفتح أوله فظنّ المجيب - عافاه الله - أنّ دعوانا الاعتراف مبنية على ذلك وليس الأمر كذلك، فإنّا عارفون أنّها بضمّ الأوّل وفتح الثاني وتشديد الثالث مفتوحًا، وإنما محلّ الإقرار كونه عطفها على قولنا: (يصير) في قولنا: «لأنّ المكاتب هو الذي يصير ذارق» فقال:

(١) كتب فوقها: [مع أنّ أصلنا موجود: مسلم].

(٢) أمعطف أصلها: العطف، و(أم) الحميرية بمنزلة أداة التعريف (أل).

«وَيُصَيِّرُ أَيضًا»، فكأنه قال: يَصِيرُ وَيُصَيِّرُ، ولا سيمًا مع قوله: «أَيْضًا» على أن في شرح القاموس: «وقدرق فلانٌ أي: صار عبداً. هـ»^(١). وهذا دليل صريحٌ.

وقال - على قولنا: (أما قوله: وَيُصَيِّرُ فالنظر ما المتعين أو الأولى موكولٌ إلى إنصاف المجيب - عافاه الله -) قال: «لم يُفهم هذا!» فأقول: أردتُ أيَّ المتعينين أو الأولى من قولك في المكاتب: (يَصِيرُ أو يُصَيِّرُ)؟.

وكتَبَ على قولنا: (ونقل عبارة الأزهار لم يظهر لنا وجهُ إيرادها) ما لفظه: «بلى؛ لأنكم أوردتم: يرده في الرق اختياره» فقلنا: «واضطارره مأخوذٌ من قوله: عَجَزُ. هـ»

كأنه - حفظه الله - فهم من إيرادي عبارة الأزهار أنني حاولتُ بها الاستدلال على تعين (رق) أو أولويته لقوله: «اختياره»، والحقير^(٢) لم أنقل عبارة الأزهار دليلاً بل مُرادي أنه لم ينسب الرد في الرق إلى السيد أو نحوه حتى يكون الأولى أن يقال: «أرق»، بل ليس في الحقيقة فاعلاً، وإنما هو سببٌ له وهذا أيضاً موجودٌ في الاضطرار كما هو في الاختيار، فهو لي لا عليّ، ووجهُ الاستدلال يظهر من هذا المثال: (قولنا أَدْخَلَ زيدٌ عمراً، وأخرج زيدٌ عمراً)، إذا أردتَ حذفَ الفاعل كان قولك: (أَدْخَلَ وأُخْرِجَ) أولى من قولك: (دَخَلَ وَخَرَجَ) بل قد يتعين في بعض المقاصد.

(١) انظر تاج العروس مادة (رق ق).

(٢) يريد المؤلف نفسه.

وإذا قلت: (أَدْخَلَ زَيْدًا الْجُبْنَ، وَأَخْرَجَهُ الْخَوْفُ) فَإِنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ حَذْفَ الْفَاعِلِ كَانَ قَوْلُكَ: (دَخَلَ وَخَرَجَ) أَوْلَى مِنْ قَوْلِكَ: (أَدْخَلَ وَأَخْرَجَ)، فَإِذَا أَرَدْتَ بَيَانَ السَّبَبِ فَقُلْ: (دَخَلَ جُبْنًا وَخَرَجَ خَوْفًا)، وَلَا يَأْتِي مِثْلَ هَذَا فِي الْأَوَّلِ، وَهَهُنَا كَأَنَّا قُلْنَا: أَرْقَهُ الْاِخْتِيَارَ، أَرْقَهُ الْاِضْطِرَارَ، فَإِذَا حَذَفْتَ الْاِخْتِيَارَ وَالْاِضْطِرَارَ كَانَ قَوْلُنَا: (رَقَّ) أَوْلَى مِنْ قَوْلُنَا: (أُرِقَّ) كَمَا مَرَّ، وَإِذَا أَرَدْنَا ذِكْرَ السَّبَبِ قُلْنَا: (رَقَّ لِاِخْتِيَارِهِ، رَقَّ لِاِضْطِرَارِهِ)، وَلَا يَحْسُنُ أَنْ نَقُولَ: (أُرِقَّ لِاِخْتِيَارِهِ، أُرِقَّ لِاِضْطِرَارِهِ) إِلَّا بَتَعَشُّفٍ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى حَيْثُئِذٍ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ أَرْقَهُ اِخْتِيَارَهُ لِاِخْتِيَارِهِ... إلخ.

أَمَّا فِي نَحْوِ: (أُرِقَّ الْإِمَامُ الْأَسِيرَ، وَأَعْتَقَهُ سَيِّدُهُ) فَإِنَّهُ يُقَالُ: (أُرِقَّ، وَأَعْتَقَ).

وَأُورِدَ عَلَيَّ قَوْلِي: (لِأَنَّ الْمَكَاتِبَ هُوَ الَّذِي يَصِيرُ ذَا عَتَقٍ بِالْوَفَاءِ) أَنْ مَفْهُومُهُ أَنَّهُ بِالْإِعْتِاقِ لَا يُقَالُ: عَتَقَ يَعْتِقُ.

فَأَجِبْتُ بِأَنَّ هَذَا الْمَفْهُومَ غَيْرُ مُسَلَّمٍ، وَعَلَى فَرَضِ تَسْلِيمِهِ فَقَدْ صَرَّحْتُ عَقِبَهُ بِخِلَافِهِ، وَالْعِبْرَةُ بِالْمَنْطُوقِ عِنْدَ التَّعَارُضِ فَأَجَابَ - عَلَيَّ قَوْلِي: غَيْرُ مُسَلَّمٍ - بِطَلْبِ الْإِنْصَافِ.

فَأَقُولُ: عِبَارَتِي فِي مُقَابِلِ قَوْلِهِ فِي الْمَكَاتِبِ: أَعْتَقَ (وَالْبَحْثُ فِي الْمَكَاتِبِ).

فَقُلْتُ: الْمَكَاتِبُ هُوَ الَّذِي يَصِيرُ ذَا عَتَقٍ أَي: هُوَ بِنَفْسِهِ لَا بِإِعْتِاقٍ مِنْ سَيِّدِهِ، وَقَدْ قَالُوا فِي الْأَصُولِ: إِنَّ شَرْطَ الْمَفْهُومِ أَنْ لَا يَكُونَ اللَّفْظُ الْمَفْهُومُ مِنْهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ أَوْ لِمُوَافَقَةِ الْوَاقِعِ، أَوْ فِي جَوَابِ سَوْأَلٍ... إلخ

فراجعهُ إن أردتَ (١).

فقولنا: المكاتب كذا في جواب سؤالٍ عن المكاتب أو الواقع كذلك لا يفهم منه غير المكاتب بخلافه.

وأما إهمال المختار (رق) بمعنى: صار ذارِقٌ، مع ذكره لها بمعنى غير ذلك، ودعوى سيدي المُجيب: أن ذلك يفيد أنها شاذةٌ، فيا مرحبًا بالوفاق ما أمكن، لكن قولكم: «كما التزم ذكر المختار» لعلكم فهمتم التزامه ذكر المختار من اسم المختار، ولا يخفى ما في هذا.

وأما عبارته في الخطبة فهي: «واقترتُ على ما لا بُدَّ لكل عالم فقيه أو مُحدِّث، أو أديب من معرفته وحفظه لكثرة استعماله وجريانه على الألسنِ ممّا هو الأهمّ فالأهمّ.... إلخ». وليس فيه ما يدلُّ على أنه يذكر كلَّ مختار مع عدم ادّعائكم ذلك مع قولكم: «زيادة الثقة مقبولة».

نعم إهماله (رق) من الرِّقِّ مع ذكره (رق) بمعنى غيرها قرينةٌ على أن (أرق) أكثر استعمالاً، على أن الفصل أن ننقل عبارة الإمام الزمخشري في كتابه أساس البلاغة، وهو حكمٌ عدلٌ، قال في (رق): «وعبدٌ رقيقٌ من عبيدِ أرقاء، وأمة رقيقةٌ من إماءِ رقائق، وقد رُقِّ رِقاً، وقد ضُربَ الرُّقُّ عليه، وعبدٌ الشهوة أذلُّ من عبدِ الرِّقِّ، والعبدُ المعتقدُ بعضُهُ يسعى ما رُقِّ منه، وأعتق أحدَ العبدِين وأرقَّ الآخرَ (٢)».

(١) راجع شرح مختصر الروضة للطوفي (٢/ ٧٧٥) ط الرسالة.

(٢) هنا علامةٌ وجدت في هذا الموضع وعليها حاشية هذا نصها: (نعم وهذه العبارة واضحة في ما جنحنا إليه بشرط الإنصاف [هنا كلمة غير واضحة].

والحاصلُ أن (رَقَّ وَعَتَّقَ) في حقِّ المكاتبِ أولى من (أَرَقَّ وَأَعْتَقَ) لِعِدَّةِ مُرَجِّحاتِ:

منها: ما يفهم من غضون كلامنا.

ومنها: أنهما أخفُّ وكلام العرب مبنيٌّ على الخِفَّةِ؛ فيُقَدِّم فيه الأَخْفُ على غيره.

ومنها: أنهما أخصرُّ لفظًا^(١)، والمصنِّفون يراعون الاختصار، ولو بحرفٍ كما يعرفه من استقرأ كتبهم.

ومنها: أنه ليس المقصود هنا إلا مجردَ صيرورته عبدًا أو حرًّا لا كونه صُيِّرَ إذ لا يتعلق بذلك غرضٌ.

ومنها: مُراعاةُ اللفظ المأخوذ منه، فإنَّ العتقَ مِنْ: عتقَ الفرحُ إذا طار واستقلَّ. والرَّقُّ من (رَقَّ) ضد جفا وقسا، وفي شرح القاموس: «وقال أبو العباس سُمِّي العبيد رقيقًا؛ لأنهم يَرِقُّون لِمَالِكِهِمْ وَيَذَلُّون وَيَخضعون» هـ.

ومنها: اختيار دورانها على لسان حملة الشرع، واستعمالها أكثر من الأخرى، ومنهم من هو إمامٌ في اللغة كالإمام النووي - صاحب تهذيب الأسماء واللغات - فقد كرر لفظ (رَقَّ وَعَتَّقَ) في منهاجه وغيره مرارًا، بل لفظ (عتق) في الأحاديث لا يكاد يُحصَر، وقد عَلِمَ أن (رَقَّ) أختها.

والله المرجو في التسديد والتوفيق والهداية إلى أقوم طريق، وله الحمد - سبحانه - وصلَّى اللهُ على سيدنا محمد وصحبه وسلم.

(١) كُتِبَ فوقها: [باعتبار الماضي والمضارع].

* وكتب على قولي: (على أن رَقَّ نقيضُ عتق فهو محمولٌ عليه على قاعدة الحمل على النقيض كالحمل على النظير) ما لفظه: «الحملُ في اللغة ممنوعٌ إلا لجاهلي»، وعلى قولي: (كالحمل على النظير): «فيه نظرٌ إلا لمن يحتجُّ بكلامهم».

أقول: مسلّمٌ، والحقير: لم أُرِدْ أن أحملَ شيئاً لم يرد على شيءٍ وارِدٍ، بل حملٌ وارِدٍ على وارِدٍ، وغرضي أن استأنس لتساويهما في الفصاحة.

وكتب على قولي: (على أنه لو قيل: إنه لم يرد أي: رَقَّ أصلاً لجاز هنا للمشاكلة أي: يعتقُ كما في حديث أم زرع: «زوجي كليل تهامة لا حرَّ ولا قرَّ» صرحوا أنه بفتح القاف لمشاكلة حرَّ... إلخ): «من هم المصرِّحون؟».

فأقول: هاك عبارة القاموس مع شرحه: «(القرُّ بالضمُّ البردُ) عامةً (أو يُخَصُّ) (القرُّ بالشتاء) والبرد في الشتاء والصيف، الأخير^(١) نقله صاحب المعالم، وهو في المحكم قال شيخنا: وحكى ابن قتيبة فيه التثليث، والفتح حكاة اللحياني في نوادره، ومع الحرِّ أو جبهه لأجل المشاكلة. قلت: يعني به ما وقع في حديث أم زرع: «لا حرَّ ولا قرَّ»... إلخ» هـ.

أقول^(٢): ظاهر عبارة شيخه وجوبُ الفتح مع الحرِّ مطلقاً، فتخصيصُهُ له بالحديثِ خلافُ ظاهره.



(١) في تاج العروس (٣/٤٨٦): والقول الأخير... إلخ.

(٢) القائل هو المعلمي.

فائدتان

١- خاطرة في قول الشاعر:

* ولكنني من حبه لعميد *

٢- المعارف التي بعد اسم الإشارة

[خاطرة في قول الشاعر:]

يلومونني في حب ليلي عواذلي ولكنني من جبهالعميد^(١)

خطر في ذهني عند الدرس تخريج لقوله: «لكنني» بقولي: يمكن أن يكون أصله «لكن» مُخَفَّفَةُ النون، وبعدها «إنني» فنُقلت حركة الهمزة إلى نون «لكن» فصار «لكنني» بلام فألف فكاف فنون مكسورة - وهي نون لكن - فنونٍ مشددة مفتوحة - وهي نونُ إنَّ - ونونٍ مكسورة - هي نونُ الوقاية - فياء - هو ضمير المتكلم - فاستثقل اجتماع أربع نونات فحذفت الأولى تخفيفاً، فصار كهيئته.

وقد ورد حذف نونِ «لكن» في غير هذا فلا تستبعد، قال النجاشي^(٢):

(١) قال العيني في المقاصد النحوية (٢/٢٤٧): «ذكر المتأخرون من النحاة أن قائل هذا

لا يعرف، ولا يحفظ له تنمة، وهو شطر من الطويل».

والمقصود بهذا عجز البيت؛ لأن صدره لم يذكره أحدٌ حسبما وقفت عليه سوى ابن الناظم في شرح الألفية (ص ١٧٢)، وابن عقيل في شرحه كذلك على أن صدره فيه شذوذ، وقد روى العجز الفراء في معانيه (١/٤٦٥) بلفظ «ولكنني من جبهالعميد»، وعنه الجوهري في الصحاح (٦/٢١٩٧)، والكميد: وصفٌ من الكمد، وهو الحزن، والعميد: الذي هدَّه العشق.

انظر: الإنصاف (١/٢٠٩)، وإعراب القرآن للنحاس (٢/٢٥٦)، وشرحي الكافية والتسهيل لابن مالك، والارتشاف (٥/٢٣٩٧)، والخزانة (١٠/٣٦١)، وشرح أبيات المغني (٤/٣٥٦) للبغدادي، والدرر اللوامع (٢/١٨٥).

(٢) قيس بن عمرو بن مالك من بني الحارث بن كعب، يكنى أبا الحارث، كان في عسكر علي رضي الله عنه بصفين، ووفد على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان =

فلمست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان مأوك ذا فضل^(١)
 ثم رأيت ما يوافقه عن الزمخشري - رحمه الله - إلا قولي: وقد ورد...
 الخ فلم يتعرض له^(٢).
 فله الحمد.



- = رقيق الدين، يقال: إنه مات بلحج في اليمن.
 انظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة (١/٣٢٩)، والإصابة (٦/٣٨٧)، وخزانة الأدب (١٠/٤٢٠).
 (١) هذا البيت من شواهد سيويه في الكتاب (١/٢٧)، وقد ذكره ابن قتيبة مع أبيات له في المعاني الكبير (١/٢٠٧)، وانظر الكلام عليه في الخزانة (١٠/٤١٨)، وشرح أبيات المغني (٥/١٩٤) كلاهما للبغدادي.
 (٢) رأي الزمخشري مذكور في المفصل، كما في (٨/٦٢) من شرح ابن يعيش. قلت: وقد سبق الزمخشري إلى هذا الرأي الزجاجي ت (٣٣٧هـ) في كتاب اللامات (ص ١٧٧)، وقرر هناك عين ما قرره المعلمي هنا محتجًا ببيت النجاشي كذلك، وذهب إلى هذا الرأي أيضًا ابن هشام في المغني (١/٣٤٩-٤٢٢)، وكذا ابن يعيش في شرح المفصل، وابن مالك في شرح التسهيل (٢/٢٩)، وفي المسألة أقوال أخرى، تنظر في هذه المراجع المذكورة وغيرها من المظان.

[المعارف التي بعد اسم الإشارة]

اختلف في المعارف التي تجيء بعد اسم الإشارة نحو: هذا زيدٌ أو الرَّجُلُ أو عبدي أو الذي قام حاذقٌ.

هل هو نعتٌ أو هو بدلٌ أو عطفٌ بيانٌ؟ (١)

والذي أراه أنَّه إن كان اسمُ الإشارة أعرفَ ممَّا بعده (٢) فالأولى أن يكون ما بعده نعتًا له، أو مساويًا له (٣) فالتخييرُ، أو كان ما بعد اسم الإشارة أعرفَ منه (٤) فالأولى أن يكون عطفَ بيانٍ أو بدلًا.



(١) انظر الخلاف في شرح المفصل لابن يعيش (٨/٢) و(٥٦/٣) وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٢٠) وما بعدها، وارتشاف الضرب لأبي حيان (٤/١٩٣٤، ١٩٤٤) والمغني لابن هشام (٢/٧٤٢) ط الأفغاني، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٢٩٧) ودراسات لأسلوب القرآن لمحمد عبد الخالق عزيمة (٣ من القسم الثالث / ٤٩٩).

(٢) هذا على القول بأن المعارف تتفاوت في المراتب، وهو قول الجمهور خلافًا لأبي محمد بن حزم الظاهري الذي قال إنها متساوية ووقع الخلاف أيضًا في أيها أعرف من الآخر؟ وتجده مبسوطًا في الارتشاف لأبي حيان (٢/٩٠٧)، وشرح الأشموني (١/١٠٧) وهمع الهوامع للسيوطي (/ ١٩١).

وقد نظمها ابن مالك في الكافية (١/٢٢٢) مختارًا ترتيبها على النحو الآتي:

فمضمراً أعرفها ثم العلم واسم إشارة وموصول متم
وذو أداة أو منادى عينا أو ذو إضافة بها تبيها

(٣) أي: كان اسمُ الإشارة مساويًا لما بعده فالتخيير في جعله نعتًا أو بدلًا أو عطف بيان.

(٤) أي: من اسم الإشارة.

القسم الثاني

الرسائل اللغوية والأدبية

الرسالة التاسعة

اختصار كتاب «دُرَّة الغَوَاصِّ في أوهام الخواصِّ»

لأبي محمد القاسم بن علي الحريريّ ت (٥١٦ هـ)

- سائر بمعنى الجميع.
- والصواب: بمعنى باقي (١).
- يجعلون متتابع ومتواتر بمعنى.
- والصواب: الأول بلا فَضْلٍ، والثاني بفصل (٢).
- أَرْفَ بمعنى حضر.
- والصواب: بمعنى دنا وقرب (٣).
- زيدٌ أفضل إخوته (٤).
- والصواب: أفضل بني أبيه.
- تغشرم (٥).
- والصواب: تغشمر.

-
- (١) ورد (سائر) بمعنى الجميع في كتب اللغة وأجازه أبو علي الفارسي وغيره. انظر شرح الخفاجي (ص ٤٨).
- (٢) ورد في استعمال العرب وَضَعُ كُلِّ مِنْهُمَا مَوْضِعَ الْآخَرِ، كما في شرح الخفاجي (ص ٦٢).
- (٣) انظر كلام ابن برّي على هذا المعنى، فإنه معترض عليه. الحواشي (ص ٧٣٥).
- (٤) جوّز ابن خالويه هذا الاستعمال، كما تجده في حواشي ابن برّي وابن ظفر (ص ٧٣٥).
- (٥) قال الخفاجي في شرحه (ص ٧٥): «وما ذكره من التخطئة خالفه فيه بعضهم».

- اللُّتْيَا (١).
 - والصواب: اللُّتْيَا.
- يستأهل (٢).
 - والصواب: هو أهل.
- سهرنا البارحة إذا أصبحوا.
 - والصواب: من الصبح إلى الزوال الليلة وإلى آخر النهار البارحة (٣).
- استعمال قط في الآتي ك «لا أعمله قط».
 - والصواب: في الماضي ك «ما فعلته قط».
- مَسَحَ، دعاءٌ للمريض (٤).
 - والصواب: مَصَحَ.

-
- (١) ذكر الزبيدي في التاج (٣٢٢ / ١٠): أن لغة الضم حكاهما ابن سيده وابن السكيت من أهل البصرة، ونقل عن شيخه الفاسي جوازها. انتهى.
- (٢) قال الإمام الأزهري في تهذيب اللغة (٤١٨ / ٦): «وخطأ بعض الناس قول القائل: فلان يستأهل الكرم... ثم قال: وأما أنا فلا أنكره ولا أخطئ من قاله لأنني سمعته... ثم ذكر الأدلة على هذا. وانظر حواشي ابن برّي (ص ٧٣٦).
- (٣) راجع كلام ابن برّي وابن ظفر على هذه المسألة (ص ٧٣٧).
- (٤) جوّز الصاغانى الوجهين، بل إن ابن برّي رجح عكس ما قاله الحريري. انظر حواشيه (ص ٧٣٨)، وانظر شرح الخفاجي (ص ١٠٢).

- الحواميم^(١).
 - والصواب: آل حم.
- أُذخِلَ باللصّ السجّن.
 - والصواب: أدخل اللصّ أو أدخل باللصّ [السّجّن].
- لِمَا يَتَّخِذُ لتقديم الطعام: مائدة.
 - والصواب: خِوانٌ إلى أن يحضر عليه الطعام فمائدة^(٢).
- دواتيّ إضافةً إلى الدواة.
 - والصواب: دواوي^(٣).
- بعثت بـغلام وأرسلتُ هديةً.
 - والصواب: بالعكس.
- المشورة^(٤).
 - والصواب: المشورة.

(١) هذا واردٌ وجائزٌ كما تجده في حواشي ابن برّي (ص ٧٣٩). وانظر شرح الخفاجي (ص ١٠٨).

(٢) راجع شرح الخفاجي (ص ١٢٠).

(٣) هكذا وجدتها، وفي الدرّة: دوويّ - بلام مدّ.

(٤) قال الخفاجي في شرحه (ص ١٣١): «ما ذكره ليس بصواب... وقد حكى أهل اللغة فيهما الإسكان أيضًا تبيينًا على أصله وإن شذّ وبهما نطقت العرب، وقد قرئ به ووردت المشورة على أصلها في حديث البخاري...». وانظر تاج العروس مادة (شور).

- إِيَّاكَ كَذَا.
- والصواب: إِيَّاكَ وكَذَا.
- إلى عند.
- والصواب: لا يدخل على (عند) من حروف الجرِّ غير مِنْ.
- تَمَعَّرَ (١).
- والصواب: تَمَعَّرَ.
- اصْفَرَّ واحمَرَّ من الخوف والخجل.
- والصواب: اصْفَرَّ في اللون الخالص الثابت المستمرَّ، واحمَرَّ غير الثابت (٢).
- اجتمع فلانٌ مع فلانٍ.
- والصواب: الاثنيان بالواو بدل مع.
- لقيتهما اثنيهما.
- والصواب: وحدهما.
- لَعَلَّه فَعَلَ أو لم يَفْعَلْ.
- والصواب: لَعَلَّه يفعل أو لا يَفْعَلْ.

(١) أثبت الخفاجي في شرحه لغة الإعجام وذكر أنها وردت في الحديث وكلام العرب.

(٢) قال ابن بَرِّي في حواشيه (ص ٧٤٦): «هذا القول غير معروف عند أحد من البصريين» اهـ.

- في التعجّب من الألوان والأعراض ما أبيضُ زيدًا، وما أعورَه.
- والصواب: ما أشدُّ بياضه وعورَه.
- يؤنثون بطن.
- والصواب: تذكيره^(١).
- لإحازة الأجر.
- والصواب: لحيازة.
- الخبيث الدُّخلة ذاعر.
- والصواب: داعر، أمّا ذاعر فهو المفزع.
- للقبیح ذميم.
- والصواب: ذميم أمّا ذميم فهو مذموم.
- الزمرد والجُرد والنواجد والجُرد، سدوم.
- والصواب: بالذال المعجمة.
- شوّشتُ الأمر.
- والصواب: هوّشته.
- بلّغك الله المأثور يعنون: ما تؤثره.
- والصواب: المؤثر.

(١) قال الخفاجي: «ما ذكره ليس بمتفق عليه فقد حكى الأصمعي وأبو عبيدة أنه يجوز تأنيثه وتذكيره كما في الصحاح» اهـ.

- قلب متعوب، وعمل مفسود ونحوها.
- والصواب: مُتَعَبٌ، ومُفْسَدٌ.
- انضاف وانفسد وانوجد.
- والصواب: أضعف، وفسد، ووجد.
- بَرٌّ، وشُمَّ (١).
- والصواب: بَرٌّ، وشُمَّ.
- أَشْرٌ وَأَخِيرٌ من فلان (٢).
- والصواب: شَرٌّ، وخَيْرٌ منه.
- جمع رِيح الأرياح (٣).
- والصواب: الأرواح.

(١) قلت: ورد (بَرٌّ) بوزن ضرب كما في القاموس، وجاء (شم) بوزن قتل على أن اللغة التي حكاهما الحريري في (بَرٌّ) و(شم) أفصح وأعلى. وانظر شرح الخفاجي (ص ١٨٦).

(٢) أفاد الخفاجي وغيره أن (أشْرٌ) ورد في الكلام الفصيح كثيرًا، وقرئ به في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَلْكَذَابُ الْآيْتُرُ﴾، وقال رؤبة:

* بلال خير الناس وابن الأخير *

وانظر الصحاح (٢/ ٢٩٥).

(٣) في حواشي ابن بَرِّي: «لم يحك الأرياح أحدٌ من أهل اللغة غير اللحياني وقد استعمل هذه اللفظة عمارة بن عقيل في شعره»، وقال الفاسي في شرح كفاية المتحفظ (ص ٤٤٣): «وربما قالوا أرياح للفرق بين جمع رُوح كما أوضحته في شرح نظم الفصيح وحاشية الدرّة وغيرهما خلافاً لمن أنكره كالحريري» اهـ. وانظر تاج العرس (١٠/ ١٤٨).

- مُدَوِّدٌ وَمُسَوِّسٌ وَمُوسَّوْسٌ.
- والصواب: كسراً ما قبل الآخر.
- الغير والكافة.
- والصواب: عدم إدخال أل.
- يستعملون كُبرى وِصْفَرِي نكرتين.
- والصواب: معرفتين.
- لمن أخذ يميناً أو شمالاً: تيامنَ أو تشاءم.
- والصواب: تيمَن، وتشأم^(١).
- مَشُومٌ.
- والصواب: مَشُومٌ.
- سَرْدَابٌ لَهُ دَرَجٌ
- والصواب: سَرْدَابٌ لَهُ دَرَكٌ؛ لَأَنَّ الدَّرَجَ إِلَى العُلُوِّ، والدَّرَكُ إِلَى تَحْتِ.
- كَمَ عَيْبِدُكُ^(٢).
- والصواب: كَمَ عَيْبَدًا لَكَ^(٣).

(١) قلت: في الدرّة: (يامن، وشائم)، وأمّا تيمَن فقد ذكرها الحريري بمعنى آخر وهو: أن يتوسّد الرجل يمينه - كما في الدرّة (ص ٦٠)، وتهذيب الخواص لابن منظور (ص ١٨٠)، ووقع في طبعة الجيل (ص ٢١٣) مثل ما هو هنا.

(٢) في الدرّة (ص ٦٤): «كم عبيداً لك».

(٣) ما منعه الحريري هنا من مجيء تمييز (كم) جمعاً أجازة الكوفيون ومنعه البصريون كما في شرح الكافية لابن مالك (١٧١١/٤).

- في جمع أرض أراضي.
- والصواب: أرضون.
- حَدَّثَ أمرٌ.
- والصواب: حَدَّثَ.
- عشرون نفرًا^(١).
- والصواب: من ثلاثة إلى نهاية عشرة ونحوه الرهط، إلا أن الرهط يرجعون لأبٍ بخلاف النَّفَرِ.
- *حوائج جمع حاجة^(٢).
- والصواب: حاجات وحاج.
- لِمَا يَكْثُرُ ثَمْنُهُ مُثْمِنٌ.
- والصواب: ثمين؛ لأنَّ المِثْمِنَ كالمورق، وهو ما صار له ثمنٌ وورقٌ ولو قليلاً.
- هذا^(٣) قرابتي.
- والصواب: ذو قرابتي^(٤).

(١) في هذا خلاف انظره في شرح الخفاجي (ص ٢٣٤).

(٢) قال الخفاجي (ص ٢٣٩): «رُدَّ ما ذكره، وصحَّ ما ادَّعى الوهم فيه أشهر من «قفأ نيك»، وحاجة عند الخليل - كما في العين أصلها حائجة فلهذا جمعت على حوائج، وكذا قاله ابن دريد وأبو عمرو بن العلاء» وانظر بقية كلامه، وراجع تهذيب الخواص لابن منظور، وتاج العروس (٢/ ٢٥).

(٣) في الدرّة: هو.

(٤) قال الخفاجي في شرحه (ص ٢٤٩): «ما أنكره صحيح فصيح وشائعٌ نظمًا ونثرًا =

- في جمع رَحًا وَقَفًا: أرحية، وأقضية.
- والصواب: أرحاء، وأقفاء^(١).
- مُصَان.
- والصواب: مَصُون.
- المأل بين زيد وبين عمرو^(٢).
- والصواب: بين زيد وعمرو.
- بين البينين.
- والصواب: بينَ بينَ.
- بينا كذا إذ وقع كذا.
- والصواب: إسقاط لفظة إذ^(٣).

= ووقع في كلام أفصح من نطق بالضاد في حديث صحيح قال فيه: «هل بقي أحدٌ من قرابتها». وانظر بقية المسألة فيه، وفي كتاب تلميذه البغدادي شرح أبيات المغني (١٧٤/٢)، وكذا تاج العروس (٤٢٢/١).

(١) قال ابن برّي في حواشيه (ص ٧٦١): «هذا الذي أنكره قد ورد السماع به» اهـ. وانظر شرح الخفاجي (ص ٢٥٢).

(٢) قال ابن برّي في حواشيه (ص ٧٦٢): «إعادة بين ههنا جائزة على جهة التأكيد» اهـ.

(٣) قال ابن ظفر: «علم الأستاذ أبي محمد - يعني الحريري - بهذا تأخر عن إنشائه المقامات، وكل ما في المقامات إلا قليلاً على الوجه الذي أنكره منه... وذكر أمثلة». وقال الرضي في شرحه على الكافية (القسم الثاني، المجلد الأول ص ٤٣٨): «وقد تقع إذ وإذا في جواب بينا وبينما، وكتاهما إذن للمفاجأة، والأغلب مجيء «إذ» في جواب بينما، و«إذا» في جواب بينا» ثم ذكر شاهداً على ذلك.

- ثَقُلُ التوت بالريق.
 - والصواب: الثقل، التوت.
- لِثُقُلٍ مَا يُعْصَرُ: تجير، الوَعْلُ: تبتل.
 - والصواب: ثجير، وثبتل.
- أزمعتُ على كذا.
 - والصواب: أزمعت كذا، أمَّا عزمْتُ فتدخل (على) عليها.
- أهدرتُ السفينة إحدارًا.
 - والصواب: حَدَرْتُ حَدْرًا.
- جمع فم أفمام^(١).
 - والصواب: أفواه.
- عُقْبِرِيَّة^(٢).
 - والصواب: عُقْرِب.
- رَجُلٌ دُنْيَائِي.
 - والصواب: دُنْيِيٌّ وَدُنْيَوِيٌّ وَدُنْيَاوِيٌّ.

(١) جَوَزُ الْفَيْرُوزِ آبَادِي جَمْعُ فَمٍ عَلَى أَفْمَامٍ، وَذَكَرَ شَارِحُهُ الزَّيْدِيُّ الْخِلَافَ فِي الْمَسْأَلَةِ فَانظُرْهَا فِيهِ (٩/٤٠٤)، وَرَاجِعْ شَرْحَ الْخَفَاجِيِّ (ص ٢٨٥).

(٢) وَرَدَ (عُقْرِبَةً) بِالْتَاءِ، وَعَلَيْهِ يَجُوزُ تَصْغِيرُهُ عَلَى عُقْبِرِيَّةٍ. انظُرِ الْقَامُوسَ مَادَّةَ (عُقْرِب) وَشَرْحَهُ (١/٣٩٥-٣٩٦).

- دُنِيًّا بالتونين.
- والصواب: عدمُ التونين (١).
- مَا آلَيْتُ جُهْدًا.
- والصواب: مَا أَلَوْتُ.
- الضَّبْعَةُ العرجاءُ.
- والصواب: الضبْعُ العرجاءُ، أمَّا الذكر فهو الضَّبْعَانُ.
- أول يوم من الشهر مُسْتَهْلٌ.
- والصواب: أن لا يقال مستهل إلا لأوّل ليلةٍ.
- عشرين ليلة خَلَّتْ وخلون.
- والصواب: من أول الشهر إلى نصفه خَلَّتْ ثم إلى آخره بَقِيَتْ.
- خَرْمَشَ الكِتَابِ (٢).
- والصواب: خَرَبَشَ.
- مِنْ أَمْسٍ.
- والصواب: مُنْذُ أَمْسٍ، ومُذْ أَمْسٍ.
- تتابع النوائِبُ بالموحدة.
- والصواب: التتابع في الخير، والتتابع في الشر.

(١) أفاد الخفاجي في شرحه (ص ٢٩١): أنه جاء عن العرب تنوين دنيا.

(٢) في القاموس وشرحه التاج (٤/ ٣٠٥): «(خرمش): أهمله الجوهري، وقال الليث:

خرمش الكتاب والعمل (أفسده) وشوَّشه، وكذلك الخربشة، والباء والميم يتعاقبان، وقال ابن دريد: خرمش الكتاب كلامٌ عربيٌّ معروف، وإن كان مبتدلاً» اهـ.

- وحقّ الملح: إشارة إلى ما يؤتدم به.
- والصواب: الإشارة إلى الملح هو الرضاع في كلام العرب.
- هو ذا يصنع^(١).
- والصواب: ها هو ذا.
- متعوس.
- والصواب: تاعس^(٢).
- ما شَعَرْتُ بكذا.
- والصواب: ما شَعَرْتُ^(٣).
- فاكهاني وياقلاني وسمسمني.
- والصواب: حذف الألف والنون إلا باقلا فيصحُّ باقلاني وياقلاوي.
- للذهب: خِلاصٌ.
- والصواب: خِلاصٌ.

(١) قال الخفاجي في شرحه (ص ٣٣٩): «هو مما تبع فيه ابن الأنباري في كتابه الزاهر، وهو سَفَسَاف القول وضرب من الهديان والفضول...» ثم ذكر الشواهد على صحة ذلك.

(٢) ردّه الخفاجي في شرحه (ص ٣٤١).

(٣) قال الخفاجي: «هذا أيضًا من تحجير الواسع، فإنّ ما منعه قد صرح به أهل اللغة...» وذكر الشواهد.

- حاجج وقاصص.
- والصواب: حاجج، وقاصص.
- وارذددا، ونحوه بإبراز التضعيف.
- والصواب: ورذدا.
- الرّخل إشارة إلى الأثاث.
- والصواب: ليس الرّخل إلا سرج البعير أو المنزل.
- لمكثّر السؤال: سائل وسائلة.
- والصواب: سئال، وسئالة.
- يوشك.
- والصواب: يوشك.
- لنوع من الخضروات: تلجم، وشلجم.
- والصواب: سلجم.
- جلست في فيء الشجرة.
- والصواب: في ظلها؛ لأنّ الفيء ما يفىء عند الزوال من جانب إلى جانب والظلُّ الستر.
- الثلاثة الأثواب بالإضافة وتعريفهما معاً^(١).
- والصواب: تعريف الأخير فقط.

(١) قال السيوطي في الهمع (٣١٤/٥): «وجوز الكوفية دخولها في جزئيهما أي المضاف والمركب فيقال: الثلاثة الأثواب، والخمسة عشر رجلاً، والبصريون قالوا: الإضافة لا تجماع (أل)» اهـ.

- ثيابٌ مَلَكِيَّةٌ .
- والصواب: مَلَكِيَّةٌ - طلبًا للخفة - .
- انساعُ الشرابُ .
- والصواب: ساعٌ .
- الندُّ: مُثَلَّثٌ؛ لاتخاذَه من ثلاثة أنواع .
- والصواب: مَثْلُوثٌ، كما يقال: حَبْلٌ مَثْلُوثٌ (١) .
- قَمِيءٌ، وَدَفِيءٌ (٢) .
- والصواب: قَمُوٌّ، وَدَفُوٌّ .
- تبرَّيتُ بمعنى: برئتُ .
- والصواب: تبرأتُ؛ لأنَّ تَبَرَّيتُ بمعنى تعرَّضتُ .
- التباطي، والتوضي التبرِّي، التهزِّيء .
- والصواب: التباطؤُ، والتوضؤُ، التبرؤُ، والتهزؤُ؛ لأنَّ ما كان على وزن تَفَعَّلَ، وتَفَاعَلَ - ممَّا آخِرُهُ مَهْمُوزٌ - كان مصدرُهُ على التَفَعَّلِ والتَفَاعَلِ مضمومَ العينِ ظاهرَ الهمزة . هـ .
- للأثني من ولد الضأن: رِخْلَةٌ .
- والصواب: رِخْلٌ معًا .

(١) في شرح الخفاجي (ص ٣٧٣) أنه قال: «الذي صرح به أئمة اللغة مخالف لما ادَّعاه...» وذكر الشواهد .

(٢) حكى المجد والفيومي فيها لغةً كتعب فيقال: (دَفِيءٌ) .

- رؤيا بالعين.
- والصواب: رؤية، فأما رؤيا فهي في النوم فقط.
- أبصرت هذا الأمر قبل حدوثه.
- والصواب بَصُرَتْ به.
- قال كَيْتَ وكَيْتَ.
- والصواب فَعَلَ كَيْتَ وكَيْتَ، وقال ذَيْتَ وذَيْتَ^(١).
- دَخَرَ يَدْخُرُ.
- والصواب: يَدْخَرُ؛ لأنَّ عَيْنَ الفِعْلِ من حروف الحلق.
- في تصغير مختار: مُحَيِّتِير.
- والصواب: مُحَيِّرٌ.
- دَسْتُور.
- والصواب: دُسْتُور؛ إذ لم يَجِئْ في كلام العرب فَعْلُول بفتح الفاء.
- لُعُوقٌ سُفُوفٌ مُصَوِّصٌ.
- والصواب: فُتْحُ الأُولِ.
- تَلْمِيذٌ، طَنْجِيرٌ بِرَطِيلٌ، جِرْجِيرٌ.
- والصواب: فَتْحُ أُولِهَا^(٢).

(١) قال ابن بَرِّي في حواشيه (ص ٧٨٢): «هذا الذي ذكره من الفرق بين كَيْتَ وكَيْتَ وذَيْتَ وذَيْتَ هو مذهب ثعلب ومَنْ تابعه، وأما الخليل وسيبويه وأبو زيد فلا يفرقون بينهما...».

(٢) الذي في الدرّة عكس ما ههنا فانظره (ص ١٣٦).

- كلاً الرجلين فعلاً، كلاً^(١) المرأتين فعلتا.
- والصواب: توحيد الفعل.
- أنت تُكْرَمُ عليّ.
- والصواب: تكْرَم.
- الشَّغْبُ، [و]للداء في البطن: مَغْصٌ^(٢).
- والصواب: إسكان الغين فيهما، فأماً المَغْصُ فهو خيار الإبل.
- سَدَادٌ من عَوَزٍ.
- والصواب: سِدَادٌ من عَوَزٍ، فأماً بالفتح فهو القصد في الدين والسبيل^(٣).
- اقطعهُ من حيث رَقٍّ.
- والصواب: كلامُ العرب: من حيث رَكَ.
- للتَّعِبِ: عَيَّانٌ.
- والصواب: عَيْيٌ^(٤).

(١) في الدرّة: كلتا، وهو الصواب.
(٢) قال الخفاجي في شرحه (ص ٤٠١): «ليس الأمر كما ذكره فإن فتح الغين وتسكينها جائز سماعاً وقياساً...»
(٣) قال الزبيدي في التاج (٢/٣٧٣): «فيكسر وقد يفتح وبهما قال ابن السكيت والفارابي وتبعه الجوهري، والكسر أفصح وعليه اقتصر الأكثرون منهم ابن قتيبة وثعلب والأزهري» اهـ. وانظر شرح الخفاجي (ص ٤٠٧).
(٤) في الدرّة: مُعْيٍ، وفيها: (عِيٌّ) لكن خصّ الأول بالحركة، والثاني بالقول والرأي كما نقله عن أهل اللغة. انظر (ص ١٤٤).

- أكلوني البراغيث ونحوها.
- والصواب: ليست لغة فصحي، الصواب: توحيد الفعل.
- حمى بمعنى: الحر.
- والصواب: حمى، وحمو.
- إلاك وإلاه ونحوها.
- والصواب: فصل الضمير.
- هب أنه، وأني.
- والصواب: هبه، وهبني.
- امرأة شكورة لجوجة صبورة خوونة.
- والصواب: حذف الهاء؛ لأنها لا تدخل على فعول إلا إذا كان بمعنى مفعول ك (ركوبة).
- أخطأ بمعنى: أتى الذنب متعمداً^(١).
- والصواب: خَطِيءٌ يَخْطُأُ خَطَأً^(٢) خاطيءٌ فهو خَطِيئَةٌ.
- لمن بدأ في إثارة شرٍّ: نَشَبَ.
- والصواب: نَشَمَ^(٣).

(١) في كتاب الأفعال للسرقسطي (١/٤٦٨): «خَطِيءٌ خِطَاءً: تعمّد الذنب وخَطِيءٌ السهم الهدف: لم يصبه، وأخطأ: أصاب الذنب على غير عمد، هذا الأعم، وفي لغة بمعنى واحد غير العمد» اهـ.

(٢) في الدرّة (ص ١٥٢): خِطَاءٌ - بكسر الخاء وسكون الطاء - وكذا هي في المعاجم.

(٣) في شرح الخفاجي (ص ٤٣٠): «ليس ما ادّعاه صحيح، وفي القاموس نشب في الشيء: نشم، وفي البخاري: «لم ينشب أن مات» اهـ.

- في أمرِ الغائب: يَفْعَلُ فلانٌ كذا.
- والصواب: ليفعلُ بإثبات اللام.
- لمركزِ الضرائب^(١): المَأْصِرُ.
- والصواب: المَأْصِرُ^(٢).
- الصادر والوارد.
- والصواب: تقديم الوارد؛ لأنه لا يقعُ الصدور إلا بعد الورود.
- ابنت^(٣).
- والصواب: ابنة أو بنت.
- ودَّعت القافلة.
- والصواب: لفظة التوديع للذاهب والقول للآيب؛ فيتنافيان والصواب أن يقال: تلقيت القافلة وودَّعتُ الركب ونحوه.
- رَبٌّ مالٍ كثيرٍ أنفقته.
- والصواب: رَبٌّ: للتقليل^(٤)، والمال موصوف بالكثرة.

(١) في المخطوط مرسومةٌ: الغائب.

(٢) في الصحاح (٥٧٩/٢): «أصره يأصره أضراً: حَبَسَهُ، والموضع مأصِرٌ ومأصِرٌ» اهـ. وفي القاموس: «والمأصر كمجلس ومرقد: المحبس» اهـ. فأنت ترى أنهما ذكرا الوجهين.

(٣) في الدرّة: بكسر الباء مع همزة الوصل.

(٤) قال ابن هشام في المغني (١/١٨٠) عن (رُبِّ): «وليس معناها التقليل دائماً خلافاً للأكثرين، ولا التكثر دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثر كثيراً، وللتقليل قليلاً» اهـ.

قلتُ^(١): إن التقليل هنا ليس للمال، بل للإِنفاق؛ فعلى هذا لا فسادَ فيه.

- أنصَفُ بمعنى: أنه يفضلُه في النصفه أي: الإنصاف.
- والصواب: أحسن أو أكثر إنصافاً لأنَّ (أنصَف) لا يصح إلا من نَصَفَ بمعنى خَدَم^(٢).
- لمنْ أصابته الجناية: جُنِبَ.
- والصواب: أُجِنِبَ.
- ٨ نسوة، ١٨ جارية ٨٠٠ درهم بلفظ ثمانٍ.
- والصواب: ثمانِي نسوة... إلخ.
- ابتعتُ عبداً، وجاريةً أخرى.
- والصواب: عبداً، وعبداً آخر، أو جاريةً وجاريةً أخرى أو عبداً وجاريةً.
- سبع نساء طَوَّلَ.
- والصواب طَوَّلَ - بضمّ الطاء - جمع طولِي، فأما طَوَّلَ - بالكسر - فهو الحَبْلُ.
- يا أبتِي، يا أمتِي.
- والصواب: يا أبي، يا أبتٍ... إلخ.

(١) القائل هو المعلمي رحمه الله.

(٢) قال الخفاجي في شرحه (ص ٤٤٠): «إنكاره لأنصَفَ ليس من الإنصاف».

- ابدأ به أولاً.
- والصواب: أوَّلُ لعلَّةٍ (قبْلُ وبعْدُ) على أنَّ أولَ غير منصرف.
- السنَّةُ الأولى.
- والصواب: الأولى.
- سُوسِن.
- والصواب: فتح السينين معاً^(١)؛ لإلحاقه بفَوْعَلٍ، وفَوْعَلٌ لم يأتِ إلا بفتح الفاء إلا جُودِرَ في لغة.
- طَرَّ شاربُهُ.
- والصواب: طَرَّ.
- سَقَطَ في يده.
- والصواب: سَقِطَ.
- رَكَضَتِ الفرسُ ترَكُضَ.
- والصواب: رُكِضَتْ تُرَكِضُ.
- حَلَبَتِ ناقةَهُ.
- والصواب: حُلِبَتِ.

(١) قال الزبيدي في التاج (٩/ ٢٣٤): «قال شيخنا: وحكى ابن المصري فيه الضم وجرى عليه الخفاجي في شفاء الغليل، وحكاه أبو حيَّان - رحمه الله تعالى - وقال: لم يأت على (فُوعَل) بالضم غيره وغير صُوبِج لا ثالث لهما» قلتُ: وفُوفِل ثالثهما، وهو معرب وقد جرى في كلام العرب...» ثم ذكر شاهداً للأعشى. وانظر شفاء الغليل (ص ١٢٣).

- حَكَّنِي جَسْدِي (١).
- والصواب: أَحَكَّنِي جَسْدِي.
- اشْتَكَّتْ عَيْنُهُ.
- والصواب: اشْتَكَى عَيْنَهُ.
- سَارِ رِكَابِ السُّلْطَانِ.
- والصواب: الرَّكَابِ مَخْتَصِّ بِالْإِبْلِ.
- الشَّطْرَنْجُ بِفَتْحِ الشَّيْنِ (٢).
- والصواب: قِيَّاسُ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ إِذَا عَرَّبُوا عَجْمِيًّا أَعْطَوْهُ حَكْمَ مُمَائِلِهِ، وَشَطْرَنْجٌ عَلَى وَزْنِ (فَعَلَلْ)، وَلَمْ يَأْتِ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ إِلَّا مَكْسُورَ الْفَاءِ؛ فَيَجْعَلُ الْعَجْمِي كَذَلِكَ؛ لِيُلْحَقَ بِوَزْنِ جِرْدَحِلٍ وَهُوَ الضَّخْمُ مِنَ الْإِبْلِ.
- سَأَلَ عَنكَ الْخَيْرِ.
- والصواب: سُئِلَ عَنكَ.
- لِلْمَتَشَبِعِ بَغَيْرِ مَا عِنْدَهُ: مُطْرَمَذٌ وَطْرَمَذَارٌ.
- والصواب: طِرْمَاذٌ.

(١) ذكر القاموس الثلاثي والرباعي فقال: «وحَكَّنِي وأَحَكَّنِي واستحَكَّنِي» اهـ.
 (٢) قال ابن بَرِّي في حواشيه (ص ٧٩٨): «إِنَّ أُمَّةَ اللُّغَةِ لَمْ يَذْكُرُوا هَذِهِ اللَّفْظَةَ إِلَّا بِفَتْحِ الشَّيْنِ، وَقَدْ ذَكَرَهَا ابْنُ السَّكَيْتِ فِي كِتَابِهِ إِصْلَاحَ الْمَنْطِقِ بِفَتْحِ الشَّيْنِ» اهـ. وفي القاموس وشرحه التاج (٢/٦٤): «(الشطرنج) كسر الشين فيه أجود (ولا يفتح) ليكون من باب جردحل هكذا صرَّح الواحدي» اهـ.

- هاتا يا زيدان .
- والصواب: هاتيا يا زيدان .
- رأيته وذويه .
- والصواب: ذو بمعنى صاحب لم ينطقوا بها إلا مضافة إلى اسم جنس .
- الحوامل تطلقن، والحوادث تطرقن .
- والصواب: يطلقن، ويترقن بالياء .
- شَلت^(١) الشيءُ وأشلتَ به .
- والصواب: شُلت به، أو أشلته .
- شَالَ الطيرُ ذنبَه .
- والصواب: أشَالَ الطائرُ ذُناباه .
- شُلَّت يداه .
- والصواب: شُلَّت بفتح الشين .
- حَرى، الجَبَلُ .
- والصواب: حِرَاءُ .
- ها .
- والصواب: هَاءُ المَدَّة^(٢) بدلًا من كافِ الخطاب؛ ولذلك إذا جاء الكاف سقطت الهمزةُ .

(١) في الدرّة: «شَلت - بكسر الشين -». وهو الصواب. انظر: الدرّة (ص ١٨٨).

(٢) لعلها بالمدة .

- حُسِدَ حاسدك.
- والصواب: حَسَدَ، أي زاد فضلك فيزيد حسده.
- أعطاه البشارة.
- والصواب: ضَمُّ الباء؛ لأنها بكسر الباء ما بُشِّرَ به، وبالفتح الجمال.
- تَفَرَّقَتِ الآراءُ وافترق الجمعُ.
- والصواب: (تَفَرَّقَ) في الأجسام، (وافترق) في غيرها.
- تَذَكَارَ.
- والصواب: تَذَكَارَ، وجميع المصادر الواردة على هذه الصيغة بفتح التاء إلا (تَبَيَّنَ، وتَلَقَّأَ، وتَنَضَّلَ).
- لا يفرقون بين: اجلس، واقعد^(١).
- والصواب: اجلس يا راقد، واقعد يا قائم.
- نعم مَنْ مدحتَ وبئس مَنْ ذممتَ^(٢).
- والصواب: نعم الرجل مَنْ مدحتَ، وبئس الرجل مَنْ ذممتَ.
- ضد الذكر: النَّسِيَّانَ.
- والصواب: كسر النون^(٣)، فأما فتحها فإنه تثنية (نسا) وهو العرق المعروف.

(١) بعضهم فرّق بين قعد وجلس، وبعضهم جعلهما مترادفين. وانظر الخلاف في التاج

(٢/٤٦٩)، والمصباح (ص ١٦٤).

(٢) الكوفيون وكثير من البصريين منع إسناد (نعم وبئس) للموصول. وجوّزه المبرّد في

(الذي) وجوّزه آخرون في (مَنْ وما). راجع الهمع (٣٦/٥).

(٣) قلت: وتسكين السين.

- بين ظهرانيهم.
- والصواب: فتح النون.
- الشَّام.
- والصواب: شَام المنسوب إليه شَامِيٌّ أو شَام، شَامِيٌّ (١)، شَامِيٌّ يمني، يمانٍ، يمانِيٌّ، يمانِيٌّ.
- جاءوا واحداً واحداً، اثنين اثنين... إلخ.
- والصواب: أحادَ ومثنى... إلخ.
- هَرَفَ الثمر: تعَجَّل. في كلِّ شيءٍ يخفُّ فيه فاعله: قد بكر إليه ولو في غير البكرة.
- والصواب: بَكَرَ، عَجَّلَ، وقد يجيء بكر.
- راح بمعنى: سارع.
- والصواب: صحيح (٢).
- لفظة التوجع: أخ (٣).
- والصواب: أح، حَسَّ، الحسُّ والبسُّ الرفق والصعوبة؛ لأنَّ الحسَّ الاستقصاء، والبسُّ الرفق في الحلب.

(١) في الدررة (ص ١٩٩) ذكر ثلاثة أوجه في النسبة لشام.

(٢) أي: إنَّ (راح) استعملت بمعنى (سارع) وهذا صحيح في كلام العرب، والحريري لم يذكرها على أنها من أوهام الخواص بل أوردتها استطراداً وكذلك هنا.

(٣) ذكر القاموس (أخ) بالخاء المعجمة، وفي التاج (٢/ ٢٥٠) عن ابن دريد أنها محدثة.

- أُوهُ (١).
- والصواب: أُوهُ، والكسرُ أفصح، آه، أَوْه، أواه، أَوْه تَأُوهُ آهَةٌ وَأَهَةٌ. لِقِيَّتُهُ لِقَاءَةٌ وَاحِدَةٌ.
- والصواب: لِقِيَّتُهُ لَقِيَّةٌ، لِقَاءَةٌ، لِقْيَانَةٌ، لُقْيَى، لِقَاءٌ، وَلُقْيَا، وَلُقْيَانًا.
- فلانٌ يُكَدِّفُ أَي: يَسْتَقِلُّ مَا أُعْطِيَ.
- والصواب: يُجَدِّفُ.
- للمقتبس من الصُّحُف: صُحْفِي قِيَّاسًا عَلَى أَنْصَارِيٍّ.
- والصواب: صَحْفِي كَ (حَنْفِي)، وَأَمَّا أَنْصَارِي فَشَاذٌ.
- لِمَا يُغْسَلُ بِهِ الرَّأْسُ: غَسَلَةٌ.
- والصواب: غِسْلَةٌ.
- دَابَّةٌ لَا تُرْدَفُ أَي: لَا تَقْبَلُ الْمَرَادِفَةَ.
- والصواب: لَا تُرَادِفُ.
- مَطْرَدٌ، مَبْرَدٌ، وَمَبْضِعٌ، مَنْجَلٌ، مَقْرَعَةٌ، مَقْنَعَةٌ، مَنْطِقَةٌ، مَطْرَقَةٌ.
- والصواب: كُلُّ مِفْعَلٍ، وَمِفْعَلَةٌ آلَةٌ فَهِيَ بِكسْرِ المِيمِ.
- مَرْوَحَةٌ.
- والصواب: مَرْوَحَةٌ، فَأَمَّا بِالْفَتْحِ فَهُوَ الْمَوْضِعُ الْكَثِيرُ الرِّيحِ. وَشَدَّ مَنْقَبَةُ الْبَيْطَارِ، وَمُدْهَنٌ، مُسْعَطٌ، مُنْخَلٌ، مُنْصَلٌ، مُكْحَلٌ، مُدَقٌّ.
- مضمومة الأول، وفي (مُدَقٌّ) كسر الميم لغة.

(١) في الدرّة: بفتح الهمزة.

- اعمل بحسبِ كذا.
- والصواب: فتحُ السين وهو الشيء المحسوب المماثلُ معنى المثل والقدر.
- كثرَت عَيْلَةُ فلانٍ أي: عياله (١).
- والصواب: العيلةُ: الفقرُ.
- رُفْهَةٌ.
- والصواب: رفاهةٌ، رفاهيةٌ، رُفْهِيَّةٌ.
- رضيعُ الإنسانِ: ارتضعَ بلبنه.
- والصواب: بلبانه.
- لدغته العقربُ.
- والصواب: ما يضرب بمؤخره كالزنبور (٢) قيل: لَسَعَ، وما يضرب بفيه (٣) كالحيَّة: لدغ وما يقبض بأسنانه كالكلب والسباع: نَهَشَ.
- الحمد لله الذي كان كذا.
- والصواب: الإتيان بالعائد.

(١) أفاد الخفاجي في شرحه (ص ٥٦٨) أنه ورد العيلة بمعنى العيال فانظره، وقال نصر الهوريني في حاشيته على القاموس: «قال في شرح الشفاء: والصحيح ورود العيلة بمعنى العيال» اهـ.

(٢) في المخطوط: والزنبور.

(٣) في المخطوط: بمؤخره، وصوبته من الأصل.

- الملحُّ في المسألة: شحات^(١).
 - والصواب: شحَّاذ.
- للخارج من الكرش: فرث.
 - والصواب: هو فرث ما دام في الكرش، فإذا لُفِظَ منها فهو السرجين، مثَّل: فلان يحفظ الفرث، ويفسد الحرث.
- جُبَّةٌ خَلَقَةٌ.
 - والصواب: لا تزد الهاء؛ لأنَّ العربَ ساوت في (خَلَقٍ) بين مذكَّره ومؤنثه؛ فقالوا: مِلْحَفَةٌ خَلَقٌ، وملحفتان خَلَقَانِ.
- ثلاثةُ شهورٍ سبعة بحور.
 - والصواب: على أَفْعَلٍ جمع قلة.
- للعليل: مَعْلُولٌ.
 - والصواب: أَعْلَهُ فهو مُعَلٌّ، أمَّا المَعْلُولُ فهو مفعولٌ من العَلَلِ.
- ما فيه مَنفوعٌ ولا مَنفَعَةٌ.
 - والصواب: منفوعٌ اسم مفعول، ولا يكون مصدرًا؛ لأنَّه لم يجرى مصدر بوزن مفعول إلا أسماء قليلة، وهي: الميسور والمعسور، وقولهم: ما له معقولٌ ولا مجلودٌ، وحَلَفَ مخلوفًا، قيل: وبأيكم المفتون.

(١) ضبط الحريريُّ في الدرَّة هذه الكلمة بقوله: «بالتاء المعجمة بثلاث من فوق» وهذا في جميع طبعات الدرَّة، ووقع في شرح الخفاجي عند سياقه لعبارة الحريري ما نصَّه: «شحات - بالتاء المعجمة باثنتين...» وكذا وجدتها في المخطوط، لكن الصواب أنها بالتاء.

- سِلَّ اسْمٌ دَائٍ.
- والصواب: سُلال؛ لأنَّ معظم أسماء الأدوية جاء على وزن (فُعال).
- حلا الشيء في صدري وبعيني.
- والصواب: حلا في فمي الطعم، وحَلِيَّ في عيني من الحَلِي الملبوس.
- في جمع مِرآة: مَرايا.
- والصواب: مَراءٍ، أمَّا (مرايا) فهو جمع ناقةٍ مَرِيٍّ^(١).
- لِقَمِ المَزادة: عَزلة.
- والصواب: عَزلاء جَمَعُها عزالى، وقد يجيء العزائل على تقديم القلب.
- جاءوا بأَجْمَعِهِم.
- والصواب: أَجْمَعُهُم^(٢)؛ لأنَّه جمع الجمع.
- لمنقطع الحَبَّة: مُقْطَع.
- والصواب: مُقْطِعٌ، ونظيره قولهم: جاءوا كالجرادِ المشعَلِ، والصواب: المشعِلُ.

(١) جَوَّز بعضهم جمعها على مرايا. كما في شرح الخفاجي (ص ٥٩٥).

(٢) في الدرّة: بأَجْمَعِهِم.

- كَلَّمْتَهُ فَاخْتَلَطَ أَي: اِخْتَلَطَ رَأْيُهُ وَغَضِبَ.
- والصواب: الغَضْبُ^(١)، ومنه المثل: أوَّلُ العِيِّ الاحتِلاطُ.
- في الكناية عن العرب والعجم: الأسودُ والأبيضُ.
- والصواب: الأسودُ، والأحمرُ.
- للمُعْرِسِ: بنى بأهله^(٢).
- والصواب: بنى على أهله.
- جَلَسَ على بابه.
- والصواب: جَلَسَ ببابه^(٣)، وإقامة بعض حروف الجرِّ مقام بعضٍ إنما يجوز عند أمن اللبس.
- يميلون (حتى) قياسًا على (متى).
- والصواب: لا وَجْهَ للقياس؛ لأن (متى) اسم و(حتى) حرف، والحروف لا تُمال إلا (يا) و(بلى) و(لا) في قولهم: اِفْعَلْ إِمَّا لا؛ لأن الأولى نابت عن فعل والثانية قامت بنفسها فقربت ممَّا يُمال، والثالثة فهي ثلاثة أحرف (إن ما لا) صارت كحباري فأميلت.

(١) هكذا في المخطوط، ووجه الكلام أن يقال: احتلط والاحتلاط: الغضب. انظر: الدرّة (ص ٢٢٨).

(٢) قال ابن بري في حواشيه (ص ٨١٧): «بنى بأهله غير منكر»، وانظر شرح الخفاجي (ص ٦٠٧).

(٣) قال الخفاجي (ص ٦٠٧): «هذا أيضًا ليس بشيء».

- هذه.
- والصواب: عدم الإمالة.
- قتله شرًّا قَتْلَةً.
- والصواب: قَتْلَةٌ؛ لأنه للنوع.
- يُعربون أسماء الأعداد المرسلة فيقولون: هذا واحدًا اثنان.
- والصواب: أن تُبنى على السكون إلا أن تُوصَف أو يُعطف بعضها على بعض فتُعرب، وكذلك أسماء حروف الهجاء إذا تُلِيت مُقْطَعَةً، ولم يُخبر عنها، وتُعرب إذا تعاطفت.
- ما أحسنَ لُبْسَ الفرسِ، إشارةً إلى تجفافه.
- والصواب: لِبْسٍ.
- مائة ونَيْفٍ.
- والصواب: ونَيْفٍ، ومقداره ما بين العقدين والأكثر أنه من الواحد إلى الثلاثة.
- لمن يصغر عن شيءٍ: يصبو عنه.
- والصواب: يَصْبِي؛ لأنه من صَبِيَّ يصبى صَبًا وصبَاءً، لا مِنْ صبا يصبو صُبُوءًا وصبُوءَةً.
- لا ألهو عن شغلي.
- والصواب: ألهي؛ لأنه من لهيَ يلهي لا من لها يلهو.
- فعلته مجراك.
- والصواب: مِنْ جَرَّكَ أي: من جريرتك وجمائك^(١).

(١) هكذا وجدتها ولعلها: جنائتك كما في الدرّة.

- الصيف ضيَّعت اللبن.
- ضيَّعت - ولو مذكراً؛ لأنه مثل والأمثال تحكى على أصلها.
- طرده السلطانُ.
- والصواب: أطرده؛ لأن معنى طرده: أبعده بيده، أو بآلة في كفه، وهنا المعنى: أمر بطرده.
- لما ينبت من الزرع بالمطر: بخس
- والصواب: لغة العرب: طعامٌ عذّي، كما يقال: أرضٌ عذاة، وعذية.
- هاوَن، وراوق.
- والصواب: هاوون... إلخ لينتظم في سلك فاروق، ما عون ونحوها
- شفَّعت الرسولين بثالث.
- والصواب: شفعت الرسولَ بآخر، وعزَّرتُ الرسولين بثالث، ووقَّيتُ بالرسَل.
- سامراً
- والصواب: سرَّ من رأى.
- لما يجمد من فرط البرد: قريص.
- والصواب: قريس.

- قَتَلَهُ الْحَبُّ.
- والصواب: اقْتَلَهُ الْحَبُّ - كما قال ذو الرمة (١):
* إذا ما امرؤٌ حاولن أن يقتلنهُ *
- ما يُعَرِّضُكَ لَهَذَا.
- والصواب: يَعْرِضُكَ أَي: ما ينصب عُرْضَكَ لَهُ، وَعُرْضُ الشَّيْءِ: جَانِبُهُ، وَعُرْضُ الْحَائِطِ جَانِبُهُ.
- ما كَانَ فِي حِسَابِي.
- والصواب: حُسْبَانِي (٢) أَي: ظَنِّي، وَجَاءَ الْحُسْبَانُ بِمَعْنَى الْعَذَابِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُرْسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا﴾، وَأَصْلُهُ السَّهَامُ الصَّغَارُ الْوَاحِدَةُ حُسْبَانَةٌ.
- هَمْ فَعَلْتُ، يَعْنِي: يَزِيدُونَ (هَمْ) عِنْدَ افْتِتَاحِ الْكَلَامِ.
- والصواب: الْمَسْمُوعُ فِي بَعْضِ لُغَةِ الْعَرَبِ عَنِ بَعْضِ أَهْلِ الْيَمَنِ زِيَادَةٌ (أَمْ).
- الْمَقْرَاضُ، وَالْمَقْصُ وَالنَّعْلُ الْمَجْمُوعُ الْفَرْدَتَيْنِ.
- والصواب: التَّثْنِيَّةُ، وَلَيْسَ الزَّوْجُ - كَمَا تَوَهَّم - مَجْمُوعُ الْاِثْنَيْنِ بَلْ هُوَ الْفَرْدُ الْمَزَاوِجُ لِصَاحِبِهِ، وَالْاِثْنَانُ زَوْجَانُ.

(١) فِي دِيْوَانِهِ (١/١٤٤) وَعَجْزَةٌ:

* بَلَا إِحْنَةَ بَيْنَ النَّفُوسِ وَلَا ذَحْلٍ *

(٢) فِي الدَّرَةِ (ص ٢٤٨): الْمَصْدَرُ مِنْ حِسْبَانٍ - بِكَسْرِ الْحَاءِ -، وَاسْمُ الْمَصْدَرِ بِالضَّمِّ.

- يُصغرون (شيء) و (عين) سُوي وعُويّنة... إلخ.
- والصواب (١): سُبيّ، عيينة... إلخ.
- أشرف على الإياس من طلبه.
- والصواب: اليأس، فأماً أيس فإنه مقلوبٌ من يئس، والمقلوب لا يتصرف على لفظه.
- للقناة الجوفاء التي يُرمى عنها بالبندق: زَرْ بَطانة.
- والصواب: سَبْطانة؛ لاشتقاق الاسم من السبوطه وهي الطول والامتداد.
- تُدّي الرجل.
- والصواب: التُدّي مختصٌّ بالمرأة، أمّا الرجل فله التُنْدُوة، وتندوة والجمع تنادي (٢).
- جمع التُدّي على: تدايا.
- والصواب: تُدّيُّ أصله: تَدوي قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء وكسرت الدال للمجانسة.
- الإبن، الإبنة، الإثنين.
- والصواب: الإبن... إلخ، ومثله الاقتدار والانطلاق، والاحمرار،

(١) في الدرّة (ص ٦٥٨): «والأفصح».

(٢) ذهب بعض أهل اللغة إلى عموم إطلاق التُدّي على الرجل والمرأة، وفي صحيح مسلم: «أن رجلاً من الصحابة وَضَعَ ذباب السيف بين تُدْيَيْهِ...»، وقد قال الجوهري في صحاحه (٦ / ٢٢٩١): «التُدّي يذكر ويؤنث وهو للمرأة والرجل أيضاً» اهـ.

والاستخراج والاقعنساس، والابخشيشان، والابلواذ والاحميرار، والاقشعرار.

• نَجَزَ مِنِّي وَاَنْقَضَى.

- والصواب: نَجَزَ أَمَّا نَجَزَ - بالفتح - فهي بمعنى حَضَرَ.

• يجمعون جُوالق على جُوالقات.

- والصواب: جَوَالِقٌ، جَوَالِقٌ؛ لأن القياس المطرد أن لا تجمع أسماء الجنس المذكر بألفٍ وتاءٍ، وشذت أسماء جُمعت بهما تعويضًا لأكثرها عن تكسيره وهي (حمام - سراقق - إيوان - هاون - خيال - جواب - سجل - مكتوب - مقام - مصام - إوان (حديدة تكون مع الرائض) بُوان (عمود في الخباء) - شعبان - رمضان - شَوَّال - محرم)، أمَّا سراويل وطريقٌ فهي مؤنثةٌ في بعض اللغات.

- والمسموع في جمع جوالق جوالق، وأجيز جوالق - بالفتح - كما في عُرائق (وهو الشاب الحسن الثياب) وحُلاحل وعُراعر وهو رئيس القوم.

- أمَّا المصعَّرُ ك (بوبيات) فهو كالموصوف، وصفات المذكر الذي لا يعقل تجمع بالألف والتاء ومن حكم المذكر هذا المجموع بالألف والتاء أن يذكر في باب العدد بلاهاءٍ، نحو: ثلاث حمامات، وسجلات؛ لأنَّ الاعتبار في باب العدد باللفظ دون المعنى، وأجاز بعضهم أن تلحق الهاء اعتبارًا بمعنى بل ولفظ واحده^(١) فيقال:

(١) هكذا في المخطوط، وفي الدرّة (ص ٢٥٩): «اعتبارًا بمعنى واحده لا بلفظ جمعه».

ثلاث سجلات، وحمّامات، كما يقال في مؤنث اللفظ: ثلاثة طلحات، وحمزات، أمّا (بطة وحمامة) فعند الأكثر أنّ الاعتبار فيها باللفظ فيقال: ثلاث بطات ذكور وقال بعضهم: يراعى المفسر الأسبق؛ فيقال: ثلاث بطات ذكور، وثلاثة ذكور من البط.

- أقول^(١): ما أحسن ما لو استغنى بزيادة الهاء عن التفسير بذكور لو وَرَدَ وَسُمِعَ.

• لا فرق بين نعم وبلى.

- والصواب: نعم جواب الاستخبار المجرد من النفي فترد ما بعد حرف الاستفهام^(٢) فهي بمنزلة (بل) بل قيل: إن أصلها (بل) وإنما زيدت الألف ليحسن السكوت عليها.

• لا فرق: فلان يأتينا صباح مساء، صباح مساء.

- والصواب: الأوّل بمعنى: يأتينا في صباح المساء والثاني: يأتينا صباحًا ومساءً.

• لا فرق بين التمني والترجي.

- والصواب: الأوّل للممكن والمستحيل، والثاني للممكن فقط.

(١) القائل هو المعلمي رحمه الله.

(٢) هنا سقط؛ لأن قوله: «فهي بمنزلة... إلخ» شروع في الكلام على (بلى) بعدما انتهى من الكلام على (نعم)، وتتميم الكلام كما في الدرّة (ص ٢٦٠): «وأما (بلى) فتستعمل في جواب الاستخبار عن النفي ومعناها إثبات المنفي، وردة الكلام من الجحد إلى التحقيق فهي بمنزلة (بل)... إلخ».

- لا فرق بين العرِّ والعرِّ.
- والصواب: الأول للجرِّ، والثاني: قروحٌ تخرج في مشافر الإبل وقوائمها.
- لا فرق بين بكم ثوبك مصبوغًا؟ وبكم ثوبك مصبوغٌ؟
- والصواب: الأول هو حال كونه مصبوغًا، وتقدير الثاني: كم أجرة صبَّغِه؟
- لا فرق بين: لا رجل (١) في الدار.
- والصواب: لا رجلٌ في الدار قطعًا، ولا رجلٌ بل رجلان أو أكثر، و (لا) الأولى هي التبرئة، والثانية هي التي تعمل عمل ليس.
- لا فرق بين خَلَفَ الله عليه، وأخلفَ الله عليه.
- والصواب: الأول كان الله خليفةً لك عنه ممَّا لا يستعاض، والثاني فيما يستعاض.
- لا فرق بين (أو) و (أم) في الاستفهام.
- والصواب: أو عن أحد شيئين، وأم مع الهمزة تعادل (أي) (٢).
- لا أدري أذن أو/ أم أقام.
- والصواب: أم للشكِّ، وأمَّا (أو) فالأمران محققان؛ لأنك جعلته بمنزلة من لم يؤذن ولم يقم لإسراعه، و (أو) ههنا للتقريب.

(١) بضميتين على اللام و(لا) العاملة عمل ليس، أو بفتحة على اللام و(لا) النافية للجنس.

(٢) يوجد خرم بالأصل، وأكملناه من الدرَّة (ص ٢٦٥).

- لا يفرقون بين الحث والحضّ.
- والصواب: الحث في السَّير والسَّوق وغيرهما، والحضُّ فيما عداهما.
- بات فلانٌ بمعنى نام.
- والصواب: بات بمعنى: أظله المبيتُ نام أم لم ينم.
- الراحلة: الناقة النجبية خاصةً.
- والصواب: الراحلة: الجملُ والناقة النجيب، والهاء للمبالغة - كما في داهية - وراحلة بمعنى مرحولة.
- السوقة: اسمٌ لأهل السوق خاصةً.
- والصواب: اسمٌ للرعية؛ لأنَّ الملك يسوقهم إلى مراده.
- يكتبون بسم الله بحذف الألف حيث كانت.
- والصواب: إنما تحذف في أوائل السور والكتب؛ لكثرة الاستعمال مع اسم الله.
- يكتبون الرحمان بحذف الألف مطلقاً.
- والصواب: الرحمن - رحمان؛ الحرث، حارث، والأسماء الواردة على وزن (فَاعِل) تثبتُ فيها الألف صفات، وتحذف أسماءً محضةً.
- هذاك، وهتاك قياس على (هذا).
- والصواب: ها ذاك، هاتاك؛ لأنَّ الها في هذا صارت معه كالشيء الواحد فحذفت الألف، فإذا دخل كاف الخطاب استغنى عن الها؛ فوجبَ فصلُ الهاء، وإثبات ألفها.

• ثلث مطلقاً.

- إذا أضيف أو وُصف فكذلك فإذا أُفرد أثبتت الألف خشية اللبس.

• كلّمًا مطلقاً.

- والصواب: توصل بمعنى: كل وقتٍ، وتفصل بمعنى: كل الذي، وكذلك (إنّ - وأين - وإتّما) وأما (حيثما، وطالما، وقلّما) فتوصل فقط؛ لأنّ (ما) في الأولى لا تقع موقع الاسم وفي الأخيرتين لا تقع إلا صلةً.

- وجاز الأمران في (نعما وبئسما) إلا أنّ الاختيار في (نعماً) الوصل لما لا يخفى^(١) وفيما إذا كانت (ما) استفهامية حذفت ألفها ووصلت أو بمعنى (الذي) وصلت وأثبتت الألف و(عمّاً) موصولة حيث كتبت وتحذف ألفها حيث كانت استفهامية بعد حروف الجرّ كلها إلا إذا تلتها (ذا)^(٢) فتصير معها كالشيء الواحد، فثبتت الألف.

- كيما موصولة وكى لا مفصولة؛ لأنّ الأولى لم تغيّر المعنى بخلاف الثانية.

- وأما (مَنْ) فلا توصل إلا مع عن ومنّ للإدغام كما في: إمّا، وعمّ، وعمّاً.

• أن لا يكتبونها إلا مطلقاً.

- والصواب: إن وقعت (أن) بعد أفعال الرجاء والخوف، والإرادة

(١) قال الحريري في الدرّة (ص ٢٧٦): «لالتقاء الحرفين المتماثلين فيها» اهـ.

(٢) هذه زيادة من المؤلف.

فلا تكتب، أو بعد العلم واليقين أثبتت؛ لأن أصلها (أن) أو بعد أفعال الظنِّ والمخيلة جازا للاحتمالين، وإنما أدغمت في الأول لاختصاصها في الأصل ووقوعها عاملةً فيه؛ فاستوجب إدغام النون بذلك كما تدغم النون في (إن) الشرطية مع (لا).

• هلاً وبلاً.

- والصواب: هلاً، وبلاً؛ لأن الأولى غيّرت معنى (هل) عن الاستفهام إلى التحضيض فركبت معها بخلاف الثانية.

• ذو الواوين يُكتب منه - نحو: داود بواوٍ، وذوو، بواوين - خشية اللبس - ومدعوون، ومغزؤون، بواوين.

- أمّا (سؤول - وبؤوس - ورؤوس - وشؤون - ومؤونة مؤودة - فالأحسن بواوين وقد تكتب بواوٍ.

- أمّا الأفعال فكتب شاءوا، جاءوا بواوٍ واحدةٍ وجاز الأمران في يلوون، ويستوون ونحوها.

- فإن اجتمعت واوان الأولى مفتوحة كاحتوا والتوا واستوا واكتوا والتوا^(١)، وكوّوا وأوّوا فبواوين؛ لأن بينهما ألفاً محذوفة؛ لأن الأصل قبل ضمير الجمع اكتوى لتدلّ الواو الثانية على الألف المحذوفة. وفُوعِلَ من نحو: عوود وشوور، بالواوين

(١) هكذا كررت في المخطوط، ولعلها (اقتوا) لتشابه الرسم، واللفظتان ليستا في الدرة.

ليشعر أن الأولى أصلية والثانية المنقلبة عن الألف في فاعل؛
ولذلك يجب إبرازها في اللفظ، بأن تلبث على الأولى لبثة مائمه
ينطق بالثانية، وإلا لالتبست بفعل.

• ومن أوهامهم في الهجاء أنهم يخبطون خبط العشواء فيما يكتب من
الأسماء المقصورة بالألف، وفيما يكتب بالياء، والحكم فيه أن تعتبر
الألف التي في الاسم المقصور الثلاثي فإن كانت منقلبة عن واو فألفاً أو
عن ياء فألفاً يائياً، وإن زاد المقصور على الثلاثي فبالياء على كل حال
إلا إذا كان قبل آخره ياء فلا يجمع بين ياءين نحو: عليا ودنيا، ومحيا،
ورؤيا، وشذَّ يحيى - اسماً - ليفرق بينه وبين «يحيى» فعلاً.

- وإنما كتبت ياءً مطلقاً في الزائد على الثلاثي؛ لأنه يشئ بالياء مطلقاً
إلا قولهم في المتوعد: جاء ينفض مذرويه - تثنية مذرى - وهو
طرف الآية لأنه إذا لم يُلفظ بمفرده ميّز عن نوعه.

- والأفعال كالأسماء، ومعتبره أنه إذا كان الفعل مقصوراً رددته إلى
نفسك تصيب إلا في نحو: (يعيا واستحيا) مما كان قبل آخره ياء
في المزيد فيه وإحداها بالألف، وكل مقصور اتصل به مكنيٌّ
كبشراها وبشراكم، وبشراهن ونحوها.

- أمّا (كلا) فبالألف إلا إذا أضيف إلى مضمير في حالتي النصب
والجر فبالياء، وكلتي - بالياء إلا مضافاً إلى مضمير في حالة الرفع.

- وفرق بين (كلا وكلتا) لأن الأولى ثلاثية والثانية رباعية، وابن قتيبة
سوى بينهما.

- ومما يجب الوصل فيه ثلثمائة وستمائة تعويضًا بالوصل للأول عن الألف، والثاني عن الإدغام إذ أصل (ست) سدس قلبت السين تاءً فصار (سدت) أدغمت الدال في التاء فقليل: (ست).

• ومن أوامهم ذكرهم في الكتب لفظة (السلام) منكرة في أول الكتاب وفي آخره.

- والأولى أن تُنكر أوله، وتعرّف آخره؛ لأن اسم النكرة إذا أُعيدَ وَجَبَ تعريفه.

والله - تعالى - أعلم وأحكم^(١).



(١) يقال: ويح لمن وقع في مهلكة لا يستحقها، وييل لمن يستحقها.

هذه الجملة وجدت بعد خاتمة المختصر، وهي ليست من درة الغواص، ولعل المؤلف وضعها من عنده تقييدًا لفائدة مرّت به، ومن الواضح أن المخطوط قد كمل بقوله: والله أعلم وأحكم.

الرسالة العاشرة
فوائد لغوية منتقاة من كتاب
«الكنز المذفون»

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

● فائدة:

يقال لَوَلَدَ الفرس: مُهْر، ولولد الحمار: جَحَش، ولولد الناقة: حُوَار، ولولد البقرة: عِجَل، ولولد المعز: جَدْي، وأنشاه: سَخَلٌ (١)، وأنشاه: عَنَاقٌ، ولولد الضأن: حَمَلٌ، وأنشاه: رِخْلٌ، ولولد الطيبي: حَخْف، ولولد الأرنب: الخِرْنِقُ، ولولد الثعلب: التَّفَل (٢)، ولولد الخنزير: الخِنَوِصُ، ولولد القرد: القَشَّةُ (٣)، ولولد الضَّبُع: الفُرْعُل (٤)، ولولد الأسد: شِبْلٌ وحَفْصٌ، ولولد الفار: الدرِصُ (٥)، ولولد الصَّبَّ: الحِجْسُلُ، وولد الذئب من ضَبُع: سِمْعٌ، ولولد النعام: رَأْلٌ، ولولد الحَبَّارِي: النَّهَارُ (٦).

(١) قوله: «وأنشاه سخل» هكذا وجدت فوق كلمة: «ولولد المعز... إلخ»، والذي في المخصص عن أبي عبيد أنه يطلق على الذكر والأنثى من ولد المعزى والضأن، وفي التاج للزبيدي أن السخلة تختص بأولاد الضأن كما جزم به عياض في المشارق والرافعي في شرح المسند، وقيل: تختص بأولاد المعز وبه جزم ابن الأثير في النهاية. والسخلة مفرد، جمعه: سَخَلٌ وسَخَال. راجع المخصص (٧/ ١٨٥)، والتاج (٧/ ٣٧٣)، وحياة الحيوان الكبرى للدميري (١/ ٤٩٤).

(٢) يقال للثعلب ولجروه وفيه سبع لغات. انظرها في القاموس (ص ٩٧٠).

(٣) تطلق على القردة أو ولدها، وفي الأصل المخطوط كتبت «لقشه».

(٤) في الأصل المخطوط: «الفرغل» بإعجام الغين، والصواب بإهمالها.

(٥) بكسر الدال وفتحها، ويقال لولد القنفذ والأرنب واليربوع والفأره والهرة ونحوها كما في القاموس.

(٦) قال الجوهري في الصحاح (٢/ ٨٤٠): «والنهار: فرخ الحباري، ذكره الأصمعي في =

- في الأصبع عَشْرُ لغاتٍ، بزيادة أصبوع، وفي الأنملة تسع (١).
- دائرة القمر المحيطة به: الهالّة، ودائرة الشمس: الطَّفَاوَة (٢).
- الشَّنْبُ: برودةٌ وعدوبةٌ في الأسنان (٣).
- النادي: مجلس القوم نهارًا، والسامر: مجلسهم ليلاً (٤).
- الأَطِيطُ: صوتُ اليقظان (٥)، والغطيط: صوتُ النائم.
- الرَّمْسُ: تراب القبر (٦).

= كتاب الفرق». قلت: وفي القاموس وشرحه التاج (٣/ ٥٩١): «والنهار فرخ القطا، والغطاط أو ذكر البوم أو ولد الكروان أو ذكر الحبارى... إلخ». وراجع هذا الفصل في ذكر أولاد الحيوانات: كتاب نظام الغريب للربيعي (ص ١٨٠)، وفقه اللغة للشعالبي (١/ ١٤١).

(١) قال المجد في القاموس: «الإصبع مثلثة الهمزة، ومع كل حركة تُثَلَّثُ الباء - تسعُ لغاتٍ - والعاشر أصبوع - بالضم - كُلُّ ذلك عن كراع» اهـ. وقال أيضًا في الأنملة: «بتثليث الميم والهمزة: تسع لغات» اهـ. (٢) انظر نظام الغريب (ص ١٨٨).

(٣) في القاموس: «الشنب - محرّكةٌ - ماءٌ، ورقّةٌ، وبرد، وعدوبة في الأسنان أو نقط بيض فيها، أو حِدَّةُ الأنياب كالغَرَبِ تراها كالمنشار» اهـ.

(٤) راجع القاموس ولسان العرب مادتي (ندى) و(سمر).

(٥) لم أجد من أصحاب المعاجم مَنْ قيد (الأطيط) بصوت اليقظان، بل المذكور هو الصوت مطلقًا كما عن كراع في المنتخب (١/ ٢٩٣) أو صوت الرحل ونحوه، أو صوت أجواف الإبل من الكظة إذا شربت، أو صوت الجوع. كما تجد كل هذا في التاج (٥/ ١٠٢).

(٦) ويقال للقبر نفسه كما في القاموس.

- المصحف: مثلث الميم^(١).
- الباقعة: الطير الحذر؛ لأنه لا يشرب إلا من البقاع، وهي المواضع التي يستنقع فيها الماء، ولا يرد المشارع والمياه لئلا يُصَاد.
- الموبذُّ: قاضي المجوس.
- وكلمات التأوّه خمس لغات^(٢):
 - ١ - أوّه كجَير.
 - ٢ - وآه بكسر الهاء.
 - ٣ - ٤ - وأوّه بإسكان الهاء كلاهما بفتح الهمزة وتشديد الواو.
 - والأولى: بتشديد الواو مكسورة.
 - ٥ - وأوّه بضمّ الهمزة وفتح الواو وإسكان الهاء.
- مطرت: للرحمة، وأمطرت: للعذاب^(٣).
- الباشق ويقال له: باسِق.
- النُّقَاخُ: الماء البارد العذب.
- اللّوَذَعِيُّ: الذكيُّ القلب.

(١) راجع إكمال الإعلام لابن مالك (١/١٥).

(٢) بل أوصلها الزبيدي شارح القاموس إلى اثنتين وعشرين لغة.

راجع التاج (٣٧٦/٩).

(٣) نقله ابن قتيبة عن أبي عبيدة، وأفاد أن غيره يجيز اللفظين ولا يفرق. راجع أدب الكاتب (ص ٣٥٠).

- اللّثام: على الفم، واللّقام: على طرف الأنف.
- الخشاش، والشرب، والبغاث، والبشارة، والجرو، وعند، وغشاوة: كلّها مُثَلَّثَةٌ الأَوَّل، ومثلها الدّلالة^(١).
- الهَزَمَةُ - بفتح الزاي وكسرها^(٢).
- المُشَط - بضمّ الشين وإسكانها^(٣).
- الصّياح - بضمّ الصاد وكسرها.
- الشّهد - بضمّ الشين وفتحها.
- الرغوة - مثلثة الراء^(٤).
- الشام - بالهمز والتسهيل.
- المهنة - بفتح الميم وكسرها^(٥).

-
- (١) راجع إكمال الإعلام لابن مالك الفصل الأول (فيما ثلث أوله) (٦/١).
- (٢) الذي وجدته أنّ الهزمة - بكسر الزاي - تقال في شدة الغليان نحو: قدر هزمة: أي شديدة الغليان، وأمّا بفتحها فواحدة الهزَم وهي المسانُّ من المعزى كما نقله ابن منظور عن الشيباني في لسان العرب (٦١١/١٢).
- (٣) وفيها لغات آخر ذكرها المجدد في القاموس بقوله: «المشط مثلثة وككتف وعُنق وعُتْلٌ ومنبر» اهـ.
- (٤) راجع الإكمال لابن مالك (٢٥٦/١).
- (٥) قال في القاموس (ص ١٢٣٦): «المهنة بالكسر والفتح والتحريك وككلمة: الحدق بالخدمة والعمل».

- الجذُر - بفتح الجيم وكسرها.
- طُنْفَسَة - بفتح الطاء وكسرها (١).
- نمرقة - بضمّ النون والرّاء وكسرهما (٢).
- الشجّاع - بضمّ الشين وكسرها (٣).
- اليقق - بفتح الياء وكسرها (٤).
- فُواق - بفتح الفاء وضمّها.
- ذرّوة - بضمّ الذال وكسرها.
- الجوّذر - بضمّ الذال وفتحها (٥).

(١) قال في التاج (٤ / ١٨١): «والطنفسة مثلثة الطاء والفاء وبضمهما عن كراع (و) يروى (بكسر الطاء وفتح الفاء وبالعكس: واحدة الطنافس) وهي النمرقة فوق الرّحل» اهـ.

(٢) وفي القاموس: «النمرق والنمرقة، مثلثة: الوسادة الصغيرة، أو الميثرة أو الطنفسة فوق الرّحل».

(٣) وفتحها فهي على هذا مثلثة الشين وفيها لغة كأمر، راجع الغرر المثلثة للمجد (ص ٢٩٧)، والقاموس مادة (شجع).

(٤) لم أجد أحدًا ذكر الفتح والكسر في ياء (اليقق) والذي عثرت عليه عند كراع في المنتخب (٢ / ٥١٠) فيما جاء على فَعَلٍ وفَعَلٍ فتح القاف وكسرها حيث قال: «ويقال أبيض يَقُقُّ وَيَقُقُّ ولهق ولهق: وهو الشديد البياض» اهـ.

(٥) وزاد القاموس: الجيذر، والجوذر - بالواو - كقُوقل وكوكب والجوذر بفتح الجيم وكسر الذال: ولد البقرة الوحشية.

- بَدُرُ تمام - بفتح التاء وكسرها.
 - جنح الليل - بضمّ الجيم وكسرها.
 - ينبعثُ وينبعثُ بمعنَى.
 - الصَّرام والحَصَاد والجِدَاد بمعنَى، وهي بفتح أولها وكسرها.
 - الخاتم - بفتح التاء وكسرها، ويقال فيه: خاتام وخيتام^(١).
 - الفسْطاط - بضمّ الفاء وكسرها.
 - البلّور - بكسر الباء وفتح اللام مشددةً كسَنُور، وفتح الباء وضمّ اللام مشددةً كسَنُور^(٢).
 - في المذي ثلاث لغاتٍ:
إسكان الذال وتخفيف الياء، وكسر الذال وتشديد الياء أو تخفيفها.
 - الودّي - بإسكان الذال المهملة، وحكى الجوهريّ: كسرهما وتشديد الياء^(٣)، وحكى صاحب المطالع: الذال المعجمة^(٤).
-
- (١) وفيها لغات أخر تصل إلى ثمان كما نظمها العراقي، وقد أوردها جميعًا شارح القاموس الزبيدي في التاج (٢٦٦/٨).
- (٢) وفيه لغة كسِبَطْر. راجع القاموس.
- (٣) حكاها الجوهرى عن الأموي، كما في الصحاح (٢٥٢١/٦).
- (٤) بل ذكره بالذال المعجمة قبله صاحب الأصل القاضي عياض في مشارق الأنوار (٢٨٣/٢)، والمطالع كتاب اختصر من المشارق وسماه مؤلفه إبراهيم بن يوسف ابن قرقول (ت ٥٦٩هـ) بـ (مطالع الأنوار على صحاح الآثار).
- وانظر تاج العروس (٣٨٨/١٠) فقد ذكر لغة الإعجام عن ابن الإعرابي وهو متقدم على الجميع.

- المسجد - بكسر الجيم وفتحها.
- الحيُّ والليُّ قيل: الكلام الظاهر والخفي، وقيل: الحق والباطل (١).
- أبناء علات: أبٌ وأمّهاتٌ، أبناء أخفاف: أمٌّ وآباءٌ، أولاد أعيان: أبٌ وأمٌّ (٢).
- الماتِحُ: في أعلى البئر، والماتِحُ: في أسفلها.
- السَّانِحُ: ما ولاك ميامنه، والبارح: مياسره.
- الرَضِخُ: العطاء اليسير، والنَّضِخُ: أوفى منه.
- الأرز: فيه ستُّ لغات، الأفصح: ضمُّ الهمزة أو فتحها وتشديد الزاي، وفتح الهمزة والراء وتخفيف الزاي، وضمُّ الهمزة وإسكان الراء، ورزُّ بضمِّ الراء وتشديد الزاي، ورزُّ (٣).

-
- (١) وقيل - كما في القاموس -: لا يعرف الحوية من فتل الجبل. اهـ.
- وفي حاشية نصر الهوريني على القاموس (٤ / ٣٢٤): «قوله الحق من الباطل: ... وفسر ابن دريد في الجمهرة - على ما نقله السيوطي على يائبة ابن الفارض -: الحي من الكلام: بالذي يفهم، واللي: بالذي لا يفهم» اهـ.
- قلت: ولم أجد هذا النص في الجمهرة المطبوع، والذي فيه (١ / ١٠٢): «يقال: فلان لا يعرف الحوَّ من اللوِّ: أي لا يعرف ما حوى مما لوى» اهـ.
- (٢) راجع المصباح المنير للفيومي مادة (عل) فقد نظم هذه الفروق في بيتين.
- (٣) في الأصل المخطوط بالتاء وصوابه بالنون، وانظر تاج العروس (٤ / ٤) فقد زاد في لغاته.

- التُّراب: معروف وهو اسمُ جنس لا يثنى ولا يجمع^(١). وقال المبرد: جَمَعٌ واحده: ترابة^(٢)، وذكر النحاس^(٣) له خمسة عشر اسمًا:
 - ١ - تراب. ٨ - كَثِثٌ.
 - ٢ - تَوْرَبٌ. ٩ - دِقْعَمٌ.
 - ٣ - تُوراب^(٤). ١٠ - دَقْعَاءٌ.
 - ٤ - تَيْرِبٌ. ١١ - رِغَامٌ، ومنه: أرغم الله أنف فلان.
 - ٥ - أَثْلَبٌ. ١٢ - ثَرَى.
 - ٦ - إِثْلَبٌ. ١٣ - ظَلِيمٌ.
 - ٧ - كَثُكٌ. ١٤ - قَتَامٌ.

(١) وهو الذي عليه الفراء والمحققون كما في تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٤٠/٣).

(٢) وفي تاج العروس (١٥٧/١) أن بعض الأئمة نقلوا عن أبي علي الفارسي أن التراب جمع ترب. اهـ.

(٣) أبو جعفر النحاس الإمام المعروف (ت ٣٣٨هـ) وقد ذكر هذه الجموع في كتابه صناعة الكُتَّاب (ص ١١٥)، ونقلها عنه النووي في التهذيب (٤٠/٣)، وجمعها الجلال في أربعة أبيات كما في شرح كفاية المتحفظ للفاسي (ص ٤٢٠).

وفي هذه المصادر يتفق ذِكْرُ اثنتي عشرة كلمة، وثلاثٌ خالف فيها المعلمي وصاحبُ الكنز ما ذكره ابن النحاس وهي (الثرى - ظليم - قتام)، فعند النحاس: (البرا - مقصور مفتوح الباء كالعصا - والكلخم بكسر الكاف والخاء المعجمة وإسكان اللام بينهما - والكمليخ - بكسر الكاف واللام وإسكان الميم بينهما والخاء أيضًا معجمة) اهـ. وفي المنتخب لكرام (٤٢٠/١) أن الأخيرتين بالخاء المهملة وكذا في القاموس.

(٤) ضبطها الشيخ بضم التاء، وفي المصادر بفتحها، وقد أجاد النووي في تهذيبه (٤٠/٣) في ضبط هذه اللغات ضبطًا لفظيًا فارجع إليه.

١٥ - عَيْرٌ (١).

- صعيد - مور - نقع - رمس . تمت .
- البيضُ كله بالضادِ إلا بيضَ النَّمْلِ فهو بالظاء وحده .
- السَّمْكُ لا رِثَّةَ له، والفرسُ لا طحال له، والجمل لا مرارة له، والنَّعامَةُ لا منخ لها، والآدميُّ لا كِرشَ له .
- التقوى: اجتنابُ الكفر بالإيمان .
- التوكُّلُ: الثقة بالله فيما ضَمِنَ .
- الخوفُ: روع ينال الإنسان لمكروهٍ يناله .
- الرِّجاءُ: تَطَّلُعُ محبوبٍ يَحْصُلُ، أو مكروهٍ يزول .
- الزُّهدُ: غروب النفس عن الدنيا .
- الفقرُ: تجرُّدُ القلب عن العلائق، واستقلاله به تعالى .
- المحبَّةُ بين المخلوقين: حالةٌ لطيفةٌ بقلب المحب تحمله على إيثار محبوبه طوعاً .
- الإرادةُ: نهوض القلب بالطلب .
- الشوقُ: اتِّساعُ يوجد في القلب يعطش إلى المحبوب، ويوجب عدم القرار .

(١) وضع الشيخ هنا رقم (١٥) إشارة إلى أنه تمَّ العدد، ثم وضع كلمة (زيادة) إشارة إلى زيادة (صعيد) وما بعدها، وكلمة (تمت) توضيح منه إلى انتهاء أسماء التراب .

- الصَّبْرُ: إمساك القلب عن الاعتراض.
- الجودُ: سهولة البذلِ وسقوط شحِّ النفس.
- الشكرُ: الثناء على المحسن بذكر إحسانه.
- الفريةُ، والمريئةُ: الكذبُ، والشكُّ.
- الهمةُ: السلوك إلى المراد بكلِّ الطاقة.
- كل مطعومٍ يُقال لحبَّته: حَبَّةٌ بفتح الحاء، وغيره بكسر الحاء^(١).
- قال النيسابوري^(٢): الذي يجمعُ ويمنعُ ولا يشفعُ ولا ينفعُ هو: اللئيم، والذي يجمعُ ويمنعُ ويشفعُ ولا ينفعُ هو البخيل، والذي يجمعُ ولا يمنعُ ويشفعُ وينفعُ هو: السخيُّ، والذي يفعلُ الفعلَ لينفعَ غيره بلا نفعٍ يعود عليه هو: الكريم.
- أسماء الذئبِ^(٣): سِرْحان - الطَّمْل - الطمْلان^(٤) - اللَّغْوَسُ - العملَس - ذؤالة - الذئب - الأوس - السَّيد - الأطلس - العَسَلَق -

(١) انظر الخلاف في تاج العروس (١/١٩٨).

(٢) لم أعرف مَنْ هو.

(٣) راجع في هذا المخصص لابن سيده (٨/٦٥)، نظام الغريب (ص ١٧٨)، شرح كفاية المتحفظ للفاسي (ص ٣٣٩)، ومبادئ اللغة للإسكافي (ص ١٤٨)، فقد زادوا على ما هنا.

(٤) الذي في القاموس وغيره: الطمْلال باللام.

العَسْعَس - النَّهْشَل - الأصمَع (١) - الأَمَقَط (٢) - الأَطْحَل - الخِمْعُ -
الأَطْلَح - العوف - الوَعْوَعُ (٣) - الشِذْمَان - التوسَّل (٤) - العَسْعَاس -
اللعين.

- أقسط عدلاً، وقسط جوراً.
- الطلل: ما شخص من آثار الديار.
- الطلاق: هو رفع حلِّ الوطء الثابت بالنكاح بلفظ الطلاق.
- الهجود: النوم نهاراً، والهجوع: ليلاً، وقيل: بمعنى (٥).
- الأدب: هو الوقوف مع المستحسّنات.
- فائدة في الأصوات (٦):

تُعَاء الشاة - ونُباب الجدي - وصهيل الخيل - وحمَّمة الفرس - ونهيق
الحمار - وشحيج البغل - ورُغَاء الجمل - وجَرَجرة البعير - وهدير الناقة -
وخُوار العجل - وزئير الأسد - وعُواء الذئب - ونُباح الكلب - وضَبْحُ

-
- (١) هكذا بالأصل ولعلها: الأخمع - بالخاء المعجمة ..
 - (٢) هكذا بالأصل ولم أجدها. ولعلها: الأمعط. انظر المخصص (٦٨ / ٨).
 - (٣) في القاموس وغيره: الوعوع تقال لابن آوى - والثعلب - والخطيب البليغ والمفازة
والضعيف والديدبان وهو حمار الوحش، والوعواع: صوت الذئب والكلاب
وغيرها.
 - (٤) هكذا بالأصل ولم أجده.
 - (٥) راجع التاج مادتي (هجد - هجع).
 - (٦) انظر المنتخب لكراع (١ / ٢٩٣)، وكتاب نظام الغريب (ص ١١٣)، وفقه اللغة
للثعالبي (١ / ٣٥٢) وما بعدها.

الثعلب - وَقَبْعُ الخنزير - ونهيم^(١) الفيل - وكشكشة الأفعى: وهو صوت جلدتها - وَفَحِيحُ الحَيَّة - ونقيق الضفدع - وحفيف [الجُعْل] ^(٢) - وضغاء الهرة - وَبُغامِ الطيبي - وصئِيُّ الفهد^(٣) - وَصَرَصرة البازي - ونعيب الغراب ونعيقه - وصقِيعُ الديك - وزمير الظليم^(٤) - ونميم الفأرة^(٥) - وَوَعَوْعة ابن آوى - وهدير الحمام - وزقزقة العصفور - وصفير القنبر - ونقيق الدجاج - وخريير النسر - وخريم^(٦) الماء - وهبوب الرِّيح - وزخر البحور - وصليل الحجر - وَقَعَقَعَةُ السِّلَاح - وَجَعَجَعَةُ الرَّحَى - وبث التيس^(٧) - ورزمة: صوت الرَّعْد - ودَوِيُّ الهوَاء.

- (١) هكذا بالأصل، وصوابه: النثيم - بالهمزة لا بالهاء - كما في فقه اللغة (٣٥٦/١)، وإن كان غير الثعالبي ذكر أن النثيم للأسد والسباع والطيبي، كما في القاموس.
- (٢) هنا كلمة لم تتضح لي لأجل تمزق الورق، وفي الكنز المدفون (ص ٨٩): وحفيف الجعل.
- (٣) في فقه اللغة (٣٥٦/١) أَنَّ الصئِي صوت للفيل اهـ. وفي المخصص لابن سيده (٧٢/٨) في باب الفهود: أَنَّ النحيم صوت الفهد ونحوه من السباع. اهـ. وفي تاج العروس (٢٠٥/١٠): أَنَّ الصئِي مثلثة الصاد وهو صوت الفرخ ونحوه كالخنزير والفأر واليربوع والسنور والكلب. اهـ. فليُنظر فيه.
- (٤) في القاموس وشرحه التاج (٢٤١/٣) أفاد أَنَّ الزمار ككتاب: صوت النعام، وأَمَّا الظليم فلا يقال فيه إلا عارٌّ يعارٌّ.
- (٥) في المخصص (٩٨/٨): عن ابن دريد: الكعيص صوت الفأرة. اهـ.
- (٦) هكذا بالأصل ولم أجده في المعاجم كالمخصص وغيره، ولعله محرف من (خريير) بالراء.
- (٧) هكذا بالأصل، ولم أهد للمعنى، ولعلها تصحفت من (نب أو نيب).

- الهُمَزَةُ: الطَعَّانُ فِي النَّاسِ.
- اللَّمَزَةُ: الْمَغْتَابُ.
- حِكْمَةٌ:

وكم حمارٍ على جوادٍ وكم جوادٍ على حمارٍ

أَوْ تُقَدَّمُ وَتُؤَخَّرُ.

- المقلبة: شَحْمَةُ الْعَيْنِ الْجَامِعَةُ لِلْسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، وَالْحَدِيقَةُ: هِيَ السَّوَادُ الْأَعْظَمُ، وَالنَّاطِرُ: هُوَ السَّوَادُ الْأَصْغَرُ، وَالْإِنْسَانُ: دَاخِلُ النَّاطِرِ، وَذُنَابَةُ الْعَيْنِ: مُؤَخَّرُهَا، وَاللِّحَاطُ: طَرَفُ الْعَيْنِ مِمَّا يَلِي الصَّدْعَ، وَالْمَوْقُ: طَرَفُهَا مِمَّا يَلِي الْأَنْفَ، وَالْحِمْلَاقُ: بَاطِنُ جَفْنِ الْعَيْنِ، وَشُفْرُ الْعَيْنِ: طَرَفُ الْجَفْنِ الَّذِي يَنْبِتُ فِيهِ الشَّعْرُ، وَالْحِجَّاجُ: الْعِظْمُ الْمَشْرَفُ عَلَى الْعَيْنِ.

- بِنَا - بِنِي - بِنَاءٌ: فِي الْعِمْرَانِ، وَبِنَا يَبْنُو بِنَاءً: فِي الشَّرْفِ (١).

- مَطَايِبُ اللَّحْمِ، وَأَطَايِبُ الْفَاكِهِةِ.

- الْحَقْوُ هُوَ: الْخَضِرُ، وَيَطْلُقُ مَجَازًا عَلَى الْإِزَارِ لِعِلَاقَةِ الْمَجَاوِرَةِ.

- الْحَبَبُ: شَيْءٌ يَشْبَهُ الدِّخَانَ عَلَى وَجْهِ الْخَمْرِ.

(١) لم أجده بالواو إلا عند ابن سيده في المحكم (١٧٧/١٢) ونقله الزبيدي عنه في التاج (٤٦/١٠)، مع أنه قال عند عبارة القاموس: «وتكون البناية في الشرف». قال الزبيدي: «والفعل كالفعل...» يريد: بناه بينه بالياء.

• أسماء المطر (١):

الويل - الغيث - الديمة - الوكف - الهطل - الصيب - الصوب - الرباب -
المزن (٢) - القطر - الماء - الثلثة (٣) - الودق - الحيا - العهد جمعه: عهاذ.

• المرأء: كلُّ اعتراضٍ على كلام الغير بإظهار خَللٍ فيه في اللفظ أو
المعنى أو قَصْدِ المتكلم.

• فائدة (٤):

يقال: قَعَدَ الرَّجُلُ - جلس الإنسان - ربض الفرس والحمارُ وكل ذي
حَافِرٍ أو ظَلْفٍ، ويجوز في السباع - برك البعير - جَثَمَ الطائرُ.

• خَرِيَّ الإنسانُ ونجا يَنْجو - ذرق الطائرُ - راث الحمار والفرسُ وكلُّ
ذي حَافِرٍ، وبَعَرَ كلُّ ذي خُفٍّ وظَلْفٍ - وصام النَّعَامُ - وَوَنَمَ الذِّبَابُ (٥).

• ويقال:

اغْتَلَمَ الرجلُ وشَبِقَ - واستودق الفرسُ وكلُّ ذي حافرٍ - وهَاَجَ البقر -
وقَطِمَ البعيرُ وهَبَّ - وضَبِعَتِ النَّاقَةُ - وجعلت (٦) اللَّبْوَةُ - وصَرَفَتِ

(١) انظر المنتخب لكراع (٢/٤٤٢)، والمخصص (٩/١٢٠)، وكتاب نظام الغريب
(ص ١٩٠)، وفقه اللغة للثعالبي (٢/٤٧٣)، وشرح كفاية المتحفظ للفاسي
(ص ٤٦٠).

(٢) يطلق على السحاب الذي به ماءٌ كما في المعاجم.

(٣) لم أجد لها في المعاجم والقواميس وكتب المثلثات.

(٤) راجع فقه اللغة للثعالبي (١/٣٢٥).

(٥) انظر المنتخب لكراع (١/٦٢).

(٦) في القاموس والمنتخب (١/١٣٦): أ جعلت - بالألف رباعياً -.

الكلبة - وحنّت النعجة - واستخرمت الشاة - ونبت التيس (١).

• ويقال:

نكح الإنسان وجامع وباضع ولامس ووطين - طرق الفحل - عاظل

الكلب - نزا السبع ينزو - قمط وسفد الطائر (٢).

• الفأر كله مهموز إلا فارة المسك.

• الظل بالغداة، والفيء بالعشي.

قال الشاعر:

فلا الظلُّ من بَرْدِ الضُّحَى تَسْتطيعه

ولا الفَيءُ من بَرْدِ العِشِيِّ تَذوقُ (٣)

وقال أبو عبيدة (٤): ما كانت الشمس عليه فزالَتْ فهو فيءٌ وظلٌّ، وما لم

تكن عليه فهو ظلٌّ فقط (٥).

(١) انظر المنتخب (١/١٣٦).

(٢) راجع فقه اللغة (١/٢٨٤).

(٣) البيت لحميد بن ثور الهلالي كما في ديوانه (ص ٤٠) ط الميمني وفيه:

فلا الظل منها بالضحى تستطيعه ولا الفيء منها بالعشي تذوق

(٤) الإمام معمر بن المثنى البصري أخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازني وغيرهم،

وكان عالماً بالأنساب والأخبار وأيام العرب، توفي سنة (٢٠٩هـ)، وقيل غيرها.

راجع البغية (٢/٢٩٤).

(٥) راجع الفرق بين الظل والفيء: أدب الكاتب لابن قتيبة (ص ٢٦)، وتاج العروس

(٩٨/١)، (٤٢٥/٧).

- قال أبو محلّم (١): النَّدى: ما كان من الأرض، والسَّدى: ما كان من السماء (٢).
- فائدة: الرَّتْقُ: العدم، والفتق: الوجود.
- العواصف: الريح المهلكة في البرّ، والقواصف في البحر.
- السَّبْدُ: شعر المعز، واللَّبْدُ: شعر الإبل.
- الأَفُّ: وَسَخُ الأُذُن، والتُّفُّ: وسخ الظُّفر.
- فائدة:
- سبب الغضب: هجوم ما تكرهه النفس ممن لها عليه نوع قُدرة.
- وسبب الحسد: هجوم ذلك ممن ليس لها عليه قُدرة، والغضب يتحرّك من داخل الجسد إلى خارجه، والحزن عكسه؛ ولذلك يقتل الحزن لا الغضب.
- أسماء الذهب (٣):
نُضْرٌ - نُضِيرٌ - نُضَارٌ - زَبْرُجٌ - زخرف - عَسْجِدٌ - عَقِيَانٌ.

(١) راو من الرواة القدماء ينقل عنه كثيرًا أبو علي القالي في أماليه. انظر خزانة الأدب للبغدادي (٣٧٦/١) (٣٥٥/٦).

(٢) وقاله ابن حبيب أيضًا كما نقله عنه القالي في المقصور والممدود (ص ١٠٢)، وذكر عن أبي عبيدة أن السدى لا يكون إلا في أول الليل، والندى لا يكون إلا في آخره، وعن الأصمعي أنهما سواء وجوده القالي كما في المقصور والممدود.

(٣) راجع نظام الغريب (ص ٧٤).

- أسماء الهلال (١):
الثلاثة الأول: هلالٌ.
الثانية: قمر.
الثالثة: بهر.
والرابعة: زهر.
والخامسة: بيض.
السادسة: دُرْع.
السابعة: ظُلم.
الثامنة: حنادس.
والتاسعة: دَادِي، وليلتين محامرٌ، وليلةٌ: سِرَار.
وقيل: ثلاثٌ: غُرْرٌ أو شهب، وثلاثٌ: زُهر أو نُفل، وثلاثٌ: تسع،
وثلاثٌ: بُهر، وثلاثٌ: بِيضٌ، وثلاثٌ: دُرْع، وثلاثٌ: دُهم وفحم،
وثلاثٌ: حنادس، وثلاثٌ دَادِيء، وثلاثٌ: محاقٌ.
وقيل: ليلة ثمان وعشرين: دعجاء (٢)، وليلة التاسع والعشرين: دهماء،
وليلة الثلاثين: ليلاء.
- مُثَلَّثٌ:
اللَّمَّة بالفتح: الشدَّة، وبالكسر: الشعر المتجاوز شحمة الأذن، وبالضمّ:
الصاحب.

(١) انظر المخصص (٢٦/٩)، ومبادئ اللغة للإسكافي (ص ٧).

(٢) في الأصل المخطوط: (دعماء)، والصواب ما أثبت.

الرقاق بالفتح: الرّمال المتصلة، وبالكسر: القافلة في السير^(١)،
وبالضمّ: الخبز المرقق.

اللّهوة بالفتح: جلدة معلقة بالحنك، وبالكسر: العطية، وبالضمّ:
الحفنة^(٢).

الكرى - بالفتح -: النوم، وبالكسر: الأجرة، وبالضمّ: جمع كُرّة.

الثَّلَّة - بالفتح -: قطع الغنم، والكسر: المطر^(٣)، والضمّ: الجماعة من
النَّاس.

القَلْب - بالفتح -: معروف، وبالكسر: العصفور^(٤)، وبالضمّ: السّوار.

الخَلَّة - بالفتح - الحاجة، وبالكسر: الخِلال^(٥)، وبالضمّ: الخصال.

(١) قالوا في معناها: جمع رقيق، ضد غليظ، وجمع رَقَّة: وهي كل أرض ينسبط عليها ماء المدّ فيطيبها للنبات، كذا في إكمال الإعلام بتثليث الكلام لابن مالك (٢٥٨/١).

(٢) لم أجد أحدًا من أصحاب المثلثات - كالبطليوسي وابن مالك والفيروز آبادي - ذكر تثليث اللّهوة، وإنما نصّوا على أنّ اللّهوة بالفتح والضم تقال للعطية والحفنة من المال، وأمّا الجلدة المعلقة بالحنك فهي اللهاة. راجع التاج (٣٣٥/١٠).

(٣) في المعاجم: الثلة بالكسر الهلكة، وعند البطليوسي: الثلة بالكسر: الهلكة عن المطرّز، ونقله عنه المجد في الغرر المثلثة (ص ٣٨١)، ولعل كلمة (المطرز) تصحّفت إلى (المطر). وانظر كتاب المثلث للبطليوسي (١/٣٨٥).

(٤) لم أجد معنى العصفور بالكسر، وإنما ذكر البطليوسي في المكسور: قلب النخلة وأفاد أنه يثلث، وانظر أيضًا القاموس مادة (قلب).

(٥) جمع خِلَّة بالكسر - وهي بقية الطعام بالأسنان كما في القاموس.

الحَقُّ - بالفتح - ضدُّ الباطل، وبالكسر: من الإبل ما عمره أربع سنين، وبالضمُّ: ما يعمل من الخشب.

الحَبُّ - بالفتح - جمع حَبَّة، وبالكسر المعشوق، وبالضمُّ: العشق.

العقار - بالفتح - المُلْك الثابت، وبالكسر: جمع عقير وهو الجريح^(١)، وبالضمُّ: الخَمْرَة.

العُرْس بيت الأسد، فالزوجة، فالوليمة^(٢).

اللُّجَّة - بالفتح - لَجَبٌ وصياح، والكسر: من اللِّجاجة، والضمُّ: وسط البحر.

الوَقْر: الصَّمَمُ، فالجِمل الثقيل، فالوقار.

الخَطُّ: الكتابة، فالطريق، فالنصيب^(٣).

(١) عند ابن مالك في الإكمال (٢/٤٤٠): والعقار والمعاقرة: مصدر عاقر الشيء: لازمه. اهـ.

(٢) عدل المصنف هنا عن قوله: (بالفتح... والكسر... والضم) فاستخدم الفاء العاطفة نائبة عن قوله: العرس بالفتح: بيت الأسد، وبالكسر... إلخ، وكذا ما يأتي بعدها من ألفاظ.

(٣) الخط بالفتح ذكروا له معاني منها: الكتابة، كما هنا، وبالكسر قال ابن مالك: المكان المخطوط عليه، وقال المجد في الغرر: وبالكسر الأرض تنزل قبل أن ينزلها أحدٌ كالخطة، وبالضمُّ قال المجد: الفلاة، ومشارع القوم وموضعهم فيه، وقال ابن مالك: والخط جمع أخط وهو: الدقيق المحاسن. اهـ.

وأما الطريق فلم أجده بالكسر بل ذكره مفتوحاً، وأما النصيب فلم أجده ألبته. انظر الإكمال لابن مالك (١/١٩٠)، والغرر للمجد (ص ٤٢٠).

- الخَلْفُ: قومٌ باقون بعد ماضين، فالقرين من الناس^(١)، فعدمُ الإيفاء.
 الحَرَضُ: الحَرَزُ، فالمحال^(٢)، فالحَلَقَةُ.
 الحَبْنُ: شجرةُ الدَّفَلِي، فالقِرْدُ، فجمع حبناء وهي: عظمة البطن.
 الذَّبْحُ^(٣): قَطْعُ الوريدين، فالمذبوح، فنباتٌ مسمومٌ.
 الرَّبْعُ: الدارُ، فالماءُ القليل، فما يُكال به^(٤).
 الرَّسْلُ: الخفيف من الإبل، فاليسيرُ من لبنها، فَجَمْعُ رسول.
 النَّعْمَةُ: هيئة النعيم فالمرة من الإحسان، فالمسرة^(٥).
 • المَثَنَةُ:

وهَل - بالفتح - أي: غلط، وبالكسر: جزع.

- (١) لم أجد الخلف - بالكسر - يراد به القرين من الناس ولعلها مصحفة عن (القرن من الناس) ولكن هذا المعنى ذكر في الخلف - بفتح الخاء، وأمَّا المكسور فله معانٍ انظرها في الإكمال (١/١٩٥).
 (٢) هكذا بالأصل المخطوط، ولم أجد هذا المعنى في المكسور، وإنما ذكروا فيه: الجمل الشديد الضليع، والرمح اللطيف، والدب، والزيبيل. راجع القاموس مادة (خرص).
 (٣) لم يورد أحدٌ من أصحاب المثلثات هذه الكلمة في كتبهم؛ لأنها ليست على شرطهم، فالكلمة فيها الفتح والكسر مع سكون الباء، ولا ضم فيها، وأمَّا النبات المسموم فبوزن غراب وصرَد (ذُبَاح، وذُبْح)، كما تجده في التاج (٢/١٣٨).
 (٤) ذكر ابن مالك وغيره في الربع بالكسر أنه ورود الماء بعد ظمًا يومين، وأخذ الحمى بعد تخلية يومين، والربع بالضم: جزءٌ من أربعة.
 (٥) قدّم الكسر على الفتح على خلاف الأصل.

- الجَهْد - بالفتح -: المبالغة والغاية، وبالضم: الوسع والطاقة.
- البكر - بالفتح -: الفتى من الإبل، والكسر: الجارية لم تُفْتَضَّ.
- الحَبْر - بالفتح -: العالم، وبالكسر: المِدَادُ.
- الصَّدق - بالفتح -: الصلب، وبالكسر: خلاف الكذب.
- السَّرْب - بالفتح -: الطريق، وبالكسر: النفس.
- الجزع - بالفتح -: الخرز اليماني، وبالكسر: جانب الوادي.
- السَّف - بالفتح -: السترُ الرقيق، وبالكسر: الفضل (١).
- العلاقة - بالفتح -: الحبُّ، وبالكسر: علاقة السوط ونحوها.
- الحمالة: ما أخذ من غرم دِيَّة، وبالكسر: سير السيف الذي يُحمل به ويُتَقَلَّد.
- الأمانة - بالفتح -: العلامة، وبالكسر: الولاية.
- الثفال - بالفتح -: البعير البطيء السير، وبالكسر: كساءٌ ثخين يوضع تحت العجين.
- العوج - بالفتح - فما يُرى كالعصا، وبالكسر: فيما لا يُرى كالدين (٢).
- الجنازة - بالفتح -: النعش، وبالكسر: الميت (٣).

(١) حكى القاموس في المعنيين الفتح والكسر.

(٢) فيما يرى بتحريك العين والواو، وفيما لا يرى كعنب. كما في القاموس، وفيه نزاع.

(٣) فيه خلاف، بعضهم جَوَز الوجهين في الميت، وبعضهم ذكر ما نَقَله المصنف هنا،

وبعضهم عكس، وبعضهم قال بالكسر: السرير مع الميت. راجع القاموس مادة

(جنز).

التمر - بالضمّ -: المال، وبالفتح: جمع ثمرة.

الهناء - بالفتح -: الفرح، وبالكسر: القطران.

نفض - بالفتح -: خرق، وبالكسر: فرغ^(١).

السمر - بفتح الميم -: الحديث ليلاً، وبإسكانها: ضوء القمر^(٢).

• فوائد جلييلة من كلام الصاغاني^(٣) وغيره في الأضداد^(٤):

(ضدّ)

أسرّ - خفيثٌ - البين - عفا - عسّس الظلام - غبّر - القرء - المقيوي -

وراء - الظنّ - الأدمة - الجون - الصريم أي: الليل والنهار - الطرب -

شعب الأمر: أصلح وأفسد.

(١) ظاهر العبارة أن (نفض) بالفتح والإعجام بمعنى خرق، وأن (نفض) بالكسر والإعجام

بمعنى فرغ، وهذا لا وجود له في المعاجم لأنّ (نفض) بالإعجام نصوا على أنها من باب (قعد)، و(نفض) بالإهمال نصوا على أنّها من باب (تعب) كما جاء في التنزيل:

﴿مَا نَفَدَتْ كَلِمَتُ اللَّهِ﴾، وعليه فتصحیح العبارة يكون هكذا: [نفض بالفتح والإعجام:

خرق، وبالكسر والإهمال: فرغ] فتأمل.

(٢) في القاموس وشرحه للزبيدي أنّ السمر بالتحريك يقال للحديث ليلاً، وضوء القمر.

(٣) الإمام رضي الدين الحسن بن محمد الصاغاني، ولد سنة (٥٧٧هـ)، كان إليه

المتنهي في اللغة، له من التصانيف: مجمع البحرين في اللغة، والتكملة على

الصحاح، والعباب وغيرها كثير، توفي (٦٥٠). راجع البغية (١/٥١٩).

(٤) تراجع هذه الألفاظ في مظانها من: كتاب الأضداد للصاغاني ط القاهرة، والأضداد

لأبي حاتم، والأضداد للأنباري، وثلاثة نصوص في الأضداد تحقيق محمد حسن

آل ياسين.

الناهل: المرتوي والظمان - شمتُ السيف - فرَّع: الصعود والهبوط -
الذَّفَرُ: الطيب والتنن - الشفق^(١) - المفازة - البلاء - البيع - الشراء -
أثغم - الساجد - المسجور: المملوء والفارغ - السُدْفَةُ: الظلمة والضوء -
السديم: كثير الذكر وقليله - الأنصَى: خفيف الناصية ومعدومها -
الثاقب: القريب والبعيد - الشبوب^(٢): الثور الشاب والمسِنَّ - أسآه^(٣) -
الشجاع - أشرب الرجل: رويت إبله وعطشت - الشرف - سراًة المال:
خيرُهُ ورديته - سرد^(٤): أعيان ونشط - الشَّعْبُ: الجمع والتفريق -
الشَّفُّ: الفضل والنقصان - الأخلاق: الشَّيْمُ الكريمة والسَّيئة^(٥) -
النشور^(٦) من الدواب: السمين والمهزول - شوهاء: قبيحة وحسنة
وواسعة الفم وضيقتة - تصدَّق - اصحامت البقلة: اشتدَّت خضرتها
واصفرت.

- (١) هكذا بالأصل ولعله تصحيف؛ لأنني لم أجده في كتب الفن وإنما وجدت (الشنق) وهو الأرش في الجراح والشجاج، وما يكون لغواً مما يزيد على الفريضة والدية. راجع الأضداد للصاغاني (ص ١٠٠)، والأضداد للأنباري (ص ٣٠٥).
- (٢) في كتب الأضداد يُذكر بـ (المشب)، وفي القاموس ذُكر بـ (الشبوب).
- (٣) هكذا بالأصل ولم تتبين لي، ولعلها تكون (أشباه): إذا ألقاه فيما يكره وآذاه، وإذا أكرمه وأعطاه، أو تكون (أسام) بمعنى سام.
- انظر الصاغاني (ص ٩٨)، والأضداد لأبي حاتم (ص ٢٤٦).
- (٤) لم أجدها، ولعل صوابه (شزن) كما عند الصاغاني (ص ٩٩).
- (٥) لم أعر عليها في كتب الأضداد.
- (٦) هكذا بالأصل ولم تتبين لي، ولعل الصواب (الشنون) فهي عند الصاغاني: «المهزول من الدواب والسمين» انظر (ص ٢٣٤).

- الفَصْم، والقَصْم، والقَصْمُ: الصدع أو الشقُّ بلا إبانة، والكسر مع الإبانة، والأكل بأطراف الأسنان.
 - فائدة: الشكُّ في اصطلاح الفقهاء: اعتقاد متساوي الطرفين، والظنُّ والوهم بترجيح، فالظنُّ هو الراجحُ، والوهم هو المرجوح.
 - الظَّابَانِ السُّلْفَانِ: المتزوجان بأختين.
 - عرفة: اسم الزمان، وعرفات: اسم المكان.
 - الضَّمْعُجُ: البعير.
 - النَّفْر: من ثلاثة إلى عشرة.
 - الضَّر إذا ذُكر مع النَّفْع فُتِحَ، وإذا أُفرد ضُمَّ.
 - والفرقة ثلاثة، والطائفة: أربعة، والعصابة: ما بين العشرة إلى الأربعين.
 - ويح: كلمة رَحْمَة، ويل: كلمة عذاب.
 - الفنيكان: هما جانبا العنقفة.
 - البراجم: مقاطع ظهور الأنامل، الرواجب: ما تحت الأظافر.
 - من أسماء الأسد^(١):
- السبع - الدَّلهمس - هرثمة - الشجعم - الشدقم - الصَّم - الهوَّاس -
 الخابس - الهصور - الضيغم - حيدرة - العَظَنُفَر^(٢) - قسورة - الليث -

(١) راجع نظام الغريب (ص ١٧٥)، والمخصص (٨/ ٥٩)، ومبادئ اللغة (ص ١٤٨)،

وشرح كفاية المتحفظ للفاسي (ص ٣٣٤). وقد زادوا على ما ذكر هنا.

(٢) كذا في أصل المعلمي، وهو خطأ صوابه بالضاد (الغضنفر).

الكلب - الوثاب - الضرغام - الوردل^(١) - السميدع - الهزبر - الحفص
- العنيس - الريال - الهرماس - الفُرافِصَة - أسامة - ساعدة.

• أسماء القمر^(٢):

الباهر - البدر - الطّوس - الحلم^(٣) - الغاسق - الوَبّاص - المنسق -
السماء^(٤) - الواضح - الأبرص - البأخور - الساهور - الزمهير - السرر
- والهلّال - والفختُ: ضوء القمر - والأخذ: منزلته، والوكُسُ: منزلته
التي يخسف بها - والهالة: دائرته.

• قال أبو العباس ابن المعتز: للخمرِ أسماء كثيرة، والعرب إذا أحبّت أو
هابت شيئاً أكثرت سُمَاه، والحاضر من أسمائها^(٥):

الشمول يعني: أنها تجمع شمل الشَّرْب.

العقار: من المعاقرة عليها، وهو إدمانها.

(١) لم أقف عليه.

(٢) راجع المخصص (٢٦/٩)، ونظام الغريب (ص ١٢٨).

(٣) في القاموس وغيره (الجلّم) بالجيّم المعجمة، وفي التاج (٨/٢٥٨) في مادة (حلم)
قال: «ونقل شيخنا عن عبد الحكيم في حاشية البيضاوي ما نصّه: «الحلم بالفتح
العقل»، وفيه نظر» اهـ.

(٤) لم أجده، ولعله السنّمار كما في القاموس فتصحفت، وفي التاج (١٠/١٨٤):
«وسما الهلال: طلع».

(٥) انظر المنتخب (١/٣٨٥)، والمخصص (١١/٧٢)، ونظام الغريب (ص ٥٩)،
وغيرها من المصادر التي ذكرت أسماء الخمر بتفسيراتها.

الخندريس: من خدر العروس يعني: أنها محجوبة في الدن كما
تُحجب العروس في الخدر.

القرقف: النقيّة البياض الصافية.

الراح: مُشتقٌّ من الراحة من الهموم.

القهوة: (لأنها تقهي عن الطعام فلا يُشتهى)^(١).

المُدام: لأنّها تُشبعُ فيستغنى بها عن الأكل.

المزّة: هي التي فيها مرارة.

السُّكر: لإسكارها.

الطّلاء: (يراد به تحسين اسمها لا أنها الطلاء بعينه).

السُّلاف: أوّل ما يسيل من المعصار من غير دوس.

العاتق: لطول بقائها في الدنّ، والعاتق هي: البكر التي طال بقاؤها بكرًا.

الإسفنط: وهي عطرة الرائحة.

المُعرقّ: من العراقة إن كان كرمُ العنب محمود الأغصان^(٢).

الكميت: حمراء اللون.

الزنجبيل: هي التي لها حِدَّةٌ في اللسان.

(١) ما بين القوسين بياض والإضافة من المصادر، وكل ما سيأتي ممّا هو بين قوسين
فعلى هذا الأمر.

(٢) في المنتخب (١/٣٨٦): المعرقّ: الممزوج من كل شراب.

- التأمور: وهو دم يكون وسط القلب.
- الدرياق: لنفعها في العلل الجسيمة.
- الماذية: الماذي العسل الأبيض الحسن الطعم المائع.
- الشراب: معروف.
- السبأء: المجلوبة من مدينة إلى أخرى.
- الخمطة: منسوبة إلى موضع اسمه الخمط^(١).
- المشعشع: المضيفة^(٢).
- المسطار: الحديث من الخمر^(٣).
- المصفق: الممزوجة.
- القُمحان: وهو ما يعلوها من البياض كالقُمحة.
- المعتقة: التي عتقت في الدن مدة طويلة.
- الشموس: هي التي تنزر وتندرج عند المزج^(٤).

(١) في القاموس: الخمطة: ريح نور العنب وشبهه، والخمر التي أخذت ريحًا، أو الحامضة مع ريح. اهـ.

(٢) وفي المنتخب (١/ ٣٨٥): والمشعشة: الممزوجة.

(٣) وفي القاموس: المسطار: الخمرة الصارعة لشاربها أو الحامضة أو الحديثة.

(٤) في المخصص: سميت شمسًا لشماسها عند المزاج لأنها تنافر الماء إذا شجت به وتميز وترمي بالجاب رمي السهم.

الجريال: وهو اسمٌ لما يسيل من راووق الصبّاغ من العُصْفُر فشبهت به (١).

الخرطوم: لأنها توضع عليه.

المقطَّب: هو الممزوج.

السُّحاميّة: هي السوداء.

الغُرب: (الفيضة من الخمر) (٢).

العانيّة: منسوبةٌ إلى مواضع عصرها.

الحانيّة: منسوبة إلى حانات بيعها.

الرحيق: الطيبة الرائحة.

الحُمَيّا: التي يحمى الجسد عند شربها لسورتها.

القنديد: مُشَبَّهٌ القنْد (٣) في حلاوتها.

الخليلة: معلوم.

الرساطون: موضعٌ عُصرت فيه.

العارض: () (٤).

(١) في المخصص (٧٨/١١) عن ابن الكسيت: وسميت جريالاً لِحمرتها، والجريال:

صبغ أحمر وربما جعل للخمر، وربما جعل صبغاً... إلخ.

(٢) كما في القاموس.

(٣) وهو غسل قصب السكر إذا جُمّد - كما في القاموس -.

(٤) بياض، ولم أعرف تفسيرها.

اللَّذَّةُ: معلومٌ.

الكأس: باسم محلها الذي تشرب فيه (١).

المروِّق: (مشتق من الراوق وهي المصفاة والباطية، وناجود الشراب الذي يروِّق به، والكأس بعينها، وروِّق السكران: إذا بال على نفسه) (٢).

الماقع: الذي يمتقع اللّون بعد شربها أي: يصفرُّ.

الحبايِّة: معلوم.

المطَّيِّة: معلومٌ.

المطية: لدوسها بالأقدام.

المُحَبِّبَةُ: معلوم.

أم ليلي: الصفراء تشبيهاً بامرأةٍ كانت تلبس الأصفر فقط.

السلسيل هو والسلسل والسلسال: من التسلسل في الكأس.

المهيج: التي تهيج النشوة في الحال.

المرتاح: التي ترتاح لها النفوس.

أم زئبق: شبهت بالزئبق لبريقها.

الزيتية: تُشبه لون الزيت.

(١) هذا تفسير للمعلمي.

(٢) راجع القاموس مادة (راق).

الذهبيّة: معلوم.

الصهباء: حمراء اللون.

العروس: لأنها تجلي على السَّمْعِ كالعروس.

الآسرة: معلوم.

الحلّة: لمخاللتها البدن.

المثلبة: (لعلها جالبةُ المثالب).

الناقس: (حامض) (١).

النميلة والدبابة: بمعنى.

الضريع: نعتٌ لها.

المزواحة: وهي التفاحة التي تُسَمُّ من بعيد.

الثائر: مثيرةُ الكمائن.

الشريق: (لعلها من الامتلاء يقال: شرق الموضوع بأهله: امتلأ فضاق أو

من اللون يقال شرق الشيء: إذا اشتدت حرته بدم أو بحسن لون

أحمر، أو من الاختلاط، يقال شرق الشيء: اختلط) (٢).

الخيفة: هو اسمٌ لغاب الأسد، سميت به لما يتولّد للإنسان بعد شربها.

المفتاح: مفتاح السرور.

(١) في الأصل بالفاء، وتصويبها من المخصص (٧٩ / ١١).

(٢) راجع التكملة للزبيدي (٢٧٦ / ٥).

النَّيْلَةُ: لنبالتها.

الساهرية: هو اسمٌ لعطر تتخذه النساء لرؤوسهن.

المزينة: مُزَيَّنَةُ الحسن والقبیح لشربها.

المصرعة، المنومة، العصير: معلومة.

الفيهج: (الخمير الصافي، وقيل هو من صفاتها) (١).

الإثم: معلوم.

الحمق: معلوم.

الصريفية: هي الصَّرْف التي لم تمزج.

الصرخدية: (بلد بالشام تنسب إليه) (٢).

المقدية: منسوبة إلى محل.

الزرجون: (معرب زركون أي: لون الذهب) (٣).

الكلفاء: (لِلْوَنها وهي: التي تشتد حمرتها حتى تضرب إلى السواد) (٤).

البابلية: (بلد بالعراق تنسب إليه).

(١) التاج (٨٩/٢).

(٢) انظر القاموس مادة (صرخد).

(٣) راجع التاج (٥٢/٢).

(٤) انظر التاج (٢٣٨/٦).

القَطْرُ بُلَيْتَةٌ: (موضعان أحدهما بالعراق تنسب إليه الخمر) (١).

المَبُولَةُ المُغْذِيَّةُ، الرابية: معلومة.

فؤاد الدَّنِّ.

أم الدَّنَّان.

المُبْرَحَةُ: معلومة.

الأيَم: () (٢).

اللطَف.

البَكَر.

العَجُوز.

المَسْلِيَّة.

المُنْسِيَّة.

السارية.

المشْرحة.

الطاردة.

النَّمَامة: معلومة.

النَّور: لأنَّ الله - سبحانه وتعالى - «أجرى نهرها في الجنة مع اللبن

(١) راجع القاموس (ص ١٠٤٨) ط الرسالة.

(٢) هكذا كتبت بالأصل ولم أجدها.

والعسل والماء، فسطع نورها على نور غيرها؛ فقالت الملائكة: «يا ربنا ما هذا النور الذي نرى؟ قال: هذا الشراب»^(١).

• بيتان:

حَمْرَاءُ مِثْلَ دَمِ الْغَزَالِ وَتَارَةً بَعْدَ الْمِرْجَاحِ تَخَالُهَا زُرْنَابَا^(٢)
مِنْ كَفٍّ غَائِبَةٍ كَأَنَّ بَنَاتِهَا مِنْ فَضِيَّةٍ قَدْ قَمَعَتْ عُنَابَا^(٣)

• الجمان: صغار اللؤلؤ.

• فائدة:

الجناس تسعة أنواع جمعتها فقلت^(٤):

إِنَّ الْجِنَاسَ تِسْعَةٌ خُذْ نَظْمَهَا وَلَا تَقْصُرْ أَنْ تَحُورَ عِلْمَهَا
مُمَاتِلٌ مَغَايِرٌ مُصَحَّفٌ مُرْجَعٌ مُحَرَّفٌ مُصَرَّفٌ

(١) لم أقف عليه.

(٢) الزرنب: طيبٌ أو شجر طيبٌ الرائحة، والزعفران. اهـ من القاموس.

وفي رواية: (زريابا) وهو الذهب أو ماؤه، وهي الصواب.

(٣) البيتان لعكاشة بن عبد الصمد العمي كما في الأغاني ويوجد به البيت الأول

(٣/ ١٨٥) ط إحصان عباس، وأمالى القالي (١/ ٢٣٤) ويوجد به البيت الثاني وفيه:

من كف جارية..... من فضة قد طرقت..... إلخ

وانظر سمط اللآلي وتخريج العلامة الميمني عليه (١/ ٥٢٦).

(٤) يريد المعلمي نفسه أي: هو الناظم لها.

وانظر هذه الأنواع مع غيرها في كتاب جنان الجناس للصفدي من (ص ٢٠)، وعقود

الجمان بشرح المصنف والمرشدي (٢/ ١٥٩).

والعكسُ والتركيبُ والتطيقُ فاحفظُ كلامي يَا تُك التوفيقُ

- يقال: تحسّس في الخير، وتجسس في الشرّ (١).



(١) راجع تاج العروس (٤/١١٩، ١٢٨).

الرسالة الحادية عشرة

مناظرة أدبية بين العلمي والشاعر الأديب

علي بن محمد السنوسي ت (١٣٦٣ هـ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، وأشهد ألا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، اللهم
فصل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد...

فإنه كان حضور الحقير حضرة مولانا أمير المؤمنين - أيده الله تعالى -
عقب عيد الفطر سنة ١٣٣٧هـ^(١) مع جماعة فيهم سيدي الفاضل السيد
علي بن محمد السنوسي^(٢) فأنشد السيّد عليّ قصيدة^(٣) تهنئة بالعيد وزنها
(فاعلاتن فاعلن فعلمن) أربع مرّات، وأصل هذا الوزن من الضرب^(٤)

(١) في النسخة الأخرى تقديم وتأخير جاء كالاتي: فإنه لما عقب عيد الفطر سنة
١٣٣٧هـ، كان حضور الحقير مقام مولانا... إلخ. ومراده بالحقير: نفسه، ومراده
بأمر المؤمنين محمد بن علي الإدريسي ت(١٣٤١هـ) مؤسس دولة الأدارسة في
صيبا وعسير.

(٢) هو علي بن محمد بن يوسف بن أبي بكر السنوسي ولد بمكة سنة (١٣١٥هـ) ونشأ
بها، وصل إلى جيزان عام ١٣٢٨هـ، ومكث عند الإدريسي وكان واحداً من رجال
دولته، وشاعراً من شعرائه، توفي عام (١٣٦٣هـ) ترجم له ولده محمد في مجلة
المنهل (ذو الحجة ١٣٨٨هـ) بمقال عنوانه: والدي السيد علي السنوسي، وانظر
كتاب شعراء الجنوب للعقيلي والسنوسي، والأعلام للزركلي (٣٠٤/٦) وقد أخطأ
في اسمه إذ جعله (محمد بن علي السنوسي).

(٣) في النسخة الأخرى: قصيدة له تهنئة... إلخ.

(٤) الضرب: الجزء الأخير من الشطر الثاني.

الخامس من المديد^(١)، والمديد لا يستعمل إلا مجزوءاً^(٢)، وهذا الضرب كعروضه محذوفٌ مخبون^(٣)، وبيته:

للفتى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدْمُهُ^(٤)

وكذا سُمِعَ عن العرب. فأماً تربيعه كقصيدة السيّد علي فلا عرفه إلا من استعمال بعض المتأخرين: كالتكريتي^(٥)، والبرعي^(٦) فيلحق

(١) المديد: هو البحر الثاني من بعد الطويل، واختلف في سبب تسميته بالمديد فقليل: لأن أسبابه امتدت في أجزائه السباعية فصار أحدهما في أول الجزء، والآخر في آخره فلما امتدت الأسباب في أجزائه سمي مديداً، وقيل: لامتداد الوتد المجموع في وسط أجزائه السباعية، وأضرب المديد ستة.

راجع حاشية الدمهوري على متن الكافي (ص ٦٥) والكافي للشاوي (ص ٦٥).

(٢) قال أبو العباس القنائي ت (٨٥٨هـ) في كتابه الكافي (ص ٦٦): «مجزؤٌ وجوباً» قال الدمهوري في حاشيته: «أي بالنظر للاستعمال كما علمت فلا يجوز للمولدين استعماله تآمماً، وإن ورد عن العرب تمامه فهو نادر لا يقاس عليه». اهـ.
ومعنى المجزوء: ما حذف جزء من صدره، وجزء من عجزه.

(٣) العروض: الجزء الأخير من الشطر الثاني، والحذف: حَذْفُ السبب الأخير، والخبين: حذف الثاني الساكن.

(٤) قائله طرفة بن العبد من قصيدة في ديوانه، والبيت ممّا استشهد به الإمام ثعلب في أماليه ورواه: حيث يهدي - بياء تحية -، وهو من شواهد الرضي وقد شرحه البغدادي في الخزانة فانظره في (١٩/٧).

(٥) هو عبد السلام بن يحيى بن القاسم بن المفرج التكريتي تفقه على والده وحفظ القرآن، وقرأ الأدب وبرع فيه، وله النظم والنثر والخطب والمكاتبات والمصنفات الأدبية، ولد سنة (٥٧٠هـ) وتوفي سنة (٦٧٥). انظر: فوات الوفيات لابن شاعر (٢/٣٢٥).

(٦) هو عبد الرحيم بن أحمد بن علي البرعي الهاجري اليمني، الشاعر الصوفي الشهير، =

بالموشحات^(١)، وهو مما يُلتزم فيه أن تكون الثلاثة الأرباع الأولى على قافية واحدة، وكثيراً ما يلتزم فيها التجنيس^(٢)، كقول التكريتي:

بَدَرْتُ مِنْ بَدْرٍ جَارِيَهُ ودموع العين جاريَهُ

ثم قالت وهي جاريه

أزفقي يا هندُ بالرجلِ

ثم تلتزم قافية الربع الرابع إلى آخر القصيدة.

ولا يبعد أن يُقاس على ما سُمِعَ من المسمطات^(٣) في غير بحره.

كقول الشاعر:

= كان نحوياً فقيهاً مفتياً، له ممدوح في النبي ﷺ، مات سنة (٨٠٣هـ).

راجع ذيل البدر الطالع لزبارة (ص ١٢٠)، ومعجم المؤلفين (٥/ ٢٠٢).

(١) التوشيح أو الموشحات: اسمٌ لنوع من الشعر استحدثه الأندلسيون، وهو فن عجيب له أسماط وأغصان وأعاريض مختلفة وأكثر ما ينتهي عندهم إلى سبعة أبيات.

راجع تاج العروس (٢/ ٢٤٦)، وتاريخ الأدب العربي للرافعي (٣/ ١٦٠).

(٢) التجنيس: هو أن يجانس اللفظ اللفظ في الكلام، والمعنى مختلف. قاله الشعالي في فقه اللغة (٢/ ٦٦٧).

(٣) الشعر المسمط هو ما عرّفه ابن رشيق في العمدة (١/ ٢٨٥) بقوله: «أن يبتدئ الشاعر بيتاً مصرعاً ثم يأتي بأربعة أقسامٍ على غير قافيته، ثم يعيد قسمًا واحدًا من جنس ما ابتدأ به هكذا إلى آخر القصيدة». اهـ.

وقال المجدد في القاموس: «المسمط كمعظم من الشعر أبيات تجمعها قافية واحدة مخالفة لقوافي الأبيات». اهـ.

وَشَيْبَةٌ كَالْقَسِيمِ غَيْرٌ سُودَ اللَّامِ

داويتها بالكتم
زورًا وبهتاناً (١)

وقول امرئ القيس:

خيالٌ هاج لي شجنا فبتُّ مكابداً حزننا

عميد القلبِ مُرتَهنا
بذكر اللهو والطرب (٢)

وقوله:

ألا ياعينُ فابكي على فقدي لملكي

وإتلافي لمالي

بلا حرفٍ وجُهدٍ

تخطيتُ بلاذاً وضعتُ قلاباً

وقد كنتُ قديماً

أخا عزٍّ ومجدٍ

(١) أورد الأبيات الجوهري في الصحاح (٣/ ١٣٤) ولم ينسبها لأحد، وقال ابن بري

كما نقله عنه ابن منظور: إنها لبعض المحدثين. انظر لسان العرب (٧/ ٣٢٣).

(٢) أنشد هذه الأبيات ابن بري ولم ينسبها لأحد كما في اللسان (٧/ ٣٢٣)، وذكر بعدها

سنة أبيات، وانظر أيضًا العمدة لابن رشيق (١/ ٢٨٦). وأمّا نسبتها لامرئ القيس كما

ذكر - بحسب ما هو مطبوع - فليس الأمر كذلك.

وقوله مسمّطاً مخمّساً:

وَمُسْتَلْتِمٍ كَشَفْتُ بِالرَّمْحِ ذَيْلَهُ أَقَمْتُ بَعْضِ ذِي سَفَاسِقِ مَيْلِهِ
فَجَعْتُ بِهِ مِنْ مَلْتَقَى الْحَيِّ خَيْلَهُ تَرَكْتُ عَتَاقَ الطَّيْرِ تَحَجُّلُ حَوْلِهِ
كَأَنَّ عَلَى سِرْبَالِهِ نَضَحَ جَرِيَالٍ (١)

وقوله الآخر:

إِنَّ الْمَرْءَ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ مَرْتَاغٌ
لَيْتَ الْمَرْءَ لَمْ يَدْخُلِ الدُّنْيَا فَمَا ارْتَاغٌ
إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الصَّبَا إِذْ لَيْسَ عَقْلٌ
يُنْهَى الْمَرْءَ عَمَّا إِلَيْهِ الْمَرْءُ نَزَاغٌ

نعم قد سُمع المديدُ تامًّا شذوذًا، قال الدماميني (٢) في شرح
الخرزجية (٣): أنشد ابن زيدان:

(١) نسب هذه الأبيات لامرئ القيس الجوهري في صحاحه (٣/ ١١٣٤) والأزهري في
تهذيبه نقلًا عن الليث كما في (١٢/ ٣٤٨)، وقد أنكر الصاغانى كونها لامرئ القيس
في كتابه التكملة (٤/ ١٣٨). وانظر تاج العروس (٥/ ١٦١).

(٢) محمد بن أبي بكر بن عمر بدر الدين الدماميني المالكي ولد سنة (٧٦٣هـ)
بالإسكندرية أديب عالم بالعربية وفنونها فقيه، لازم ابن خلدون، وتصدر لإقراء العربية
بالأزهر، توفي بالهند سنة (٨٢٧هـ) له مصنفات كثيرة منها: شرحه على التسهيل
لابن مالك، وشرحه على مغني اللبيب، وشرحه على صحيح البخاري وغيرها.
انظر الضوء اللامع للسخاوي (٧/ ١٨٤).

(٣) راجع العيون الغامزة على خبايا الرامزة للدماميني (ص ١٥٠)، وكلامه ينتهي عند
قوله: (كل عز في الهوى أنت منه في غرر).

ليس من يشكو إلى أهله طول الكرى مثل من يشكو إلى أهله طول السهر
سَخَّ لما نَفَدَ الصبر منه أدمعًا كجُمانِ خانهِ سِلكُ عِقْدٍ فانتشرُ
لا تَلُمُهُ إنْ شكى ما يلاقي أو بكى وامتحنُ باطنَه بالذي مِنْهُ ظَهَرَ

وقبلها:

إنَّه لو ذاق للحبِّ طعمًا ما هَجَرَ كل عِزٍّ في الهوى أنت منه في غَرِّ

وقول السلكة ترثي ولدها - والظاهر أنها من مشطوره (١) :-

طاف يبغي نجوةً من هلاكٍ فَهَلَكُ
ليت شعري ضلَّةً أيُّ شيءٍ قتلَكَ
أمريضٌ لم تُعَدِّ أم عدوٌ ختلَكَ
أم توَلَّى بك ما غَال في الدهر السُّلُكُ
والمنايا رَصَدٌ للفتى حيث سَلَكَ
أيُّ شيءٍ حَسَنٍ لفتى لم يكُ لَكَ
كلُّ شيءٍ قاتِلٌ حينَ تلقى أجَلَكَ

(١) قال التبريزي في شرح الحماسة (٢/١٩١) بعد ذكر الأبيات: «من مشطور المديد، والقافية متراكب قال أبو العلاء: هذا الوزن لم يذكره الخليل ولا سعيد بن مسعدة، وذكره الزجاج، وجعله سابعًا للرمل، وقد يحتمل أن يكون مشطورًا للمديد». اهـ.
والأبيات اختلف في قائلها فنسبت للسلكة، ولأمّ تأبط شراً، ولامرأة من العرب، وقيل لأخت تأبط شراً، وقيل: هذا شعر قديم لا يعرف قائله.
راجع شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشتمري (١/٥٣٦).

طال ما قد نلتَ في غير كدِّ أمالكُ
 إنَّ أمراً فادحاً عن جوابي شغلكُ
 سأعزِّي النفس إذ لم تُجِبْ مَنْ سَأَلَكَ
 لیت نفسي قُدِّمَتْ للمنايا بَدَلَكَ

ولنرجع إلى المقصود فنقول: وجعل السيّد عليّ قافيةً الشطر الرابع لفظةً ملتزمة إلى آخر القصيدة: «يا ابن علي»، وربما قال: «ابن علي»، وربما أبدل: «ابن» ملتزمًا لفظ: «علي» وليس ذلك من ضيق العطن، ولكنه يحسبُ أن ذلك حسن.

ثم تعرّض فيها للشكوى حيث يذكر أن كثيرًا من أهل البلد أضرب بهم الجوع، وهذا عجبٌ منه! فإنَّ فضلَ مولانا قد غمر الداني والقاصي، وأرضى المطيع والعاصي وكانت الشكوى في بضعة أبيات فتخطاها لمّا تنبّه لخطاها، فلمّا وصل إلى الدعاء كان منه - وأستغفر الله من حكايته - لفظ: «لا عداك السوء».

فقلتُ حينئذٍ: (لا) زائدةٌ.

فالتفتُ إليّ مغاضبًا!

وقال: بل نافيةٌ.

فقلتُ: زائدة.

فقال مولانا: إنّها لدعوةٌ قبيحةٌ، ولكنّ النية صالحة أو كما قال.

فقال المنشدُ: «لا عدتكَ»، معناها: لا أصابتك.

وأشدد بيت البردة:

عدتك حالي... (١)

فقلت: معناه: أخطأتك، وبعُدت عنك.

فقال: كلاً.

فإشفاقاً للمراء بذلك المقام قلت: هذا المعروف المتبادر إلى الذهن.

فقال مولانا - أيده الله -: بل هو الحق، وادعاء غيره غلط، ووضح

- أيده الله - معنى البيت بلفظه، ثم أتم المنشد قصيدته.

وكنت قد قدمت تهنتي لمولانا - أيده الله - قبل ذلك، وكان ذلك

المجلس أهلاً لأن تنشده فيه قصيدة. فقلت في نفسي - أولاً: قد كفينا (٢).

فلما رأيت قصيدته وأثرها حاولت ارتجال أبيات مناسبة، فلم يتيسر إلا

ثلاثة أبيات - ستأتي - فاستأذنت مولانا بقولي: ثلاثة أبيات حضرت.

فقال: قرطت كما أفرط السيد علي؛ لأن قصيدته زهاء الستين بيتاً،

والبيت عبارة عن أربعة أشطر.

فقلت في نفسي: حسبك من القلادة ما أحاط بالعنق، ورب ليلة خير من

(١) المراد بالبردة قصيدة البوصيري الميمية المعروفة، وهذا البيت منها وتامه:

عدتك حالي لا سري بمستر عن الوشاة ولا دائي بمنحسِم

(٢) جعلها د/ أبو داهش أسلوب استفهام هكذا: أولاً قد كفينا؟ والذي يظهر أنها خبرية

و(أولاً) بمعنى الأولية منصوب، والدليل على هذا ما جاء في السياق نفسه: فقلت في

نفسي: حسبك من القلادة... إلخ.

ألف شهر. ثم أنشدتها، فحسب السيد علي أنني أردتُ مباحاته والتشنيع عليه
فخرج يراجعني في دعوته يُصوّبها.

فقلتُ له: آنفُ لِمثلك أن تحاول تصويب مثل هذا، وإنما الإنسان محل
النسيان، كان حَقُّكَ أن تقول: طغى الفكر والقلم، وتَعَصَّ على مسامحتك
لنفسك بنان الندم.

فأصرَّ على مُدَّعاه، تارةً يقول: من العَدُو، وتارةً: من العُدِّي، وتارة: من
العَدُو.

فكتبت له اليوم الثاني كتابًا مضمونه:

«عبارة مختار الصحاح: عداه يعدوه عَدُوًا: جاوزه».

وأما العَدُوُ بمعنى الجَرِي فهو لازمٌ، وليس هذا مَوْضِعُهُ.

فإذا قلتَ: عداك السوء فالمعنى: جاوزك السوء أي: لا أصابك - كما
قالوا -: عداك الذمُّ أي: جاوزك: أي لا ذمَّ عليك، وقالوا: عدا فلانٌ طوره
أي: جاوزه. وإذا قلتَ: لا عداك السوء فالمعنى: لا جاوزك، وهو أبلغُ من
قولك: أصابك كما لا يخفى (١).

وأما العَدُوُ فالفعل منها: أعدى يُعدي - كما في كتب اللغة - وليس
هذا موضعها مع أنها من المجاوزة أيضًا أي أن الداء جاوز صاحبه إلى غيره
فافهم».

(١) في المطبوعة كما يخفى.

فأجاب بما لفظه: «عداه يعدوه عَدَوًا أي: جَرِيًّا وهو شِدَّةُ السعي بقوَّةِ الإنسانية، وأمَّا لا عداه السوء أي: لا أصابه من باب العدي لا من باب العدو، تقول: أعدى فلانٌ فلانًا أي: ... كذا يعديه وأيضا عداه السوء بمعنى: أصابه ومفهومٌ أن العدو من باب أفنى يقال: أفنى الناسَ الجوعُ أي: أصابهم وأهلكهم، ومنه أفناهم الوباءُ أو الموتُ أي: أصابهم وأمحقهم، فلتحرر غير ما بدا لك حتى ترشدني إلى الصواب».

فأجبتُ عليه بما مضمونه: «أمَّا عدا بمعنى جرى فهو لازم بنصوص كتب اللغة، ولا يختصُّ بالإنسان؛ فيقال: بقوة الإنسانية، وأمَّا العَدِي - بوزن الرَّمِي - فلم يُسمع، وليس منه - كما توهمت - : أعدى يُعدي، بل هي من العدو، وأصلها: أَعَدَوُ يُعِدُو قَلْبٌ في الأول أَلْفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقلبت الواو في الثاني ياءً لتطرُّفها وانكسار ما قبلها».

وأمَّا عداه السوءُ بمعنى أصابه فغير مسموع، وقولك: العدو من باب أفنى إن أردت أن يقال: أعدى يُعدي - كما يقال - : أفنى يُفني، فأبي غرض فيه؟ مع أن فني يائي، وعدا واوي، لا كما توهمت.

وإن أردت أن المعنى واحدٌ فممنوع، ومنعه واضحٌ، ولا غرض في تفسير أفنى، وزيادة الهمزة في (مَحَق) سَهْوٌ^(١).

وقولك: «فلتحرر غير ما بدا لك» سَهْوٌ أيضًا؛ فإنَّ ما بدا لك بمعنى ما ظهر لك، أو بمعنى ما نشأ لك من الرأي، أو بمعنى ما أردت، ولو حررتُ

(١) قال السرقسطي في كتاب الأفعال (٤/١٤٠): «ومحقت الشيء، وأمحقه: أذهبته، وأبى الأصمعيُّ إلا محقه». اهـ. وقال الفيروزآبادي في القاموس: كأمحقه في لغية قال الزبيدي: رديثة.

غير ذلك لكنك كاذبًا مخادعًا، بل معناها: فلتحرر غير ما بدالك تحريره، أي: غير ما أردت تحريره، وهذه العبارة كما تراها، والأولى أن نحملها على زيادة «غير» كما حملنا: لا عدك على زيادة «لا».

وقولك: «أفنى الناس الجوع» كان الأولى أن تجعل بدله: أفنى الناس الجهل، وكفران النعم؛ فإن الناس لم يشموا رائحة الجوع، فضلًا عن أن يفنيهم، فإنهم بنعمة الله تعالى في ظلِّ كرم عبده مولانا أمير المؤمنين الذي غمر القريب والبعيد.

فأجاب بجواب آخر أشدَّ تخبطًا؛ فحبًا للحق راجعته كرهًا أخرى، فذهب إلى بعض الفضلاء مُستنصرًا، وكان الأولى أن يذهب مُستبصرًا، فلعله صادف ما قال المتنبي:

إنما تنجح المقالة في المرء إذا صادفت هوى في الفؤاد^(١)
فأوحى إليه جوابًا هذا رسمه:
«قال الشاعر:

وقل لمن يدعي في العلم توسعةً علمت شيئًا وغابت عنك أشياء^(٢)

(١) انظر ديوان المتنبي بالشرح المنسوب للعكبري (٢/ ٣١).

(٢) البيت لأبي نواس من قصيدة مطلعها:

دع عنك لومي فإن اللوم إغراء
ورواية البيت في الديوان (ص ٧):

فقل لمن يدعي في العلم فلسفة
حفظت شيئًا وغابت عنك أشياء

عجبتُ من قائلٍ يدَّعي الكمال في علمه! «لا عداك السوء بمعنى: لا أصابك، فلم تنطق به العرب» وكيف لا؟ وقد تكلم الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - في خطبة خطبها وهي هذه: «عباد الله أين الذين عُمرُوا فنَعِمُوا، وعُلِّمُوا فَفَهَّمُوا، وأنظِرُوا فَلَهُوا، وسَلِمُوا فَانْسُوا، أمهلوا طويلاً، ومُنِحُوا جميلاً؛ فعدهم الموتُ غِراءً، واستاق عائلهم مرّاً؛ فكانت عبرةً لمن خَلَفَ، وعِظةً لمن سَلَفَ... إلخ»^(١).

قال الشريف الرضي^(٢): قوله فعدهم الموتُ أي: هَجَمَ عليهم وأفناهم، وبأبه: (جفا يَجْفُو)، وقوله: غِراءُ أي: على حين غفلة.

وقال الإمام علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - في محلٍّ آخر يمدح الأنصار والمهاجرين: «ولا تعدو على عزيمة جدِّهم بلادة الغفلات، ولا تتنزل في همِّهم خدائع الشهوات فاتخذوا ذا العرش ذخيرةً ليومِ فاقَتهم، ويمِّموه عند انقطاعهم... إلخ»^(٣).

قال الشريف الرضي: قوله: «ولا تعدو على عزيمة جدِّهم بلادة الغفلات: أي: لا تصيها، ولا تصحبها لعلو شأنهم، وكثرة همِّهم العالية.. مع كلام ذكره في نهج البلاغة.

(١) نهج البلاغة بشرح محمد عبده (١/١٤٥).

(٢) أبو الحسن محمد بن الطاهر الحسيني الموسوي البغدادي الشاعر، صاحب الديوان، له نظم في الذروة حتى قيل: إنه أشعر الطالبين، مات سنة (٤٠٦ هـ) وقيل غير ذلك.

راجع سير أعلام النبلاء (١٧/٢٨٥)، ووفيات الأعيان (٤/٤١٤).

(٣) نهج البلاغة (١/١٧١)، وما ساقه من كلام الرضي لا وجود له في النهج.

وقال الإمام أيضاً في محل آخر للزبير حين نقض بيعته وخرج عليه بالعراق وجمع لقتاله: «تعرفني في الحجاز، وتنكرني في العراق، فما عدا ممأ بدا»^(١).

قال الشريف الرضي: إنه أول ما سمعت منه هذه الكلمة، أعني: فما عدا ممأ بدا...» كلامه.

وقوله: إن أخطأ الإمام فالحقير أقرب إلى الخطأ فأنتم راجعوه، ويبنوا له الصواب على غاية من التعصب بالدين، وعدم الرجوع إلى الحق وإن ثبت دليلاً فهو مندرج تحت قول العارفين: «قرأت العلم لغير الله فأبى العلم إلا الله»^(٢).

وقوله في إنشاده الذي قصد به الإعجاز والمبادرة لمن ليس في شيء من شأنه:

دعني من الغيد ما للصيد والغيدِ وقم نهني إمام الحق بالعيدِ

ليس على غاية من المدح بل فرط فيه، وقصر من حيث إنه ما من أحد من الناس إلا ويهناً بالعيد حتى العبد المملوك، ولا فضل يرى للممدوح بذلك، بل المدح العالي أن يهناً العيد بإمام الحق - الذي هو زينة الوجود

(١) نهج البلاغة (١/٧٦)، وكلام الرضي في (ص ٧٧) من الجزء نفسه.

(٢) ذكره ابن جماعة في تذكرة السامع والمتكلم عن بعض السلف بلفظ: «طلبنا العلم لغير الله فأبى أن يكون إلا الله» انظر (ص ٨٦) وسينبه المعلمي على لفظه.

وحلّة الشهود^(١)، ولا خفاء أنّ العيدَ زينةٌ يوم واحدٍ في السنة - هذا هو الحقُّ الذي لا محيص عنه، والله يقول الحقُّ، وهو يهدي السبيل، نعوذ بالله من الرياء والسمعة، وحبّ الجاه، وطلب الرفعة عند المخلوق دون الخالق، اللهم أرنا الحقَّ حقًّا فارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً فارزقنا اجتنابه، وأنت على كلِّ شيءٍ قدير، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم».

فأجبتُ عليه بما مضمونه: «الحمد لله الواحد الأحد، وأصلي وأسلم على رسوله محمد أمّا بعد...»

فإنَّ الحقير لا يدّعي التوسعة في العلم، ولا يدّعي علم جميع الأشياء، فإنّما ذلك الله سبحانه وتعالى، ولكن رُبَّ مخلوقٍ لا يعلم شيئاً ولا أشياء، وإنِّي لجاهلٌ ولكن جهلاً بسيطاً، ورُبَّ جاهلٍ جهلاً مركباً يسمع الحقَّ من فَمٍ مَنْ لا يشكُّ أنّه إمام نقّاد من أهل النظر والاجتهاد فيصُرُّ على العناد، فتلك من مثلي ومثلك هي الجهلُ الأكبر، والذنب الذي لا يُغفر، والأولى أن يُنشد^(٢) ههنا قول القائل - وهو حسن -:

وإنّما الشّعْرُ عَرَضُ المرءِ يعرضه على الأنام فإن كَيْسًا وإن حمّقا
وإنّ أبلغ بيتٍ أنتَ قائلُه بيتٌ يقال إذا أنشدته صدقاً^(٣)

(١) كلام المعترض هذا فيه غلو مذموم.

(٢) في المطبوعة: (ينقد) والذي يظهر ما أثبتّه.

(٣) البيتان في الديوان، ط دار المعارف تحقيق محمد حنفي حسنين، برواية الأثرم وابن

حبيب وهما كالتالي:

وقول الراجز - وهو الحطيئة:

الشعر صَعْبٌ وطويلٌ سَلْمَةٌ إذا ارتقى فيه الذي لا يَعْلَمُه
زَلَّتْ به إلى الحضيض قَدَمُه يُريد أن يُعْرِبه فيعجمه^(١)

أما حُطِبُ مولانا أمير المؤمنين عليّ - عليه السلام - فقوله: «فعداهم الموتُ غرا» وأصله: عدا عليهم أي: وثب عليهم، والأصل تعديتها بـ على - كما في كتب اللغة - وإذا صحَّت نسبتها إلى أمير المؤمنين فلها سرٌّ جديرٌ أن لا يبلغه فَهْمُ المستشهد، وهو أَنَّهُ ضَمَّنَ (عدا) معنى أفنى فعداها بنفسها - كما تُعدَى أفنى وإليه أشار الرّضيُّ بقوله: «هجم عليهم وأفناهم» فقوله: «هجم عليهم...» تفسيرٌ لأصل المعنى الذي عبّر عنه في القاموس بـ(وثب)^(٢)، وقوله: «أفناهم» إشارة إلى اللفظ الذي ضَمَّنَتْ معناه بدليل تعدية الفعل بنفسه، والتضمين من أسرار العربية^(٣).

وإليك عبارة ابن هشام في مغني اللبيب: «القاعدة الثالثة: قد يُشْرَبُونَ لفظاً معنى لفظٍ فيعطونه حكمه ويُسمّى ذلك تضميناً، وفائدة ذلك: أن تؤدّي

= إنّما الشعرُ لُئِبُ المرء يعرضه على المجالس إن كَيْسًا وإن حمقا
وإن أشعر بيتٍ أنت قائله بيت يقال إذا أنشدته صدقا
راجع الديوان (ص ٢٧٧).

(١) الأبيات تنسب للحطيئة، انظر العمدة لابن رشيق (١/١٨٥).

(٢) راجع القاموس المحيط مائة (عدا).

(٣) انظر الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (١/٢١٩).

كلمة مؤدَى كلمتين، قال الزمخشري: ألا ترى كيف رجع معنى: ﴿وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ...﴾ [الكهف: ٢٨] إلى قولك: ولا تقتحم عيناك مجاوزتين^(١) إلى غيرهم، ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ...﴾ [النساء: ٢] أي: ولا تضموها إليها آكلين^(٢). انتهى.

يقول كاتبه^(٣): لو قال في: «ولا تعدو عيناك عنهم...» ضَمَّنَ (تعدو) معنى (تنبو) لكان أوضح من (تقتحم)، و(ينصرف) المذكور في الجلالين^(٤)، قال ذو الرمة^(٥):

نبت عيناك عن طَلَلٍ بحزوى عَفْتَهُ الرِّيحُ وامتنح القطارا^(٦)

قال ابن هشام: «وَمِنْ مُثَلِّ ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] ضمن الرفث معنى الإفضاء فعُدِّي بـ (إلى) مثل: ﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢١]، وإنما أصل الرفث أن يتعدَّى بالباء، يقال:

(١) في المطبوعة: مجاوزين، والتصويب من المغني.

(٢) انظر مغني اللبيب، ط الأفغاني (٢/٨٩٧).

(٣) أي: المعلمي نفسه.

(٤) راجع تفسير الجلالين فقد فسّر الفعل (تعدو) بـ (تنصرف) كما في: (٥/٢).

(٥) غيلان بن عقبة، ويكنى أبا الحارث أحد عشاق العرب المعروفين ويلقب بذي الرمة: وهو الحبل البالي. انظر الشعر والشعراء لابن قتيبة (١/٥٢٤)، والخزانة للبغدادي (١/١٠٦).

(٦) البيت مطلع قصيدة موجودة بالديوان (٢/١٣٧١) بشرح الإمام أبي نصر الباهلي، تحقيق عبد القدوس أبو صالح.

أرَفَتْ فلانٌ بامرأته.

وقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾ [آل عمران: ١١٥] (١)، أي: فلن يُحَرِّمُوهُ، أي: فلن يحرموا ثوابه؛ ولهذا عُدِّي إلى اثنين لا إلى واحد، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَعَزُّوا عُنْدَ النِّكَاحِ ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، أي: لا تَنُؤُوا؛ ولهذا عُدِّي بِنَفْسِهِ لَاب (على) وقوله تعالى: ﴿ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلِمِلَ الْأَعْلَى ﴾ [الصافات: ٨]، أي: لا يُصْغُونَ، وقولهم: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمَدَهُ أي: استجاب؛ فعُدِّي (يسمع) في الأول بـ(إلى) وفي الثاني باللام، وإنما أصله أن يتعدى بِنَفْسِهِ مثل: ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ ﴾ [ق: ٤٢]، وقوله تعالى: ﴿ لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، أي: يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف؛ فلهذا عُدِّي بـ(مِنْ)، ولَمَّا خَفِيَ التَّضْمِينُ عَلَى بَعْضِهِمْ فِي الْآيَةِ، وَرَأَى أَنَّهُ لَا يُقَالُ: حَلَفَ مِنْ كَذَا، بَلْ حَلَفَ عَلَيْهِ قَالَ: «(مِنْ) مُتَعَلِّقَةٌ بِمَعْنَى (لِلَّذِينَ)» - كما تقول: لي منك مبرّة، قال: وأمّا قول الفقهاء: آلى من امرأته فغلط أو وقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية.

(١) علّق د/ أبو داهش على هذه الآية - كما في حاشيتي (١٠٠) و(١٠١) بقوله: في الأصل: «تفعلوا» والصواب ما أثبت، في الأصل: «تكفروا» والصواب ما أثبت أهـ. والصواب أن كلا الوجهين صواب وذلك أنهما قراءتان سبعيتان فقرأ بالياء التحتية حمزة والكسائي وحفص، وقرأ بالتاء الفوقية نافع وابن كثير وابن عامر وشعبة. انظر حجة القراءات لابن زنجلة (ص ١٧٠)، وشرح الهداية للمهدوي (١/ ٢٣٠).

قال أبو كبير الهذلي (١):

حَمَلْتُ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزْءُودَةٍ كَرَّهَا وَعَقَدَ نِطَاقَهَا لَمْ يُحْلَلْ
وقال قبله:

مَمَّا حَمَلْنَا بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُّكَ النِّطَاقَ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ (٢)

مزءودة أي: مذعورة ويروى بالجرّ صفة لليلة مثل: ﴿وَأَلِيلٌ إِذَا يَسَّرِ﴾ [الفجر: ٤]، وبالنصب حالاً من المرأة، وليس بقويّ مع أنّه الحقيقة؛ لأن ذكر الليلة حيثئذ لا كبير فائدة فيه، والشاهد فيهما أنّه ضمّن (حَمَل) معنى (عَلِق)، ولولا ذلك لعُدّي بنفسه مثل: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كَرْهًا﴾ [الأحقاف: ١٥].
وقال الفرزدق (٣):

كَيْفَ تَرَانِي قَالِبًا مَجْنِيًّا قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِّي (٤)

(١) عامر بن الحليس الهذلي أحد بني سهل بن هذيل شاعر فحل، وصحابي على ما ذكره ابن حجر في الإصابة في القسم الأول من الكنى (١١/٣١٦).
وانظر خزانة الأدب للبغدادي (٨/٢٠٩).

(٢) البيتان موجودان بديوان الهذليين شرح السكري في قسم التعقيب للمحقق عبد الستار فراج (٣/١٠٧٢)، وفي خزانة البغدادي (٨/١٩٤)، وانظر شرح الحماسة للمرزوقي (١/٨٥).

(٣) همام بن غالب بن صعصعة المجاشعي التميمي الشاعر المشهور كان المفضل الضبي يفضل على جرير، وقال يونس: لولا الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب. مات سنة (١١٠هـ). راجع معجم الأدباء لياقوت (٦/٢٧٨٥).

(٤) أورده أبو عبيدة في النقائص (٢/٥٨)، وقد شرحه وتكلم عليه البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب (٨/٨٦).

أي: صَرَفَهُ عَنِّي بِالْقَتْلِ، وهو كثير.

قال أبو الفتح في كتاب التمام: «أحسب لو جُمِعَ ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مِثِينَ أوراَقًا...» (١) اهـ.

وقد استوفيت القاعدة إيثارًا للفائدة، والتضمين سماعيًّا على الصحيح فلا يقاس عليه (٢).

ولا يكفي في السماع كلمة واحدة مُتَكَلِّمٌ في نسبتها (٣)، ولو فرضنا

(١) كلام أبي الفتح عثمان ابن جني ت (٣٩٢هـ) قد كرره في أكثر من موطن في كتبه ففي الخصائص تعرّض لهذا كما في (٣٠٩/٢)، وفي المحتسب (٥٢/١)، وكذا في إعراب الحماسة كما أفاده البغدادي.

(٢) قال ابن هشام في تذكرته: «والحقُّ أنَّ التضمين لا ينقاس».

نقله السيوطي في الأشباه (٢٢٥/١)، وقال الأزهري في التوضيح (٣٤٦/١): «واختلف في التضمين أهو قياسيٌّ أم سماعيٌّ، والأكثر على أنه قياسيٌّ، وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى عام. قاله المرادي في تلخيصه». اهـ. واختار يس في حاشيته على التوضيح (٤/٢) كونه سماعيًّا.

(٣) يشير المعلمي إلى مسألة صحة نسبة كتاب نهج البلاغة لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وقد سبق أن قال: «وإذا صحت نسبتها إلى أمير المؤمنين» وقد بيّن العلماء قديمًا أن الكلام الموجود في نهج البلاغة موضوع على علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (٥٨٨/١٧) في ترجمة المرتضى - أخي الرضي -: «قلت: هو جامع كتاب نهج البلاغة المنسوبة ألفاظه إلى الإمام علي - رضي الله عنه - ولا أسانيد لذلك، وبعضها باطلٌ وفيه حق، ولكن فيه موضوعات حاشا الإمام من النطق بها، ولكن أين المنصف؟ وقيل: بل جمع أخيه الرضي» اهـ.

صحة: «عدهم الموت» على التخريج المذكور، وصحة أن يقاس عليه لا عداك السوء، فأنت أيُّها السيد لم تستعملها على ذلك الوجه، وإنما هذيتَ بها جزافاً، وكلامك يحضره مولانا - أيده الله - وأوراقك إليَّ شاهدة أنك لم تسمع بالتضمين فضلاً عن أن تعرفه، فضلاً عن أن تستعمله، فكيف وأنت لم تسمع بهذه اللفظة حتى أحييت إليك يوماً هذا، وقد روي عن أمير المؤمنين نفسه - عليه السلام - أنه كان يوماً يمشي مع جنازة، فقال له رجل: مَنْ المتوفى بصيغة اسم الفاعل؟

قال: الله - عز وجل -.

فقال الرجل: إنما أردتُ من الميت؟

فقال له أمير المؤمنين: قل مَنْ المتوفى، أي بصيغة اسم المفعول (١).

وكيف هذا؟! وأمير المؤمنين - عليه السلام - يقرأ: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ﴾ - بصيغة المضارع المبني للفاعل (٢)، ولكنه قرأ كذلك لسرِّ يَعْلَمُ أَنَّ ذلك السائل أبلدٌ من أن يلاحظه في خطابه، وهو أَنَّ الميت تَوَفَّى أي: استكمل

(١) ذكر هذه القصة الزمخشري في الكشاف (١/٢٧٨) وجعل الرجل أبا الأسود

الدؤلي، وانظر الدر المصون للسمين الحلبي (١/٢٣٤).

(٢) قراءة الجمهور: «يُتَوَفَّوْنَ» - مبنياً لما لم يسمَّ فاعله - وقرأ علي بن أبي طالب - رضي

الله عنه -: «يتوفون» - مبنياً للفاعل - وهي التي أشار إليها المعلمي. وقد روى قراءة

علي بن أبي طالب أبو عبد الرحمن السلمي كما في المحتسب لابن جني

(١/١٢٥)، ورواها أيضاً المفضل عن عاصم، وقد أنكر مجاهد القراءة بها وردَّ عليه

ابن جني بأنه مستقيم جائز، وقال العكبري في إعراب القراءات الشواذ (١/٢٥٣):

قوله: «يتوفون منكم» يقرأ بفتح الياء، والتقدير: يتوفون آجالهم أي: يستوفونها. اهـ.

انظر الكشاف (١/٢٧٨)، والبحر المحيط (٢/٢٢٢).

عمره، وعمله ورزقه.

ولو فرضنا أنك استعملتها بنية التضمين، وصحَّ لك قياسها وصحَّت: «فعداهم الموت» عن أمير المؤمنين، فإنَّ معنى «فعداهم الموت»: وثبَّ عليهم وأفناهم، وكذا عداك السوء، فما يحملك على أن تخاطب إمام الزمان بنحو: لا وثب عليك السوء ولا أفناك، مع أن: «لا عداك السوء» يعرف الصغير والكبير أنَّها دعاء على المخاطب لا له، والتمخَّل لكونها دعاءً له كأدعاء عيش الحوت في الخبوت، أو صيد الأسود بحبال العنكبوت.

ولو سُئِلَ فكيف يدعو بها عاقلٌ يعلم أن من أشدَّ العيوب إهمال الواو في المجيب: لا رحمك الله، إلا حيث قصد المواربة^(١) كقول الحافظ ابن حجر:

الدودادارُ^(٢) قال لي سوف أقضي مآربك
أفرغ الكيسَ قلتُ لا حَفِظَ اللهُ جَانِبَكَ^(٣)

(١) انظر مبحث الفصل والوصل من علم المعاني في دلائل الإعجاز لعبدالقاهر (ص ٢٢٢)، والطراز للعلوي (٣/٣٠٤)، وبغية الإيضاح للصعيدي (٢/٦٢، ٨٤).

والمواربة: المداهاة والمخاتلة - كما في القاموس.

(٢) الدودادارُ: كاتب الملك، حامل الدواة معرَّب مرَّكَّب من (دواة ودار: مالك وصاحب) بمعنى المنشئ الكاتب ثم أطلقت على كل ما ينضمُّ لأموال الكتابة بما في ذلك نقل البريد وعرض القصص، وأخذ الخط السلطاني على عامة المناشير.

راجع معجم المعربات الفارسية للسباعي (ص ٨١).

(٣) هذان البيتان نسبهما السيوطي في شرحه عقود الجمان (١/٢١٣) للحافظ ابن =

وأما قول مولانا أمير المؤمنين - عليه السلام - : «ولا تعدو على عزيمة جدهم بلادة الغفلات» فإيرادها من الغفلة؛ إذ صرح فيها بـ(على) فليس فيها شبهة.

وأما قوله: «فما عدا ممأ بدا» فـ(عدا) معانٍ كثيرة - كما في كتب اللغة^(١) - تارة بمعنى (جدد في سعيه)، وتارة بمعنى ظلم، وتارة يقال: عدا اللصُّ على المال أي: سرَّقه، وتارة بمعنى (صرف)، وتارة بمعنى (وثب)، وتارة بمعنى (جاوز)، وتارة فعل استثناء، وتارة حرف جرٍّ فأيتها أريد في هذه العبارة^(٢)؟

فإن زعمتَ أنها بمعنى (أصاب) فاجعلها مكانها لتعرف بيانها، والظاهر أنَّ (ما) استفهامية، و(عدا) بمعنى (صرف) وهي تتعدى إلى واحدٍ بنفسها، وثانٍ بـ(عن) وكلاهما محذوف للعلم به، والمعنى: ما صرفك عن طاعتي؟ و(من) تبعيضية و(ما) موصولة، و(بدا) بمعنى (نشأ) من الرأي، أو بمعنى (ظهر) فحينئذٍ يكون المعنى: ما صرفك عن طاعتي ممأ نشأ لك من الرأي،

= حجر، وذكر ما ذكره المعلمي ههنا، وكذا المرشدي في شرحه للعقود (١/٢١٢)، وروي البيت الثاني فيهما:

أبذل المال قلت لا حفظ الله جانبك

(١) راجع هذه المعاني في تاج العروس (١٠/٢٣٥)، والمجمل لابن فارس (٣/٦٥٢)، والكليات (٣/٢٨٤).

(٢) قد ذكر الأزهري في تهذيب اللغة (٣/١١٧) قول علي بن أبي طالب ونقل تفسيره عن أئمة اللغة كثعلب وغيره، وذكر عن الأصمعي أنه جعله من قول العامة، وفسره بالاستفهام: أما عدا من بدأ؟ ومعناه: ألم يتعد الحق من بدأ بالظلم؟ وانظر شفاء الغليل للخفاجي فقد ذكر العبارة وشرحها. (ص ٢٧٧).

أو ممّا ظهر منّي أي: أي شيء مما نشأ لك من الرأي، أو ممّا ظهر منّي
صرفك عن طاعتي. وهي على كل تقدير بمعزل عن الاستدلال بها.

وأما قولي: «راجعوا الإمام» فإنّي لمّا أردتُ أن أمحصك النصيحة،
وأردك إلى الاستعمالات الصحيحة تقاعستُ عن ذلك وطفقت تخبط خبط
عشواء، وتعربد عربدة النشوى، وقد قيل في المثل: «آخر الداء الكي»^(١).

وأما التعصّب بالدين فقال في القاموس: «وتعصّب شدّ العصابة، وأتى
بالعصبية، وتقعّ بالشيء ورضي به»^(٢)، فأني ملامة عليّ بأن أكون متعصّباً بالدين
أي: معتمداً وكوني متعصّباً به أي: متعزّزاً، وكوني متعصّباً به أي: مُتقنّاً راضياً
به: (وتلك شكاةٌ ظاهرٌ عنك عارها)^(٣) وإنّما اللومُ على مَنْ يتعصّب على
الدين، أو يتعصّب فيه مع أنّ الأولى في قضيتنا أن يُعبرّ بالحقّ بدل الدين.

وأما قولك: «وعدم الرجوع إلى الحقّ... إلخ» فأين الحقّ الذي أرجع إليه؟

(١) هكذا في المطبوعة، وفي الأصل (الدا) بالقصر، وكنت صوّبتها إلى (الدواء) ثم
رأيت في الصحاح (٢٤٧٧/٦) قول الجوهري: ويقال: آخر الداء الكي، ولا تقل:
آخر الداء الكي. اهـ. فدّل على أن قولهم: آخر الداء مستعمل لكنه ضعيف وصوابه ما
ذكره الجوهري بدليل أنه روي بلفظ: آخر الطب الكي.
وانظر لسان العرب (٢٣٥/١٥)، والتاج (٣١٩/١٠).

(٢) راجع القاموس مادة (عصب).

(٣) هذا عجز بيت لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة يرثي بها نشبية بن محرّث وصدرة:
(وعيرها الواشون أني أحبها).

انظر شرح ديوان الهذليين للسكري (٦٩/١).

وأين الدليل الذي ثبت حتى أعوّل عليه؟ بل^(١) قد ثبت على جهل المعاند.

وأما قول العارفين: «قرأت العلم...» إلخ، فإنّما لفظه: «طلبنا العلم لغير الله فأبى العلم أن يكون إلا لله»، وهذا الشاهد لم يظهر لي وجه الاستشهاد به حتى أتكلّم عليه.

وأما قولك: «إني قصدت بإنشادي الإعجاز والمبارزة» فما قصدتُ به إلا تطهير المسامع عما قرعها، وتنشيط الرؤوس عمّا صدّعها، ومحوّاً لما قد يتشاءم به.

وأما كون أبياتي ليست على غاية من المدح فهذا كلامٌ حاسدٌ لا يبالي بما يقول.

وهذه أبياتي:

دَعْنِي مِنَ الْغَيْدِ مَا لِلصَّيْدِ وَالْغَيْدِ وَقُمْ تُهْنِي إِمَامَ الْحَقِّ بِالْعَيْدِ
مَوْلَايَ يَهْنُوكَ الْعَيْدَ السَّعِيدُ فَدُمُ فِي خَيْرِ عَيْشٍ بِتَوْفِيقٍ وَتَسْدِيدِ
وَدَامَ سَعْدُكَ طَوْلَ الدَّهْرِ يَرْفُلُ فِي نَضْرٍ وَفَتْحٍ وَتَمْكِينٍ وَتَأْيِيدِ

وقولك: «من حيث إنّه ما من أحدٍ إلا ويُهْنى بالعيد حتى العبد المملوك، ولا فضلٌ يُرى للممدوح بذلك»؛ فإنّما التهنة بالعيد تهنةٌ بالعافية والسرور والحبور وامتداد العمر في طاعة الله فيه، والتهنة بذلك أمرٌ لا ينكره ذو بصيرة، وكما أنّ الدعاء بالعافية وسؤال العافية يستوي فيه المملوك

(١) أشار د/ عبد الله أبو داهش إلى أنّ أصلها في المخطوط: (بلا) وصوّبها إلى (بل) ولعلها (بلى) لأنّ الشيخ المعلمي كثيراً ما يرسم الألف المقصورة برسم الألف الممدودة كما هو سائر في خطوط بلاده.

والمملوك؛ فكذا التهنته بها، على أنها ليست تهنتاً بلفظٍ عادي، وإنما هي بأبياتٍ لطيفة يعرفها من له ملكةٌ، ولا يعرف السبيلَ إلا من سلكه، ولا يعرف السالك السبيلَ إلا إذا كان على بصيرةٍ، وأما من سلكه مُتخبطاً، ولم يمش فيه على المنوال فهو سواء وسائرُ الجهال.

وقولك: «بل المدحُ العالي أن يُهَنَّأ العيدُ بإمام الحق» فمن هو العيدُ حتى تهنته؟!

وإذ لست ممن يفهم التصريح فضلاً عن التلميح فنقول: إنَّ العيد ليس بذِي عَقْلٍ ووجدانٍ وعيونٍ وأذانٍ حتى تهنته، فلو أنَّ العيد يتصوّر إنساناً لهناً، كما أنَّ اعتراضك لو يتجسّد لكان أبلغَ دواءٍ للمحرورين^(١)، وأخشى أن يطلع عليه غير صفراوي فتصيبه البردة^(٢).

على أنَّ أبياتي مرتجلةٌ بنتٌ لحظةٍ، ولولا أنَّ ذلك المقام يشغل الفكر بهيبته لما اقتصرت على الثلاثة الأبيات وأنت تعرف ذلك قد لجلجك في الإنشاد، فكيف بي في الإنشاء؟!

وأين من أبياتي قصيدتك بنت شهر، بوزنٍ قليل الاستعمال ملتزماً في القوافي قولك: «يا ابن علي» مع التعرض بكفران النعمة من دعوى أن الناس أفناهم الجوع، وقد أغناهم الله تعالى بفضل عبده مولانا - أيده الله - وبتيسيره سبل الكسب، وأين ذلك من قول بعضهم في تهنته عيد:

(١) الحرير والمحرور: من تداخلته حرارة الغيظ أو غيره. انظر القاموس.

(٢) قال المجد الفيروز آبادي: البردة ويحرك: التُّخمة.

يا إمام الهدى وغيوث اليتامى والمساكين رحمة الرحمن
 زارك العيد وهو يحمل أعلا م التهاني لكم بنيل الأمانى
 فهنيئاً لك السرورُ بشواً ل ونيل الأجور في رمضان

وما عسى أن يبلغه من يريد إساءة الإمام بعد مقابلته في تهنئة عيد
 بمحضرٍ من الناس بنحو قوله: «أفنى الناس الجوع» وقوله: «لا عداك
 السوء»، فعدا أمير المؤمنين ومحبيه كل سوء ولا عداك، ومن أعديته من
 نباهتك سوءاً فابنِ على زعمك.

ولستُ أزعم أنني متحرّز عن كل خطأ، لكنني لو نُبِّهْتُ على الخطأ لما
 تمحَّلتُ لتصويبه، بل بادرتُ بسؤال العفو والإقرار بالقصور؛ لأنَّ الإنسان
 رهين النسيان ولا سيّما إذا كان في درجتنا قصوراً وتقصيراً. وقد يقال: كفارة
 الذنب الإقرار والندم والاستغفار. ومُعَلِّظُ الإنكار مع المحاجة والاعتذار،
 وذلك هو عينُ الإصرار، ومُسْقِطُ الأعذار من الاعتبار.

وأما قولك: «في الرياء، والسمعة، وحبّ الجاه وطلب الرِّفعة» فالله
 تعالى أعلمُ بها على أنّها أدواء القلب، وربّما أصلحها صلاح النية، كالذي
 يُصلي ويحسّنُ صلاته ليتعلم الناس كيفية الصلاة، ويطلب الجاه ليستعين به
 على طاعة.

وقولك: «عند المخلوق دون الخالق» فالمخلوقون ليسوا سواءً؛ فإنَّ
 منهم من يكون حبه حباً لله، وبُغْضُه بغضاً لله، والتقرُّبُ إليه تقرُّباً إلى الله،
 وأظنُّكَ لا تنكر أن منهم مولانا أيده الله تعالى.

ولعلي قد أسرفتُ في القصاص، ولا أقول: البادئ أظلم، ولا الكلام أنثى، والجوابُ ذكر، ولكنني أسألك العفو، وأقسم لك بالله الذي لا إله إلا هو ما لي من قَصْدٍ إلا بيان الحق، وأنصَحُك لله، ولجِدُّك رسولِ الله أن تَبَّتْ في الكلام، وتعلم أنك تخاطب إمامًا نَقَّادًا مجتهدًا يجب على مخاطبه بما يزعم المخاطب أنه قد نَقَّحه التحرُّزُ، وإلا فكما قيل: (ترك الذنب أولى من طلب المغفرة)، وإذا أردت التحرُّزَ فخذ ما تعرفه يقينًا، ودع ما تشكُّ فيه - وإن ترَجَّح في ظنك شيءٌ - فإنما يوقع الإنسان في الغلط مسامحة النفس والعملُ بمجرد الظنِّ.

كَلَّا: مثلُ الشمس وإلا فدع هذا.

وإنما الفضل بالتقوى، وفَقْنَا الله لأن نتمسك منها بالسبب الأقوى، وغَفَرَ لنا ولكم، وعفا عَنَّا وعنكم، وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم.

فأعاد عليَّ جوابَ معتذرٍ، وأفاد أنه أرى السيدَ العلامةَ صالح بن محسن الصيلمي جوابي، ففرضي بما لا يخفى على مثله.

ثم كتب إليَّ السيدُ عليُّ قصيدةً يعتذر [فيها] لم أرَ منها ما يليق ذكره فمن ظنَّ أن هذا منِّي تعصَّبَ فيها هي مُلصقة بهذا^(١).

(١) لم أفق على قصيدة السنوسي هذه التي يعتذر فيها للمعلمي وقد ذكر د/ أبو داهش أنها مرفقة بهذه المحاوراة وأن مطلعها:

يا سادتي يا بني إدريس لم يزل
قلبي عليكم مقيمًا أينما يحل

وطلب منّي إصلاح خللها، فرأيتُ الأمرَ بذلك يطول فأجبت عليه
ارتجالاً بعشرة أبيات يراها المَطَّلَعُ تحت قصيدته، وأولّها:

يا فاضلٌ^(١) دَلُوهُ بالمكرماتِ مَلِي وَقَدْرُهُ كاسِمِهِ بين الأنامِ علي^(٢)



(١) في المطبوع: (يا فاضلاً) - بالنصب - وذكر الناشر أن بالأصل المخطوط: (يا فاضل)، وما بالأصل هو الصواب لأنه منادى نوعه نكرة مقصودة فيبنى على الضم، ونونٌ ضرورة، وأمّا (يا فاضلاً) بالنصب فجائز عربية للنكرة غير المقصودة لكنه غير مناسب هنا لأنه يريد السنوسي.

(٢) وبعده:

وَمَنْ عَلَيْنَا لَه الْحَقُّ الْأَكِيدُ بِمَا
مَا كَانَ مَا كَانَ عَنْ حَبِّ لِمَحْمَدَةٍ
لَكِنَّمَا الْحَقُّ أَحْرَى أَنْ نُعْظَمَهُ
وَلَا أَحَبُّ لَكُمْ إِلَّا الصَّوَابُ كَمَا
فَظَنَّ خَيْرًا كَظَنِّي فِيكَ مُحْتَمَلًا
فَإِنَّمَا غَضْبِي لِلْحَقِّ حَيْثُ أَرَى
وَقَدْ عَلِمْتُمْ صَوَابِي فِي مُحَاوَرَتِي
ثُمَّ السَّلَامُ عَلَى الْمَوْلَى الْإِمَامِ أَبِي
ثُمَّ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ مَا بَدَأَ قَمْرٌ

حواه من قربه من خاتم الرُّسُلِ
ولم أرْذُ سَمْعَةَ بِالْبَحْثِ وَالْجَدْلِ
مِنَ الْخِدَاعِ بِقَوْلٍ غَيْرِ مَعْتَدِلٍ
أَحْبُّهُ وَهُوَ مِنْ خَيْرِ الْمَقْصَدِ لِي
مَا كَانَ أَثْنَاءَ نَصْرِ الْحَقِّ مِنْ خَطَلٍ
إِعْرَاضِكُمْ عَنْهُ تَعْلِيلًا بِلَا عِلَلٍ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ السَّهْلِ وَالْجَبَلِ
عَلِيِّ الْمَرْتَقِيِّ أَوْجِ الْعُضَلَا بِنِ عَلِي
أَوْ مَا بَدَأَ فَضْلُ نَدْبٍ غَيْرِ مُتَحَلِّ أَهْ

* وفي المطبوع اختلاف يسير في بعض الكلمات، وقد ذكر مطلع القصيدة وأردفه في الحاشية بثمانية أبيات فيصبح الجميع تسعة، وهو غير متفق مع قول المعلمي: «بعشرة أبيات»، وقد وجدت البيت العاشر - وهو الأخير منها - مع القصيدة كاملة في النسخة المخطوطة الأخرى.

شرح بيت ومعناه

الحمد لله.

لبعض متأدبي الوقت، وهو ثابت بن سعيد معروض - من سكان ناحية عتمة^(١):

تاريخ هذا العام يعم أزال عنك الهَمَّ والغَمَّ

١٣٣٢

أقول: قد اتفق له في هذا البيت مع التاريخ محاسن، ومنها جناس شبه المشتق بين العمّ والعام^(٢).

وجناس التصحيف بين العمّ والغَمَّ^(٣)، وجناس المضارع بين الهَمَّ

(١) قال الزبيدي في تاج العروس (٨/ ٣٨٨): «وعُتْمَةٌ - بالضم - حصنٌ منيعٌ بجبال اليمن». اهـ.

(٢) الجناس لون من ألوان علم البديع وهو من المحسنات اللفظية، وينقسم إلى أقسام عدة، وجناس شبه المشتق هو أن يكون في كل من الكلمتين جميع ما يكون في الآخر من الحروف أو أكثرها ولكن لا يرجعان إلى أصل واحد، كما في كلمتي (العم، والعام) فالأولى مشتقة من (عمم)، والثانية من مادة (عوم).

انظر تلخيص المفتاح بحاشية التفتازاني (ص ٣٥٥)، وشرح الكافية البديعية لصفى الدين الحلبي (ص ٦١)، وشرح عقود الجمان للسيوطي (٢/ ١٧٢).

(٣) جناس التصحيف هو ضرب من الجناس الناقص، ويسميه بعضهم جناس الخط وهو الإتيان بكلمتين متشابهتين خطأً لا لفظاً أو كما قال السيوطي: أن تختلف الحروف في النقط، ومثاله من القرآن قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤]. انظر الطراز للعلوي (٢/ ٣٦٥)، وجنان الجناس للصفدي (ص ٣٠)، وشرح عقود الجمان (٢/ ١٧١)، وشرح الكافية البديعية للحلي (ص ٦٥).

والغَمُّ^(١)، مع حُسْنِ السَّبْكِ والتَلَطُّفِ في الخطاب والدعاء، مع أنَّ الغالب على هذه التآريخ ركاكةُ اللفظ والمعنى؛ لأنَّها قلَّما تتيسر بغير تكَلُّفٍ^(٢).

والفاعل في: (أزال عنك) محذوف وهو معلوم مقامًا؛ لأنَّه لا مُزِيلَ لذلك إلا الله تعالى.

تمت.



(١) جناس المضارع هو أيضًا من الجناس الناقص ويسميه بعضهم الجناس المطمع والمطرف واللاحق وهذه كلها بحسب الحرف الواقع في الكلمة فإن كان الحرفان متقاربين في المخرج سُمِّيَ مضارعًا وقد يكون في أول الكلمة كما في (الهم والغم) وفي وسطها كما في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْعُونَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦]، وفي آخرها كما في: الخيل معقود في نواصيها الخير.

انظر التلخيص بحاشية التفتازاني (ص ٣٥٣)، وعقود الجمان (١٧٢/٢)، وجنان الجناس للصفدي (ص ٢٨).

(٢) انظر تاريخ آداب العرب للرافعي (٣/٣٩٦) باب التاريخ الشعري وكتاب البلاغة العربية في ثوبها الجديد (علم البديع) لبكري شيخ أمين (ص ١٨٢).

أنظام لغوية

١- نظم الأسماء المؤنثة السماعية

٢- نظم جموع كلمة (عبد)

٣- نظم جموع (شيخ)

١ - نظم الأسماء المؤنثة السماعية

أَسْمَاءُ تَأْنِيثٍ بِإِلا عَلامَةٌ خُذْها بِصُزْيِئِها^(١) عَلى اسْتِقامَةٍ
 ما يَلْزِمُ التَّأْنِيثَ فِيهَ الأُذُنُ والعَينُ والنَّفْسُ وَكَتَفُ سِنٍ
 والسَّادُ والسَّادُ وإِسْتِ عَضُدُ وَوَرِكُ تُمَّ السَّادُ والسَّادُ
 جَهَنَّمُ السَّعِيرُ نارٌ عَقْرَبُ لَظَى الجَحِيمِ سَقَرُ والسَّعَلُ
 رِيحٌ عَصَا فَرْدوسِنا العُولُ الفَخْدُ والفَأْسُ والأَرْضُ مَعَ المِلْحِ فَخْدُ
 عَرَوْضُ شِعْرِ فُلْكَ بَحْرِ بَيْرُ والنَّهْرُ والسَّيْبُ عودٌ عَيْرُ
 والسَّهْبُ البَنانُ رِجْلُ قَدَمُ والحَرْبُ والسَّعَلُ وَكَأْسُ تُعَلَمُ
 والفَرَسُ المَوْسَى الِيمانُ الأَفْعَى شَمالُ انْشَى تُمَّ عَدَّ الضَّلْعَا
 والعَنكبوتُ والسَّراويلُ الكَبْدُ والعَقَبُ الكَرشُ مَعَ الشَّمسِ اعْتَمَدُ
 والكَفُّ والسَّاقُ وَقوسُ أَرنبُ والسَّاقُ الكَفُّ مَعَ الشَّمسِ اعْتَمَدُ^(٢)

(١) أي: ما يلزم فيه التأنيث، وما يجوز فيه الوجهان، هذا وقد وضع المؤلف فوق كل كلمة رقمًا لإحصاء الألفاظ الواجبة التأنيث وغيرها، فبلغ عدد الألفاظ الواجبة التأنيث ستين كلمة، وغير الواجبة ست عشرة كلمة.

(٢) كتب المؤلف بعد هذا البيت: (والضبع) ووضع فوقها رقم واحد وستين ولم ينظمها في بيت، وكأنه ألحقها بالألفاظ السابقة إذ إن هذه الكلمة مما يلزم فيها التأنيث على قول.

وَضَرَبُهَا الثَّانِي الَّذِي نُخَيِّرُ تُؤَنَّثُ الضَّمِيرَ أَوْ تُذَكَّرُ
السَّلْمُ وَالْمِسْكُ وَقِدْرُ خَانَ (١) لَيْتٌ (٢) طَرِيقٌ عُنُقٌ لِسَانٌ
سَكِينَتَا السُّلْطَانِ وَالسُّرَى الرَّحِمِ سِلَاحُنَا وَفِي الْقَوَى (٣) بِذَا حُكِمَ
كَذَاكَ أَسْمَاءُ السَّبِيلِ (٤) وَالضُّحَى فَاشْكُرْ لِمَنْ نَظَمَهَا وَصَرَّحَا (٥)



(١) لعلها (حال) فقد ذكروا أنه يجوز تذكيره وتأنيثه منهم ابن الحاجب في منظومته، انظر (ص ١١٢).

(٢) الليت - بالكسر -: صفحة العنق.

(٣) لعلها (القفا) كما ذكره غير واحد من الأئمة منهم ابن الحاجب في منظومته إذ جعله من القسم الثاني الذي يجوز فيه التذكير والتأنيث كما في ص (١٢٢).

(٤) كالزُّقاق، والطريق، والصراط، والسبيل. انظر «المزهر» للسيوطي (٢/ ٢٢٥).

(٥) ترقيم الكلمات وقف عند لفظة (سلاحنا) وأكملت الباقي.

٢ - نظم جموع كلمة (عَبْد)

عِبَادٌ عَيْدٌ أَعْبُدُ وَأَعَابِدُ عِبْدِي عِبِدَانٌ عِبِدَاءُ عُبْدَانُ (١)
 وَأَعْبِدَةٌ تَأْتِي وَمَعْبِدَةٌ كَذَا عِبِدَةٌ أَوْ خَفَّفُ بَفَتْحٍ (٢) وَعِبْدَانُ
 عَيْدُونَ مَعْبُودًا بِقَضْرٍ وَمَدَّةٍ عِبُودٌ وَعَبْدُونَ وَأَعْبَادُهُ خَانُوا
 كَذَا عُبْدٌ بِالضَّمِّتَيْنِ فَهَا كَمُوا (٣) جَمُوعًا لَعَبْدٍ فَاحْفَظُوهَا لِتُرَدَّانُوا

عبد الرحمن المعلمي

أَوْلَاهُ:

قَلَّ أَعْبُدُ أَعَابِدُ عَيْدُ مَعَ عُبْدٍ مَعْبِدَةٌ عُبُودُ
 عِبَادُنَا أَعْبَادُنَا وَعَبْدَهُ عِبِدَةٌ عَاشِرُهَا وَأَعْبِدَهُ
 كَذَا عِبِدَانُ وَعُبْدَانُ وَجِدْ عِبْدَانُ مَعْبُودًا وَأَقْصِرْ إِنْ تُرِدْ
 يَتْلُوهُ عَبْدُونَ عَيْدُونَ كَذَا بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ عِبْدًا فَخُذَا



(١) وضع المؤلف فوق كل جمع رقمًا فبلغ المجموع في النظم الأول عشرين جمعًا، وكذلك في النظم الثاني.

(٢) عَبْدَةٌ. المعلمي.

(٣) كان في الأصل: «كَذَا عُبْدٌ يَتْلُو بِكَسْرِ عِبِدَةٍ» فضرب عليها الناظم وكتب تحتها: «بِالضَّمِّتَيْنِ فَهَا كَمُوا».

٣ - جموع «شيخ»

الحقير في جموع شيخ:

جموعُ شَيْخٍ عَدُّهَا إِحْدَى عَشْرَ	كما حكى القاموس ^(١) وهو المعتبرُ
شَيْخَةٌ ^(٢) وشَيْخَةٌ ^(٣) شَيْوُخٌ ^(٤)	يَتَلَوهُ شَيْخَانٌ ^(٥) تَلَا شَيْوُخٌ ^(٦)
مَشَايِخٌ ^(٧) وَمَشَايِخَاءُ ^(٨) مَشَيْخَةٌ ^(٩)	كذلك مَشِيوُخَاءُ ^(١٠) ثم مَشَيْخَةٌ ^(١١)
بِالشُّيْنِ فَالْمِيمِ وَأَشْيَاخٌ ^(١٢) أَتَى	بِالهُمَزِ فَافْهَمَهَا وَخُذَهَا يَا فَتَى



- (١) القاموس المحيط للفيروزآبادي مادة (شاخ): (١/ ٢٧٢).
- (٢) بكسر ففتح على وزن (عنبَة).
- (٣) بوزن (صبيّة) ذكره ابن سيده وكراع كما في التاج (٢/ ٢٦٥).
- (٤) بضمّ الشين على القياس.
- (٥) بوزن (غلمان).
- (٦) بكسر الشين لمناسبة التحتية كما في بيوت وبابه.
- (٧) قال الزبيدي في التاج (٢/ ٢٦٥): وأنكره ابن دريد، وقال القزاز في الجامع: لا أصل له في كلام العرب. وقال الزمخشري: المشايخ ليست جمعاً لشيخ وتصلح أن تكون جمع الجمع. اهـ.
- (٨) ولم يذكره ابن منظور.
- (٩) بفتح الميم والياء بوزن (متربة).
- (١٠) بوزن مفعولاء وهو وزن نادر.
- (١١) بكسر الميم وسكون الشين وفتح الياء.
- (١٢) بوزن أبيات ومفرده شيخ بوزن بيت.

القسم الثالث

الرسائل العروضية

الرسالة العائية عشرة
مُختصر متن الكافي
في العـروض والقـوافي

متن الكافي في العروض والقوافي

للعلامة أحمد بن شعيب القنائي الشافعي مشوباً ببعض تقارير من
شرحه المختصر الشافي لشيخ المشايخ السيد محمد الدمهوري - رحمهما
الله تعالى - آمين.

وأسقطتُ منه غالب الشواهد ليكون أحثَّ على حفظه، وأبحثَ عن
دقائقه، والله الموفق.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نبذة في علم العروض

اعلم أن أحرف التقطيع التي تتألف الأجزاء منها عشرة: (لمعت سُيُوفُنَا).

وأقسام الكلام بحسب الحركات سبيان: خفيف وثقيل، ووتدان: مجموع، ومفروق، وفاصلة كبرى وصغرى يجمعها: (لم أرَ على ظهر جبلٍ سمكةً) ومنها تتألف التفاعيل وهي ثمانية لفظًا، عشرةً حكمًا خماسيان وثمانية سباعية الأصول منها: فعولن مفاعلين مفاعلتن فاع لاتن ذو الوند المفروق في المضارع، والفروع^(١) فاعلن مستفعلن، فاعلاتن، متفاعلن، مفعولات، مستفعل لُنْ ذو الوند المفروق في الخفيف والمجث.

ومستفعلن له وجهان: تارةً يكون مركبًا من سببين خفيفين بينهما وتدٌ مفروق كما في بحري الخفيف والمجث وتارةً من سببين خفيفين يليهما وتدٌ مجموع كما في غيرهما.

وفاعلاتن له حالتان: ففي المضارع يكون مركبًا من وتد مفروق يليه سبيان خفيفان، وفي غيره يكون مركبًا من سببين خفيفين بينهما وتد مجموع، فحال اللفظ واحد والحكم مختلف لتفارقهما من جهة أن مستفعلن مجموع

(١) في الأصل المخطوط: والفروق - بالقاف - وهو سَبَقُ قَلَمٍ والتصويب من متن الكافي انظر (ص ٣٨) من «الإرشاد الشافي».

الوتد يجوز طيُّه بخلاف مفروقه وفاعلاتن مجموع الوتد يجوز خَبْنُه بخلاف مفروقه، وكلُّ من الأصول يتفرع عنه بعض الفروع، وكيفية التفرع فيها أن تقدّم السبب أو السببين على الوتد ثم تبدل ما ينشأ بمستعمل لكونه مهملاً والقاعدة عندهم أن الأصول ينشأ عنها فروع بعدد الأسباب التي فيها نحو: مفاعيلن إذا تقدم سبباه صار (عيلن مفا) فلا هماله يُبدل بمستعمل وهو مستفعلن أو أخوهما فصار (لن مفاعي) فهو مهمل يبدل بمستعمل وهو فاعلاتن، ومفاعلتن الأصل له فرعان وهما: متفاعلن وفاعلاتن.

الباب الأول

في بيان ألقاب الزحاف والعِلل وتعاريفها

الزحاف: تغيير مختص بثواني الأسباب مطلقاً بلا لزوم، ولا يدخل الأول والثالث والسادس من الجزء.

فالمفرد ثمانية:

الخبن: وهو حذف ثاني الجزء ساكناً.

والإضمار: إسكانه متحركاً.

والوقص: حذفه متحركاً.

والطي: حذف رابعه ساكناً.

والقبض: حذف خامسه ساكناً.

والعصب: إسكانه بعد تحركه.

والعقل: حذفه متحركاً وهذان لا يكونان إلا في مفاعلتن فيبدل في

الأول مفاعيلن، وفي الثاني مفاعلن.

والكف: حذف سابعه ساكناً.

وأما المزدوج فأربعة:

الطي مع الخبن خَبْلٌ، ومع الإضمار خَزْلٌ، ويحصّر في إسكان (تا)

وحذف (ألف) متفاعلن فيبدل إلى مُفْتَعِلِن، والكف مع الخبن شكْلٌ

وانحصر في حذف الألف الأولى والنون من (فاعلاتن) مجموع الوتد،

والسين والنون من (مستفع لن) مفروق الوتد فينقلان إلى فاعلن ومفاعل

ومع العصب نقص، ويدخل مفاعلتن فقط فينقل إلى مفاعيلن.

وأما العِلْلُ فهي: ما إذا عرض لزم، ولا تكون في الحشوبل في الضرب والعروض، ما عدا الحَرَم، فزيادة سَبَبٍ خَفِيفٍ على ما آخره وتد مجموع: ترفيلاً، ولا يقع إلا في مجزوء المتدارك والكامل فيصير فاعلن في الأول (فاعلاتن)، ومتفاعلن في الثاني (متفاعلاتن).

وحرف ساكنٌ على ما آخره وتد مجموع تذييلٌ وهو خاصٌ بمجزوء الكامل والبسيط والمتدارك فيصير متفاعلن في الأول (متفاعلان)، ومستفعلن في الثاني (مستفعلان)، وفاعلن في الثالث (فاعلان).

وعلى [ما] آخره سبب خفيف: تَسْبِغٌ وهو خاصٌ بمجزوء الرمل فيصير فاعلاتن فيه (فاعلاتان)، وحُصِّتْ علل الزيادة بالمجزوء عوضاً عن النقص.

وأما علل النقصان فذهاب سبب خفيفٍ حَذْفٌ، وهو مع العَصْبِ قَطْفٌ وهو خاصٌ بالوافر فيصير مفاعلتن فيه (مفاعل) ويُنْقَلُ إلى (فعولن) وحذف ساكن الوتد المجموع وإسكان ما قبله قَطْعٌ ويختصُّ بالبسيط والكامل والرَّجْز، فيصير فاعلن في الأول ومتفاعلن في الثاني ومستفعلن في الثالث (فاعل) و(متفاعل) و(مستفعل) بإسكان اللام في الثلاثة.

وهو مع الحذف بَتْرٌ ويدخل - كما قال الخليل^(١) - المتقارب والمديد

(١) الخليل بن أحمد بن عمرو البصري أبو عبد الرحمن الفراهيدي النحوي العروضي اللغوي الزاهد إمام هذه الصنعة، معروف مشهور، أول من اخترع العروض والقوافي، مات سنة (١٧٠هـ) أو (١٧٥هـ).

فيصير فعولن في الأول (فَع) وفاعلاتن في الثاني (فاعل).

وَحَذَفُ ساكنِ السببِ وإسكانِ متحرِّكه قَصْرٌ^(١)، وَحَذَفُ وَتَدِ مجموعِ حَذَفٌ، ولا يدخل إلا الكامل فيحذف (علن) من متفاعلن وينقل الباقي إلى (فَعِلن)، ومفروقِ صَلْمٌ ولا يدخل إلا السريع الذي أجزاءه مستفعلن مستفعلن مفعولات فتحذف (لات) وينقل الباقي إلى (فَعِلن).

وإسكانِ السابعِ المتحركِ وَقْفٌ وحذفه كَسْفٌ، وليس لنا سابع متحركٍ إلا (تاء) مفعولات.

انظر البلغة للفيروزآبادي (ص ٩٩).

(١) قال في «المختصر الشافي» (ص ٩): «ويدخل الرمل والمتقارب والمديد والخفيف كحذف نون فاعلاتن وإسكان تائه وحذف نون فعولن وإسكان لأمه».

الباب الثاني

في البحور وموازنها وعروضها^(١)

هذه أبيات فيها للصفى الحلي^(٢):

الطويل:

طويلٌ له دون البحور فضائلٌ فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلٌ^(٣)

عروضه واحدة مقبوضة، أضربها ثلاثة:

الأول: صحيح، والثاني: مثلها، والثالث: محذوف.

(١) في «متن الكافي»: (الباب الثاني في أسماء البحور وأعاريضها وأضربها) وليس في

الحاشيتين ما ذكره المعلمي فتكون الترجمة على هذا من عنده ولا تباين بينهما.

(٢) عبدالعزيز بن سرايا السنوسي الطائي الحلي صفي الدين، ولد سنة (٦٧٧هـ)، وتعانى

الأدب فمهر في فنون الشعر كلها، وتعلم المعاني والبيان وصنّف فيهما، كان يتهم

بالرفض وفي شعره ما يشعر به - كما قاله الحافظ ابن حجر -، له ديوان شعر يشتمل

على فنون كثيرة، وبديعته مشهورة وكذا شرحها، مات سنة (٧٥٢هـ) وقيل سنة

(٧٥٠هـ).

راجع: «الدرر الكامنة» لابن حجر (٢/٤٧٩).

(٣) هذا البيت وما يليه من أبيات في نظم البحور موجودة بديوان «الحلي» (ص ٦٢١)

وهي من زيادات المعلمي هنا على الأصل إذ لا وجود لها في «الكافي» ولا

«حاشيتي الدمهوري».

المديد:

لمديد الشعر عندي صفاتٌ فاعلاتن فاعلن فاعلاتٌ (١)

مجزوءٌ وجوباً، أعاريضه ثلاثة وأضربه ستة:

الأولى: صحيحة وضربها مثلها.

الثانية: محذوفة وأضربها ثلاثة: الأول: مقصور، الثاني: مثلها، الثالث:

أبتر.

الثالثة: محذوفة مخبونة لها ضربان:

الأول: مثلها، والثاني: أبتر.

البسيط:

إنَّ البسيط لديه يُبَسِّطُ الأملُ مستفعلن فاعلن مستفعلن فَعِلُو

أعاريضه ثلاثة وأضربه ستة:

الأولى: مخبونة ولها ضربان: الأول: مثلها، والثاني: مقطوع.

الثانية: مجزوءة صحيحة وأضربها ثلاثة:

الأول: مجزوء مُذالٌّ، الثاني: مثلها، الثالث: مجزوء مقطوع.

الثالثة: مجزوءة مقطوعة وضربها مثلها.

(١) توجد كلمة (فاعلن) بخط دقيق فوق (فاعلات).

الوافر:

بحورُ الشُّعْر وافرُها جميلٌ مفاعلن مفاعلن فعولٌ (١)

له عروضان وثلاثة أضرب:

الأولى: مقطوفة وضربها مثلها.

الثانية: مجزوءة صحيحة، ولها ضربان:

الأول: مثلها، الثاني: مجزوءٌ معصوب.

الخامس (٢): الكامل:

كَمَلُ الجَمال من البحور الكاملُ متفاعلن متفاعلن متفاعلنو

أعاريضه ثلاثة وأضربه تسعة:

الأولى: تامة وأضربها ثلاثة:

الأول: مثلها.

الثاني: مقطوع.

الثالث: أَحَدٌ.

الثانية: حَذَاءٌ ولها ضربان:

الأول: مثلها.

(١) فوق البيت حاشية يقول فيها الشيخ: «أصل أجزائه مفاعلن ستّ مرات».

(٢) لم يرقم الشيخ أسماء البحور إلا هذا.

الثاني: أخذٌ مضمَر.

الثالثة^(١): مجزوءة صحيحة وأضربها أربعة:

الأول: مجزوءٌ مُرْفَلٌ.

الثاني: مجزوءٌ مُدَالٌ.

الثالث: مثلها.

الرابع: مقطوع.

الهمز:

على الأَهْزَاجِ تَسْهِيْلُ مَفَاعِلِينَ مَفَاعِيْلُو^(٢)

عروضه واحدة صحيحة، ولها ضربان:

الأول: مثلها.

الثاني: محذوف.

الرَّجْز:

فِي أَبْحُرِ الأَرْجَازِ بَحْرٌ يَسْهَلُ مَسْتَفْعَلِنَ مَسْتَفْعَلِنَ مَسْتَفْعَلُو

أعاريضه أربعة، وأضربه خمسة:

(١) في المخطوط: الثانية.

(٢) قال المعلمي في حاشية: «أجزاؤه مفاعلين ستّ مرات ولكنه مجزوء وجوباً، وشذّ مجيئه تاماً.

الأولى: تامة ولها ضربان:

الأول: مثلها.

الثاني: مقطوع.

الثانية: مجزوءةٌ صحيحة، وضربها مثلها.

الثالثة: مشطورة وهي الضرب؛ لأنَّ الضرب ما ذهب نصف تفاعيله،

نحو:

* ما هاج أحزانًا وشَجْوًا قد شَجَا (١) *

فاختير ذلك؛ لأنَّ العروض والضرب امتزجا فصار الجزء الثالث عروضًا وضربًا لثلا يخلو البيت عن أحدهما، وكذا يقال في المنهوك يعني الذي ذهب ثلثا بيته.

الرابعة: منهوكة وهي الضرب وبيتها:

* يا ليتني فيها جَدَعٌ (٢) *

(١) هذا الشطر للعجاج من مطلع قصيدة في ديوانه (ص ٢٧١) بعده:

* من ظلل كالأتحميَّ أنهبجا *

(٢) الشطر لدريد بن الصمة وبعبده:

* أخب فيها وأضع *

ويروى أيضًا عن ورقة بن نوفل كما في قصة الوحي المشهورة التي أخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما.

راجع: «خزانة الأدب للبغدادى» (١١ / ١٢٠)، و«حاشية الدمهوري الكبرى» (ص ٨٦).

الرَّمْلُ:

رَمَلُ الأَبْحَرِ تَرْوِيهِ الثَّقَاتُ فاعلاتن فاعلاتن فاعلاتو

له عروضان وستة أضرب:

الأولى: محذوفة وأضربها ثلاثة:

الأول: تام.

الثاني: مقصور.

الثالث: مثلها.

الثانية: مجزوءة صحيحة وأضربها ثلاثة:

الأول: مجزوءٌ مُسَبَّغٌ.

الثاني: مثلها.

الثالث: مجزوءٌ محذوف.

السَّرِيعُ:

بَخْرٌ سَرِيعٌ مَالُهُ سَاحِلٌ مستفعلن مستفعلن فاعلو^(١)

أعاريضه أربعة وأضربه ستة:

الأولى: مطوية مكسوفة، وأضربها ثلاثة:

(١) قال المعلمي في حاشية على كلمة (فاعل): «أصله مفعولات وهذه العروض

والضرب مطويان مكسوفان.»

قلت: في ديوان الحلبي: (فاعل) وجعلها المعلمي كما رأيت (فاعل) بالإشباع

وكلاهما صواب.

الأول: مطوي موقوف.

الثاني: مثلها.

الثالث: أصلم.

الثانية: مخبولة مكسوفة، وضربها مثلها يصير (مفعولات) به (مَعْلًا).

الثالثة: موقوفة مشطورة وضربها مثلها.

الرابعة: مكسوفة مشطورة.

المنسرح:

مُنسَرِحٌ فِيهِ يُضْرَبُ المَثَلُ مستفعلن مفعولاتٌ مستفعلو

وأعاريضه ثلاثة كأضربه:

الأولى: صحيحة وضربها مطويٌّ.

الثانية: موقوفة منهوكة، وضربها مثلها وبيته:

* صَبْرًا بَنِي عَبْدِ الدَّارِ (١) *

(١) لهند بنت عتبة - رضي الله عنها - قالتها في غزوة أحد كما في سيرة ابن هشام

(٦٨/٣) برواية:

* وَيَهَا بَنِي عَبْدِ الدَّارِ *

وبعده:

ويها حماة الأدبار ضربًا بكلِّ بتار

وانظر: «حاشية الدمنهوري الكبرى» (ص ٩٦).

الثالثة: مكسوفة منهوكة وضربها مثلها، وبيته:

* ويل أم سعد سَعْدًا^(١) *

الخفيف:

يا خفيفًا خَفَّتْ به الحركاتُ فاعلاتن مستفع لن فاعلاتُ
أعاريضه ثلاثة، وأضربه خمسة:
الأولى: صحيحة، لها ضربان:
الأول: مثلها، ويلحقه التشعيث - جوازاً - وهو: تغيير (فاعلاتن) إلى
زِنَةٍ (مفعولن).

الثاني: محذوف.

الثانية: محذوفة وضربها مثلها.

الثالثة: مجزوءة صحيحة، ولها ضربان:

الأول: مثلها.

الثاني: مجزوء مخبون مقصور.

المضارع:

تَعَدُّ المَضَارِعَاتُ مفاعيلن فاعلاتُ^(٢)

(١) من كلام أم سعد بن معاذ رضي الله عنه.

راجع: «العقد الفريد» (٦/٣٠٠)، و«حاشية الدمهوري الكبرى» (ص ٩٦).
و«الكافي» للتبريزي (ص ١٠٤).

(٢) كتب فوق هذه الكلمة حاشية: «مجزوءٌ وجوباً لأن أجزاءه مفاعيلن فاعلاتن مفاعيلن».

عروضه واحدةٌ صحيحة، وضربها مثلها بيته:

دَعَانِي إِلَى سُعَادَا دَوَاعِي هَوَى سُعَادَا (١)

المقتضب:

اِقْتَضِبَ كَمَا سَأَلُوا مَفْعُولَاتُ مَفْتَعَلُو (٢)

عروضه واحدة مطوية، وضربها مثلها، وبيته:

أَقْبَلْتُ فَلَاحَ لَهَا عَارِضَانَ كَالسَّبَّحِ (٣)

(١) البيت في العقد الفريد لابن عبد ربه (٣٠١/٦)، والكافي للخطيب التبريزي (ص ١١٧). بدون نسبة، والبيت في هذه المصادر بجرّ (سعاد).

(٢) في ديوان الحلّي: (فاعلات مفتعل) وقد كتبها المعلمي أول الامر كذلك ثم ضرب عليها وكتب (مفعولات)، وكلاهما صواب. وفوق كلمة (مفتعل) كتب: «مجزوءٌ وجوباً إذ أجزاءه مفعولات مستفعلن مستفعلن».

(٣) البيت في «العقد الفريد» (٣٠٢/٦) برواية:

أَعْرَضْتُ فَلَاحَ لَهَا عَارِضَانَ كَالْبَرْدِ

وكذا في «العيون الغامزة» (ص ٢١٠)، و«الكافي» للتبريزي (ص ١٢٠) بلا نسبة، وقد ذكر الدمنهوري في «الحاشية الكبرى» (ص ١٠٣) نقلاً عن السجاعي: أن هذا البيت ذكره القشيري في «الرسالة» مع أبيات أخر لرجل أنشدها أمام النبي ﷺ، وأفاد عن شيخ الإسلام الأنصاري أنه حديث موضوع. والسبج في البيت: الخرز الأسود البراق. وللإستزادة في معرفة هذا الأثر انظر موضوعات ابن الجوزي (٣/١١٥)، (١١٦)، والآلئ المصنوعة (٢/٢٠٧)، والاستقامة (١/٢٩٦)، والرسالة للقشيري (ص ٥٠٧) ط. دار المعارف.

المبحث:

إِنْ جُثَّتِ الحَرَكَاتُ مُسْتَفْعٌ لِنِ فَاعِلَاتُو (١)

عروضه واحدة صحيحة، وضربها مثلها، ويلحقه التشعيب جوازاً:

لِمَ لَا يَعِي مَا أَقُولُ ذَا السَّيِّدِ الْمَأْمُولِ (٢)

المتقارب:

عَنْ الْمُتَقَارِبِ قَالَ الْخَلِيلُ فَعَوْلُنْ فَعَوْلُنْ فَعَوْلُنْ فَعَوْلُو

له عروضان وستة أضرب:

الأولى: صحيحة، وأضربها أربعة:

الأول: مثلها.

الثاني: مقصور.

الثالث: محذوف.

الرابع: أبت.

الثانية: مجزوءة محذوفة، ولها ضربان:

الأول: مثلها.

والثاني: مجزوءة أبت، وبيته:

تَعَفَّفْ وَلَا تَبْسُ فَمَا يُقْصَصُ يَأْتِيكَ (٣)

(١) قال المعلمي في حاشية: «ثم فاعلاتن مجزوءة وجوباً».

(٢) البيت بلا نسبة في «الكافي» للتبريزي (ص ١٢٤)، و«الغامزة» (ص ٢١٤).

(٣) البيت بلا نسبة في «لسان العرب» (٤/٣٨)، و«الكافي» للتبريزي (ص ١٣٣).

المتدارك أو المخترع أو الخبب وطرده الخيل والمحدث:

حَرَكَاتُ الْمُحَدَّثِ تَنْقَلُ فَعِلْنَ فَعِلْنَ فَعِلْنَ فَعِلْنَ

له عروضان وأربعة أضرب:

الأولى: تامة وضربها مثلها.

الثانية: مجزوءة صحيحة، وأضربها ثلاثة:

الأول: مجزوء مخبون مُرْفَل.

الثاني: مجزوء مُدَال.

الثالث: مثلها، والخبن فيه حَسَنٌ، وبيته:

كُرَّةٌ طُرِحَتْ بِصَوَالِجَةٍ فَتَلَقَّهَا رَجُلٌ رَجُلٌ (١)

والقطع في حشوه جائزٌ، وبيته:

مَالِي مَالٍ إِلَّا دَرَاهِمٌ أَوْ بَرْدُونِي ذَاكَ الْأَدْهَمُ (٢)

وقد اجتمعا، وبيته:

زُمَّتْ إِبِلٌ لِلْبَيْنِ ضُحَىٰ فِي غُورِ تَهَامَةٍ قَدْ سَلَكَوْا (٣)

(١) البيت غير منسوب في «متن الكافي» للقنائي، وانظر حاشية الدمهوري الكبرى (ص ١١٢).

(٢) البيت بلا نسبة في «متن الكافي»، و«حاشيتي الدمهوري».

(٣) لم أقف على قائله، والبيت في متن الكافي، وانظر كلام الدمهوري عليه في «حاشيته الكبرى» (ص ١١٣).

خاتمة

في ألقاب الأبيات ونحوها

التام: ما استوفى أجزاء دائرته من عروضٍ وضربٍ بلا نقصٍ، كأول الكامل والرجز.

والوافي في عرفهم: ما استوفاهما منهما بنقصٍ كالطويل.

والمجزوء: ما ذهب جزءاً عروضه وضربه.

والمشطور: ما ذهب نصفه.

والمنهوك: ما ذهب ثلثاه.

والمضمت: ما خالفت عروضه وضربه في الروي.

والمصرع: ما غيرت عروضه للإلحاق بضربه بزيادة أو نقص.

والمقفي: كل عروض وضرب تساويا بلا تغيير.

والعروض - مؤنثة -: وهو آخر المصراع الأول، وغايتها في البحر أربع كالرجز، ومجموعها أربع وثلاثون.

والضرب - مذكّر -: وهو آخر المصراع الثاني، وغايتها في البحر تسعة كالكمال، ومجموعه ثلاثة وستون.

الابتداء: كل جزء أول بيتٍ أعلّ بعلةٍ مُمتنعةٍ في حشوهِ كالخرم وهو^(١):

(١) أي: الخرم، وهذه من حاشية الدمنهوري، انظر (ص ١٢٦).

حذف أول الوجد المجموع، ويجوز دخوله^(١) في الطويل والمتقارب والوافر والهج والمضارع.

والاعتماد: كل جزء حشويٌّ زوحف بزحافٍ غير مُختصٍّ به كالخبين.

والفصل: كل عروضٍ مخالفةٌ للحشوِّ صحَّةٌ واعتلالاً كـ (مفاعلن) عروض الطويل، و (فعلن) عروض البسيط فإنَّ القَبْضَ يلزم الأولى، والخبين يلزم الثانية، ولا يلزمان الحشو، وكـ (مستفعلن) عروض المنسرح للزومها الصحَّة والاعتلال وهي عدم الخبل، ولا تلزم الحشو^(٢).

والغاية في الضرب كالفصل في العروض.

والموفور: كلُّ جزءٍ حشويٍّ سَلِمَ من الخزم مع جوازه فيه.

والسالم: كلُّ جزءٍ حشويٍّ سلم من الزحاف مع جوازه فيه.

والصحيح: كلُّ جزءٍ لعروضٍ وضربٍ سَلِمَ مما لا يقع حشواً كالقصر

والتذييل.

والمعري: كلُّ ضربٍ سَلِمَ من علل الزيادة مع جوازها فيه كالتذييل.

(١) في المخطوط (دخول) والتصويب من الحاشية.

(٢) من قوله: كـ (مفاعلن) إلى هنا مأخوذ من حاشية الدمنهوري.

العلم الثاني وهو علم القوافي

وفيه خمسة أقسام:

الأولى: القافية: وهي: من آخر البيت إلى أولٍ مُتَحَرِّكٍ قبل ساكنٍ بينهما،
يعني: أن القافية عبارة عن الساكنين اللذين في آخر البيت مع ما بينهما من
الحروف المتحركة، ومع المتحرك الذي قبل الساكن الأول^(١).

وقد تكون^(٢) بعض كلمة، وكلمة وبعض أخرى، وكلمتين.

الثاني: حروفها وهي ستة:

فروئها مَع وَضْلِهَا وَخُرُوجِهَا وَالرَّدْفُ وَالتَّاسِيسُ ثُمَّ دَخِيلُهَا^(٣)

وأعظمها^(٤) الرَّوِيُّ وهو: حرف بُنِيَتْ عليه القصيدة، ونُسِبَتْ إليه.

وثانيها: الوصلُ: وهو حرفٌ لينٌ ناشئٌ عن إشباع حركة الروي أو هاء
تليه.

ثالثها: الخروجُ: وهو حرف ناشئٌ عن حركة هاء الوصل.

(١) من قوله: يعني... إلى هنا من حاشية الدمنهوري (ص ١٢٩).

(٢) أي: القافية.

(٣) هذا البيت لم أجده في أصل الكافي ولا في حاشيتي الدمنهوري ولا في غيرها من
كتب العروض، ولا يبعد أن يكون من نظم المعلمي رحمه الله.

(٤) في متن الكافي: (أولها).

رابعها: الرَّدْفُ: وهو حرفٌ لينٌ (١) قبل الرّوي.

خامسها: التأسيسُ: وهو ألفٌ بينه وبين الرّويِّ حرفٌ يكون من كلمة

الرّوي وغيرها.

سادسها: الدخيل: وهو حرفٌ مُتَحَرِّكٌ بعد التأسيس.

الثالث من الأقسام حركاتها ستُّ:

إن القوافي عندنا حركاتها
رسٌّ وإشباعٌ وحذوٌّ ثمَّ تَوُّ
ستُّ على نَسَقٍ بهنَّ يراؤُ
جيهٌ ومَجْرِيٌّ بعده ونفاذٌ (٢)

رسٌّ: حركة ما قبل التأسيس.

إشباع: حركة الدخيل.

حذو: حركة ما قبل الرَّدْف.

توجيه: حركة ما قبل الرّوي المقيّد.

مجرى: حركة الرّوي المطلق.

نفاذ: حركة هاء الوصل.

(١) في متن الكافي (مدٌّ بدل لين) وغيرها المعلمي بناءً على ما نبّه عليه الدمهوري حيث قال في حاشيته (ص ١٤٩) «الأولى أن يقول: وهو حرف لين أعمّ من أن يكون حرف مدٌّ أولاً كما تقدّم».

(٢) هذان البيتان لا يوجدان بالأصل المختصر منه وهو «متن الكافي» ولا في «حاشيته» للدمهوري، وهما لصفي الدين الحلّي كما في ديوانه (ص ٦٢٠)، وفيه (يلاذ) مكان (يراد)، و(ونفاذ) بالذال المعجمة، وهذه الأخيرة فيها الوجهان كما ذكره الدمهوري في «حاشيته الكبرى» (ص ١٥٥).

الرابع من الأقسام أنواعها تسع:

سته مطلقة مُجَرَّدَةٌ مَوْصُولَةٌ بِاللَّيْنِ أَوْ بِالْهَاءِ، وَمَرْدُوفَةٌ مَوْصُولَةٌ بِاللَّيْنِ أَوْ بِالْهَاءِ، وَمُؤَسَّسَةٌ مَوْصُولَةٌ بِاللَّيْنِ أَوْ بِالْهَاءِ، وَثَلَاثَةٌ مَقِيدَةٌ: مَجَرَّدَةٌ وَمَرْدُوفَةٌ وَمُؤَسَّسَةٌ.

وتنقسم القافية إلى خمسة أقسام ذُكِرَتْ فِي قَوْلِهِ (١):

حَضْرُ الْقَوَافِي فِي حُدُودِ خَمْسَةٍ فَاحْفَظْ عَلَى التَّرْتِيبِ مَا أَنَا وَاصِفُ
مُتْكَاوِسٌ مُتْرَاكِبٌ مُتَدَارِكٌ مُتَوَاتِرٌ مِنْ بَعْدِهِ الْمُرَادِفُ

متكاوسٌ: أربع حركات بين الساكنين.

متراكبٌ: ثلاث.

متداركٌ: حركتان.

متواترٌ: حركة.

المترادف: مجتمع الساكنين.

تنبيه:

الوَتْدُ الْمَجْمُوعُ إِذَا كَانَ آخِرَ جُزْءٍ جَازَ طَيْبُهُ كَجُزْءٍ مَجْزُوءٍ الْبَسِيطِ، وَجُزْءِ الرَّجْزِ، وَخَزْلُهُ أَي: طَيْبُهُ مَعَ إِضْمَارِهِ كَالْكَامِلِ أَي: جُزْءُهُ، أَوْ خَبْنُهُ كَجُزْءِ الرَّمْلِ، وَجُزْءِ كَامِلِ الْخَفِيفِ الْمَحْدُوفِ فِي الضَّرْبِ.

(١) لم أجد البيتين ولا قائلهما في متن الكافي، ولا في حاشيته، ولعلها من نظم المعلمي رحمه الله تعالى.

والمتدارك^(١) جاز اجتماع المتدارك والمتراب، أو خَبَلُهُ كجزء مجزؤ البسيط، وجزء الرّجز مطلقاً.

جاز اجتماع المتكاوس مع الأوّلين، نعني بالاجتماع أي: في القصيدة الواحدة، وإنّما جاز ذلك؛ لأنّ هذه الرّحاف غير لازمة.

الخامس من الأقسام عيوبها وهي:

الإيطاء: وهو إعادة كلمة الرّوي لفظاً ومعنى ما لم تفصل بينهما سبعة أبيات فأكثر، أو يختلفا بتعريف وتنكير.

والتّضمين: وهو تعليق البيت بما بعده.

والإقواء: وهو اختلاف المجرى بكسرٍ وضمّ.

والإصراف: وهو اختلاف المجرى بفتحٍ وغيره.

والإكفاء: اختلاف الرّوي بحروفٍ متقاربة المخارج.

والإجازة: وهي اختلافه بحروفٍ متباعدة المخارج.

والسّناد: وهو اختلاف ما يُراعى قبل الرّوي من الحروف والحركات

وهو خمسة:

سناد الرّدف: وهو ردف أحد البيتين دون الآخر كما في:

(١) في متن الكافي: (والخبب) وهو من أسماء المتدارك، لكن المعلمي أثر بما في

الحاشية بتفسيره ب(المتدارك). انظر حاشية الدمهوري الكبرى (ص ١٦٥).

«ولا توَصِّه»، «ولا تَعَصِّه» (١)

وسنادُ التأسيس: (اسلمي) و(العالم) (٢).

وسناد الإشباع: وهو اختلاف حركة الدخيل كما في: (غَائِرِ) و(التغاور) (٣)

وسناد الحذو: وهو اختلاف حركة ما قبل الرِّدْف كما في: (عين)

(١) هاتان الكلمتان من بيتين اختلف في نسبتها فليل لحسان بن ثابت - وليسا في ديوانه - وقيل للزبير بن عبدالمطلب، وقيل: لعبدالله بن معاوية بن جعفر، وقيل لصالح بن عبدالقدوس، وفي بعض المصادر بلا نسبة.

راجع: «العمدة» لابن رشيق (١/٢٥١)، و«طبقات فحول الشعراء» للجمحي (١/٢٤٦)، و«حاشية الدمهوري الكبرى» (ص ١٧٥).

(٢) هاتان الكلمتان من أبيات للعجاج إحداها في قوله مطلع القصيدة:

يا دار سَلْمى يا اسلمي ثم اسلمي بسمسم أو عن يمين سمسِمِ
والثانية من قوله في القصيدة نفسها:

مبارك للأنياء خاتم فخذفْ هامة هذا العالم
انظر ديوانه (ص ٢٣٤) و(٢٤٠) ط صادر.

(٣) الكلمتان من بيتين مختلفين للنابغة الذبياني يمدح فيها بني عذرة أمّا الأولى ففي قوله:

هُمُ طردوا عنها بلياً فأصبحت بليُّ بوادٍ مِنْ تهامة غائرِ
والثانية في قوله:

وهم منعوها من قضاة كلها ومن مضر الحمراء عند التغاور
انظر «مختار الشعر الجاهلي» (١/١٨٨)، و«حاشية الدمهوري الكبرى» (ص ١٧٦).

- بكسر العين المهملة - و(غين) (١) بفتح المعجمة.

وسناد التوجيه: وهو اختلاف حركة ما قبل الروي المقيّد كما في قوله:

وقائم الأعماق خاوي المخترق ألف شتى ليس بالراعي الحمتق

شذابة عنها شذى الربع السحق (٢)

وهو بأنواعه (٣) والأولان (٤) جائزة للمولدين، بل قال الأخفش (٥):

«إنه ليس بعيب» يعني: السناد، وأمّا الباقي فلا يجوز للمولدين (٦).

(١) الكلمتان من بيتين لرجل من بني تغلب وهما:

لقد ألج الخباء على جوار كأن عيونهن عيون عين

كأنني بين خافيتي عقاب نريد حمامة في يوم غين

والغين لغة في الغيم.

انظر الأبيات في «تهذيب إصلاح المنطق» للتبريزي (١ / ٨١)، و«الصحاح»

للجوهرى (٦ / ٢١٧٥).

(٢) هذه الأشطار لرؤية بن العجاج في ديوانه (ص ١٠٤).

(٣) أي: السناد وأنواعه الخمسة.

(٤) أي: الإيطاء والتضمين.

(٥) سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي ويقال له الأخفش الأوسط سكن البصرة، قرأ

النحو على سيبويه وكان أسنّ منه، ولم يأخذ عن الخليل، وكان معتزلياً، وله رواية،

وكان أبرع أصحاب سيبويه، له كتاب: الأوسط، ومعاني القرآن وغير ذلك، توفي سنة

(٢١٥هـ).

انظر: البلغة للفيروزآبادي (ص ١٠٤).

(٦) راجع «حاشية الدمهوري الكبرى» (ص ١٦٦) و(١٧٨).

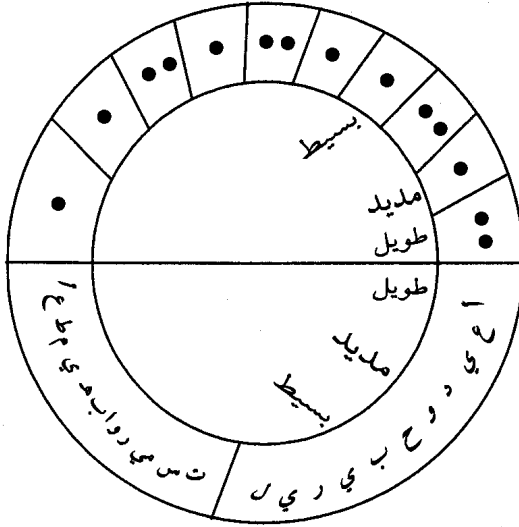
والله تَسْأَلُ حُسْنَ الْخِتَامِ، وَعَلَى نَبِيِّهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ
وَالسَّلَامِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

تَمَّتْ

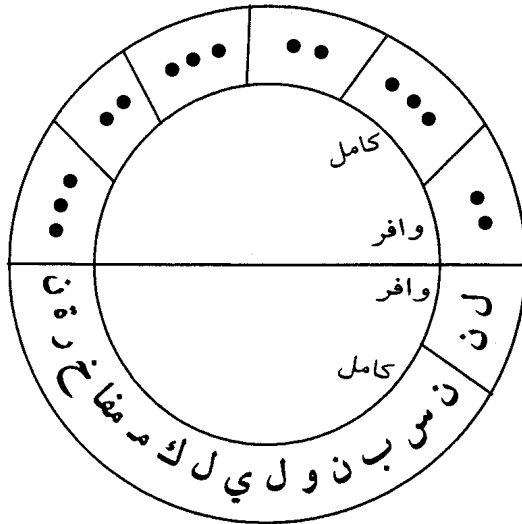


نظم بحور العروض

طوْلُ كَلَامِكَ فِي الْبَحُورِ وَمُدَّهَا وَأَبْسُطُ تَفْزُ فِيمَا تَرُومُ بِبَسْطَةِ

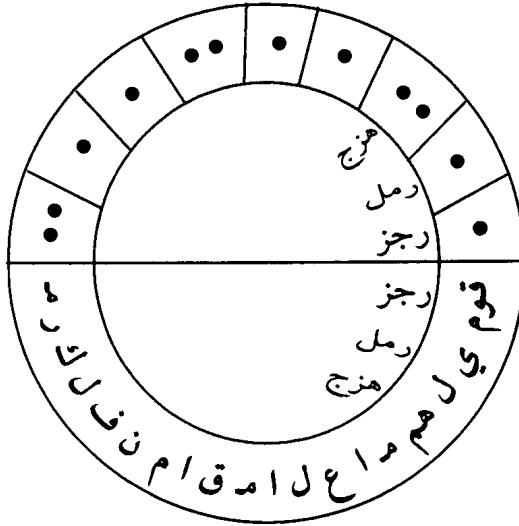


وَقُرِّ بَيَانُكَ فِيهِ وَائْتِ (١) بِكَامِلٍ يَا كَامِلًا قَدْ نَالَ أَوْفَرَ حِصَّةٍ

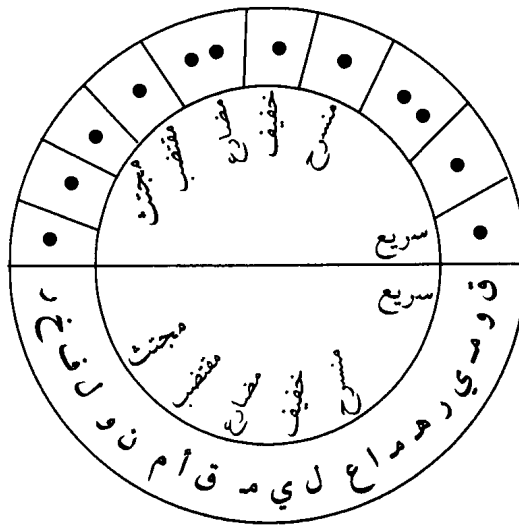


(١) في الأصل: «واعنَ بكاملٍ...» فضرب عليها وكتب فوقها.. «وائت...».

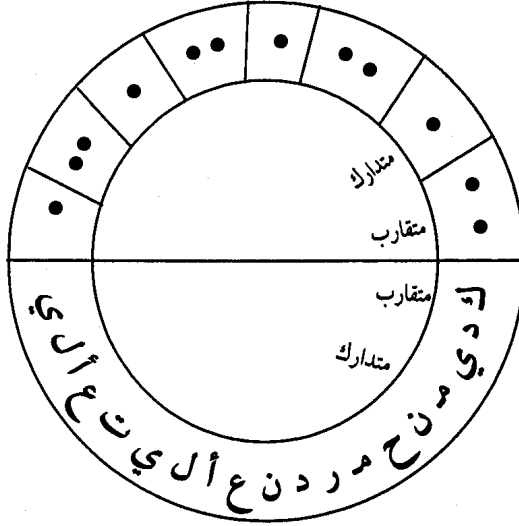
وإذا ترى أَرْجَاها فَاَرْمُلْ وَلَا تَهْزِجْ وَصَرِّحْ بِالْيَسَانِ وَبُتِّ



بِسْرِيحٍ مُنْسَرِحٍ خَفِيفٍ ضَارِعِنُ أَشْعَارَهَا فَإِذَا اقْتَضَبْتَ اجْتَسَّتِ



قَارِبٌ وَدَارِكٌ بِالصَّلَاةِ (١) مُسَلِّمًا أَبْدًا عَلَى طَهِّ النَّبِيِّ الْمُخْبِتِ



(١) في الأصل المخطوط: «ما استطعت مسلِّمًا» فضرب عليها وجعل مكانها: «بالصلاة مسلِّمًا».

ملحق

فوائد وتدقيقات لغوية من تعليقات الشيخ العلمي

على « المعاني الكبير » وغيره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كان المعلّم رحمة الله تعالى يميز تعليقاته من تعليقات غيره بحرف (ع) عندما يختتمها أو بحرف (ي) أو يجمع بينهما، وكان يرمز بحرف (ح) كثيراً، وقد اخترنا من هذه التعليقات ما له فائدة وصلة بالموضوع^(١)، وتركنا الباقي للقارئ.

كتاب «المعاني الكبير» لابن قتيبة:

* في (ص ٦٨) هامش (٦): قال كرنكو: «رَفَه» (بفتح أوله وثانيه) الوَبَل عنه. أي: زال عنه، دَجَن أي: غشيه غيم» اهـ.

قال المعلمي: «وفي اللّاليء (رُفَّه) بضم فتشديد مع كسر، والأشبه أن يكون بفتح فتشديد مع فتح، والترفيه عن الشيء: التنفيس عنه كما في المعاجم» اهـ.

* وفي (ص ١٠٧) هامش (٤): قال: «أوال: جزيرة في بحر البحرين ضبطها ياقوت بالضم، والبكريُّ بالفتح، وكذا وجدته في النقااض وغيره من المواد» اهـ.

* وجاء في (ص ١١٢) هامش (٢): قال المعلمي: «في النقل: ظوّر بضم ففتح بلا تشديد ولا يستقيم به الوزن، وفي الأمالي بالتشديد ولم أجده في المعاجم، وفي العيون: (أظوّر) ولا غبار عليه» اهـ.

(١) ربما تصرّفنا في الكلام تصرفاً يسيراً إذا كان فيه طول واختصرنا منه ما يفيد.

* وفي (ص ١٨٨) هامش (٨) عند قول ابن قتيبة: «كحمامة يهدد في صوته... إلخ». قال المعلمي: «في النقل (تهدهد) ويرده السياق، والحمامة يطلق على الذكر والأنثى» اهـ.

* وفي (ص ٢٠١) هامش (٥) قال كرنكو: «كتب في الأصل فوق القاف (معاً)» اهـ.

قال المعلمي: «يعني أنه يصح النصب والجر وكذا حال نظائره الآتية لكن الرواية الجرُّ، بدليل قوله فيما يأتي: (وذيل)، (ومعتمد)» اهـ.

* وفي (ص ٢٠٥) هامش (٣) عند قول الشاعر:

وقلنا له هل ذاك فاستغن بالقرى

قال المعلمي: «إن لم يقع هنا تصحيف فكأن التقدير: «هل ذاك مغنيك» فحذف (مغنيك) لدلالة (فاستغن)» اهـ.

* وفي (ص ٢٠٩) هامش (٢) عند قول الشاعر:

كلانا مضيع لا حراثة... إلخ

قال المعلمي: «في الخزانة عن هذا الكتاب: (لا خزانة)، وأظنه تصحيفاً».

* وفي (ص ٢٢٣) هامش (٢) قال كرنكو: «وفي شرح البطليوسي قال: سمعت أبا عمرو الشيباني يسأل يونس بن حبيب فقال: هكذا». قال كرنكو: «لعل هذا خطأ من البطليوسي لأن أبا عمرو كوفي، وابن حبيب بصري» اهـ.

فتعقبه المعلمي بذكر حادثة فيها معاصرة لا تمنع اللقاء بين كوفي

وبصري، فقال: «قد سمع أبو عمرو الشيباني من أبي عمرو بن العلاء البصري - كما في التهذيب -» اهـ.

* وفي (ص ٢٧٠) هامش (٦) عند قول الشاعر:

بالنفس بين اللجَم العواطس

قال كرنكو: «شكل في الأصل بضمين في المواضع كلها، والذي في معاجم اللغة: بفتح الجيم» اهـ.

قال المعلمي: «أقول ملخص ما في المعاجم أن اللجم: بفتح اللام والجيم ما يتطير به وكصرد وقفل: دويبة، وذكر صاحب القاموس الثلاثة، وقال شارحه عَقِبَ كُلِّ مِنْهَا: «جمع لجمة» وراجع اللسان» اهـ.

* وفي (ص ٢٧١) هامش (٣) قال كرنكو عند كلمة (لجم) أيضًا: «شكل في الأصل بضم بتشديد، والمشهور في الواحد اللجم بضم ففتح بلا تشديد، وفي الجمع بضم اللام والجيم» اهـ.

قال المعلمي: «أقول راجع ما تقدم قبل، وراجع اللسان، والذي يظهر أن مَنْ قال في هذا (لجم) بضمين إنما أراد (لُجْم) بضم فسكون فثقل، فأما (لجم) بضم اللام والجيم أصالة فهو جمع لجام» اهـ.

* وفي (ص ٢٩٦) هامش (١): قال كرنكو: «بالأصل: (حَجَل) بتقديم الحاء وكذا في التفسير» اهـ.

قال المعلمي: «أقول: ويأتي في التفسير أنه جمع (جحل)، وفي معاجم اللغة ضبط الجحل بفتح فسكون وأن جمعه (جحول) فلعل الكلمة في

البيت بضم الجيم والحاء تخفيف جحول كما خفف بعضهم (النجوم والحلوق والخطوب) راجع الأشباه والنظائر النحوية الطبعة الثانية (١٧٠/١) اهـ.

* وفي (ص ٣٠٣) حاشية رقم (١) بلغت نصف صفحة حقق فيها عن بيتين نُسبًا للعرندس، والأخطل وأجاد في التعليق فراجع.

* وفي (ص ٣٠٥) هامش (٢) عند قول الشاعر:

تسمع للجن فيه زيزيما

قال: «ذكر أصحاب المعاجم (زي زي) بكسر الزاي وسكون الياء، وذكروا عن ابن الأعرابي: (زيزيم) كما في بيت رؤبة بكسر أوله وفتح ثالثه، ولم يذكروا: (زيزيزم) نصًّا إلا أنَّ في خطبة الصناعتين (ص ٣): «... كما فعل ابن جحدر في قوله:

حلفت بما أرقلت حوله همرجلة خلقها شبيظم
وما شبرقت من تنوية بهامن وحي الجن زيزيزم

وأشده ابن الأعرابي...» وراجع نقد الشعر ص: (٦٥ - ٦٦) اهـ.

* وفي (ص ٣١١) هامش (٤): عند قول الشاعر:

من آجن الماء محنوقًا به الشَّرْعُ

قال كرنكو: «بالأصل: محنوقًا به الشَّرْعُ» والإصلاح من اللسان (٤٤/١٠) لعل المراد: (مخنوقًا) والله أعلم اهـ.

قال المعلمي: «أقول الذي في اللسان صحيح يريد الشاعر أنَّ القطا

يردن الماء، وقد نصبت حوله الشرع وهي الأشراك فكان الوجه أن يقول: «محفوظاً بالشرع» كما يقال: «الجنة محفوظة بالمكارة» ولكنه قلب» اهـ.

* وفي (ص ٣٢٤) هامش (٢) عند قول الشاعر:

مدبوغة لم تمرّح

قال كرنكو: «أول البيت: «غدت في رجيل ذي أداوي منوطة** بلباتها»، وأنشده القالي (٢/٢٦٩) لرجل من غني، وروي «مربوعة لم تمرّح» بالخاء، ولكن رواه صاحب لسان العرب (٢/٤٢٨) مع بيت آخر على روي الخاء بلا شك، فلا أدري أسرق الطرمّاح هذا البيت أم يكون من مصنوعات الأصمعي» اهـ.

قال المعلمي متعقبًا عليه بكلام يدل على رسوخ في التحقيق وسعة اطلاع على المصادر بقوله: «أقول الذي في الأمالي بيتان هذا أحدهما والقافية خاء معجمة قطعًا، والذي في اللسان (٣/٤٢٩) البيت وحده والقافية حاء مهملة حتمًا؛ لأنه في مادة (م رح) شاهدًا على التمريح، لكن في المزهر (٢/١٤٩) فيما استدركه الزبيدي على كتاب العين «مرحت الجلد: دهنه، قال الطرمّاح...» وذكر البيت قال الزبيدي: «وإنما هو مرخت الجلد بالخاء المعجمة، والبيت من قصيدة قافيتها على الخاء المعجمة وبعده...» فذكر البيت الثاني بنحو ما في الأمالي، وظاهر القصة في الأمالي أن الأصمعي سمع البيتين من قائلهما الغنوي فيكون هذا الغنوي هو السارق لأنه متأخر عن الطرمّاح، فالبيت بقافية الحاء المهملة للطرمّاح وبالخاء المعجمة لذلك الغنوي، والأصمعي ثقة لا يتهم في مثل هذا، وقد يكون

البيت للغنوي، ولكن بعض الرواة أدرجه في قصيدة الطرماح لشبهه بها، وغيرَ قافيته والله أعلم» اهـ.

* وفي (ص ٣٢٨) هامش (٣) عند قول لبيد:

كحزيق الحبشيين الزُّجُل

قال كرنكو: «لم أجد البيت في ديوانه، والعجز في اللسان (١٣ / ٣٢٢) وروى الزجل بضم ففتح وفسره بأنه جمع زجلة بمعنى القطعة، والصواب أنه جمع زَجَل، أي: الذي يرفع صوته» اهـ.

قال المعلمي: «أقول: لم أجد في المعاجم هذا الجمع ولا هو بقياس، والبيت بكماله في اللسان (ح زق) لكنَّ صدره: (ورقاق عصب ظلمانه)» اهـ.

* وفي (ص ٣٤٩) هامش (١) عند قول أبي النجم:

وَنَسِي مَا يَذْكَر... إلخ

قال المعلمي: «شكل في النقل بكسر السين وهو الأصل لكن لا يستقيم الوزن إلا بالتسكين، ومثله جائز في لغة كثير من بني تميم، وأبو النجم تميمي، وقد روي عنه نحو هذا التخفيف. راجع كتاب سيبويه (٢ / ٢٥٧)، وأدب الكاتب للمؤلف (ص ٤١٢)» اهـ.

* وفي (ص ٣٤٩) هامش (٣) عند قول الشاعر:

... يفري الجلد من أنسائه

قال المعلمي: «شكل في النقل على أنه فَعْل ومفعول، والظاهر أنه فَعْل ونائب فاعله - كما جرى عليه في التفسير» اهـ.

* وفي (ص ٣٥٦) هامش (٤) عند قول ابن قتيبة: «وقال لقريش:

فقابضة ما نحن غدوا وأنتم بني غالب إن لم تفيئوا وقوبها»

قال المعلمي - يحزر مسألة في النسب ويعترض على ابن منظور في فهمه للبيت - قال: «يريد - أي الشاعر - غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة، وفي الجمهرتين: «بني عبد شمس أن تفيئوا»، وبنو عبد شمس من قريش، ووقع في اللسان: «بني مالك» فالمراد به مالك بن النضر بن كنانة، ولكنَّ صاحبَ اللسان فهمَ غيرَ ذلك فقال: «يعاتبهم على تحولهم بنسبهم إلى اليمن» فهم أن المراد قضاة وهو خطأ:

أولاً: لأنَّ سياق القصيدة يوضح أنه يخاطب قريشاً.

الثاني: أن نسَّابي مضر يقولون في قضاة: إنَّه ابن معدِّ بن عدنان، وإنَّما تزوج أمه مالك بن مرة بن زيد بن مالك بن حمير فنسب إليه، ونسَّابوا اليمن يقولون: إنَّه ابن مالك المذكور حقيقةً، فكيف يقول الكميث لقضاة في صدر تثبيت أنهم من عدنان: (بني مالك؟) اهـ.

* وفي (ص ٣٦٧) هامش (٢) عند قول الكميث:

ومرصوفة لم تون في الطبخ طاهياً

قال المعلمي: «في النقل: (تؤن) وهكذا في اللسان، وهو في اللسان صحيح لأن الكلمة عنده من ترتيب (أن ي) ولذلك أورد البيت فيها (٥١ / ١٨) قال: «أناه يؤنيه ايناء أي: ... قال الكميث...» فأما المؤلف فهي عنده من تركيب (ون ي) - كما يأتي - فأصل كتابتها (تون) بلا همزٍ مثل توصي» اهـ.

* وفي (ص ٣٦٧) هامش (٤) على نفس هذا البيت عند قول ابن قتيبة: لم تون: لم تحبس: «شكل في النقل على أنه مبني للمفعول - فتأمل، وفي التاج (غ ر ر): «هذا على القلب أي: لم يؤنها الطاهي».

أقول: ولا أرى حاجة إلى القلب لأنه إذا أخرها وحبسها فقد أخرته وحبسته، فأما على رأي المؤلف أن (توني) من الونى فالأمر أوضح؛ لأن الونى هو التعب والفتور، وهو إنما يلحق الطاهي. اهـ.

* وفي (ص ٣٨٢) هامش (٥) عند قول ابن قتيبة: فهم يnehون غيرهم عن مثل ما نزل بهم اهـ.

قال المعلمي: «كذا وينهون في البيت ليست من النهي بمعنى المنع والزجر، بل هي بمعنى الشبع والاكتفاء - كما مرّ - ومثله في اللسان، فالوجه أن المعنى يصدرن أو يستغنون أو يعجزون عن أكل وعن شرب» اهـ.

* وفي (ص ٣٩٩) هامش (١) عند قول الشاعر:

يهل ويسعى بالمصايح حولها

قال كرنكو: «في النقل تبعًا للسان (نهل ونسعى) وبهامشه «الأصل - يهل ويسعى ولعله هو الصواب» اهـ.

قال المعلمي: «أقول ظاهر التفسير يوافق اللسان لكن إذا قرئ: (يهل ويسعى) بالبناء للمفعول استقام ويشهد له قوله في البيت الثاني (يمد)» اهـ.

* وفي هامش (٣) من الصفحة نفسها قال كرنكو: «في النقل (تهل) وبهامشه: «الأصل يهل» بالبناء للمفعول» اهـ.

قال المعلمي: «والأولى في تصحيحه أن يكون - يهل - بالبناء للمفعول - كما مرَّ -» اهـ.

* وفي (ص ٤٠٩) هامش (٣) عند قول الشاعر:

يسط البيوت لكي يكون مظنة

قال المعلمي: «في اللسان والتاج: لكي تكون (؟) ردية» ولعل الصواب في هذه الرواية: (درية) أو (درية) أي: سترة لبقية البيوت في الضيافة لأن بيته بالموضع الذي جرت العادة أن ينزله الضيفان فيُقَرِّبهم فيُدْفَعُ عن بقية البيوت الغرم واللوم» اهـ

وهذا تذوقٌ أدبيٌّ جميل.

* وفي (ص ٤١٧) في قول سلامة بن جندل:

كنا نحل إذا هبَّت شامية

قال في كلمة (شامية): «شكل في النقل والديوان بالرفع، وفي المفضليات واللسان (ج د ب) بالنصب وهو الوجه» اهـ.

* وفي (ص ٤٢٤) هامش (٦): عند قول الشاعر:

قرانا التقيا بعد ما هبت الصبا

قال عند (التقيا): «شكلت هذه الكلمة في النقل بفتح فكسر فتشديد، وذكرها صاحب التاج ولم يضبطها، وأحسبها بضم ففتح فتشديد تصغير (تقوى)» اهـ.

وفي (ص ٤٢٩) هامش (٥) عند كلام ابن قتيبة على بيت للشماخ قال فيه: «كأنه لامهم على السرف والتبذير... إلخ».

قال المعلمي: «الصواب أنها لم تلمه على إمساك ولا تبذير وإنما لامته على إتيابه نفسه في القيام بإصلاح إبله فاحتجَّ عليها بأن قومها كذلك يصنعون، تأمل سياق القصة وراجع شرح الديوان» اهـ.

* وفي (ص ٤٣٢) هامش (٦) عن كلمة (مأموسة) قال كرنكو: «كذا ورد في الأصل، والمعروف في معاجم اللغة بغير همز، وزعموا أنه معرّب، ويروى أيضًا (مأنوسة) بالهمز والنون لعله هو الأصل» اهـ.

قال المعلمي: «أقول في اللسان (أن س): (مأنوسة) وفيه (م م س): (ماموسة) وهو في خصائص ابن جني (١/ ٤٢٢): (مأنوسة) وفي الشعر والشعراء وجمهرة الأشعار والمخصص (١١/ ٣٨) (ماموسة) بغير همز لكن في التاج (م م س) عن الصاغاني: «إن كانت غير مهموزة فموضع ذكرها هنا، وإن كانت مهموزة فتركيبه (أ م س)» وهذا مجرد احتمال» اهـ.

* وفي (ص ٤٤٠) عند قول ابن قتيبة: «والرباب: العهد وواحدة: ربة».

قال كرنكو: «هذا وهم من ابن قتيبة ليس واحد الرباب: ربة، وقد ورد الربابة بمعنى العهد في شعر علقمة، ويقال إنّه جَمَعَ رَبًّا على رباب، ولعل الأصبوب الأول» اهـ.

قال المعلمي متعقبًا: «أقول الذي يظهر من المعاجم أن الرباب بمعنى العهد: اسم مفرد، وعن أبي علي الفارسي أن جمعه (أربة)، واستشهاد المؤلف بالبيت الآتي: «كانت أربتهم...» قد يشعر بأنه وقع في عبارته هنا

تحريف وأنه إنما قال: «والرباب العهد واحد أربعة» أو «وهو واحد أربعة» اهـ.

* وفي (ص ٤٤١) هامش (٢) عند قول الأصمعي: «وما تصنع ثقيف بالخمير وعندهم العنب ولكنه عجب».

قال كرنكو: «قد ذكر ابن الكلبي في كتاب المثالب - وعندي نسخة غير كاملة منه - غير واحد من تجار الخمر بالطائف وأن بعضهم كان شريكًا لأبي سفيان في هذه التجارة» اهـ.

قال المعلمي: «هذا لا يدفع كلام الأصمعي، فالوجه أن يقال: أراد الشاعر المبالغة في إطراء تلك الخمر فجعلها تجلب إلى الموضع الذي هو من معادن الخمر وهو الطائف ويغالي بها، وإنما يكون ذلك لأنهم لا يجدون فيما عندهم ما يقاربها في الجودة» اهـ.

* وفي (ص ٤٤٦) هامش (٨) تحرير جيد وقوي يدل على معرفته بأوهام المعاجم المتأخرة، ففي كلمة وعس من قول الشاعر:

ترجع في عود وعس مُرن

يقول المعلمي: «اضطربوا في كلمة (وعس) في هذا البيت، فحاصل كلام المؤلف أنها بمعنى المواعسة أضيف إليه الفاعل، فالقدح يواعس العرف أي: يواليه، وفي الاقتضاب: «يروى الأصمعي - عن عس عود - قال الأصمعي كأنه كان يشرب في قارورة فصيرها كأنها عود... ويروي غيره - عن عود وعس - وقال: أراد قدح زجاج، والزجاج يعمل من الرمل، والوعس: الرمل اللين الموطأ».

وفي اللسان والقاموس قول ثالث - أحسبه من حدس ابن سيده في المحكم حدسه من البيت بعد تغيير فيه - ففي اللسان آخر المادة: «والوعس شجر تعمل منه العيدان التي يضرب بها، قال ابن مقبل:

رهاوية منزع دقها ترجع في عود وعس مرن

وزاد صاحب القاموس فصدر المادة بقوله: «الوعس كالوعد شجر تعمل منه البرابط والأعواد»، فهموا أن البيت في وصف مغنيّة، وهذا من عيوب هذه المعاجم المتأخرة تورد المحدوسات في معرض المحققات ولم يذكر ابن دريد في الجمهرة ولا الزمخشري في الأساس أن الوعس شجر، والله أعلم اهـ.

* وفي (ص ٤٤٩) هامش (١) عند قول الشاعر:

يا ليت شعري وأنا ذو عجة

قال المعلمي: «في النقل: (وأنا) وهو الأصل لكن لا يستقيم الوزن إلا بإبدال الهمزة ألفاً أو حذف الواو، ورواية اللسان: «وأنا ذو غنى»، ثم رأيت فيه (ان ن) في الكلام على (أنا) «وقضاعة تمدُّ الأولى: أن قلته، قال عدي:

يا ليت شعري أن ذو عجة» اهـ

* وفي (ص ٤٥٠) في قول لبيد:

تضمَّن بيضاً كالإوز ظروفها

قال: «في النقل: (ظروفها) بضم الطاء المهملة والفاء، والظاهر بالطاء المعجمة ويجوز ضم الفاء على معنى: «هي ظروفها» وفتحها على البدل أو البيان» اهـ.

* وفي (ص ٤٥٠) هامش (٣) عندما ذكر كرنكو أن ابن قتيبة تبع أبا العباس ابن المبرد في تغيير قافية بيت وأخذه من كتاب الكامل، اعترض عليه المعلمي بقوله: «ولد ابن قتيبة بعد مولد المبرد بستين أو ثلاث ومات قبله ببضع عشرة سنة» اهـ.

* وفي (ص ٤٦١) هامش (٤) في تخريج أبيات حرملة بن حكيم الأربعة.

قال المعلمي - بعد تعليق كرنكو -: «والأربعة كلها في قطعة في المفضليات ٧١ ب ١ - ٣ و ٦، وفي المؤلف للأمدي (ص ١٥٧) باختلاف يأتي بعضه، ونسبها المفضل لعبد المسيح بن عسلة، والآخرين لحرملة وهو قول محمد بن حبيب، وأبي محمد الأعرابي كما في الخزانة، وسبب الاشتباه أن كلا الرجلين يقال له: (ابن عسلة)، ولهم ثالث اسمه المسيب وهم إخوة، وعسلة أمهم على ما ظنه الأمدي، وجزم به المرزباني في المعجم (ص ٣٨٥)» اهـ.

* وفي (ص ٤٦٢) في قول أبي زيد:

ثم لما رآه رانت به الخمر وأن لا يريبه باتقاء

قال في لفظة (يريبه): «في النقل: «ترينه» وعلى حاشيته: «بالأصل زانت... يزينه» وكذا وقع (ترينه) في اللسان والتاج (ري ن) وكل ذلك تحريف، والصواب ما في الأغاني (١١ / ٢٤): «يريبه» ويعينه تدبر المعنى إذا المعنى: «أن المضيف لما رأى الضيف قد غلبت عليه الخمر وأنه لا يريبه باتقاء أقدم عليه فقتله» اهـ.

* وفي (ص ٤٦٣) هامش (١) عند قول الشاعر: «ياقوم... إبخ».

قال كرنكو: «بالأصل: (بالقوم)» اهـ.

قال المعلمي: «وشكل في النقل بكسرة واحدة تحت الميم وكذا في التفسير، وفي شواهد المغني (ص ٢١٩): «ياقوم» فإن صح فهو بالتثنية، وفي الخزانة (٢/١٥٣) وشواهد العيني (٢/١٥٧): «ياقومي» وهو واضح» اهـ.

* وفي (ص ٤٧٠) هامش (٣) عند قول كعب بن زهير:

بجس الندامى تترك اللب زانيا

قال المعلمي: «لا يخفى على الناقد نزول هذه القافية عن درجة كعب، فالصواب - إن شاء الله تعالى -: تترك (اللَّب - بفتح اللام أي: اللبيب) رانيا، وفي اللسان (رن ا): «الرنو: إدامة النظر مع سكون الطرف... يقال: ظل رانيا...، والرنو: اللهو مع شغل القلب والبصر وغلبة الهوى» اهـ.

* وفي (ص ٤٧٤) هامش (١) عند قول الشاعر:

ووطيد مستعل سيبه

قال المعلمي: «كذا في النقل بهذا الضبط، وفي اللآليء: «ملك سيبه مستعمل»، ويفسر المؤلف - أي ابن قتيبة - الوطيد: بالملك، ولم أظفر به لغيره، والذي يقتضيه السياق مع تفسير المؤلف والبكري أن معنى هذا الشطر: وملك متبع عطاؤه» اهـ.

* وفي (ص ٤٧٨) هامش (٢) عند قول المخبل:

وأشهد من قيس حلولا كثيرة

قال كرنكو بعد تخريج البيت: «وقال ابن بري: صواب إنشاده (وأشهد) بنصب الدال، قال كرنكو: ولكن ورد بالرفع في الشواهد كلها، وكذا أنشده ابن دريد في الجمهرة في عدة مواضع» اهـ.

قال المعلمي: «أقول: احتج ابن بري - كما في اللسان (س ب ب) - بأن قبل البيت:

ألم تعلمي يا أم عمرة أنني تخاطأني ريب الزمان لأكبرا
فقوله: (وأشهد) معطوف على (لأكبرا) والنسأخ والقراء كثيرًا ما يشكلون الكلمات بما يتبادر إلى الذهن» اهـ.

* وفي (ص ٤٨٧) هامش (٨) عند قول الشاعر:

إذا طرحت لا تطبي الكلب ريحها

قال كرنكو: «بالأصل لا يطبي» اهـ.

قال المعلمي: «أقول: ومثله في الخزانة (١٤٧/٤) والذي في اللسان (لا تطبي)، وفي البيان والتبيين (٦٤/٣): (لم تطب) وبالتاء هو الأصل؛ لأن الريح مؤنثة لكن بالياء صحيح أيضًا لأن التأنيث غير حقيقي، والريح هنا بمعنى العرف، وقد فصل بينها وبين الفعل فاصل» اهـ.

* وفي (ص ٤٩١) عند قول الشاعر:

وإني إذا ما كان الأمر معلا

قال المعلمي: «ينبغي على هذه الرواية إسقاط الهمزة وفتح اللام من الأمر) ليستقيم الوزن، والذي في اللسان: «إذا ما الأمر كان» اهـ.

* وفي (ص ٤٩٩) هامش (١) على كلمة النهل قال كرنكو: «شكل في النقل بضميتين وكتب على الهامش: «بالأصل - النهل - بفتح النون والهاء كذا في اللسان» اهـ.

قال المعلمي: «أقول: نصّ أئمة اللغة على أن ناهلاً يجمع على نَهَل بفتح النون والهاء» اهـ.

* وفي (ص ٤٩٩) هامش (ب) عند قول ابن قتيبة: الغني ههنا تتميم في قول الشاعر:

ما للفقير والغنيّ طاقة من صدقات قومه بناقه

عرّف التتميم وكشف عن مغزاه في البيت فقال: «التتميم عند علماء البيان: زيادة على أصل الكلام يتم بها حُسن المعنى، فأصل المعنى هنا يتم بأن يقال: «ما للفقير طاقة....» فزيادة: (والغني) تزيد المعنى حُسناً لما فيها من التصريح بعموم الحرمان، وذلك أن حق الصدقة أن تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم، فأراد هذا الراجز الشكوى من ظُلم العُمَّال أنهم لا يعطون الفقير من صدقات قومه ثم تتم بذكر الغني دفعاً لما قد يتوهم أن ظُلم العُمَّال إنما هو بإعطاء من لا يستحق فصرّح بأن ظلمهم هو بأن يأخذوها لأنفسهم فتأمل» اهـ.

* وفي (ص ٥٠٣) عند قول عميرة:

فما بهم أن لا يكونوا طروقة هجاناً ولكن عفرتها فحولها

قال عند كلمة «طروقة»: «مثله في المفضليات، والذي في الشعر والعشراء: «أن لا تكون طروقة» وهو الصواب كما يعلم من التفسير، والمراد بالطروقة: الزوجة أو الزوجات - كما يقال للناقة: طروقة الفحل» اهـ.

وعند كلمة «هجانا» من البيت قال: «في الشعر والشعراء «كراما» وعليه فالبيت شاهد لمجيء «طروقة» للجمع كما يقال: ناقة حلوبة، وإبل حلوبة».

* وفي (ص ٥٠٨) هامش (٦) قال كرنكو في كلمة (شُمس): «بالأصل (شُمس) بسكون الميم وهذا خطأ؛ لأنه جمع شمس» اهـ.

قال المعلمي: «أقول: ليس بخطأ كما يُعلم من مراجعة المعاجم وكُتِبِ التصريف، ولكن الضمُّ أتمُّ للوزن» اهـ.

* وفي (ص ٥٠٩) هامش (٣) عند قول الشاعر:

بمنع الشكر أتأماها القبيل

قال ابن قتيبة: «والأتوم: المفضاة» اهـ.

قال المعلمي: «أتأماها من (ت أم)، والأتوم من (أت م) لكن لعل أتأم مقلوب عن (آتم)» اهـ.

* وفي (ص ٥١٣) هامش (٢) عند قول ابن قتيبة: «وشربهم إذ ذاك الفضيخ».

قال المعلمي: «في النقل (الفضيخ) بالحاء المهملة، والصواب بالخاء المعجمة، وهو: شراب يتخذ من البسر، ووقع في اللسان والتاج في مادتي (ف ض ح) و(ف ض خ) تصحيف وكذا في النهاية (ف ض خ)، وحاصل

ذلك أن ابن عمر سُئل عن الفضيخ وهو الشراب، فقال: «ليس بالفضيخ ولكنه الفضوح» فالفضيخ بالخاء المعجمة حتماً والفضوح بالخاء المهملة جزماً».

فانظر إلى هذا التحرير المتين.

* وفي (ص ٥٢٣) هامش (٣) عند قول ابن قتيبة: «وقال الراعي يهجو الحلال» قال كرنكو: «الحلال جدة دارم بن صعصعة وهي الحلال بنت ظالم التغلبيّة. انظر النقائض (ص ٨٨٠)، وعاصم هو عاصم بن عبيد بن ثعلبة. انظر فهارس النقائض، ولم يكن عند ابن قتيبة علم بالنسب إذ جعل الحلال رجلاً» اهـ.

قال المعلمي: «أقول: بل الحلال هو الحلال ابن عاصم بن قيس النميري. راجع ما تقدم (ص ٤١٥)» اهـ.

* وفي (ص ٥٤٥) هامش (٩) عند قول الأعشى:

بأسحم داج عوض ما نتفرق

قال: «في النقل: (ما يتفرق) وفيه في التفسير: (لا يتفرق) والمعروف: (لا نتفرق)، وفي الخزانة (٣/٢١٨): «وجملة لا نتفرق جواب القسم، وجاء به على حكاية لفظ المتحالفين الذي نطقا به عند التحالف، ولو جاء به على لفظ الإخبار عنهما لقال: لا يفترقان»، وفي مغني ابن هشام في بحث (ما): «وإذا نفت المضارع تخلّص عند الجمهور للحال».

قال المعلمي: «وعلى هذا فلا تصح هنا لأن المعنى نفي التفرق في المستقبل» اهـ.

* وفي (ص ٥٥٢) هامش (٤) عند قول الشاعر:

ولم يوائم لهم في رتبها ثبجا

قال كرنكو: «رواية اللسان: «في ذبها»، ورواية التاج: «في دينها» اهـ.

قال المعلمي: «أقول: بل الذي في التاج: «في ذبها» أيضًا، وسيفسر المؤلف الكلمة بقوله: «الإصلاح» ولم أجد الرتب ولا الذب بمعنى الإصلاح، ومما جاء بمعنى الإصلاح (الرأب - والرَبّ) اهـ.

* وفي (ص ٥٦٨) عند قول المحاربية:

وعلق المنطق منها بذلق كلب لها قد عودت مس الخنق

قال: «شكل في النقل (علق) بضم العين وتشديد اللام و(بذلق) بفتح اللام (كلب) بالرفع و(عودت) بالبناء للمفعول، والأقرب (علق) بفتح فكسر (بذلق) بكسر اللام (كلب) بالجرّ (عودت) بالبناء للفاعل، والمعنى: أن منطقها سقط فعلق بكلب اسمه: ذلق قد عودته أن تخنقه» اهـ.

* وفي (ص ٥٧٦) عند قول أبي النجم:

عيرًا يكد ظهره بالأفوق

قال: «شكل في النقل بضم كاف «يكد» وفتح راء «ظهره» أي: أن العير هو يكد ظهره، والصواب - إن شاء الله تعالى - (يكد) بالبناء للمفعول و(ظهره) بالرفع نائب فاعل» اهـ.

* وفي (ص ٥٧٦) هامش (٢) عند قول الشاعر:

عيرًا يكد ظهره بالأفوق

قال: «ظاهر التفسير أن هذا جمع (فواق) ولم يذكره أهل المعاجم» اهـ.

* وفي (ص ٥٧٩) هامش (٢) عند قول الشاعر:

إذا أنفض الذهلي ما في وعائه

قال المعلمي: «في النقل (انفد) وعلى هامشه: «في الأصل - انفض»

قال: وهو صحيح أيضًا قال ابن دريد في الجمهرة (٣/٩٨): «أنفض القوم زادهم إنفاضًا فهم منفضون: إذا أفنوه».

فإن قيل: الأكثر يجعلونه لازمًا (انفض القوم: إذا فني زادهم)؟

قلت: وعلى هذا يكون الشاعر ضمّن (انفض) معنى (أفنى أو أنفد) اهـ.

* وفي (ص ٦١٣) هامش (١) عند قول الشاعر:

سبخالًا يعاجى بالتراب صغارها

قال: «في النقل: «سبخالًا، ولم أجد له وجهًا، فأما السبخال فأولاد الشاء

استعير هنا لأولاد الجراد أو القردان» اهـ.

* وفي (ص ٦١٣) هامش (٤) عند قول الشاعر:

ملعوننة تسلخ لونا لونين كأنها ملتفة في بردين

قال المعلمي: «في النقل: «لونا عن لونين» وكان كتب أولًا: «عن لون»

وكتب على الهامش: «بالأصل - عن لونين» ثم صحح على ما في الهامش،

وأقول: هو مخل بالوزن، ولا يمتنع أن يصح «تسلخ لونا لونين» على تضمين «تسلخ» معنى «تجعل» أو نحوه، وفي المخصص (٨ / ١٧٢) في صفة الجراد: «ثم تسلخ فتصير فيها جدة سوداء وجدة صفراء...» وراجع «اه».

* وفي (ص ٦٢٣) هامش (٧) عند قول الشاعر:

وما ضَرَبَ بيضاء يسقي ذنوبها

قال كرنكو: «رواية الديوان (دبوبها) وفسره بنور» اه.

قال المعلمي: «أقول: في اللسان (د ب ب): «دبوبها» وذكر أنه موضع وذكره ياقوت في معجم البلدان، وقال: إنه موضع في جبال هذيل واستشهد بهذا البيت، قال: ويُرْوَى «دبورها» جمع دبر وهو النحل رواهما السكري، أمّا دبوب بمعنى النور فلم أجده وذكروا أن «الذنوب» موضع هكذا جاء معرفاً في شعر عبيد وبشر الأسديين» اه.

* وفي (ص ٦٤٠) عند قول الكمي:

وعطفت الضباب أكف قوم على فتح الضفادع مرثمينا

قال: «شكل في النقل بتخفيف طاء (عطفت) ورفع (الضباب) ونصب (أكف) والصواب: بتشديد الطاء للوزن ونصب الضباب، ورفع (أكف)؛ إذ المعنى: أن أكف قوم جعلت الضباب تعطف على الضفادع وترأماها» اه.

* وفي (ص ٦٥٧) هامش (٣) عند قول الشاعر:

في كل عضو جرذان أو خرز

قال المعلمي: «شكل في النقل بكسر الجيم وسكون الراء وتنوين النون

ولا يستقيم الوزن إلا بضم الجيم وفتح الراء وكسر النون بلا تنوين ثنية جرذ» اهـ.

* وفي (ص ٦٦٨) هامش (٣) عند قول ابن قتيبة: «وضب السحاء».

قال: «بالأصل «السحاء» بفتح السين، والمعروف في كتب اللغة بكسرها» اهـ.

* وفي (ص ٦٧٨) عند قول جرير:

يقول المجتلون عروس تيم شوى أم الحبين ورأس فيل

قال: «نقل في اللسان (ح ب ن) مثله عن ابن بري لكن رواه قبل ذلك «سوى أم الحبين» وقال: «أراد: سواء فقصر ضرورة»، وشكل في اللسان بتنوين (سوى) ورفع (أم)، وأرى الصواب بالتخفيف والإضافة، والمعنى: سواءها - أي وسطها - سواء أم حبين، أي: أنها ضخمة البطن وكذلك أم حبين، فأما الشوى فاليدان والرجلان» اهـ.

* وفي (ص ٦٧٩) هامش (٤) لما تحدّث عن كلمة (وهبين) وأفاد أنه جبل من جبال الدهناء وضبط (الحبل) بقوله: بفتح الحاء المهملة وسكون الموحدة... قال: «وقد كثر في المعاجم وغيرها تصحيف جبل وحبال، بجبل وحبال فليتنبه لذلك» اهـ.

* وفي (ص ٦٨٢) هامش (٣) عند قول ابن قتيبة: وقال جرير:

وقد يقرض العث ملس الأدم

قال كرنكو: «هذا الرجز ليس في ديوانه».

قال المعلمي: «أقول هو من المتقارب» اهـ.

* وفي (ص ٦٨٥) هامش (٦) عند قول الشاعر:

لا تأمرني ببنات أسفع

قال: «شكل في النقل بفتح الراء، والوجه كسرهما ليوافق الرواية المشهورة: لا تأمريني، ونقل عن البكري: «أن هذا رجل أمرته امرأته أن يبيع إبله ويشترى غنماً».

* وفي (ص ٦٨٨) هامش (١) و(٢) في قول الشاعر:

وسوداء من شاء الموالي سمينةً يبكى عليها أسود الرأس ذبيها

قال عند كلمة: (يبكى): «في النقل «يمكو» ولا وجه له» اهـ.

وقال عند كلمة (أسود.. إلخ): «قال في النقل: «ذبيها» وهو تحريف،

وقوله: «أسود الرأس ذبيها» مبتدأ وخبر» اهـ.

* وفي (ص ٦٩٠) هامش (٦) عند قول الشاعر:

يدعونني بالماء ماء أسودا

قال: «في النقل «أسود» وعلى هامشه: «بالأصل أسودا»

أقول: «وهو صحيح على الحكاية» اهـ.

* وفي (ص ٦٩٥) هامش (٩) عند قول الشاعر:

فلو أن شيئاً فانت الموت أحرزت عماية إذراح الأرح الموقف

قال: «في النقل (أدرج) وشكل الكلمتين بعده بالجرّ، وإذا كانت قافية

البيت الثاني مرفوعة فالظاهر أن هذا مثله ويستقيم ذلك بما صحَّحته» اهـ.

* وفي (ص ٦٩٨) هامش (٢) في أبيات ابن مقبل التي منها:

رخص ظلوفيةٌ إلا المنا صرعُ

قال: «كذا ولعله: «علوفته إلا المنى صرعُ» أي: طعامه أن يضرع إلى أمه
فترضعه إلا أن يتمنى تمنياً إشارة إلى تشمم الطلا للمرعى كأنه يأكل منه» اهـ.
وفي قوله:

كما حفا الوقف للموشية الصنع

قال: «أخشى أن يكون الصواب «حنى» كأنه شبه انعطاف المهاة بحني
الصانع للسوار» اهـ.

* وفي قول ابن قتيبة: والصنع: الرفيق من الرجال اهـ.

قال كرنكو: «في النقل الرقيق (بقافين) من الرجال» بإهمال الحاء،
وعلى الهامش: «كذا بالأصل وأظن أن المؤلف أخطأ خطأ فاحشاً فإن الصنع
الحاذق من الرجال، والوقف: السوار» اهـ.

قال المعلمي: «وقد علمت الصواب، وفي اللسان (رفاق): «والرفيق
ضد الأخرق»، وفي تهذيب الألفاظ (ص ١٦٦) وامرأة صناع ورجال صنع
ونسوة صنع الأيدي وهو الرفيق بالعمل».

قال المعلمي: «وما وقع في اللسان والتاج في تفسير الصناع: رقيقة
اليدين، تصحيف، والصواب: رقيقة اليدين» اهـ.

* وفي (ص ٧٠٢) هامش (٣) تحرير لغوي نفيس، ففي قول حميد يصف ظنيةً:

تجود بمدريين قد غاض منهما

قال: «في النقل «بمدريين» بإعجام الدال، وكذا في التفسير ويأتي لذي الرمة: «ينحى لها حدّ مذرى»، وكذا يأتي: «بأطراف مذريين لم يتفللا»، وهناك أيضًا للطرماح: «يتقي الشمس بمدريه» وأصلح في النقل في هذه المواضع الثلاثة بإهمال الدال، والمدرى والمدراة - بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء فيهما - القرن وقد يستعار لغيره، فأما بفتح فسكون فكسر فياء مشددة فلم أجد في المعاجم مادتي (درا) و(ذرا) ما يحل الإشكال حتى رأيت في اللسان (م در): «والمدرية (بفتح الدال) رماح كانت تركب فيها القرون المحددة مكان الأسنة، قال لبيد:

فلحقن واعتكرت لها مدرية... إلخ»

فتبعه صاحب التاج (م در) ثم قال: «قال الصاغانى: والصواب مدرية - بسكون الدال - أي محددة وموضع ذكره في المعتل» فاستفدنا أنه يقال للقرن ونحوه: «مُدْرَى» بصيغة المفعول وبإهمال الدال، لكن وقوع الكلمة في الأصل بنقط الدال في هذه المواضع كلها مشكك، والله أعلم» اهـ.
فانظر إلى هذا الجكّد في البحث والتؤدّة في التحقق من المسألة.

* وفي (ص ٧٠٤) هامش (١) عند قول الشاعر:

فقلت عليّ الله لا تدعرانها

قال في لفظ الجلالة: «شكل في النقل بكسر الهاء، فإن صح فهو مما شدَّ من إبقاء عمل الجار بعد حذفه» اهـ.

* وفي (ص ٧١٩) هامش (٥) عند قول كرنكو: والهاجن ههنا الخالص اللون مثل الهجين اهـ.

قال: «أقول: لم أجد الهاجن بمعنى الخالص اللون» اهـ.

* وفي (ص ٧٤٤) هامش (١) عند قول الكميت:

يبحث التُّرب عن كوارع في المشدَّ رب لا تجشم السقاة الصفيرا

قال: «في النقل: «تجشم (بفتح فسكون) السقاة (بالرفع) وهو مخل بالمعنى إذا المعنى أنها لا تكلف السقاة أن يصفروا لها» اهـ.

* وفي (ص ٧٧٤) هامش (٢) عند قول ابن قتيبة: «والملاحين: المخاصمين» اهـ.

قال المعلمي: «في النقل (الخياطين) وعلى هامشه: «لم أقف على هذا المعنى للملاح» قال رحمه الله: أقول: وأنا فقد تعبت في البحث، وآخر ما تحصل لي هو الذي أثبتته اهـ.

فانظر إلى قوله: «وأنا فقد تعبت في البحث» يدل على طول أناة في العلم مع صدق التحري، ولعله في بحثه لتلك اللفظة قد أخذ منه وقتاً غير يسير واستنفذ جهده وطاقته - رحمه الله - من أجل البحث عن الحقيقة.

* وفي (ص ٧٩٦) هامش (٢) عند قول ابن قتيبة: «يقول هو الذي حدَّلها وأبكاها...».

قال المعلمي: «لم أجد حدل بمعنى أحذل في معاجم اللغة».

* وفي (ص ٨١٩) هامش (٢) عند قول ابن قتيبة: وقال حكيم بن معية:

إني إذا ما طارت الزنابر ولقحت أيديها عواسر

قال المعلمي: «حكيم بن معية راجز إسلامي كان في زمن جرير كما في الأغاني (٤٤/٧) والخزانة (٣١١/٢) ولم أجد رجزه هذا ولا أثق بضبطه ولا يبعد أن يكون: «إني إذا ما طارت الذبائر» أي: الصكوك المذبورة أي: المكتوبة يقدمها الخصوم عند المخاصمة ويرفعون أيديهم بها «ولقحت (بضم وتشديد بكسر) أيديها» أي: بالصكوك» اهـ.

* وفي (ص ٨٤٣) هامش (٩) عند شرح ابن قتيبة لبيتي النابغة:

فإن كنت لا ذا الضغن عني منكلا ولا حلفي على البراءة نافع
حلفت فلم أترك لنفسك ريبة وهل يأتئمن ذو أمة وهو طائع

قال المعلمي: «قول النابغة: «حلفت...» البيت متقدم على قوله: «فإن كنت...» وبعد هذا: «ولا أنا مأمون...» البيت، وبعده: «فإنك كالليل...» وهذا جواب قوله: «فإن كنت» وقوله: «فلم أترك لنفسك ريبة» يحتمل وجهين:

الأول: لم أترك لنفسك ريبة في اليمين فإنني أبلغت فيها وصرحت.

الثاني: أنه خبر عما يجب لا عما وقع كأنه قال: حلفت وأنا ذو دين فينبغي أن لا تبقى في نفسك ريبة» اهـ.

* وفي (ص ٨٤٤) هامش (١) عند قول ابن قتيبة في الأبيات السابقة:
قال بعضهم (لا) في قوله: «ولا حلفي» حشو. اهـ.

قال المعلمي: «ليس هذا بشيء».

* وفي (٨٦٥) عند قول صخر بن الجعد:

أليس حبولاً أنها لا تهيدني وأني كجناب بها لا أهيدها

قال عند كلمة (كجناب): «شكل في النقل بفتح الجيم هنا، وفي التفسير وعلى هامشه: «بالأصل: كحنات» والذي يظهر من المعاجم أنه بضم الجيم» اهـ.

* وفي (ص ٨٦٥) هامش (١١) عند كلمة (جناب) قال: «شكل في النقل بفتح الجيم هنا، وفي التفسير وعلى هامشه: «بالأصل: كحنات» والذي يظهر من المعاجم أنه بضمّ الجيم.

* وفي (ص ٨٩٠) هامش (٩) عند قول أوس بن حجر:

بأرعن مثل الطود غير أشابة تُناجزُ أولاه ولم يتصرّم

قال: «في اللآليء: «تناجز» بفتح التاء والجيم والزاي: فعل ماضٍ وتفسير المؤلف يقتضي أنه بفتح التاء والجيم وضمّ الزاي، أي: تتناجز، فأما على ما ضبط هنا (يعني بضم التاء وكسر الجيم وضم الزاي) فالمناجزة: القتال الحاسم فيكون معنى البيت: أن أولى الجيش تقاتل وتفتح قبل أن تصل بقيته، ولا يخفى أن هذا أبلغ» اهـ.

* وفي (ص ٩٠٩) هامش (٥) عند كلمة (يجين) من قول الشاعر:

حواسر لا يجين على الخدام

قال: «في النقل (يجئن) بضم فكسر فهزمة ساكنة، وعلى هامشه: «بالأصل يجبين» بضم أوله. أقول: سيفسر المؤلف الكلمة بقوله: «يرخين» فالكلمة من مادة (ج أي) مثل «رأى» و«نأى» ففعل الإناث من الثلاثي منها «يجأين» مثل «ينأين» فإن خفف صار «يجين» بفتح أوله وثانيه مثل: «يرين»، ومن باب الإفعال «يجئين» مثل: «ينئين» فإن خفف صار «يُجين» بضم أوله مثل «يرين»، فأما «يجئن» فلا وجه له وإن وقع كذلك في اللسان (ج أي) فإنه من تصرف النساخ لجهلهم بالتصريف. والله أعلم» اهـ.

وهذا فهم دقيق منه لفن الصرف، ومعرفة بما يقع في المعاجم من تصحيف أو أغلاط.

* وفي (ص ٩٢٩) هامش (٧) عند قول أبي النجم:

وذو دخيس أيد الصواهل من طبق طمّ ومن رعابل

قال: «كذا في النقل هنا وفي التفسير، وكان كتب أولاً: «رعائل» بالهمز ثم أصلح بالباء، ولم أر في المعاجم «رعائل» وهو أوفى بالمعنى لأن الرعلة: القطعة من الخيل، والرغيل القطعة من الخيل متقدمة. والله أعلم» اهـ.

* وفي (ص ٩٦٥) هامش (٦) عند كلمة (هيخت) أفاد أنه في النقل

شكل الفعل بفتح الهاء والياء المشددة، وكتب عليه «صح» والفعل في لسان العرب أيضًا مشكول كذلك قال: لكن السياق هناك يقتضي أنه بضم الهاء

وكسر الياء المشددة مبنياً للمفعول لأن ابن منظور قال: «هيخ الطباخ الهريسة: أكثر ودكها» ثم ذكر البيت الوارد فيه الفعل وقال - أي ابن منظور -: «وهيخت أنيخت وهو أن يقال لها عند الإناخة: هيخ هيخ أخ أخ... إلخ».

قال المعلمي: «فالإناخة وقول: «هيخ هيخ» ودعاء الفحل للضراب كلها من فعل الإنسان فهو المنيح والقائل والداعي، والفحل مُنَاخٌ مَقُولٌ له مَدْعُوٌّ فتدبّر، ووقع في اللسان في هذا الموضع «أحلامها» وذكر البيت في (خ ل م) وفيه (أحلامها) وفيه «وهيَّجت» بالبناء للمفعول وبالجم، والتصحيف والتحريف في طبعة اللسان كثير فلا يركن إلى نقطه وشكله» اهـ.

وهذا يبين أن المعلمي رحمه الله له تتبعٌ على طبعة لسان العرب ولا يبعد أن تكون نسخته الخاصة بها تصويبات وتصحيحات واستدراكات.

* وفي (ص ١٠١٦) هامش (٤) عن قول الشاعر:

تبادرنا إساءته فجئنا من الأفواج نبتدر المئينا

قال عن الفعل (تبادرنا): «كذا وأحسب الصواب «تبادرنا» بفتح التاء والذال وسكون الراء (إساءته) بالنصب، ويأتي ما فيه» اهـ.

وفي قول ابن قتيبة عند شرح البيت: «من قولك: أسوت الجرح».

قال المعلمي: «كذا ولم أجد في المعاجم «الإساءة» من (أس و) وإنما هي من (س و أ) بمعنى الإفساد فإن صح ضبط «تبادرنا إساءته» على ما في النقل فالمعنى أن إفساد ذلك الفجع يسابقنا فسبقناه، أي: تداركنا الأمر قبل فساده، وإن كان على ما ظهر لي فكأنه على حذف مضاف يكون مفعولاً

لأجله والتقدير «خشية إساءته» وراجع ما ذكره المؤلف (ص ٧٨) من النصف الأول» اهـ.

* وفي (ص ١٠٤٢) هامش (٢) في قول الشماخ:

وذاق فأعطته من اللين جانباً كفى، ولها أن يغرق السهم حاجز
قال عند كلمة (ولها): «شكل في النقل بفتحيتين فوق الهاء على أنه
مصدر قوله: «ولتهت» وقد مشى هذا الوهم على أحمد بن الأمين الشنقيطي
شارح ديوان الشماخ، وإنما الواو واو الحال، واللام حرف جر، و«ها» ضمير
القوس، يريد: إنها وإن أعطته من اللين جانباً فإن لها جانباً آخر حاجزاً عن أن
يغرق، فتدبر» اهـ.

* وفي (ص ١٠٨٨) عند قول الشاعر:

له جذمة من ذي الفقار اغتصابها

قال عند (اغتصابها): «أخشى أن يكون الصواب «اعتصى بها»، وفي
اللسان (ع ص ي): «فلان يعتصي بالسيف أي: يجعله عصاً» يعني: يكون له
كالعصا لغيره» اهـ.

* وفي (ص ١١٠٢) هامش (٧) عند قول الشاعر:

وجلد أبي عجل وثيق القبائل

قال عن (وثيق): «شكل في النقل بكسر القاف وبفتحها، والظاهر على
تفسير المؤلف الكسر على أنه نعت لقوله: «أبي» فإنه نكرة إذ لم يقصد
بقوله: «أبي عجل» أن تكون كنية، وإنما هي بمنزلة «أبُّ لعجل» ولذلك

فسره المؤلف بقوله: «ثور» ولو عدّها كنية لقال: «الثور» فأما الفتح فإنما يأتي على أن يكون قوله: «وثيق» نعتاً لقوله «جلد» - كما يأتي التنبيه عليه في الحاشية» اهـ.

* وفي (ص ١١٣٦) هامش (٢) عند قول الشاعر:

على وقر أندابه لم تغفر

قال كرنكو: «بالأصل: «تعقر» بضم التاء وفتح عين مهملة عليها علامة الإهمال بعدها قاف، وكذا في التفسير» اهـ.

قال المعلمي: «أقول: ولم أجد «تغفر الجرح...» في المعاجم، وإنما في أفعال ابن القطاع: «غفر (كفرح) الجرح...» ونقله في التاج والله أعلم».

* وفي (ص ١١٧٠) هامش (٢) عند قول ابن قتيبة: «الحوالس جمع حلس وهو قدح له أربعة أنصباء».

قال المعلمي: «كذا ولم يذكر هذا الجمع في المعاجم ولا هو بقياس» اهـ.

* وفي (ص ١٢٢٤) هامش (٦) خطأ كرنكو ابن قتيبة بقوله: «هذا خطأ من ابن قتيبة فإنهم قالوا: أفعلوا في الأزمنة إلا في الربيع، فإن العرب تقول دخلوا في الربيع، وأربعوا: إذا أخذوا ربعا» اهـ.

فدافع المعلمي بقوله: «أقول: في كتاب الأفعال لابن القطاع (٢/٥) عن ابن القوطية: «وأربعنا صرنا في الربيع»، وفي المخصص (١٥/١٧): «وأربع القوم: دخلوا في الربيع، ونحوه في مختار الصحاح والقاموس واللسان وغيرها» اهـ.

كتاب «أمالي اليزيدي»:

* في (ص ٢٢) هامش (٥) عند قوله: «ويُروى القريتين بالنصب والرفع... إلخ».

قال المعلمي: «كذا في الأصل والصواب «القرنتين» - المتقدم آنفاً - وإنما أعاده لبيان أنه روي بفتح القاف وضمها، والأوائل يعبرون عن الفتح بالنصب، وعن الضم بالرفع على خلاف اصطلاح المتأخرين» اهـ.

* وفي (ص ٣٦) هامش (٢) عند قول اليزيدي شارحاً قول الشاعر: «حالك غير أسود» قال: «يقول: الدم أحمر إلى السواد، وليس بأسود محض، ويروى حالك اللون أسود» اهـ.

قال المعلمي: «هذا التركيب مثل قولك: «هذا الشيء شديد الحمرة ليس بأحمر، وشديد الصفرة ليس بأصفر وهلمَّ جرّاً، وتناقضه ظاهر إذ معنى الحلكة في اللغة: أشد ما يكون من السواد، كما أن الفقوع أشد ما يكون من الصفرة، فالحالك الشديد السواد - فالحالك والقاني والناصر والفاقع ينعتون بها للتأكيد - فيقولون: أسود حالك وأحمر قانيء، وأصفر فاقع، وأخضر ناصر، كما قالوا: أمس الدابر: أي الذاهب الماضي لا يرجع أبداً، قال في التاج (د ب ر) وهذا من التطوع المشام للتوكيد لأن اليوم إذا قيل فيه أمس فمعلوم أنه دَبَّرَ لكنه أكد بقوله: الدابر» وهذه الرواية لم يذكرها أبو تمام في حماسته ولا شارحها التبريزي ولا الأصمعيات، ولما ذكرها اليزيدي اضطر إلى تأويلها بما لا وجود له في معاجم اللغة فإنهم لم يفسروا الحالك بأنه الدم أحمر إلى السواد، وإنما فسروه بأنه الشديد السواد كما تقدّم اهـ.

* وفي (ص ٦١) هامش (٦) في قول الشاعر:

وعلمتُ ذاك مع الجراء

قال متعقبًا الميمني: «والجراء: من قولهم جارية بينة الجراء - بفتح الجيم - من الجراءة وهي الشجاعة» قال: وما في تعليق السمط من أن الجراء جمع جرو سبق قلم» اهـ.

* وفي (ص ٧٦) هامش (٣) عند قول الزبيدي: «وسمعتُ أبا جعفر يقول: يقال: بتكت يده وبتلتها، ونضكتها وتررتها وجذمتها وصرمتها: كلُّ ذلك إذا قطعها».

قال عند كلمة (ونضكتها): «كذا في الأصل ولم أجد هذه المادة في اللسان والتاج، ولعلها تصحفت عن متكتها، ففي القاموس وشرحه (م ت ك): والملك بالفتح القطع كالبتك» اهـ.

كتاب «إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم» لابن خالويه

* في (ص ٨) هامش (٢) عند قول الشاعر:

رُجِمَ به الشيطان في هوائه

قال: «تسكن الجيم هنا ليستقيم الوزن، ومثل هذا كثير في الشعر كقوله: «لو عُضِرَ منه البان والمسك انعصر» اهـ.

* وفي (ص ٧١) هامش (٥) عند نقل ابن خالويه قراءة قتادة لقوله تعالى: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسيطرٍ﴾ بفتح الطاء.

قال المعلمي: «غريبةٌ هذه القراءة، فقد جاء في التاج ما لفظه: «وفي التهذيب سيطر جاء على فيعل فهو مسيطر، ولم يستعمل مجهولاً فعله، وننتهي في كلام العرب إلى ما انتهوا إليه» اهـ.

* وفي (ص ١٦٩) هامش (٢) عند قول ابن خالويه: «قال أهل الكوفة: الشيء لا يضاف إلى نفسه».

قال المعلمي: «المنقول في كتب النحو عن الكوفيين الجواز بشرط اختلاف اللفظ فقط، والمنع وتأويل ما ورد مذهب البصريين».

* وفي (ص ٢٣١) هامش (٣) عندما ذكر ابن خالويه لغات (كفو) ولم يستقصها.

قال المعلمي: «وخلاصة ما في كتب اللغة أنه يقال: كفاء بسكون الفاء مع تثليث الكاف، وكفو بضممتين، وعلى هذه اللغة قد تُخَفَّفَ الهمزة إلى الواو فيصير (كفو)، وكفاء - بالكسر والمدّ -، وكفء كأمير» اهـ.

كتاب التنكيل:

وفي التنكيل (٤٠٦/١) عندما اعترض الكوثري على الإمام الشافعي في تفسيره «الفهر» الوارد في قول عمر رضي الله عنه: «كانهم اليهود قد خرجوا من فهرهم» فسره الشافعي بالبيت المبني بالحجارة الكبار، ويعترض الكوثري قائلاً: «موضع عبادتهم أو اجتماعهم ودرسهم مطلقاً سواء كان في بياض أو صحراء».

قال المعلمي: «وقوله - أي الكوثري -: «مطلقاً...» لم أجدها في كتب اللغة والغريب، وراجع مفردات الراغب ليتبين لك كثرة الكلمات التي يطلق تفسيرها في كتب اللغة وحقها التقييد» اهـ.

* وفي السياق نفسه (ص ٤٠٧) لما أوضح المعلمي تفسير الفهر، وأن الشافعي قال تفسيره باجتهاده وهو مقبول من مثله قال: «وهذا لا يدل على عدم فصاحته، فإنه ليس من شرط الفصيح أن يعرف معاني جميع الألفاظ العربية، فقد كانت تخفى على بعض الصحابة معاني بعض الكلمات من القرآن فيجتهدون، ويقول كلُّ منهم ما ظنه فيختلفون، ويخطئ بعضهم، وليس ذلك من عدم الفصاحة في شيء، ويتأكد هذا إذا كانت الكلمة أصلها من غير لغة العرب كهذه فإنها نبطية أو عبرانية، ولا لوم على العربي الفصيح أن يخطئ في معرفة كلمة غير عربية، وقد قال بعض الفصحاء: «لم تدر ما نسج اليرندج بالضحى» فزعم أن اليرندج: ثوب ينسج. وقال آخر: «ولم تذق من البقول الفتسقا» فزعم أن الفتسق بقل، ولذلك نظائر معروفة» اهـ.

* وفي مسألة قول الشافعي: «ماء مالح» واعتراض الكوثري عليه يتعرض لها المعلمي بالبحث، وينقل كلام الأئمة ثم يقول: «والحاصل أن قولهم: «ماء مالح» ثابت عن العرب الفصحاء نصاً وثابت قياساً، لكن أكثر ما يقولون: (ملح) ولما غلب على ألسنة الناس في عصر الشافعي: مالح، أتى بها الشافعي في كتبه؛ لأنه كان يتحرى التقريب إلى أفهام الناس... إلخ.

* وعند قول الكوثري معترضاً على الشافعي: «ثوب نسوي» قال الكوثري: «لفظة عامية».

قال المعلمي: «هذا أيضًا لم يذكر ما يثبتته عن الشافعي، ثم إن كان نسبةً إلى النساء فهو الصواب - كما قال سيبويه وغيره - وإن كان نسبة إلى (نساء) وهي البلدة المعروفة فهو القياس، وقول ياقوت: «والنسبة الصحيحة إليها نسائي، وقيل: نسوي - أيضًا - وكان من الواجب كسر النون» فيه ما فيه» اهـ.

* وعند تحدّثه عن المجاز ذكر قاعدة نفيسة في هذا حيث يقول رحمه الله كما في التنكيل (٢/ ٥٤): «ومجيء الكلمة في موضع أو ألف موضع أو أكثر مجازًا بقريته لا يسوغ حملها على المجاز حيث لا قرينة، وهذه كلمة «أسد» كثر جدًا استعمالها في الرجل الشجاع مع القرينة حتى لقد يكون ذلك أكثر من استعمالها في معناها الحقيقي، ومع ذلك لا يقول عاقل إنه يسوغ حملها على المجاز حيث لا قرينة، وهذا أصلٌ قطعي ينبغي استحضاره، فقد كثر تغافل المتأولين عنه تلبسًا على الناس... إلخ».



الفهارس

- فهرس الآيات
- فهرس الأحاديث والآثار
- فهرس الأمثال والحكم
- فهرس الأعلام
- فهرس أسماء القبائل والطوائف
- فهرس أبيات الشعر
- فهرس المسائل
- فهرس الفوائد العلمية
- فهرس الألفاظ المصححة من مختصر درة
- الفواص
- المصادر والمراجع
- الفهرس الموضوعي العام

فهرس الآيات

سورة الفاتحة

٨١ ﴿أَنمَتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [٧]

سورة البقرة

٨٦ ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾ [١٩]

١٠٣ ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ﴾ [٢٠]

٧٦ ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [٢٤]

١٥٥، ١٥٣ ﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [٧١]

٣٠٠ ﴿الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [١٨٧]

١٠١ ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمَهُ اللَّهُ﴾ [١٩٧]

٧٧ ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [٢١٤]

٣٠١ ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ [٢٢٦]

٩٩ ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ﴾ [٢٣٣]

٣٠٤ ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ [٢٣٤]

٣٠١ ﴿وَلَا تَعْرِضُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [٢٣٥]

٥٠ ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾ [٢٥١]

١٠٢ ﴿فَنِعْمَ هِيَ﴾ [٢٧١]

٦٢ ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [٢٨٤]

سورة آل عمران

٣٠١ ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ [١١٥]

﴿وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ [١١٨] ١٠٢

﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [١٥٩] ١٠٣

سورة النساء

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [٢] ٣٠٠

﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ [٢١] ٣٠٠

﴿لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [٧٨] ١٥٣

﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [١٢٣] ١٠٠

﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [١٧١] ١٠٣

سورة الأنعام

﴿تَمَامًا عَلَىٰ الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [١٥٤] ٨٥

سورة الأعراف

﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [١٧٦] ٧٨

﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَيُّ هَادِيَ لَهُ﴾ [١٨٦] ٧٤

سورة التوبة

﴿فَمَا اسْتَقْتُمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ [٧] ١٠١

﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾ [١٢٤] ١٠٠

سورة يونس

﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبَدِلَهُ﴾ [١٥] ١٠٢

﴿إِنَّ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾ [٦٨] ٩٦

سورة هود

﴿وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [٨٥] ٢٧

﴿ وَإِنْ كَلَّا لَمَا يُؤْفِقَهُمْ ﴾ [١١١]

٩٧

سورة يوسف

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ ﴾ [٢]

٧٥

﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [٣١]

١٠٢

﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾ [٩٦]

٩٩

﴿ وَمَنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ ﴾ [٨٠]

١٠٣

سورة إبراهيم

﴿ يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ ﴾ [١٧]

١٥٣

﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ ﴾ [٣١]

٧٤

سورة النحل

﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ﴾ [٩٦]

١٠١

سورة الإسراء

﴿ حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ ﴾ [٩٣]

٧٨

﴿ أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [١١٠]

١٠٠

سورة الكهف

﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ [٢٨]

٣٠٠

﴿ وَرُزِيلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا ﴾ [٤١]

٢٣٦

سورة مريم

﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [١٧]

٢٧

سورة طه

﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى ﴾ [١٧]

١٠١

- سورة الأنبياء
- ﴿ وَمِنَ الشَّيْطَانِ مَن يَفْضُوكَ لَهُ ﴾ [٨٢]
- ١٠٠
- سورة الشعراء
- ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [٨٢]
- ٩٧
- سورة القصص
- ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾ [٧٩]
- ٨٣، ٦٢
- سورة الروم
- ﴿ وَإِن تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [٣٦]
- ٧٤
- سورة يس
- ﴿ وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ ﴾ [٣٧]
- ٧٩
- ﴿ مِنْ بَعْثِنَا مِن مَّرْقَدِنَا ﴾ [٥٢]
- ١٠٠
- سورة الصافات
- ﴿ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى آلَمًا إِلَّا أَعْلَى ﴾ [٨]
- ٣٠١
- ﴿ فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَنَاقِلُونَ ﴾ [٣١]
- ٧٢
- سورة ص
- ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [٨٢]
- ٧٧
- سورة الزخرف
- ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ ﴾ [٨٤]
- ٨٠
- سورة الأحقاف
- ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا ﴾ [١٥]
- ٣٠٢
- ﴿ فَضَرَبَ الرِّقَابَ ﴾ [٤]
- ٥٤

سورة الفتح

١٥٣ ﴿لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [١٥]

٨٢ ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [٢٨]

سورة الحجرات

٥٤ ﴿فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ﴾ [٨]

سورة ق

٣٠١ ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ﴾ [٤٢]

سورة الحديد

٩٨ ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ﴾ [١٦]

٩٦ ﴿إِتْلَاقًا أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [٢٩]

سورة المزمل

٩٩ ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ [٢٠]

سورة المدثر

٧٩ ﴿وَلَا تَسْتَنْتَهِكِي﴾ [٦]

سورة الانفطار

١٠١ ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ﴾ [٦]

سورة الفجر

٣٠٢ ﴿وَأَيْلٌ إِذَا بَسَرَ﴾ [٤]

سورة الطارق

٩٧ ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [٤]

سورة الإخلاص

١٤٦ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [١]

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	طرف الحديث أو الأثر
٢٩٧	«تعرفني في الحجاز وتنكرني في العراق»
١٣٨	تفسير علي رضي الله عنه التنوير: بتنوير الصبح
١٩٤، ١٨٧، ١٨٤	«زوجي كليل تهامة لا حرّ ولا قرّ...»
٢٩٦	«عباد الله أين الذين عمروا...»
٢٨٠	قالت الملائكة: «يا ربنا ما هذا النور الذي نرى؟...»
٣٠٨، ٢٩٧	«قرأت العلم لغير الله»
٢٩٦	«ولا تعدوا على عزيمة جدهم»



فهرس الأمثال والحكمه

الصفحة	المثل أو الحكمة
٣٠٧	آخر الداء الكي.
٣١١	ترك الذنب أولى من طلب المغفرة.
٢٩٢	حسبك من القلادة ما أحاط بالعنق.
٢٩٢	رُبَّ ليلةٍ خير من ألف شهر.
٢٣٥	الصيف ضيعت اللبن.
٢٥	عائذًا بك.
٢٣	كلُّ رجلٍ وضيعة.
٢٦	هم قريبًا منك.



فهرس الأعلام

الصفحة	العالم
٣٢٧	أحمد بن شعيب
١٤٩	أحمد بن محمد الغنيمي
٣٥١، ١١٧، ١٠١، ٩٩، ٨٧	الأخفش
٣٠٧	الإدرسي
٢٨٨، ١٤٨	امرؤ القيس
١١٨، ٩١	ابن بابشاذ
٢٨٦	البرعي
٨١	ابن برهان
١٢٤، ١٠١	ابن بري
١٠٠، ٩٩، ٩٤، ٩٠	البصريون
١٦٥	أبو البقاء الحسيني
١٢٤، ١٠١، ٧٧	أبو البقاء العكبري
١١١، ٩٢، ٧٦	أبو بكر ابن السراج
٢٨٧، ٢٨٦	التكريتي
٣١٥	ثابت بن سعيد
١٤٠، ١١٢، ٧٨	ثعلب
٨١	الجرجاني
١٠٠، ٨٨	الجرمي
١٠٧	ابن جماعة
١٢٠، ٩٤	أبو حاتم
١٥٠، ١٢٢، ٩٧	ابن الحاجب

٣٠٥	الحافظ ابن حجر
٢٩٨	حسان بن ثابت
٢٩٩	الحطيئة
٣٣٣	الحلي
١٢٥، ١١٤، ١٠٢، ٩٢، ٨٠	ابن خروف
٣٣١، ١٦٦، ٩٤	الخليل
١٠٣	ابن درستويه
٢٨٩	الدماميني
٣٢٧	الدمنهوري
٣٠٠	ذو الرمة
١٥٨	الراغب
١٨٨، ١٥٠	الرضي
٢٩٧	الزبير بن العوام
١٠٠، ٩٤	الزجاج
٣٠٠، ١٩٨، ١٩٢، ١٢٥، ١٠٣، ٩٤، ٩٣	الزمخشري
٢٨٩	ابن زيدان
٩٥	ابن سعدان
٧٥	السكاكي
١٧٩، ١٠٣	ابن السكيت
٢٩٠	السلكة
١١٤، ١٠٩، ١٠٤، ١٠٢، ١٠٠، ٩٨، ٩٦-٩٤، ٨٣، ٨٠، ٧٦، ٧٣	سيبويه
١٦٦، ١٢٦-١٢٣، ١١٩	
١٦٨	السيوطي
١٢٤، ١٠١	أبو شامة

٢٩٩، ٢٩٧، ٢٩٦	الشريف الرضي
١١٢، ٨١، ٧٧	الشلوبين
١٥٥	الشهاب
٢٧٠	الصاغانى
٣١١	صالح الصيلمى
١١٤، ٩٨، ٨٠	ابن طاهر
٢٦٣، ٩٨	أبو عبدة
١١٨، ٩١	ابن عصفور
١٢٤، ١١٤، ١١٢، ١١١، ١٠١، ٩٢، ٨٢، ٧٦، ٧٣	أبو على الفارسى
٣٠٤، ٢٩٩، ٢٩٦	على بن أبى طالب
٣١١، ٢٩٣ - ٢٩١، ٢٨٥	على بن محمد السنوسى
١١٤، ١١١، ١٠٣، ٩٢، ٨٤، ٨٢، ٨١، ٧٦، ٧٣	أبو الفتح ابن جنى
٣٠٣، ١٣٦، ١٣١، ١٢٥، ١١٥	
١٢٠، ٩٦، ٩٥، ٨٩، ٨٨	الفراء
٣٠٢	الفرزدق
١٨٧، ١٨٤، ١٨١	الفيومى
٢٤٤	ابن قتيبة
١٢٢، ٩٧	قطرب
٣٠٢	أبو كبير الهذلى
١٢٠، ١١٩، ٩٦، ٩٤، ٩٢	الكسائى
١٠٣، ٩٩، ٩٨، ٩٠، ٨٩، ٨٨ - ٨٧، ٨٠	الكوفيون
٩٩، ٩٠	اللحيانى
١٠٩، ١٠٢، ١٠١، ٩٨، ٩٢، ٩٠، ٨٦، ٨٢، ٧٤	ابن مالك
١٢٤، ١١٧، ١١٤	

١٢٣،١١١،٩٦،٩٤،٨٨،٨١،٧٦	المبرد
٢٧٣	ابن المعتز
١٥٤	المعري
٧٧	مكي بن أبي طالب
١٩٧	النجاشي
٢٥٦	النحاس
١٢٠،٩٥	النضر بن شميل
١٣٨	نوح
١٩٣	النوي
٢٥٨	النيسابوري
٢٩٩،١٠٧	ابن هشام
١١٩،٩٢	هشام
٨٤	ابن يعيش



فهرس أسماء القبائل والطوائف

الصفحة	أسماء القبائل والطوائف
٩٦	أهل العالفة
٩٩	بنو صباح من بني ضبة
١٠٢	التهامفون
١٠٢	الحجازفون
١٠٢	النفءفون



فهرس أبيات الشعر

الصفحة	القائل	عدد الأبيات	القافية
٢٩٥	أبو نواس	١	أشياء
٢٨٨	امرؤ القيس	٤	والطرب
٢٨١	عكاشة بن عبد الصمد	٢	زريابا
٣٣٤	الحلبي	١	فاعلات
٣٤٠	الحلبي	٢	فاعلات
٣٣٨	الحلبي	١	فاعلاتو
٣٤٢	الحلبي	١	فاعلاتو
٣٤١	غير معروف	١	كالسبج
١٩٧	غير معروف	١	لعميد
٢٩٥	المتنبي	١	في الفؤاد
٢٨٨	امرؤ القيس	٤	و مجد
٢٩٧	المعلمي	١	بالعيد
٣٤١	لا يعرف	١	سعادا
٢٦١	لا يعرف	١	حمام
٣٠٠	ذو الرمة	١	القطارا
٢٩٠	لا يعرف	٣	السهر
٢٨٩	لا يعرف	٤	مُرْتَاغ
٢٦٣	حميد بن ثور	١	تذوق
٢٩٨	حسان بن ثابت	٢	حَمَمًا
٣٥١	رؤية بن العجاج	٣	السحق
٣٤٣	لا يعرف	١	سلكوا
٣٠٥	ابن حجر	٢	ماربك

الصفحة	القائل	عدد الأبيات	القافية
٢٩٠	مختلف فيه	١١	فَهَلْكَ
٣٣٥	الحِجْلِي	١	فَعُولُ
٣٤٢	لا يعرف	١	المَأْمُولُ
٣٤٣	لا يعرف	١	رَجُلُ
٣٣٤	الحِجْلِي	١	فَعِلُو
٣٣٥	الحِجْلِي	١	متفاعلو
٣٣٦	الحِجْلِي	١	مفاعيلو
٣٣٦	الحِجْلِي	١	مستفعلو
٣٣٨	الحِجْلِي	١	فاعلو
٣٣٩	الحِجْلِي	١	مستفعلو
٣٤١	الحِجْلِي	١	مفتعلو
٣٤٢	الحِجْلِي	١	فَعُولُو
٣٤٣	الحِجْلِي	١	فَعِلُو
١٩٨	النجاشي	١	ذَا فَضْلِ
٢٨٧	التكريتي	٢	بالرَجْلِ
٢٨٩	امرؤ القيس	٣	جِرْيَالِ
٣٠٢	أبو كبير الهذلي	٢	لم يحلِّ
٢٨٦	طرفه	١	قَدَمُهُ
٢٩٩	الحطيئة	٢	لا يعلمُهُ
٣٤٣	لا يعرف	١	الأدهم
٣١٠	لا يعرف	٣	الرحمنِ
٣٠٢	الفرزدق	١	عَنِّي
٣١٢	المعلمي	١	علي

أشطار الأبيات (١)

الصفحة	القائل	الشطر
٣٣٩	هند بنت عتبة	صَبْرًا بني عبد الدار
٢٩٢	البوصيري	عدتك حالي
٨٨	امرؤ القيس	فمثلك حبلي
١٤٨	امرؤ القيس	كأنَّ أبانًا
٨٢	كعب الغنوي	لعل أبي المغوار منك قريبُ
٢٧	كثير عزة	لمية موحشًا طلل
٨٢	عمرو بن أبي ربيعة أو غيره	لولاك في ذا العام لم أحجج
٣٣٧	العجاج	ما هاج أحزانًا وشجوا قد شجا
٣٠٧	أبو دؤيب	وتلك شكاةً ظاهرٌ عنك عارها
٣٤٠	أم سعيد بن معاذ	ويل أمَّ سعد سَعدا
٣٣٧	دريد بن الصمة	يا ليتني فيها جذع

المنظومات

الصفحة	القائل	عدد الأبيات	القافية
٤٧	لا يعرف	٢	تركيبُ
٣٤٧	الحلي	٢	يرادُ
٣٤٨	لا يعرف	٢	واصفُ
٦٧	لا يعرف	١	جعلوا
٣٤٦	لا يعرف	١	دخيلها
٦٦	لا يعرف	٣	الوَصْلُ

(١) رتبناها بحسب أوائل الحروف من كل شطر.

فهرس المسائل

* المسائل النحوية:

الصفحة	المسائل
١٤٢	القلب بالتقديم والتأخير كثير في كلامهم
١٤٦	الفرق بين ضمير الشأن وضمير القصة في كلامهم
١٤٨	الجرّ بالجوار
١٤٩	ضمير الشأن من الضمائر التي تعود على متأخر لفظاً ورتبة
١٥٦	لامُ الابتداء تفيد التوكيد
١٥٦	كراهية الجمع بين حرفي توكيد
١٥٧	(هل) الاستفهامية تأتي بعد واو العطف وفائه وثم بخلاف همزة الاستفهام
١٦٠	اشترطوا في (كاد) أن يكون خبرها فعلاً
٢٢٦، ١٦٥	(ذو) لا يستعمل إلا مضافاً إلى اسم جنس
١٨٦، ١٨٣	مسألة العطف على معمولي... إلخ
٢٣٣	إقامة بعض حروف الجر مكان بعض
٢٣٣	الحروف لا تمال
٢٣٨	القياس المطرد في جمع أسماء الجنس
٣٠٣، ٢٩٩	مسألة التضمين، وهل هو قياسي أم سماعي؟

* المسائل الصرفية:

١٧٤	الهمزة إذا كانت طرفاً بعد أخرى مكسورة تبدل ياء
١٨٨	ألزموا الضم في المضاعف المتعدي إلا أحرفاً
٢٣١	لم يجرى مصدر بوزن مفعول إلا أسماء قليلة

٢٣٧ المقلوب لا يتصرف على لفظه

*المسائل اللغوية:

١٣٩ قلما يقع في العربية نون يعقبها راء

٢١١ عدم إدخال (ال) على غير وكافة

٢٢٥ قياس العرب أنهم إذا عربوا عجمياً أعطوه حكم مماثله

المصادر الواردة على صيغة تذكار جميعها بفتح التاء إلا

٢٢٧ مصدرين

٢٣١ العرب ساوت في (خَلَق) بين مذكوره ومؤنثه

٢٣١ لم يجمع مصدر بوزن مفعول إلا أسماء قليلة

٢٤١ الهاء في راحلة للمبالغة كما في داهية

*المسائل العروضية:

٢٨٦ المديد لا يستعمل إلا مجزوءاً

٢٨٧ كثيراً ما يلتزم في الموشحات التجنيس



فهرس الفوائد العلمية

الصفحة	الفائدة
١٨٧، ١٨٤	العبرة بالمنطوق عند تعارض المفهوم والمنطوق
	إن شرط المفهوم أن لا يكون اللفظ المفهوم منه خرج مخرج
١٩١	الغالب أو لموافقة الواقع أو في جواب سؤال... إلخ
١٩٣	كلام العرب مبني على الخفة
١٩٣	المصنّفون يراعون الاختصار ولو بحرف
١٩٣	سُمي العبيد رقيقاً لأنهم يرقون لمالكهم ويذلون ويخضعون
١٩٤	الحمل على النقيض كالحمل على النظير
٢٣٦	وجاء الحسبان بمعنى العذاب كما في قوله: ﴿وَرُسِلَ عَلَيْهَا حُسْبَانًا﴾



فهرس الألفاظ المصححة من مختصر «درة الفواص» (١)

الصفحة	ص	خ
٢٠٥	بمعنى باقي	- سائر بمعنى الجميع
٢٠٥	الفرق بين متتابع ومتواتر	- لا يفرقون بين متتابع ومتواتر
٢٠٥	بمعنى دنا وقرب	- أذف: حضر ووقع
٢٠٥	أفضل بني أبيه	- زيد أفضل أخوته
٢٠٥	تغشم	- تغشم
٢٠٦	اللَّتْيَا بالفتح	- اللَّتْيَا بضم اللام
٢٠٦	هو أهل	- يستأهل
٢٠٦	من الصبح إلى الزوال: الليلة	- سهرنا البارحة إذا أصبحوا
٢٠٦	ما فعلته قط	- لا أكلمه قط
٢٠٦	مصح بالصاد	- مسح بالسين
٢٠٧	آل حم	- الحواميم
٢٠٧	أدخل اللص، أو أدخل باللص	- أدخل باللص السجن
٢٠٧	المائدة ما كان عليه طعام	- لما يتخذ لتقديم الطعام: مائدة
٢٠٧	دووي	- النسبة إلى دواة: دواتي
٢٠٧	بعثت بهدية وأرسلت غلامًا	- بعثت بغلام وأرسلت بهدية
٢٠٧	المشورة بوزن مثوبة	- المشورة بفتح فسكون
٢٠٨	إياك وكذا	- إياك كذا
٢٠٨	من عند	- إلى عند
٢٠٨	تمعَّر بالعين المهملة	- تمعَّر بالعين
	افعلَّ في اللون الثابت، وافعال	- عدم الفرق بين افعلَّ وافعالَّ
٢٠٨	في غير الثابت	

(١) رمزت للخطأ بحرف (خ)، وللصواب (ص).

الصفحة	ص	خ
٢٠٨	اجتمع فلان وفلان	- اجتمع فلان مع فلان
٢٠٨	لقيتهما وحدهما	- لقيتهما اثنيهما
٢٠٨	لعله يفعل أو لا يفعل	- لعله فعل أو لم يفعل
٢٠٩	ما أشدَّ بياضه وعوره	- ما أبيض زيدا وما أعوره
٢٠٩	تذكير بطن	- تأنيث البطن
٢٠٩	لحياسة الأجر	- الإحازة الأجر
٢٠٩	داعر بالذال المهملة	- ذاعر بالذال
٢٠٩	دميم بالذال المهملة	- ذميم بالذال
	الزمرذ والجُرذ والنواجذ	- الزمرد والجرذ والنواجذ
٢٠٩	والجرذ	
٢٠٩	هوشت الأمر	- شوشت الأمر
٢٠٩	بلغك الله المؤثر	- بلغك الله المأثور
٢١٠	متعب ومفسد	- متعوب ومفسود
٢١٠	أضيف وفسد ووجد	- انضاف وانفسد وانوجد
٢١٠	برّ وشمّ بفتحهما	- برّ بكسر الباء، وشم بضم الشين
٢١٠	شرّ وخير منه	- أشر وأخير منه
٢١٠	الأرواح	- الأرياح
	مدوّد ومسوّس وموشوس بكسر	- مدوّد ومسوّس، وموسوس
٢١١	ما قبل الآخر	
٢١١	عدم إدخال أل على كافة	- الكافة
٢١١	تعريف الكبرى والصغرى	- كبرى وصغرى
٢١١	تيمن وتشأم	- تيامن وتشام
٢١١	مشثوم	- مشوم
٢١١	سرداب له درك	- سرداب له درج
٢١١	كم عبداً لك	- كم عبيدك

الصفحة	ص	خ
٢١٢	حَدَّثَ بفتحها	- حَدَّثَ بضم الدال
٢١٢	الفرق بين الرهط والنفر	- عدم الفرق بين الرهط والنفر
٢١٢	حاجات وحاج	- جمع حاجة حوائج
٢١٢	ثمين	- مثمان
٢١٢	ذو قرابتي	- هذه قرابتي
٢١٣	أرحاء وأقفاء	- أرحية وأقفية
٢١٣	مصون	- مصان
٢١٣	بين زيد وعمرو	- بين زيد وبين عمرو
٢١٣	بين بين	- بين البينين
٢١٣	بيننا كذا وقع كذا	- بيننا كذا إذ وقع كذا
٢١٤	التفل والتوت	- الثفل والتوث
٢١٤	ثجير، وثيتل	- تجير وتيتل
٢١٤	أزمعت كذا	- أزمعت على كذا
٢١٤	حَدَّرت حدراً	- أَحَدَرَت إِحدَارًا
٢١٤	أفواه	- جمع فم أفمام
٢١٤	عقيرب	- عقيربة
٢١٤	دنيي ودنيوي ودنياوي	- دنياي
٢١٥	دنيا بلا تنوين	- دنياً بالتنوين
٢١٥	ما ألوت	- ما آليت جهداً
٢١٥	الضبع العرجاء	- الضبعة العرجاء
٢١٥	أول ليلة من الشهر مستهل	- أول يومٍ من الشهر مستهل
	خلت: من أول الشهر إلى نصفه،	- عشرين ليلة خلت وخلون
٢١٥	وإلى آخره: بقيت	
٢١٥	خربش	- خرمش
٢١٥	منذ أمس ومنذ أمس	- مِن أَمْسٍ

الصفحة	ص	خ
	التتابع في الخير والتتابع في الشر	- عدم الفرق بين التتابع والتتابع
٢١٥		
٢١٦	يراد بالملح الرضاع عند العرب	- وحقّ الملح: ما يؤتدم به
٢١٦	ها هو ذا	- هو ذا يصنع
٢١٦	تاعس	- متعوس
٢١٦	ما شَعَرَت بفتح العين	- ما شَعُرَت بضم العين
٢١٦	حذف النون من هذه الكلمات	- فاكهاني وياقلاني وسمسماني في النسب
٢١٦	خِلاص بكسر الخاء	- خَلَاص بفتح الخاء
٢١٧	حاجَّ وقاصَّ	- حاجَج وقاصص
٢١٧	رُذًا	- ازْدُدا
٢١٧	الرحل سرج البعير أو المنزل	- الرحل بمعنى الأثاث
٢١٧	سئال وسئالة	- سائل، وسائلة للمبالغة
٢١٧	يوشك بكسر الشين	- يوشك بفتح الشين
٢١٧	سلجم	- ثلجم وشلجم
٢١٧	الفرق بين الفيء والظل	- عدم التفريق بين الفيء والظل
٢١٧	ثلاثة الأثواب	- الثلاثة الأثواب
٢١٨	ثياب ملكية بفتح اللام	- ثياب ملكية بكسر اللام
٢١٨	ساع	- انساع الشراب
٢١٨	مثلوث	- النُدُّ مثلث
٢١٨	قمؤ ودفؤ بوزن كرم	- قمئ ودفئ بوزن فرح
٢١٨	تبرأت	- تبريت بمعنى برأت
٢١٨	التباطؤ والتوضؤ والتبرؤ	- التباطئ والتوضئ والتبرئ
٢١٨	رخل	- رِخلة للأثني من الضأن
٢١٩	رؤية	- رؤيا للعين
٢١٩	بصُرت به	- أبصرت

الصفحة	ص	خ
	فعل كيت وكيت، وقال زيت	- قال كيت وكيت
٢١٩	وذيت	
٢١٩	يَذْخَرُ بفتح الخاء	- يذخر بضم الخاء
٢١٩	مخيرٌ	- تصغير مختار: مخيتر
٢١٩	دُستور بضم الدال	- دستور بفتح الدال
	لعوق سفوف مصوص بفتح	- لعوق سفوف مصوص بالضم
٢١٩	الأول	
	تلميذ طنجير برطيل جرجير	- تلميذ، طنجير، برطيل، جرجير
٢١٩	بكسر الأول	
	كلا الرجلين فعل، وكتنا	- كلا الرجلين فعلا، وكلا المرأتين فعلتا
٢٢٠	المرأتين فعلت	
٢٢٠	تكرُم بالبناء للفاعل	- تكرم بالبناء للمفعول
٢٢٠	شَغِبَ، وَمَغَصَ بتسكين الغين	- شغب ومغص بفتح الغين
٢٢٠	سِداد بكسر السين - من عَوَزَ	- سداد بفتح السين
٢٢٠	أقطعه من حيث رَكَ	- أقطعه من حيث رَقَّ
٢٢٠	عَمِيَّ	- للتعب: عَيَّان
٢٢١	أكلني البراغيث	- أكلوني البراغيث
٢٢١	حميَّ وحموُّ	- حمى للحرِّ
٢٢١	إلا إياك، وإلا إياه	- إلاك وإلاه
٢٢١	هبه وهبني	- هب أنه وهب أني
	امرأة شكور لجوج صبور	- امرأة شكورة لجوجة صبورة خؤونة
٢٢١	خؤون	
٢٢١	خَطِيءٌ للعمد، وأخطأ لغير	- عدم الفرق بين خطيء وأخطأ
	العمد	
٢٢١	نشَّم بالميم	- نشب بالباء

الصفحة	ص	خ
٢٢٢	ليفعل	- في أمر الغائب: يفعلُ
٢٢٢	المأصِر بكسر الصاد	- المأصِر بفتح الصاد
٢٢٢	الوارد والصادر ليس بمعنى	- عدم الفرق بين الوارد والصادر
٢٢٢	ابنة أو بنت	- ابنتُ
٢٢٢	تلقيت القافلة وودعت الراكب	- ودعت القافلة
٢٢٢	رُبَّ للتقليل	- رُبَّ للتكثير
٢٢٣	أحسن انصافاً	- أنصف أفعال تفضيل
٢٢٣	أجنب بالبناء للمجهول رباعياً	- جُنِب بالبناء للمجهول
٢٢٣	ثمانية نسوة	- ثمان نسوة
٢٢٣	ابتعت عبداً وعبداً آخر	- ابتعت عبداً وجارية أخرى
٢٢٣	سبع نساء طُول بضم ففتح	- سبع نساء طُول بكسر ففتح
٢٢٣	يا أبي يا أبتِ	- يا أبتي ويا أمتي
٢٢٤	ابدأ به أوّل	- ابدأ به أولاً
٢٢٤	السنة الأولى	- السنة الأولى
٢٢٤	سوسن بفتحهما	- سوسن بضم ففتح
٢٢٤	طرَّ بالبناء للفاعل	- طُرَّ بالبناء للمفعول
٢٢٤	سُقِط بالبناء للمفعول	- سقط بالبناء للفاعل
٢٢٤	رُكِّضت تُرَكِّض بالبناء للمجهول	- ركضت الفرس بالبناء للمعلوم
٢٢٤	حُلِبَت بالبناء للمجهول	- حلبت ناقته بالبناء للمعلوم
٢٢٥	أحكَّنني جسدي	- حكني جسدي
٢٢٥	اشتكى عينه	- اشتكت عينه
٢٢٥	الراكب تختص بالإيل	- سار ركب السلطان
٢٢٥	الشطرنج بكسر الشين	- الشطرنج بفتح الشين
٢٢٥	سُئِل عنك بالبناء للمجهول	- سأل عنك الخير
٢٢٥	طرماذ	- مطرمد وطرمدار

الصفحة	ص	خ
٢٢٦	هاتيا يا زيدان	- هاتا يا زيدان
٢٢٦	ذو تضاف لاسم جنس	- رأيته وذويه
	الحوامل يطلقن والحوادث	- الحوامل تطلقن، والحوادث تطرقن
٢٢٦	يطرقن	
٢٢٦	شلت به أو أشلته بضم الشين	- شلت بكسر الشين
٢٢٦	أشال الطير ذنابه	- شال الطير بذنبه
٢٢٦	شلت بفتح الشين	- شُلت بضم الشين
٢٢٦	جِراءُ	- حرى للجبل
٢٢٦	هاء	- ها
٢٢٧	حَسَدَ بفتح الحاء والسين	- حُسِدَ حاسدك بضم الحاء
٢٢٧	أعطاه البشارة بضم الباء	- أعطاه البشارة بكسر الباء
	تفرَّق في الأجسام، وافترق في	- ترادف تفرَّق وافترق
٢٢٧	غيرها	
٢٢٧	تذكار بفتح التاء	- تذكار بكسر التاء
٢٢٧	الفرق بين جلس وقعد	- عدم الفرق بين جلس وقعد
	نعم الرجل من مدحت، وبئس	- نعم من مدحت وبئس من ذممت
٢٢٧	الرجل من ذممت	
٢٢٧	النسيان بكسر النون	- النَّسيان بالفتح
٢٢٨	بين ظهرائهم بفتح النون	- بين ظهرائهم بكسر النون
٢٢٨	شأم	- الشأم
٢٢٨	جاؤا أحاد ومثنى	- جاءوا واحداً واحداً
٢٢٨	بَكَرَ الثمر وعَجَّل	- هرّف الثمر
٢٢٨	أح: لفظة توجع	- أخ: لفظة توجع
٢٢٩	لغات أوه	- أوه بضم الهمزة
٢٢٩	لقيته لقيّة	- لقيته لقاة واحدة

الصفحة	ص	خ
٢٢٩	فلان يجذّف	- فلان يكدف
٢٢٩	صَحْفِي بفتح الصاد والحاء	- للمقتبس من الصحف: صُحْفِي
٢٢٩	غَسَلَةٌ بكسر الغين.	- لما يغسل به الرأس: غَسَلَةٌ
٢٢٩	دَابَّةٌ لا ترادف	- دَابَّةٌ لا تردف
	اسم الآلة بكسر الميم مفعل	- اسم الآلة بفتح الميم
٢٢٩	ومفعلة	
٢٢٩	مِرْوَحَةٌ بالكسر	- مِرْوَحَةٌ بفتح الميم
٢٣٠	اعمل بحسب كذا بفتح السين	- اعمل بحسب بسكون السين
٢٣٠	العيلة: الفقر	- العيلة للعيال
٢٣٠	رفاهة، رفاهية رفهنية	- رُفْهَةٌ
٢٣٠	ارتضع بلبانه	- ارتضع بلبنه
	ما يضرب بمؤخره: لسع، وما	- لدغته العقرب
	يضرب بفيه: لدغ، وما يقبض	
٢٣٠	بأسنانه: نهش	
٢٣١	شحاذ	- شحات
٢٣١	الفرث ما دام في الكرش	- للخارج من الكرش: فرث
٢٣١	جبة خَلَقٌ	- جُبَّةٌ خَلَقَةٌ
٢٣١	ثلاثة أشهر، سبعة أبحر	- ثلاثة شهور، سبعة بحور
٢٣١	مُعل: للعليل	- للعليل: معلول
٢٣١	ما فيه منفعة	- ما فيه منفوع
٢٣٢	سَلَالٌ	- سِلٌّ لاسم الداء
٢٣٢	حلا في فمي، وحلا في عيني	- حلا الشيء في صدري وبعيني
٢٣٢	جمع مرآة مرآء	- جمع مرآة: مرآيا
٢٣٢	عزلاء لقم المزادة	- لقم المزادة: عزلة
٢٣٢	جاؤا أجمعهم	- جاءوا بأجمعهم

الصفحة	ص	خ
	مقطعٌ لمقطع الحجة بكسر	- مقطع بفتح الطاء
٢٣٢	الطاء	
٢٣٣	كلمته فاحتلط بالحاء المهملة	- كلمته فاحتلط بالحاء
	الأسود والأحمر كناية عن	- الأسود والأبيض
٢٣٣	العرب والعجم	
٢٣٣	بنى على أهله	- بنى بأهله
٢٣٣	جلس ببابه	- جلس على بابه
٢٣٣	الحروف لا تمال منها (حتى)	- إمالة الحروف
٢٣٤	عدم إمالة هذه	- إمالة (هذه)
	بناء أسماء الأعداد المرسلة، أو	- يعربون أسماء الأعداد المرسلة
٢٣٤	إعرابها بالعطف	
٢٣٤	لِيس بكسر اللام	- لُبْس الفرس بضم اللام
٢٣٤	مائة ونيّف	- مائة ونيّف بالتخفيف
٢٣٤	يصبى عنه	- يصبو عنه
٢٣٤	لا ألهى عن شغلي	- لا ألهو عن شغلي
٢٣٤	فعلته من جرّك	- فعلته مجراك
٢٣٥	الصيف ضيعت اللبن بكسر التاء	- الصيف ضيعت بفتح التاء
٢٣٥	أطرده السلطان	- طرده السلطان
٢٣٥	لما ينبت من الزرع عذي	- بخس
٢٣٥	هاوون راووق	- هاون راوق
	شفعت الرسول بآخر، وعززت	- شفعت الرسول بثالث
٢٣٥	الرسولين بثالث	
٢٣٥	سرّ من رأى	- سامراء
٢٣٥	قريس بالسين	- قريص بالصاد
٢٣٦	اقتله الجب	- قتله

الصفحة	ص	خ
٢٣٦	ما يَعْزُضُك لهذا	- ما يَعْزُضُك لكذا
٢٣٦	ما كان في حسابني	- ما كان في حسابني
	المقراضان والمقصان والنعلان	- المقراض والمقص والنعل
٢٣٦	بالتثنية	
٢٣٧	شيبي وعينية	- شوي وعُين بالتصغير
٢٣٧	أشرف على اليأس	- أشرف على الإياس
٢٣٧	سبطانة	- زربطانة
٢٣٧	الشدوة	- ثدي الرجل
٢٣٧	جمع ثدي على تُدِيّ	- جمع ثدي على ثدايا
٢٣٧	الابن بهمزة وصل	- الإبن بهمزة قطع
٢٣٨	نجز بكسر الجيم	- نجز بفتح الجيم
	جمع جُوالق على جواليق	- جمع جوالق على جوالقات
٢٣٨	وجوالق	
٢٣٩	الفرق بين نعم وبلى	- عدم الفرق بين نعم وبلى
	الفرق بين صباح مساء، وصباح	- عدم الفرق بين صباح مساء وصباح
٢٣٩	مساء	مساء
٢٣٩	الفرق بين التمني والترجي	- عدم الفرق بين التمني والترجي
	الفرق بين العَرّ بالفتح والعُرّ	- عدم الفرق بين العَرّ والعُرّ
٢٤٠	بالضم	
	الفرق بين: بكم ثوبك مصبوغًا،	- عدم الفرق بين بكم ثوبك مصبوغًا أو
٢٤٠	وبكم ثوبك مصبوغ	مصبوغ
	الفرق بين لا النافية للجنس، ولا	- لا رجل بالفتح ولا رجل بالرفع واحد
٢٤٠	التبرئة	
	الفرق بين خلف الله عليه،	- عدم الفرق بين خلف وأخلف
٢٤٠	وأخلف الله عليه	

الصفحة	ص	خ
٢٤٠	الفرق بين (أو) و(أم)	- عدم الفرق بين (أو) و(أم)
٢٤١	الفرق بين الحث والحض	- عدم الفرق بين الحث والحض
٢٤١	بات بمعنى أظله المبيت	- بات بمعنى نام
٢٤١	الراحلة الجمل والناقة النجيب	- الراحلة: الناقة النجبية
٢٤١	السوقه اسم للرعية	- السوقه لأهل السوق
	تحذف ألف اسم الله في أوائل	- يكتبون باسم الله بحذف الألف حيث
٢٤١	السور والكتب	كانت
	الأسماء الواردة على وزن فاعل	- يكتبون الرحمن بحذف الألف مطلقاً
	تثبت فيها الألف صفات	
٢٤١	وتحذف أسماء	
٢٤١	ها ذاك وها تارك	- هذاك وهتاك
	ثلث إذا أضيف أو وصف	- ثلث مطلقاً
٢٤٢	تحذف الألف	
	الوصل والفصل في (ما)	- عدم الوصل والفصل في (ما) إذا
	الداخلة على: كل، وإن، وأين،	دخلت على بعض الألفاظ
٢٤٢	وحيث، وطال، وقل	
٢٤٢	الوصل والفصل في أن لا	- ألا يكتبونها مطلقاً
٢٤٣	هلاً، وبل لا	- هلاً وبيلاً
	الفرق في كتابة الكلمات ذات	- عدم الفرق في الكلمات ذات الواو
٢٤٣	الواو، وذات الواو الواحدة	وذات الواو الواحدة
	معرفة هجاء الأسماء المقصورة	- يكتبون في هجاء الأسماء المقصورة
٢٤٤	والمقصورة	
	تنكير لفظة السلام في أول	- ينكرون لفظ (السلام) في أول الكتب
٢٤٥	الكتب، وتعريفها في آخرها	وفي آخرها

المصادر والمراجع

- ١- الإتيقان للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
- ٢- أدب الكاتب لابن قتيبة، ط الرسالة، تحقيق الدالي.
- ٣- ارتشاف الضرب لأبي حيان، دار الخانجي.
- ٤- الأساس للزمخشري، صورة دار صادر.
- ٥- الأشباه والنظائر للسيوطي، ط المجمع العلمي السوري.
- ٦- الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر، دار الكتب العلمية، صورة عن السلطانية.
- ٧- إصلاح الخلل الواقع في الجمل لابن السيد.
- ٨- الأصمعيات، ط المعارف بتحقيق عبد السلام هارون وأحمد شاكر.
- ٩- أصول النحو لابن السراج، الرسالة ط الثالثة.
- ١٠- الأضداد للأبباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
- ١١- الأضداد للصاغاني، ط القاهرة.
- ١٢- إعراب القراءات الشواذ للعكبري، ط عالم الكتب.
- ١٣- إعراب القرآن للنحاس، ط عالم الكتب.
- ١٤- الأعلام للزركلي، ط دار العلم للملايين.
- ١٥- الأغاني لأبي الفرج، ط صادر، تحقيق إحسان عباس.
- ١٦- الاقتراح للسيوطي، تحقيق الفجال.
- ١٧- إكمال الإعلام لابن مالك، ط جامعة أم القرى.
- ١٨- أمالي ابن الحاجب، ط عالم الكتب.

- ١٩- أمالي الشجري، ط الخانجي، تحقيق الطنامي.
٢٠- أمالي القالي، صورة دار الكتب العلمية عن المصرية.
٢١- الإنصاف لابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
٢٢- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، ط المصرية.
٢٣- البحر المحيط لابن حيان، صورة عن طبعة مصر.
٢٤- بدائع الفوائد لابن القيم، ط دار عالم الفوائد.
٢٥- البدر الطالع للشوكاني ومعه الذيل لزبارة، ط السعادة.
٢٦- بغية الإيضاح للصعيدي، دار الكتب العلمية.
٢٧- بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل، ط الثانية، دار الفكر.
٢٨- البيان في إعراب القرآن للأنباري، ط مصر.
٢٩- تاج العروس للزبيدي، دار الفكر، صورة عن الطبعة الخيرية.
٣٠- تاريخ الأدب العربي للرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت.
٣١- تذكرة السامع والمتكلم لابن جماعة، تحقيق الندوي.
٣٢- تذكرة النحاة لأبي حيان، ط الرسالة.
٣٣- التصريح على التوضيح للأزهري، صورة عن البابي الحلبي.
٣٤- التعريفات للجرجاني.
٣٥- تفسير ابن أبي حاتم، دار الكتب العلمية.
٣٦- تفسير ابن عطية، دار الكتب العلمية.
٣٧- تفسير التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، ط دار سحنون.
٣٨- تفسير الجلالين، ط مصر.

- ٣٩- تفسير الطبري، لابن جرير، صورة عن بولاق، دار الكتب العلمية.
- ٤٠- تفسير القرطبي، ط الهيئة المصرية للكتاب.
- ٤١- التكملة للزبيدي، ط مصر.
- ٤٢- التكملة والذيل والصلة للصاغاني، ط مصر.
- ٤٣- تلخيص المفتاح للقزويني ط الأخيرة البابي الحلبي.
- ٤٤- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، ط الرسالة.
- ٤٥- تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي، دار التراث.
- ٤٦- تهذيب الأسماء واللغات للنووي، صورة دار الكتب العلمية.
- ٤٧- تهذيب الخواص لابن منظور، تحقيق الحسيني.
- ٤٨- تهذيب اللغة للأزهري، ط مصر، تحقيق عبد السلام هارون وآخرون.
- ٤٩- ثلاثة نصوص في الأضداد، تحقيق محمد حسن آل ياسين.
- ٥٠- ثمار القلوب للشعالبي، ط المعارف بمصر.
- ٥١- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، صورة عن طبعة حيدرآباد، تحقيق المعلمي.
- ٥٢- جلاء الأفهام لابن القيم، ط دار عالم الفوائد.
- ٥٣- جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق البعلبكي، ط دار العلم للملايين.
- ٥٤- جنان الجناس للصفدي، ط. بيروت.
- ٥٥- الجنى الداني في أحرف المعاني للمراذي، تحقيق قباوة ومحمد نديم.
- ٥٦- حاشية الخضري على ابن عقيل، ط مصر.
- ٥٧- حاشية الدسوقي على المغني صورة عن الطبعة المصرية.

- ٥٨ - حاشية السجاعي على شرح قطر الندى، ط البابي الحلبي.
- ٥٩ - حجة القراءات لابن زنجلة، ط الثالثة، تحقيق الأفغاني الرسالة.
- ٦٠ - حياة الحيوان الكبرى للدميري، ط مصر، البابي الحلبي.
- ٦١ - خزانة الأدب للبغدادي، ط الخانجي، تحقيق عبد السلام هارون.
- ٦٢ - الخصائص لابن جني، تحقيق النجار، دار الكتب العلمية.
- ٦٣ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، دار الكتب العلمية.
- ٦٤ - دراسات لأسلوب القرآن لعزيمة، دار الحديث بالقاهرة.
- ٦٥ - درة الغواص للحريزي، ط دار الجيل تحقيق الفرغلي، و ط مصر، تحقيق أبو الفضل إبراهيم.
- ٦٦ - الدرر اللوامع للسيوطي، ط دار الرسالة.
- ٦٧ - دلائل الإعجاز للجرجاني، تحقيق محمود شاكر، ط الخانجي.
- ٦٨ - دلائل الإعجاز، الجرجاني.
- ٦٩ - ديوان الحلبي، دار صادر.
- ٧٠ - ديوان العجاج، ط دار صادر.
- ٧١ - ديوان الهذليين بشرح السكري، دار التراث، تحقيق عبد الستار فراج.
- ٧٢ - ديوان حسان بن ثابت، ط دار المعارف تحقيق محمد حنفي.
- ٧٣ - ديوان حميد بن ثور الهلالي، ط الميمني.
- ٧٤ - ديوان ذي الرمة تحقيق إحسان عبد القدوس، الرسالة.
- ٧٥ - ديوان رؤبة بن العجاج، تصوير، بيروت.

٧٦- الرد على المنطقيين لابن تيمية، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، ط الهند
١٣٦٨.

٧٧- روح المعاني للألوسي، إحياء التراث، صورة عن الطبعة المصرية.

٧٨- الزاهر للأنباري، ط الرسالة.

٧٩- سمط اللآلي، تحقيق الميمني، صورة دار الكتب العلمية عن المصرية.

٨٠- سير أعلام النبلاء للذهبي، ط الرسالة.

٨١- سيرة ابن هشام، دار القبلية.

٨٢- السيل الجرار للشوكاني، دار الكتب العلمية.

٨٣- شرح ابن الناظم على الألفية، دار الجيل.

٨٤- شرح أبيات المغني للبغدادي، ط دار المأمون.

٨٥- شرح الأشموني بحاشية الصبان، صورة عن البابي الحلبي.

٨٦- شرح الألفية للمرادي، ط دار الفكر العربي.

٨٧- شرح التسهيل لابن مالك، دار هجر.

٨٨- شرح التسهيل للدماميني.

٨٩- شرح الجمل لابن عصفور، ط مصر.

٩٠- شرح الحماسة للتبريزي، صورة عن بولاق.

٩١- شرح الحماسة للمرزوقي، صورة دار الجيل، تحقيق أحمد أمين

عبد السلام.

٩٢- شرح الرضي على الكافية ط جامعة الإمام محمد بن سعود.

٩٣- شرح الشافية للرضي، دار الكتب العلمية، صورة عن طبعة مصر.

- ٩٤- شرح الشذور لابن هشام ط الدقر، و ط البابي الحلبي بحاشية الأمير.
- ٩٥- شرح العوامل للأزهري، تحقيق البدرأوي، ط الأولى دار المعارف.
- ٩٦- شرح القوائد السبع الطوال للأنباري، تحقيق عبد السلام هارون.
- ٩٧- شرح القطر للفاكهي، ط الثانية البابي الحلبي.
- ٩٨- شرح القواعد للكافيحي، تحقيق قباوة، دار الفكر المعاصر.
- ٩٩- شرح القوجوي على قواعد الإعراب، ط الرسالة.
- ١٠٠- شرح الكافية البديعية للحلي، دار صادر، ط الثانية تحقيق نشاوي.
- ١٠١- شرح الكافية لابن مالك، تحقيق الهريدي، ط الأولى، دار التراث.
- ١٠٢- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب.
- ١٠٣- شرح الملوكي لابن يعيش، ط مصر.
- ١٠٤- شرح الهداية للمهدوي، تحقيق حازم حيدر، ط الأولى، مكتبة الرشد.
- ١٠٥- شرح حماسة أبي تمام للأعلم الششمري، ط عالم الكتب.
- ١٠٦- شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري، تصوير دار الكتب العلمية.
- ١٠٧- شرح قطر الندى لابن هشام، العصرية، ط محمد محيي الدين عبد الحميد.
- ١٠٨- شرح قواعد الإعراب للأزهري، ط الأخيرة البابي الحلبي بهامش تمرين الطلاب.
- ١٠٩- شرح كفاية المتحفظ للفاسي، دار العلوم.
- ١١٠- شرح مختصر الروضة للطوفي، ط الرسالة.
- ١١١- الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق أحمد شاکر.
- ١١٢- شفاء الغليل للخفاجي، دار الكتب العلمية.

- ١١٣ - شواهد التوضيح لابن مالك، دار الكتب العلمية.
- ١١٤ - صحاح الجوهرى، تحقيق أحمد عبد الغفور، ط دار العلم للملايين.
- ١١٥ - صحيح البخارى، ط بيت الأفكار الدولية.
- ١١٦ - صناعة الكتاب للنحاس، ط. بيروت.
- ١١٧ - الضوء اللامع للسخاوي، دار الفكر.
- ١١٨ - طبقات فحول الشعراء لابن سلام، تحقيق محمود شاكر.
- ١١٩ - الطراز للعلوي، دار الكتب العلمية.
- ١٢٠ - العقد الفريد، تحقيق محمد سعيد العريان.
- ١٢١ - العقد الوسيم في أحكام الجار والمجرور والظرف، للأخفش اليماني،
تحقيق د/ رياض الخوام.
- ١٢٢ - عقود الجمان مع شرحه، ط البابي الحلبي.
- ١٢٣ - علم البديع لبكري شيخ أمين، دار العلم للملايين.
- ١٢٤ - العلم الخفاق لمحمد صديق حسن خان، ط دار البشائر.
- ١٢٥ - العمدة لابن رشيقي القيرواني، ط دار الخانجي.
- ١٢٦ - العيون الغامزة للدماميني، ط مصر.
- ١٢٧ - الغرر المثلثة للمجد الفيروزآبادي، تحقيق العايد.
- ١٢٨ - الغيث المسجم للصفدي، دار الكتب العلمية.
- ١٢٩ - الفائق للزمخشري، دار الفكر.
- ١٣٠ - فتح رب البرية للبيجوري، ط البابي الحلبي.
- ١٣١ - فقه اللغة للثعالبي، دار الخانجي.

- ١٣٢- فوات الوفيات لابن شاکر الکتبی، دار صادر، تحقیق إحسان عباس.
- ١٣٣- فیض القدير للمناوي، صورة عن الطبعة المصرية.
- ١٣٤- فیض نشر الانشراح للطیب الفاسی، ط مجلة الحکمة.
- ١٣٥- القاموس المحيط للفيروزآبادي، ط الرسالة، و ط البابی الحلبي.
- ١٣٦- القواعد الصغرى لابن هشام بشرح الأزهری، ط البابی الحلبي.
- ١٣٧- الكافي في العروض والقوافي وبحاشيته للدمنهوري، ط مصر.
- ١٣٨- الكافي للتبريزي، ط بيروت.
- ١٣٩- كافية ابن الحاجب ط مكتبة دار الوفاء ١٤٠٧، تحقیق طارق نجم.
- ١٤٠- الكامل للمبرد، ط الرسالة، تحقیق الدالي.
- ١٤١- كتاب ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي للدكتور علي فودة نیل.
- ١٤٢- كتاب الأفعال للسرقسطي، صورة عن الطبعة الهندية، عالم الكتب.
- ١٤٣- كتاب الحدود للفاكهي، تحقیق د/ سليمان العايد، ط جامعة الإمام.
- ١٤٤- الكتاب لسبويه، دار الجيل، تحقیق عبد السلام هارون.
- ١٤٥- الكشاف للزمخشري، دار الكتب العلمية.
- ١٤٦- كشف الظنون للبغدادي، دار الكتب العلمية مع ذبوله.
- ١٤٧- الكليات للكفوي.
- ١٤٨- الكنز المدفون والفلک المشحون، ط بولاق سنة (١٢٨٨هـ).
- ١٤٩- اللامات للزجاجي، دار صادر.
- ١٥٠- لسان العرب، لابن منظور، ط دار صادر.
- ١٥١- ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقیق أحمد عبد الغفور عطار.
- ١٥٢- مبادئ اللغة للإسکافي، دار الكتب العلمية.
- ١٥٣- المثلث للبطيوسي، بيروت.

- ١٥٤- المجاز لأبي عبدة محمد بن المشنى، تحقيق فؤاد سزكين، دار الخانجي.
- ١٥٥- المجمل لابن فارس، ط الرسالة.
- ١٥٦- المجموع المغيث للمديني، ط جامعة أم القرى.
- ١٥٧- مجموع فتاوى ابن تيمية، ط ابن قاسم.
- ١٥٨- المحتسب لابن جنى، ط المصرية.
- ١٥٩- المحكم لابن سيده، ط مصر.
- ١٦٠- مختار الشعر الجاهلي للشتمري، تحقيق السقا، ط مصر.
- ١٦١- مختار الصحاح للرازي، ط المصرية.
- ١٦٢- المخصص لابن سيده، دار إحياء التراث، صورة عن ط مصر.
- ١٦٣- المزهر في علوم العربية للسيوطي، دار الجيل.
- ١٦٤- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق بركات، دار الفكر.
- ١٦٥- مشارق الأنوار للقاضي عياض، دار التراث.
- ١٦٦- المعاني الكبير لابن قتيبة، صورة عن حيدرآباد، تحقيق المعلمي.
- ١٦٧- معجم الأدباء لياقوت الحموي، ط إحسان عباس، دار الغرباء، و ط دار المأمون.
- ١٦٨- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي.
- ١٦٩- المعرّب للجواليقي، تحقيق أحمد شاکر.
- ١٧٠- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر.
- ١٧١- مغني اللبيب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.
- ١٧٢- مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده، ط المصرية.
- ١٧٣- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، ط دار القلم.
- ١٧٤- المقاصد النحوية للعيني، مطبوع بهامش الخزانة، دار صادر.

- ١٧٥- مقالات هامة لابن هشام، تحقيق نسيب نشاوي.
- ١٧٦- مقاييس اللغة لابن فارس، ط المصرية، تحقيق عبد السلام هارون.
- ١٧٧- المقرب لابن عصفور، دار الفكر.
- ١٧٨- المقصور والمدود لأبي علي القالي، دار الخانجي.
- ١٧٩- المنتخب لكراع، ط جامعة أم القرى.
- ١٨٠- الموشح للمرزياني، تحقيق عبد الستار فراج.
- ١٨١- نتائج الفكر للسهيلي، تحقيق البنا، دار الكتب العلمية.
- ١٨٢- نزهة الألباء، تحقيق أبو الفضل، ط دار الفكر العربي.
- ١٨٣- نظام الغريب للربيعي، صورة دار الكتب العلمية.
- ١٨٤- نظم الفوائد لابن مالك، تحقيق د/ سليمان العايد.
- ١٨٥- النقائص لأبي عبيدة، دار الكتب العلمية.
- ١٨٦- نكت الهميان للصفدي، بيروت.
- ١٨٧- النهاية لابن الأثير، صورة دار الكتب العلمية، تحقيق الطناجي.
- ١٨٨- نهج البلاغة بشرح محمد عبده، ط مصر.
- ١٨٩- همع الهوامع للسيوطي ط عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم.
الرسالة.
- ١٩٠- وفيات الأعيان لابن خلكان، ط المصرية، تصوير بيروت.
- ١٩١- يتيمة الدهر، للثعالبي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار
الكتب العلمية.



الفهرس الموضوعي العام

الصفحة	الموضوع
٧٤ - ٥	مقدمة التحقيق
٩	مؤلفات المعلمي في اللغة
١٢ - ١٠	تحقيقات المعلمي في اللغة
١٨ - ١٢	نماذج من كلام المعلمي في اللغة مع ترجيحاته
١٩	محتوى المجموع (ثلاثة أقسام)
٥٤ - ٢٠	محتوى القسم الأول: (الرسائل النحوية والصرفية)
٢٠	التعريف بالرسالة الأولى
٢٣	التعريف بالرسالة الثانية
٣٤	التعريف بالرسالة الثالثة
٣٧	التعريف بالرسالة الرابعة
٣٩	التعريف بالرسالة الخامسة
٤٨	التعريف بالرسالة السادسة
٤٩	التعريف بالرسالة السابعة
٥١	التعريف بالرسالة الثامنة
٥٤ - ٥٣	فائدتان
٧١ - ٥٤	محتوى القسم الثاني: (الرسائل اللغوية والأدبية)
٥٤	التعريف بالرسالة التاسعة
٦٠	التعريف بالرسالة العاشرة

٦٤	التعريف بالرسالة الحادية عشرة
٦٦	شرح بيت ومعناه
٦٧	أنظام لغوية
٧١	محتوى القسم الثالث: (الرسائل العروضية)
٧١	التعريف بالرسالة الثانية عشرة
	نصوص الرسائل المحققة
٣	القسم الأول: الرسائل النحوية والصرفية
٥	الرسالة الأولى: اللطيفة البكرية
٨	مقدمة
٨	تعريف النحو
٨	تعريف الإعراب
٨	تعريف البناء
٩	فائدة النحو
٩	الكلام وأقسامه
٩	الفعل الماضي
٩	الفعل المضارع
١١	فعل الأمر
١١	الاسم وعلامته
١٢	المبنيات
١٤	أنواع البناء
١٥	أسباب الفتح والكسر والضم

١٦.....	باب الممنوع
١٩.....	خصائص الاسم
٢٠.....	إعراب الأسماء المنصرفة
٢٠.....	ما تقدّر عليه الحركة
٢٠.....	المثنى و جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة
٢١.....	الفاعل ونائبه
٢١.....	مواضع وجوب تقديم الفاعل على المفعول
٢٢.....	المبتدأ
٢٢.....	الخبر ومواضع وجوب تقديم المبتدأ
٢٢.....	مواضع وجوب تقديم الخبر
٢٢.....	تعدد الخبر ومجيء المبتدأ نكرة والخبر جملة
٢٢.....	وجوب حذف المبتدأ
٢٣.....	وجوب حذف الخبر
٢٣.....	اسم الأفعال الناقصة
٢٣.....	مسائل تتعلق باسم كان وخبرها
٢٤.....	خبر إن وأخواتها
٢٥.....	المنصوبات عشرة
٢٦.....	ما يصلح أن يكون ظرف مكان
٢٩.....	المجرورات
٢٩.....	صيغتا التعجب
٢٩.....	اسم الفعل

- ٢٩..... اسم التفضيل
- ٣٠..... المصدر وعمله
- ٣٠..... اسم الفاعل
- ٣٠..... أمثلة المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة
- ٣٠..... التنازع في العمل
- ٣٠..... الاشتغال
- ٣١..... التوابع
- ٣٢..... خاتمة في الجمل
- ٣٢..... الجمل التي لها محل من الإعراب
- ٣٢..... الجمل التي لا محل لها من الإعراب
- ٣٥..... الرسالة الثانية: حقائق في النحو مستقربة
- ٣٧..... تعريف: الكلمة، اللفظ، الوضع، المعنى، المفرد، أقسام الكلمة، الاسم
- ٣٨..... تعريف: الفعل، الحرف، انقسام الاسم، المعرفة
- ٣٩..... تعريف: النكرة، المعارف، الضمير وانقسامه
- ٤١..... تعريف: الإشارة، الموصول، العَلَم، المعرف بأل، الإضافة
- ٤٢..... تقسيم الإضافة وتعريف المعرب وحكمه
- ٤٣..... تعريف: المبني، وتقسيم المعربات
- ٤٤..... تعريف المثني وحكمه
- ٤٥..... تعريف جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير
- ٤٦..... تعريف: المضاف إلى ياء النفس، والاسم غير المنصرف
- ٤٧..... تعريف: غير المنصرف، والعلل، والمرفوعات

٤٨.....	المبتدأ، وتقديمه، وذكر الخبر.....
٤٩.....	وجوب تقديم الخبر، وذكر الفاعل ووجوب تقديمه.....
٥٠.....	انقسام الفاعل، ذكر نائب الفاعل وحكمه.....
٥١.....	خبر إن وأخواتها، واسم كان وأخواتها، واسم (ما ولا).....
٥١.....	توابع المرفوعات، والمنصوبات.....
٥٢.....	المفعول به، ووجوب تقديمه.....
٥٣.....	المفعول فيه، المفعول معه.....
٥٤.....	المفعول من أجله، المفعول المطلق، التمييز.....
٥٥.....	المنادى المضاف، أقسام المنادى.....
٥٦.....	المستثنى، الإغراء والتحذير.....
٥٧.....	التعجب، اسم إن وأخواتها.....
٥٨.....	خبر كان وأخواتها، خبر (ما) و(لا) المشبهتين بليس.....
٥٨.....	اسم (لا) لنفي الجنس، توابع المنصوب.....
٦١.....	المجرورات.....
٦٢.....	الفعل المضارع.....
٦٤.....	حكم الفعل المضارع، المبني، الفعل الماضي وحكمه.....
٦٥.....	الأمر وحكمه، الحرف، مبني الشبه.....
٦٩.....	الرسالة الثالثة: مختصر شرح ابن جماعة على القواعد الصغرى.....
٧١.....	الباب الأول في الجمل وفيه أربع مسائل.....
٧٢.....	الجمل التي لها محل من الإعراب.....
٧٥.....	الجمل التي لا محل لها من الإعراب.....

- الباب الثاني: في الظرف والجار والمجرور وفيه أربع مسائل ٨٠
- الباب الثالث: فيما يقال عند ذكر أدوات يكثر دورها في الكلام ٨٨
- الرسالة الرابعة: نظم قواعد الإعراب الصغرى ١٠٥
- الباب الأول ١٠٧
- المسألة الأولى ١٠٨
- الرسالة الخامسة: طرائف في العربية ١٢٧
- نشأة اللغة ١٣٠
- تنور ١٣٨
- تفاح ١٤٥
- ضمير الشأن والقصة ١٤٦
- كاد ١٥١
- الرسالة السادسة: الكلام على تصريف «ذو» ١٦٣
- الرسالة السابعة: إشكال صرفي وجوابه ١٧١
- الرسالة الثامنة: ضبط فعلين في متن الأزهار ١٧٧
- الاعتراض الأول ١٨٠
- الجواب الأول ١٨٢ - ١٨٦
- الجواب الثاني ١٨٨
- فائدتان: خاطرة في قول الشاعرة: (ولكنني من حبيها لعميد) ١٩٧
- المعارف التي بعد اسم الإشارة ١٩٩
- القسم الثاني: الرسائل اللغوية والأدبية ٢٠١
- الرسالة التاسعة: اختصار كتاب «درة الغواص» ٢٠٣ - ٢٤٥

- ٢٤٧..... الرسالة العاشرة: فوائد منتقاة من كتاب الكنز المدفون
- ٢٤٩..... فائدة في أولاد البهائم
- ٢٥٠..... لغات الأصبع - دائرة القمر - النادي - الأيط - الرمس - المصحف - الباقعة - الموبذ - كلمات التأوه - مطرت - النقاخ - اللوذعي
- ٢٥١..... اللثام - الخشاش - الهزيمة - المشط - الصباح - الشهد - الرغوة - الشام - المهنة
- ٢٥٢..... الجذر - طنفسة - نمرقة - الشجاع - اليقق - فواق - ذروة - الجؤذر
- ٢٥٣..... بدر تمام - جنح الليل - ينبعث - الصرام - الخاتم - الفسطاط - البلور - لغات المذي - الودي
- ٢٥٤..... المسجد - الحي واللي - المانع - السانح - الرضخ - الأرز
- ٢٥٦..... لغات التراب
- ٢٥٧..... البيض - الحيوان الذي لا رئة له - التقوى - التوكل - الخوف - الرجاء - الزهد - الفقر - تعريف المحبة - الإرادة - الشوق - الصبر - الجود - الشكر - الفرية - الهمة - الحبة - أسماء الذيب
- ٢٥٨ - ٢٥٧..... أقسط - الطلل - الطلاق - الهجود - الأدب - وفائدة في الأصوات
- ٢٥٩..... الهمزة - اللمزة - حكمة - المقلة - بنى - مطايب اللحم - الحقو - الحجب
- ٢٦١..... أسماء المطر - المرء - فائدة في أنواع الجلوس
- ٢٦٢..... أنواع النكاح - الفأر بالهمز وغيره - الظل والفيء
- ٢٦٣..... الفرق بين الندى والسدى - الرتق - العواصف - السبر - الأف - فائدة في أسباب الغضب - والحسد - أسماء الذهب
- ٢٦٤.....

- أسماء الهلال - شيء من المثلثات في اللغة..... ٢٦٥ - ٢٦٨
- ما جاء من الكلمات بالفتح والكسر أو الضم..... ٢٦٨ - ٢٧٠
- ما جاء في الأضداد..... ٢٧٠
- الفرق بين: الفصم والقصم والقضم - والشك والظن والوهم..... ٢٧٢
- عرفة - الضممعج - النفر - الضر - الفرقة - وريح - الفنيكان - البراجم -
أسماء الأسد..... ٢٧٢
- أسماء القمر - أسماء الخمر..... ٢٧٣
- نظم في الجناس..... ٢٨١
- الرسالة الحادية عشرة: مناظرة أدبية بين المعلمي والشاعر الأديب
علي بن محمد السنوسي..... ٢٨٣ - ٣١٢
- شرح بيت ومعناه..... ٣١٣
- أنظام لغوية..... ٣١٧
- نظم الأسماء المؤنثة السماعية..... ٣١٩
- نظم جموع (عبد)..... ٣٢١
- نظم جموع شيخ..... ٣٢٢
- القسم الثالث: الرسائل العروضية..... ٣٢٣
- الرسالة الثانية عشرة: مختصر متن الكافي في العروض والقوافي..... ٣٢٥
- نبذة في علم العروض..... ٣٢٨
- الباب الأول: في بيان ألقاب الزحاف والعلل وتعاريفها..... ٣٣٠
- الباب الثاني: في البحور وموازنها وعروضها..... ٣٣٣
- الطويل..... ٣٣٣

٣٣٤.....	المديد - البسيط
٣٣٥.....	الوافر - الكامل
٣٣٦.....	الهجج - الرجز
٣٣٨.....	الرمل - السريع
٣٣٩.....	المنسرح
٣٤٠.....	الخفيف - المضارع
٣٤١.....	المقتضب
٣٤٢.....	المجث - المتقارب
٣٤٣.....	المتدارك أو المخترع أو الخبب وطرده الخيل والمحدث
٣٤٤.....	خاتمة في ألقاب الأبيات ونحوها
٣٤٦.....	العلم الثاني: وهو علم القوافي
٣٤٦.....	تعريف القافية وحروفها
٣٤٨.....	أنواع القافية
٣٥٣.....	نظم بحور العروض
ملحق فوائد وتدقيقات لغوية من تعليقات الشيخ المعلمي على	
٣٥٩ - ٣٩٧.....	المعاني الكبير ونحوه
٣٩٩.....	الفهارس
٤٠١.....	فهرس الآيات
٤٠٦.....	فهرس الأحاديث والآثار
٤٠٧.....	فهرس الأمثال والحكم
٤٠٨.....	فهرس الأعلام

رسائل النحو والنقطة

٤١٢	فهرس أسماء القبائل والطوائف
٤١٣	فهرس أبيات الشعر
٤١٥	أشطار الأبيات
٤١٥	المنظومات
٤١٦	فهرس المسائل
٤١٨	فهرس الفوائد العلمية
٤١٩	فهرس الألفاظ المصححة من مختصر درة الغواص
٤٣١	المصادر والمراجع
٤٤١	الفهرس الموضوعي العام

